عادل غنيم

ماركسية القرن الحادى والعشرين

ماركسية عصر ما بعد الحداثة



ماركسية القرن الحادي والعشرين

ماركسية القرن الحادي والعشرين

ماركسية عصر ما بعد الحداثة

تحرير وترجمة:

عادل غنيم

اســــــم الكتاب: ماركسية القرن الحادي والعشرين
ماركسية عصر ما بعد الحداثة
تحرير وترجمة: عادل غنيم
الناشر: دار الثقافة الجديدة (شركة ذات المسئولية محدودة)
٣٢ شارع صبري أبوعلم – باب اللوق –
القاهرة – ت/ف: ٢٣٩٢٢٨٨٠
البريد الإلكتروني: elguindimohamed@hotmail.com
الطبعة الأولى: ٢٠٠٨
رقم الإيــداع : ٢٠٠٨/١٧٩٦٩
الترقيم الدولي: 977-221-122-X

المحتويات

الفصل الخامس

علم السياسة

الفصل السادس

الماركسية الثقافية



تقديم

عندما انهارت التجربة الاشتراكية الاولى أعلن دعاة الليبرالية الجديدة نهاية الاشتراكية وانتصار الرأسمالية، بل نهاية التاريخ!، وسارع كهنتها إلى دفن الماركسية، ولم يمض عقد من الزمان على الانفجار الكبير حتى خرجت عنقاء الماركسية المحترقة من الرماد، وعاد شبح الاشتراكية ليؤرق الراسمالية ولكن في امريكا اللاتينية هذه المرة. فقد شهت فنزويلا انتصار الثورات الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين، ووصل المد الاشتراكي إلى البرازيل والأرجنتين. ولكراجوا وبيرو وبوليفيا.

وشهد العقد الحالي ميلاد ماركسية جديدة اوسع افقا واكثر حيوية وإبداعا فكرا وممارسة. وأخذ الفكر الليبرالي الجديد يفقد احتكاره للساحة النظرية بعد ان افلس نظريا وسياسيا. ومن هنا كانت اهمية دراسة ازمة الماركسية وتحولاتها وآفاقها وإبداعاتها.

يقدم هذا الكتاب مجموعة مختارة من الدراسات الماركسية الحديثة في الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد السياسي وعلم السياسة والنقد الثقافي ويجمع بين التاليف والترجمة، ولا تعبر الدراسات المترجمة بالضرورة عن رأي المحرر. ويتناول الكتاب في الفصل الأول أزمة الماركسية وتحولاتها وآفاقها، فيشرح مفهوم أزمة الماركسية باعتبارها نمط حياتها، ويحلل ازمتها الراهنة، ويقارن بين أزمة القرن التاسع عشر وأزمة القرن العشرين، ثم يتناول ظاهرة تفتت الماركسية اللينينية وظهور ألف ماركسية، إيذانا بميلاد ماركسية جديدة يتسع أفقها ليشمل فلسفة العلم، والبيئة والثقافة والصراع بين الجنسينن والصراع بين القوميات وبين الأعراق. وفي الفلسفة، يعالج الكتاب في الفصل الثاني قضية العلاقة بين الدياليكتيك المادي ونظرية التعقد والفوضى، والأزمة الراهنة للرأسمالية. وفي علم الاجتماع يتناول في الفصل الثالث (أولاً) أسس التحليل الطبقي الماركسي- الجديد ويعرض القضية الرئيسية في التحليل الطبقي في الماركسية، وهي إيضاح الأجندة المعيارية التي يرتبط بها التحليل الطبقي والمفاهيم التي يحتاجها تحليل الطبقة

والاستغلال، ويناقش السمة البارزة التي تميز المفهوم الماركسي للطبقة عن المفهوم الفيبري، وتأتيد الدعاوى النظرية الأوسع للتحليل الماركسي واجندته، ويعرض ما يعتبره عائد التحليل الطبقي الذي يستلهم الماركسية.

(ثانيًا) يحاول الإجابة على السؤال المحوري: هل أدت العولمة الراسمالية إلى تشكل طبقة حاكمة كوكبية ؟ فيحلل العلاقة بين العولمة الرأسمالية والطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية. كما يعالج قضية هيمنة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية من أعلن وسياستها الكوكبية. كما يعالج قضية هيمنة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية من أعلى وسياستها الكوكبية. وفي الاقتصاد السياسي يتناول في الفصل،الرابع (أولاً) علم الاقتصاد الماركسي اليوم فيعالج قضية الاستمرارية والانقطاع في تطور الرأسمالية المعاصرة التي تمثلها مرحلة العولمة الرأسماليةن مبينا أنها تؤكد بوضوح أكثر من أي مرحلة سابقة سماتها الأساسية بالرغم من التغيرات الدرامية التي أصابت هيكل قوي الإنتاج نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية، ليصبح العلم قوة الإنتاج الرئيسية وتغير هيكل علاقات الإنتاج نتيجة للثورة الإدارية، ومن ثم تغير أشكال الملكية والإدارة، وأن تراجع الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة وتلاشى الحدود الطبقية القديمة بظهور طبقات وسيطة جديدة لم يؤد إلى تجاوز الراسمالية،والأطروحة الرئيسية التي تدافع عنها هذه الدراسة، هي أن الادوات التي حددها ماركس منظر الرأسمالية في منتصف القرن التاسع عشر أبعد ما تكون عن التقادم ولم يتم تجاوزها بعد، ولم تكتشف بعد كل إمكاناتها، فيناقش قضايا العولمة الليبرالية الجديدة والهيمنة الامريكية، ونظرية القيمة، وانخفاض معدل الربح والاتجاهات المضادة للانخفاضه، والأزمات البنيوية ومراحل تطور الرأسمالية، وقانون التراكم الرأسمالي والتراكم الزائد لرأس المال، وعلاقته بالبطالة، وتحلل العلاقات بين قطاع المالي والقطاع العيني. وتتحدث الدراسة عن الفوضى باعتبارها السمة المميزة للنظام الرأسمالي التي تفرض ضرورة تجاوزه، وتنتهي بتقديم تصور للتغيير، أي لما بعد الراسمالية.

(ثانيا) محاولة تحديد بعض جوانب نظرية الماركسية للعمل في القيمة في عصر ثورة المعلومات، فهناك وجهتي نظر متباينتين تباينا شديدا حول العمل المنتج والعمل غير المنتج في هذه المرحلة المعلوماتية الجيدة في تطور النظام الراسمالي، فالبعض يزعم أن كل أنماط الخدمات والعمل

المعرفي تنتج قيمة، ويقول آخرون أن كل هذه.الأعمال أعمال غير منتجة. وتدافع عن هذه الدراسة عن مدخل متعدد المستويات يغطي أوجهًا متعددة للعمل المنتج تشمل: ١- إنتاج القيمة الاستعمالية ٢- عمليات عمل منفردة تؤدي إلى إنتاج منتجات مادية يمكن تجميعها لتحقيق ربح ٣- البعد التعاوني للعمل، أي العمل الجماعي الذي يضم مجموعة من العمال يلعب كل منهم دورا واحدا فقط في إنتاج موضوع عملهم.

وأنه يمكن إنتاج فائض قيمة فقط إذا كان هناك ناتج مادي يمكن جمعه وتخزينه ونقله وبيعه. ولشرح هذا النهج، تلقي هذه الدراسة نظرة على عملية هندسة البرمجيات software engineering. ولا يرتكز تراكم رأس المال في صناعة البرمجيات على العمل الفكري وحده، بل يحتاج ايضًا إلى حامل مادي للمعرفة. وتنتج الأرباح في الاقتصاد الجديد عن الفارق الكبير بين قيمة سلعة معلوماتية وثمنها.

(ثالثا) نقد ضبط السوق للعلاقات الاجتماعية. والنقطة الرئيسية في هذه الدراسة هي ان نظرية اشتراكية السوق أبعد ما تكون عن حل أزمة الاشتراكية، إنها تلخصها. إن الاشتراكية تتناقض بطبيعتها مع تنظيم الشئون الاجتماعية بواسطة الاسواق. وهذا لا يعني بالطبع، أنه لا معنى لمساعي الاشتراكية وجهود التغيير طالما ان هناك أسواق، وإنما يعني أن على هذه المساعي والجهود العمل ضد قوى السوق وتحديها. وبدلا من تبني الخطاب الليبرالي الجديد خطاب الدول والأسواق، على الاشتراكية أن تنتهز فرصة التامل الذاتي المفروض عليها للتنقيب عن الأفكار والاستراتيجيات والبدائل التنظيمية التي تهبط عليها من السماء عندما تحتل اشتراكية الدولة مقدمة المسرح. وفي علم السياسة، يعالج (أولا) قضية أزمة السياسة البنيوية فيحلل أعرضها وارتباطها العضوي بالأزمة البنيوية لرأس المال، ومظاهر جدتها التاريخية، وأبرزها عمومية طابعها، فهي لا تقتصر على مجال واحد معين بل تشمل كل مجالات النظام، ونطاقها الكوكبي، فهي لا تقتصر على مجموعة معينة من البلدان كما كانت كل الأزمات الكبرى في الماضي، ومقياسها الزمني ممتد ومستمر ودائم، وليست محدودة ودورية منا كنت كل أزمات راس المال السابقة، ويمكن أن يسمى نمط ظهورها بالنمط الزاحف على النقيض من الانفجارات والانهيارات الدرامية السابقة. وتخلص الدراسة إلى ان نمط سيطرتنا على الميتابولزم الاجتماعي (عملية إعادة الإنتاج

الاجتماعي) في ظل أزمة عميقة لا علاج لها لا يكون إلا بتأسيس نمط مختلف اختلافا جذريا، قائم على مساواة حقيقية أصبحت ممكنة فعلاً في عصرنا لأول مرة في التاريخ. ويتناول (ثانيا) قضية العولمة وتحول الدول القومية إلى جولة متعدية الجنسية مع تحول رأس المال إلى رأسمال كوكبي والطبقة الرأسمالية إلى طبقة متعدية الجنسية. وتعتبر هذه الدراسة الدولة القومية محور الجدل حول العولمة كما أصبح للصراع الطبقي بُعدًا كوكبيًا. وتخلص الدراسة إلى ان على الطبقات الشعبية في عصر العولمة إبداع أيديولوجية وسياسة اشتراكية متعدية الجنسية واستهداف الدولة المتعدية الجنسية باعتبارها أرضا متنازع عليها، وألا تظل حبيسة حدودها الوطنية.

ويحلل (ثالثا) أزمة العولمة الرأسمالية وعلاقتها بأزمة الدولة القومية ويحاول في هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة المثيرة للجدل: ماذا فعلت العولمة بالدولة الرأسمالية، وما هو مصيرها ؟ أهي حقا الفاعل الأول فيها، أم أن الشركات المتعدية الجنسية هي محركها الرئيسي؟ ويقارن بين دور رأس المال الكوكبي في أزمة الدولة القومية في المركز ودوره في أزمتها في الأطراف. وتحلل الدراسة مؤشرات تراجع دور الدول الاقتصادية والاجتماعية للعالم، وفي عولمة الفقر والبطالة، وميلاد واتساع حركة العولمة المضادة ونشأة المجتمع المدني العالمي.

ويتناول في الفصل السادس الماركسية الثقافية والدراسات الثقافية، فيحلل نشأة الماركسية الثقافية ودلالتها وإسهاماتها في نقد الثقافة الرأسمالية في عصر الحداثة وما بعد الحداثة، ابتداء من جورج لوكاش وانطونيو جرامشي وإرنست بلوخو والتر بنجامين وتيودور أدورنو إلى فريدريك جيمسون وتري إيجلتون. وتحلل هذه الدراسة إسهامات مدرسة فرانكفورت ومركز برنجهام للدراسات الثقافية في النقد الثقافي للمجتمع الرأسمالي المعاصر، ونقد دور الميديا الخطير باعتبارها الأداة الأولى لهيمنة الرأسمالية الثقافية.

الفصل الأول

الماركسية: أزمتها وتحولاتها وآفاقها

عادل غنيم

" ما بعد الحداثة هي المنطق الثقافي للرأسمالية المتأخرة "
" تُولِّد رأسمالية ما بعد الحداثة معها وضدها دائما ماركسية ما بعد الحداثة "
فريدريك جيمسون

بدا أن نهاية الشيوعية السوفيتية، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وانتصار الديموقراطية الليبرالية فضلا عن إنتصار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، هو تعبير عن أزمة الماركسية، وأنه وضع حدا لإمكانية تجددها. وأصبحت الليبرالية الجديدة الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي المهيمن.

وتحت ستار الدفاع عن حقوق الإنسان ضد الشمولية، فرض السوق نفسه باعتباره المؤسسة الحاسمة في عصر ما بعد الحداثة، وأصبحت الماركسية تنتمي إلي ماض كله أخطاء وأهوال. هذه هي عقيدة " الفكر الوحيد " الذي أصبح تصورا للعالم، قلب رأسا علي عقب آمال جرامشي في هيمنة رؤية الطبقة العاملة للعالم ليصبح الحس المشترك للانتلجنسيا والأوساط الاقتصادية والسياسية، ودينا للفرد تفرضه سطوة وسائل الإعلام. ولم يبق سوي كتابة مانشيت يعلن، وفاة ماركس والماركسيات، التي أصبحت أخيرا مؤكدة ، وتحرير الفكر لمواجهة " عصر نهاية قصة التحرير الكبرى".

غير أن الأمور ليست بهذه البساطة، فتاريخ السنوات ١٩٦٨ – ١٩٩٥ في غاية التباين: وإذا كانت الماركسية اللينينية غارقة في أزمتها وتسير إلي حتفها، فعمليات إعادة البناء النظري تشهد علي حيوية النواة الصلبة المتناقضة لعمل ماركس. فقد شهدت الفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٧ آخر محاولات تجديد النظرية المركسية التي تقتفي أثر الدولية الثالثة: مؤلفات جورج لوكاش

(١٨٨٥-١٩٧١)، وإرنست بلوخ (١٨٨٥- ١٩٧٧) ونشر النسخة الأصلية من " كراسات السجن " لأنطونيو جرامشى في ١٩٧٥ في إيطاليا و، ومؤلفات التوسير (١٩١٨ - ١٩٩٠) في فرنسا. غير أن هذه اللحظة التاريخية علي خصوبتها وحيويتها، كانت قصيرة. وبقي تقديم تفسير لما حدث في الاتحاد السوفيتي، وماذا آلت إليه في الحقيقة ثورة أكتوبر١٩١٧ ؟ وما هي الأسباب الداخلية والخارجية ؟.

شهدت الحقبة التي أعقبت انهيار الاشتراكية التاريخية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية قيام الحزب الشيوعي الإيطالي أكبر الأحزاب الشيوعية الأوروبية بحل نفسه بعد أن تخلي عن الشيوعية الأوروبية eurocomunisme لينضم إلي اليسار الأوروبي ويصبح اسمه حزب اليسار الديموقراطي كما شهدت الأزمة العامة لإستراتيجية الأحزاب الشيوعية الغربية التي اتخذت من الأصولية الماركسية غطاء لإخفاء تبنيها مواقف اشتراكية ديموقراطية كلاسيكية تخلت عنها الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية ذاتها، بعد أن أخذت تتحول إلي أحزاب ديموقراطية علي النمط الأمريكي، وكان كل هذا مرادفا لانفجار الاتحاد السوفيت من الداخل. بعد سقوط سور برلين عام ١٩٨٩.

وبالرغم من هذا الانسحاق استمر البحث الماركسي المتعدد الاتجاهات، ولكنه فقد أحد سماته الكبرى، وهي ارتباطه بقوي سياسية متماسكة يمكن تحديدها، ارتباطه بالحركة العمالية التي فككتها العولمة الرأسمالية بلا هوادة. وبدلا من نهاية الماركسية، شهدنا ازدهارا غير مسبوق لها، وبدلا من ماركسية واحدة شهدنا ألف ماركسية وفقا لتعبير والرشتاين الرائع (١٩٩٥).[١]

وقبل الحديث عن ظاهرة الألف ماركسية الفريدة لابد من الحديث عن مفهوم أزمة الماركسية وطبيعتها وأعراضها الثابتة وطابعها التجديدى الخلاق.

مفهوم أزمة الماركسية

ليست الماركسية **كتلة النصوص corpus** التي أبدعها ماركس وإنجلز، بل النظرية والمنهج اللذان وضعا أسسهما ونعني منهج الديليكتيك المادي

والمادية التاريخية، وكما يقول لينين: " نحن لا نعتبر النظرية الماركسية شيئا اكتمل ولا يمكن المساس به أو انتهاك حرمته، بل علي العكس نحن مقتنعون بأنها أرست فحسب حجر الأساس للعلم الذي يجب علي الاشتراكيين أن يطوروه في كل الاتجاهات إذا رغبوا أن يسيروا إلي الأمام بنفس وتيرة الحياة. " فطورها لينين وتروتسكي وجرامشي وماوتسي تونج والتوسير وأجيال من الماركسيين المبدعين، ولا زالوا يطورونها في كل الاتجاهات وفي كل أنحاء الكوكب باعتبارها فلسفة الممارسة كما أسماها أنطونيو جرامشي منظر الانتقال الثوري من الرأسمالية إلي الاشتراكية في الظروف التي فرضتها هزيمة الثورة الاشتراكية في الغرب. وماركسية جرامشي هي ماركسية عصر الأزمة العضوية للرأسمالية. وهي تمثل ذروة ماركسية الدولية الثالثة وتشير إلي حدودها التاريخية، فهي ترفض علي الصعيد العملي بناء اقتصاديا وسياسيا يشكل " دكتاتورية بلا هيمنة / قيادة hegemony، وترفض علي الصعيد النظري الماركسية اللينينية للعهد الستاليني.[٢] الماركسية إذن هي وحدة النظرية الثورية والممارسة الثورية علي الصعيدين الوطني والأممي/ العالمي. وهذه الوحدة الجدلية هي مفتاح فهم أزمتها وتحولاتها وآفاقها.

تتألف الماركسية من علمين متحدين، وإن كانا متميزين هما: المادية الجدلية والمادية التاريخية. وأساس هذا التمييز هو اختلاف موضوعهما.

فموضوع **المادية التاريخية** أو علم التاريخ هو تصور التاريخ من خلال دراسة مختلف أساليب الإنتاج والتكوينات الاجتماعية، أي دراسة بنيتها، وتكوينها، وسيرها، ودراسة أشكال الانتقال من تكوين إلي آخر.

أما موضوع **المادية الجدلية**، أو الفلسفة الماركسية فهو إنتاج المعارف، أي دراسة بنية وسير عملية التفكير. إن موضوع المادية الجدلية هو – بعبارة أدق – نظرية تاريخ الإنتاج العلمي.[٣]

إن موضوع المادية التاريخية هو دراسة مختلف الأبنية والممارسات الاجتماعية المترابطة والمتميزة (الاقتصاد والسياسة والأيديولوجية) وهي العناصر التي يتألف من تركيبها أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعي. ويمكننا أن نصف النظريات التي تتناول هذا الميدان بأنها **نظريات ميدانية**.

وتتضمن المادية التاريخية أيضا نظريات خاصة (نظريات أساليب الإنتاج العبيدية والإقطاعية والرأسمالية الخ..) ويبررها تنوع مركبات الأبنية، والممارسات التي تحدد أساليب الإنتاج والتكوينات الاجتماعية المتميزة.

نحن نعرف أن القضيتين الأساسيتين في المادية الجدلية والتاريخية هما:

١ – التمييز بين عمليات الواقع، وعمليات الفكر. أي التمييز بين الوجود والمعرفة.

٢ – أسبقية الوجود علي الفكر. أي أسبقية الواقع علي المعرفة.

إن أساس وحدة العمليتين: العملية التي تجري في الواقع، وعملية الفكر هو التمييز بينهما فالعمل النظري أيا كانت درجة تجريده، يتناول دائما العمليات التي تتحقق في الواقع، وإن كان هذا العمل الذي ينتج المعرفة يجري كله داخل نطاق عملية التفكير: فلا توجد مفاهيم حقيقية أكثر من غيرها.

ويبدأ العمل النظري بمادة أولية ليست هي الواقع العيني، وإنما تتألف هذه المادة الأولية من معلومات وأفكار.. الخ،عن الواقع يعالجها العمل النظري مستخدما أدوات تصورية معينة وثمرة هذا العمل هي معرفة موضوع معين.

وموضوعات الواقع العينية والمتفردة، كفرنسا وإنجلترا في مرحلة معينة من مراحل تطورها هي التي يمكن أن يقال أن لها وجودا حقيقيا بمعني الكلمة. ومعرفة هذت الموضوعات لا تفترض وجودها كما هي من البداية كمادة أولية، طالما أن المعرفة العينية لموضوع عيني هي نتاج لما أسماه ماركس بعملية " التأليف بين كثرة من " المحددات " " une ،synthese de multiplicite des determinations ". يضاف إلي ذلك أنه، وإن كان الهدف لعملية الفكر، ومبرر وجودها هو معرفة الواقع العينية، إلا أنها لا تنصب دائما علي تلك الموضوعات. فقد نتناول من الموضوعات ما يمكن أن نسميه: الموضوعات المجردة – الصورية وهي موضوعات لها وجود بالمعني الحقيقي، وإن كانت شرطا لمعرفة موضوعات الواقع – العينية كأسلوب الإنتاج مثلا. ويمكن التمييز بين المفاهيم المختلفة من حيث موقعها الدقيق من عملية الفكر، والموضوع الذي نتناوله تبعا لدرجة تجريدها ابتداء من أفقرها إلي أغناها من حيث محدداته النظرية. فالمادة الأولية لعملية الفكر

لا تتألف من أكثر المفاهيم تعيينا – أي تلك المفاهيم التي تمكننا من التوصل إلي معرفة تكوين اجتماعي معين، في مرحلة معينة من مراحل تطوره – لا من الموضوعات الواقع الملموس. كما أن تلك المفاهيم الأكثر تعيينا **لا تستنبط** من المفاهيم الأكثر تجريدا، أو تتدرج تحتها لتفرض علي عموميتها نوعا من التخصيص وإنما هي نتاج لعملية التركيب النظري التي تستخدم أكثر المفاهيم تجريدا في معالجة المعلومات والأفكار، لتنتج أكثر المفاهيم تعيينا، فتفضي إلي معرفة موضوعات الواقع الملموسة المتفردة. (٤)

وهذا هو أساس منهج التقريب أو التجسيد المتتالي الذي اتبعه ماركس في كتاب **رأس المال** حيث بدأ تحليله بالسلعة أكثر المفاهيم تجريدا وانتهى بتحليل الطبقات الاجتماعية أكثر المفاهيم تعيينا في نموذجه النظري لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. وبالرغم من العولمة الرأسمالية لا تزال الممارسة النظرية / العملية للماركسية علي المستوي القومي لأن الفاعل الجماعي العالمي / قيادة الطبقة العاملة العالمية لم يتشكل بعد.

هذا ليس إلا عرضا مجملا، لإلقاء الضوء علي أزمة الماركسية باعتبارها فلسفة الممارسة.

وللممارسة أربع مستويات: المستوي النظري – النظري، أي استخدام النظرية العامة في إنتاج نظرية **خاصة** كنظرية لينين في الإمبريالية باعتبارها مرحلة في تطور الرأسمالية، أو في إنتاج نظرية **ميدانية** theorie **regionale** كنظرية السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية التي أبدعها بولانتزاس، ومستوي نظري – عملي أي استخدام النظرية في تحليل الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي لإنتاج استراتيجية سياسية لتغييره ومستوي عملي– عملي عندما توضع التكتيكات التي تخدمها موضع التطبيق، أي عندما تتحول النظرية الثورية إلي حركة ثورية ومستوي نظري – عملي عندما تعمم خبرة الممارسة الثورية، عندئذ يولد فكر نظري جديد، شكل تاريخي جديد (الماركسية اللينينية مثلا) يتحول إلي ممارسة جديدة تولد فكرا جديدا وهلم جرا. هكذا تتطور الماركسية باعتبارها الوحدة الجدلية للنظرية والممارسة، وهذه هي دورة حياتها. وهذا التناقض الجدلي بين النظرية والتطبيق / الممارسة يجعل الأزمة قانون حياتها وتجددها. ونعني بالأزمة هنا بلوغ التناقضات بين النظرية والواقع / الممارسة حدا يؤذن بتحول في بنيتها المعرفية وانبثاق شكل تاريخي جديد للماركسية. فقد عرف تاريخ الماركسية، ماركسية الدولية الأولي وماركسية الدولية الثالثة والماركسية

اللينينية الستالينية والألف ماركسية !. تتغير الأشكال التاريخية للماركسية وتبقي نواتها الصلبة: الديليكتيك المادي والمادية التاريخية. وهي في هذا تختلف عن أزمة الفيزياء في أواخر القرن التاسع عشر المعاصرة لأزمة الماركسية الأولي، لأننا لسنا بصدد انتقال بسيط من نموذج نظري إرشادي paradigm إلي نموذج نظري جديد مغاير تجمع عليه الجماعة العلمية، أي ثورة علمية بمفهوم توماس كون، وإنما بصدد ساحة نظرية – عملية للصراع الطبقي، فالماركسية ليست علما محايدا، فهي بوصلة وبؤرة للصراع الطبقي السياسي والأيديولوجي، الذي يقرر مصير شكلها التاريخي. ولكن الصراع الطبقي والثورات الاجتماعية ليست المصدر الوحيد لتجديد وتثوير الماركسية فالثورات العلمية والتكنولوجية أيضا تساهم في إعادة صياغة بنيتها النظرية بما تفرزه من تعميمات نظرية، كما هو الحال في نظرية التعقد والفوضى التي أفرزتها الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة وأثرت الدياليكتيك المادي الذي أثرها بدوره.

أعراض الأزمة وأسبابها

عندما نتحدث عن أزمة الماركسية هنا، لا نتحدث عن أزمة الماركسية ذاتها، أي النظرية العامة (المستوي الأول) وإنما نتحدث عن أزمة شكل تاريخي محدد للممارسة النظرية والعملية للماركسية (المستوي الثاني والثالث والرابع) هو الماركسية – اللينينية – الستالينية، التي كانت العقيدة الرسمية للحزب الشيوعي السوفيتي والدولة السوفيتية والأحزاب الشيوعية وظلت كذلك بالرغم من إسقاط" الستالينية " في المؤتمر العشرين للحزب لتصبح الماركسية اللينينة (Labica،1982). ولعل أبز أعراض أزمتها عجزها عن تفسير أزمة التجربة الاشتراكية التاريخية وانهيارها بل وانهيار كثير من الأحزاب الشيوعية وتحولها إلي أحزاب اشتراكية ديموقراطية كما ذكرنا. وأبرز الأسباب البنيوية الداخلية للأزمة هو انفصام الوحدة العضوية الجدلية للنظرية والممارسة بتحول الماركسية من علم إلي عقيدة dogma منفصلة عن الواقع وتحجرها، لتصبح أيديولوجية تبريرية تستخدمها سلطة الدولة أو سلطة الحزب استخداما براجماتيا في الصراع السياسي.

وأهم الأسباب الخارجية التي عمقت أزمتها، أزمة الآخر، نقيضها الجدلي، ونعني أزمة الرأسمالية المعاصرة التي توسعت وأصبحت كوكبية

بانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وأزمة أيديولوجيتها الليبرالية الجديدة التي أصبحت أيديولوجية كوكبية. وكما يقول أندريه توسيل Andre Tosel: لم تتحطم ماركسية الدولية الثالثة فقط علي صخرة عجزها الديموقراطي الذي سد أفق المخرج الثوري للمسألة الاجتماعية، وعجزها عن تجاوز أزمة الليبرالية، بل تحطمت في ذات الوقت علي صخرة عجزها الأممي عن معالجة المسألة القومية في القرن العشرين من منظور الاقتصاد- العالمي economie-monde [٤]، أي من منظور العولمة الرأسمالية.

تطابق وتباين الأزمتين المذهل:
أزمة القرن التاسع عشر وأزمة القرن العشرين

تتخذ الأزمة باعتبارها بعدا تكوينيا للنظرية الماركسية أشكالا فريدة هي نتاج للظروف الموضوعية والذاتية الفريدة التي أنتجتها. وترسم أزمة نهاية القرن التاسع عشر وأزمة نهاية القرن العشرين اللتين يفصل بينهما قرن من الزمان، حدود دورة تاريخية كاملة للماركسية، ولا يزال تأثيرهما مستمرا. والمذهل عند مقارنة الأزمتين هو تكرار ما يبدوعرضا مميزا لما يسمي أزمات الماركسية: ذات التأكيد الافتتاحي لأزمة أشكال محددة للسياسة البروليتارية (شزوفرينيا الاشتراكية الديموقراطية الألمانية التي مزقتها الحيرة بين ممارسة إصلاحية غير معقولة،وخطاب ثوري عاجز أزمة حركة عمالية تتعرض في الأجل الطويل لآثار تحول ثورات القرن العشرين إلي دول). وذات الاضطراب إزاء الوعي بالطابع غير المكتمل والمتناقض لعمل ماركس حتى في **العمل الأكبر magnum opus رأس المال**.، وذات الشك في راهنية الثورة، وبالتحديد من حيث توفر شروطها الذاتية (الرسالة التاريخية للبروليتاريا)، كما نجد أيضا، ذات الاحتجاج علي الأولوية التي تنسبها المادية التاريخية إلي " الاقتصاد "، وضد تلك الرؤية " الجبرية deterministe " و" الحتمية necesseriste " للدينامية الاجتماعية.[٦]

كذلك، يبدو التباين بين الأزمتين مذهلا، و تكفي نظرة سريعة إلي نصوصهما الافتتاحية لرؤية التباين المذهل بين الأزمتين ، ومن ثم اختلاف النتائج التي توصل إليها برنشتاين وسوريل وروزا لوكسمبورج، إلا أنهم

برهنوا علي ذكاء حاد بتحديد العوامل غير النظرية extra-theorique (الاقتصادية والسياسية) الزائد surdetermination للأزمة.(٧)

أهي نهاية قرن من الأزمات؟

كان مؤتمر فنيسيا في نوفمبر ١٩٧٧ الذي أعلن فيه ألتوسير أزمة الماركسية مراهناً علي جوانبها التحريرية، افتتاحا لآخر أزمات الماركسية أما نهايتها فبدأت بعد ذلك باثني عشر عاما في برلين لتكتمل في عام ١٩٩١ بانهيار الاتحاد السوفيتي، ذروة عملية إعادة البناء الجارية للنظام الرأسمالي منذ منتصف السبعينات تحت شعار الليبرالية الجديدة، ووضعت نهاية دول ادعت انتسابها إلي ماركس وإلي الاشتراكية نهاية لما كان يعتبر شروطا موضوعية وذاتية لأزمة الماركسية.

ذاتيا: وجهت نهاية تحول الثورات إلي دول devinir-Etats ضربة قاضية لتنظيمات الحركة العمالية، وللممارسات الجماهيرية التي تتخذها مرجعية لها، حتى ما كان منها ناقدا أو معارضا صريحا لتلك الدول: بانتهاء الستالينية وسلالتها اختفت أيضا " النزعات المعادية للستالينية antistalinismes". علي اختلاف صورها أو تحولت إلي شيء آخر. والحق أن موجة الصدمة صدمة ١٩٨٩-١٩٩١ضربت كل الحركة العمالية، وتخلت الاشتراكية الديموقراطية التي سارعت بالانضمام إليها أحزاب شيوعية كبري عن ما يمثل قاعدة هويتها (النزعة الإصلاحية الدافعة إلي الحلول الوسط المحدودة وإن كانت في صالح الطبقات المحكومة)، وتأييد إدارة النظام الجديد وخاصة في بعده الإمبريالي.

في هذه الظروف ليس هناك ما يدعوإلي الدهشة القول، بصدد وضع الماركسية، باختفاء أي إمكانية لوجود "عقيدة صحيحة orthodoxsie " وأيضا اختفاء ما يلازمها من هرطقات، طالما أن كلاهما يفترض وجود الآخر. وهذا الوضع لا يعني "فراغا " نظريا بل العكس تماما، إنه يفتح الباب أمام ماركسية أعيد بناؤها مع الأشكال الجديدة للنضالات التحررية في قلب النظام الرأسمالي الليبرالي الجديد. ومن هذا الانهيار المتزامن للارثوزوكسيات والهرطقات، تبرز السمة الأخري المذهلة لـ "الخروج من الأزمة الراهنة "، وهي غياب أي " عراك " ذي مغزى داخل هذا الفضاء وهذا يفسر في رأي كوفيلاكيس التكامل بين هذا الهدوء الذي يسود الساحة

النظرية، وتفتتها إلي " ألف ماركسية ". إننا نشهد كما يقول عملية إعادة بناء بطيئة "علي البارد" للإشكالية النظرية للماركسية. [٨]

أما " ما بعد الماركسية postmarxisme " التي نشأت منذ الأزمة الأخيرة للماركسية، والتي وجدت في كتاب شانتال موفي وارنستولاكلاو " الهيمنة والإستراتيجية الاشتراكية " (١٩٨٥) نموذجها المثالي، فهي " برنشتاينية (نسبة إلي برنشتاين) الفقراء bernestienisme du pauvres "، فهي تحريفية للماركسية باسم الفقراء، وما أثارته من عراك نظري عقيم هو الاستثناء الوحيد من حالة الهدوء الذي ساد الساحة النظرية. وحديثها المتحذلق عن " الهيمنة " وعن "الديموقراطية الراديكالية والتعددية " ، لا يخفي التأييد الذي تتزايد صراحته للحس الليبرالي المشترك ولحالة تفتت الممارسات الاجتماعية القاسية الناجمة عن الهجوم الرأسمالي الذي تجاهلته تماما. وفي المقابل أخذت تتشكل خريطة معرفية جديدة من الأعمال الماركسية الحديثة الهامة في مختلف المجالات ": منها ما يتعلق بالأزمة الراهنة للنظام الرأسمالي (أعمال برينر ودومينيل وليفي، أو ما يتعلق بالمادية التاريخية الجغرافية (هارفي)، أو بالظواهر القومية الحديثة (أندرسون وباليبار) أودراسة ما بعد الحداثة باعتبارها المنطق الثقافي للراسمالية المتأخرة (فريدريك جيمسون) لتشكل في مجملها تحليلات ملموسة لأوضاع ثقافية تعد رمزا للعالم الراهن. وتقدم هذه الأعمال البرهان القاطع علي قدرة الماركسية علي تصور الحاضر دون تقديم ضمان للمستقبل، وتكذب من يعلنون موتها وإفلاسها. هكذا " تولد دائما رأسمالية ما بعد الحداثة، معها وضدها، ماركسية ما بعد الحداثة " كما يقول فريدريك جيمسون[٩]

ظاهرة الألف ماركسية

يستحيل عرض ألف ماركسية، وسوف نكتفي هنا بتقديم عينات من إيطاليا وفرنسا.

ففي إيطاليا يبدوأن عملية التجديد آخذة في الانتشار. فقد اتسعت مبادرات إعادة البناء المنهجية استنادا إلي عمل د. لوسوردو D. Losurdo التاريخي النقدي، وإلي المدرسة الماركسية في تاريخ الفكر (A.Burgio، G.Oldrini). ولاثنتين منها أهمية خاصة: الأولي هي لـ ج.برسبتينو G.Prespitino. التي تنطلق من نزعة تاريخانية historicist تمتزج بنزعة دلاً فولبية (نسبة إلي الفيلسوف دلاً فولب) لإعادة بناء نظرية

أساليب الإنتاج باعتبارها سبيكة تاريخية – منطقية bloc logico-historique: يفترض في كل مجتمع بشري وجود تراث أنثروبولوجي – تاريخي كونته نظم إنتاجية واجتماعية وثقافية متميزة. ويمكن أن تتجمع هذه النظم علي مر التاريخ في بني مختلفة و/ أو تبعا للنظام المسيطر في النموذج النظري لتكوين اجتماعي معين. أطروحة السيطرة الثابتة للقاعدة الإنتاجية و/ أو الاجتماعية علي البنية الفوقية الثقافية والمؤسسية، هي ما يميز سبيكة الحداثة الأولي.

وتتنافس اليوم السبيكة الحديثة المتطورة مع سبيكة ما بعد الحداثة الناشئة: الأولي يسيطر عليها العنصر الثقافي في صورة ترشيد شامل لكل شئ، ويتغلغل في كل الميادين الأخرى، والانضباط الإنتاجي للعمل بإتباعه لقواعد السوق (الاجتماعية)، وأن ينظم نفسه وفقا (للنظام السياسي) للديموقراطية البيروقراطية.. والثاني افتراضي تسيطر عليه المؤسسة العامة في أعلي مراحل تطور النظام الأخلاقي – القانوني الذي يعلوعلي الدولة supra-etatique والقومية supra-nationale. وستكون مهمته توجيه العناصر الأخرى بمعني الهيمنة (عند جرامشي) أي بحث ثقافي وعلمي حر، وحراك اجتماعي كوكبي في نظام من اللامساواة الفعلية في الفرص والثروات وإنتاج تكنولوجي يعمل باعتباره ملكا مشتركا للذكاء ولـ " السلالة البشرية ".

والعمل الثاني لكونستنتزوبريف Constntzo Preve الذي ينطلق من برنامج لإعادة صياغة منهجية للفلسفة الماركسية علي أساس أونتولوجيا الوجود الاجتماعي ontology de'letre sociale عند لوكاش، مدمجا فيه تصور بلوخ Bloch لليوتوبيا الأخلاقية، يتمحور حول موضوع علم التوسيري (نسبة إلي ألتوسير) لأسلوب الإنتاج.

وفي فرنسا: برزت شواهد كثيرة علي تغير الظروف: أصبح ماركس في الحد الأدنى مفكرا كلاسيكيا، وكثرت المجلات،وأنشطها مجلة " Actuel Marx " ويديرها جاك بديه Jacques Bidet وجاك تكسييه Jacques Texier (مؤلف دراسلت عن جرامشي وماركس والديموقراطية) وونظمت ونشرت ندوات مهمة هكذا حاولت ماركسيات جديدة neo-marxismes الجمع ما بين اعادة قراءة ماركس وماركسيين، واستخدام إشكاليات نظرية سائدة ومحاولات تنظير للعمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنظام الليبرالي. وواصل إتيين باليبار Etienne Balibar بسبب ارتيابه في أي

مشروع لإعادة البناء أو لإعادة التأسيس، ممارسته التجريبية التي أتاحت له إعادة عرض لماركس غني بالتوترات المفعمة بالشكوك الفلسفية، والخصبة. **(فلسفة ماركس، ١٩٩٣)** وتحليله لظواهر الهوية والديموقراطيـــة **(حـــدود الديموقراطية، ١٩٩١)**. وســـــار جين روبلان Jean Robelin في طريق مماثل، وإن يكن أكثر منهجية، للتحليل النقدي للأشكال السياسية للرأســمالية في إطار العولمة.

(عقلانية السياسة، ١٩٩٦).

بذلت محاولات لإعادة البناء في اتجاه نظريـــات الفعـــل theories de l'action وعلي ســـبيل المثـــال: Adere Tosel, L'esprit de scession, 1991. وواصل جاك بديه مهمته الأكثر منهجية وأعلن نظرية عامـــة فصـــل فيهـــا الحديث عن نزعة تعاقدية ثورية (عقد اجتماعي ثـــوري). وواصـــل إيـــف شوارتز Yves Schwartz الحديث حول الأنشطة الصناعية في كتابه: العمـــل والفلسفة ١٩٩٢. وإستعادت المسألة الأخلاقية حيويتها في فرنسا وطفت علي السطح،علي سبيل المثال، كتاب لوسيان سيف Locien Seve نحو نقد العقل البيوأخلاقي Pour une critique de la raison bioethique (١٩٩٤).

وكتاب إفون كينيو Yvon Quiniou أشكال الجنون السياسي، ١٩٩٥. كما تجلي التجديد في دراسة ماركس لاشكالية يوتوبيا الخلاص في أعمال ميشيل فاديه: ماركس مفكر الممكن ١٩٩٢ ودانييـــل بنســـعيد Daniel Bensaid: ماركس مفكر في غير زمانه .Marx l'intempestif ١٩٩٥.

فضلا عن أعمال أخرى كثيرة وخصـــبة لا يتســـع المجـــال للحـــديث عنها.(١٠)

السبب المباشر لانبثاق ألف ماركسية، الـــذي أحـــبط آمـــال حانوتيـــة الماركسية، ليس خافيا، إنه يرجع إلي ديناميات النظام الرأســـمالي العـــالمي وظهور تناقضاته الجديدة المتفجرة من جهة، وإلي الوضـــع الفريـــد لفكـــر ماركس ذاته من جهة أخرى. ولنبدأ بهذه النقطة الأخيرة. إن مســـتقبل هـــذا الفكر الذي أصبح عالميا لا يقارن بأي فلسفة أخري. فقد عرف في مائة عام نموا جعله يشمل النوع البشري، وأصبح قبل أزمتـــه الأخيـــرة يلهـــم ثلـــث البشرية. وإذا كانت آمال التحرر التي أثارها مغالية بقدر ما كانـــت مخيبـــة للآمال وزوال الأوهام التي سببه الفشل الرهيب للثورة البلشفية، وإذا كـــان

لا يمكننا الخلط بين ماركس ولينين وبين لينين وستالين، وبين هذا الأخير وماوتسي تونج، فإنه تظل هناك سبيكة هائلة من الأفكار المشتركة بين هذه الماركسيات، بل وبين تحريفاتها، ونعني فكرة إمكان إنهاء السيطرة والاستغلال المرتبطين بأسلوب الإنتاج الرأسمالي، وفكرة أن الوجود الرأسمالي في ذاته، وفي أشكاله الاقتصادية والسياسية والثقافية معرض لنقد، لن ينتهي إلا بناهيته. هذه الأفكار التي هي أيضا سبيكة من الممارسات المستمدة من ماركس، قد تطورت في قلب تناقضات غير عادية في هذه الماركسيات مولدة أورثوذوكسيات متناقضة (كأو تسكي / لينين ووستالين / هرطقات ماركسية لإعادة بناء الماركسية وتيتو/ مأو..الخ).

كان هذا التطور متقطعا، كما كانت العلاقة بماركس، الذي لم يكتمل عمله، غير معروفة إلا بصورة مجزأة: كان علي كل جيل أن يجد ماركس الخاص به، وكان عليه أن يستثمر كتلة متغيرة من النصوص (ولنا أن نتصور أن الكتابين الثاني والثالث من **رأس المال** لم ينشرا إلا في نهاية القرن التاسع عشر، وأن **المخطوطات الفلسفية – الاقتصادية** (١٨٤٨) **والأيديولوجية الألمانية** لم تكن متاحة إلا في نهاية الثلاثينات من القرن العشرين، وأن النصوص الكبرى للسنوات١٨٦٣– ١٨٥٨ بما فيها **الأسس Grundrisse** لم يكن ممكنا استثمارها إلا بعد ١٩٤٥. هذا النمط من التطور المتقطع ومن الأزمة المتكررة هو القاعدة الفعلية لحياة فكر غير العالم الاجتماعي التاريخي الرأسمالي.

ويرجع نمط التطور المتقطع والأزمة المتكررة أيضا، إلي خصوصية الماركسية إلي ارتباطها قبل ١٩١٤ وبعد ١٩١٧ بالحركة الثورية النابعة من تناقضات النظام الرأسمالي، لتغييره.

لا شيء إذن. يمنعنا من افتراض أن الأزمة العمِيقة للماركسية هي نمط وجود وانبعاث العنقاء الماركسية.[١١]

اليوم يعد الاقتصاد – العالمي economie-monde مستوي التحليل الملائم من منظور استشراف مستقبل الماركسية والماركسيات. إن القدرة علي تحليله من حيث علاقته بالإخضاع الفعلي للعمل هي سر أهمية الألف ماركسية. وسيلزمنا اكتساب هذه القدرة بقراءة ماركس الذي نعرفه، والذي لا نعرفه قراءة أفضل، وتطوير" العلم " الماركسي من خلال مواجهته للمعارف

الأخرى، التي لا بد أن تمر بمحنة التحول النقدي، علي هذه الماركسيات أن تعيد طرح السؤال عن " فلسفتها "، وعن علاقة هذا العلم بهذه الفلسفة.

لقد كانت أزمة النظام الليبرالي الجديد دائما، الشرط السلبي لتجدد الماركسية. إذا كانت فاتحة القرن العشرين القصير أزمة كارثية، أظهرت هشاشة النظام الليبرالي – القومي، وسار من رأسمالية إلي رأسمالية، وإذا كان إخفاق المحاولة الشيوعية الأولي أهم أحداثه، فإن أزمة الماركسيات لم تكن وحدها خاتمته، فقد انتهى بافتتاح أزمة جديدة وسط بربرية نظام ليبرالي جديد. كانت الألف ماركسية هنالك، مادة لتبرير تاريخي جديد، موضوعا لتحليلاتها، وفرصة لنقدها الذاتي الراديكالي، هو أيضا نقدا للنظام الليبرالي لنفسه بنفسه. لقد كانت هنالك ، الأرضية لإعادة تكوين شرط وجودها، انبثاق حركات اجتماعية جيدة، وممارسات جيدة متجاوزة بذلك مآزق تنظيم الدولة – الحزب الوحشي، لتنسج رابطة جديدة بين النظرية والممارسة لا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نفرض شكلها. (١٢)

أننا نشهد مع تفجر أزمة العولمة الرأسمالية، مولد عولمة مضادة للنظام الرأسمالي الليبرالي الجديد، مولد أممية جديدة، لم تعد مجرد أممية طبقية لعمال العالم، بل أممية لكل المقهورين والمستغلين، عمالا وفلاحين ومثقفين رجالا ونساء وأطفالا، قوميات وأعراقا. في هذا الظرف التاريخي الفريد يبدع الماركسيون الجدد ماركسية / ماركسيات جديدة أوسع أفقا، تتجاوز الانقسام والصراع الطبقي لتشمل أيضا الإنقسام والصراع الجنسي (بين الجنسين)، والقومي والعرقي والطائفي، ونضال البشرية من أجل المحافظة على البيئة التي يدمرها رأس المال الكوكبي. هكذا، اتسع المشروع الاشتراكي ليصبح مشروعا تحريريا كوكبيا شاملا.

المراجع

Devenir du marxisme: de la fin du marxisme - leninisme au mille marxisme،France-Italie

(١) Andre Tosel (1975-1995 (2001)

(٢) كراسات السجن: أنطونيو جرامشي – ترجمة عادل غنيم – دار المســـتقبل العربـــي ١٩٩٤(المقدمة: ص ١٢)

(٣) السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية – نيكوس بولانتزاس – ترجمة: عادل غنيم – دار الثقافة الجديدة – ١٩٨٩، ص ٧ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق ص ٨ – ص ١٠

(٥) Andre Tosel (2001) مرجع سابق

(٦) Eustache Kouvelkis، Crises du Marxisme، Transformation du Capitalisme (2001)

(٧) المرجع السابق

(٨) المرجع السبق

(٩) المرجع السابق

(١٠) Andre Tosel (2001 مرجع سابق

(١١) المرجع السابق

(١٢) المرجع السابق

الفصل الثاني

الفلسفــــــة

الجدل والتعقد والأزمة*

ميشيل براند

ليس في الحياة السياسية الراهنة ما يبدومشجعا. يمكنهم أن يسمونــــه " النظام العالمي الجديد " إذا أرادوا. بيــد أن انهيــار الاتحــاد الســوفييتي، ونموالمليشيات اليمينية في الولايــات المتحــدة وتحــول " عمليــة الأمــل Operation Hope " في الصومال منذ سنوات عديــدة إلــى نــزاع مســلح، والمذبحة الأقرب عهدا في يوغوسلافيا السابقة، هي أمثلــة بــارزة للطــابع الفوضوي للحظة الراهنة. فما كان مستقرا في الماضي يتداعى في كل مكان. ويبدوأن الأمور تزداد سوءا حيث تتزايد البطالة والعنف والفقر. ولا يبدوأن ثمة حلولاً سوف تأتى على أيدي القابضين على السلطة أو من المعارضــة الموالية لهم.

إن فجائية التغيير، والقطيعة الجذرية مع الماضي فــي كــل مكــان. ويحاول كثير من العلماء وخاصة، المنخرطون منهم في العمل السياسي، أن يجدوا معنى للفوضى الراهنة. كيف ينبغي لهم أن يفهموا الأزمة ؟

قد يكون النظر إلى التطور من منظور الاستمرارية، والتراكم، مفيداً في وصف التطور التدريجي، ولكنه لا يصلح هنا. ومع ذلــك، فهــذا هــو المنظور الذي الكان سائدا في كثير من العلوم الطبيعية والاجتماعيــة حتــى عهد قريب، بينما تجتاح ثورة كل ميادين العلم الحــديث، مصــدرها علــم الالكترونيات. فالقدرة الحسابية للحاسبات توفر في كل المجــالات إمكانيــة الحصول على كم من المعلومات لم يكن متاحا في الماضي. وبذلك أصبحت أنماط تطور كثير من العمليات معروفة. وأصبح ما يسمى بـــ " العلم الجديد" علم التعقد، أحدث تعبير عن الاكتشافات الحديثة.

---

* مشيل براند MICHAEL BRANK باحث ماركسي. البحث مقدم إلى معهد دراسة Institute for the study of the science of society منشور عام ١٩٩٥:
htt: www.science of society, org/study groups, html

فهو يكتشف الأنماط المشتركة للحركة، لعدد من العمليات المختلفة كل الاختلاف، هي ما يعرف بالنظم الديناميـة المعقـدة Complex dynamic systems.

نظرية التعـقد Complexity

تؤكد نظرية التعقد بوضوح ، أن التطور ليس مستمرا فحسب ، أو حتى مستمرا في أغلب الأحوال. إنها دحض، أو ربما امتداد للنظرة التدرجية للتطور، التي تميز بها نيوتن وداروين.

والحق أن التطور، هو أحد الموضوعات الرئيسية التي نجد فيها اعترافا بأن التطور يحدث بقفزات تعد نقاطا فاصلة بين مراحل التطور التدريجي.

إن سرعة انبثاق أشكال الحياة المتعددة الخلايا، وهو ما يسمى الانفجار الكامبري Cambrian explosion، منذ حوالي ٦٠٠ ملين سنة مضت، يتناقض مع فرضيات التدرجية gradualism التي إدعاها داروين .

هذه الاكتشافات، التي بسطها للجمهور ستيفن جى جولد (Gould 1989)، أمكن تحقيقها بفضل إمكان إجراء عمليات المحاكاة الإلكترونية وبفضل إبداع المكتشفين. ولا يزال الجدل الذي أثارته مستمرا حول دينامية التطور، ودور الانتخاب الطبيعي، ووجود حدود / جواذب atractors للأنظمة التطورية المعقدة.

ويمكننا أن نطرح قضية مماثلة، هى قضية الحدود / الجواذب في المجتمع. هل التاريخ هو " شئ لعين يتلوه شئ لعين آخر ؟ " كما وضعها تشرشل. أم أن هناك مراحل ضرورية لابد أن يمر بها المجتمع ؟

هل هناك حدود / جواذب في عملية المجتمع البشرى الدينامية المعقدة ؟ هل الإنتاج الصناعي الكبير والتكوينات الاجتماعية الملائمة له مثلا، أمراً حتميا. هل الاستغلال والفقر أمرا حتميا ؟ أيمكننا على الأقل تجنبه.

لنظرية التعقد ادعاءات بالغة العمومية، فيما يتعلق بالتطور، كانبثاق الجديد من القديم.. الخ. يناقشها على الأقل، بعض المدافعين عنها ومن يقللون من شأنها، باعتبارها " نظرية لكل شيء " . ولهذا، تقابل من جانب قسم كبير من المجتمع العلمي بالشك والمعارضة القائمين على الدراسة (Horgan 1998). ومع ذلك، نظرية التعقد إطار فلسفي له سوابق هامة في عصر الكومبيوتر. نظرية الفوضى Chaos theory ونظرية الكارثة Catastrophe theory وهندسة الأشكال غير المنتظمة Fractal Geometry، كلها

منظورات نظرية ظهرت في العشرين سنة الأخيرة وتنظر إلى التطور باعتباره انبثاقا، وانقطاعا، وفجائيا، وهي جميعا إرهاصات لنظرية التعقد.

لا تستند نظرية التعقد إلى آي اكتشاف أو إلى فرض معين. وتتمثل قيمة نظرية التعقد في أنها نظرية فلسفية عامة، تحاول الإحاطة بما يكشف عنه علم الإلكترونيات الحديث من نظرات نافذة في الطبيعة والمجتمع.

ويتجلى في الفقرة التالية، اعتماد موضوع نظرية التعقيد على التكنولوجيا الإلكترونية ومدى اتساع المفاهيم التي تستند إليها:

" ترتبط هندسة الأشكال غير المنتظمة ونظرية الفوضى الحديثتين، بأن كثيرا من الاكتشافات المعاصرة في مجاليهما لم تكن ممكنة إلا باستخدام الحاسبات.. " لقد أصبح واضحا أن فصلا لا غنى عنه، أضيف إلى تاريخ العلوم فأثراه. والنظرة السطحية إلي نظرية التعقد، هي آلتي ترى أن المسألة مسألة صور جميلة، ومخاطر تنطوي عليها القوانين الحتمية.

تضع نظرية الفوضى وهندسة الأشكال غير المنتظمة، في جوهرهما موضع التساؤل الجذري فهمنا للتوازنات Equilibria، وبالتالي فهمنا للهارموني والنظام في الطبيعة، وفي غيرها من المجالات. وتقدم لأول مرة نموذجا شموليا يمكنه أن يحيط بحدود التعقد الحقيقي للطبيعة.

ويحتمل على الأرجح، أن تتيح لنا المنهجيات، والمصطلحات الجديدة على سبيل المثال، فهما أدق كثيرا لتطورات البيئة والمناخ. وبهذا، يمكنها أن تساهم في معالجتنا الفعالة لمشكلاتنا الكونية الهائلة. " (Pietgen, Jurgens Saupe. 1992).

تقترح نظرية التعقد رؤية جديدة للاستمرارية، والانقطاع في التطور في مجالات عديدة. ويتضمن النمط العام لهذه الرؤية، كما يصفه أنصارها، إنبثاق البنية العالمية من تفاعلات محلية بسيطة:

- ترابط الظواهر، النموالخطى المستمر لعملية ما، حتى تبلغ أقصى قدرة على معالجة المعلومات، حيث تبقى متوازنة عند ما يسمى بـ " حافة الفوضى edge of chaos " إلى أن يدخل النظام system مزيدا من المعلومات، فيقوض الاستقرار، إيذانا بقفزة إلى وضع جديد.
- انبثاق نظام، وبنية عالمية من خلال نشاط فوضوي، وعشوائي، أي وجود حدود ونتائج نهائية لعمليات دينامية هي ما يعرف بالحدود الجواذب attractors.

القدرة على معالجة المعلومات هي متغير، يستخدمه منظروالتعقد لقياس درجة تطور النظم المعقدة القادرة علـــى التكيــف complex adaptive systems. وبتطور النظم، تتموتدريجيا قدرتها على معالجة المعلومات حتى تصل إلى نقطة، إلى ما يسمى بـــ " حافة الفوضى "،حيث يمثـــل المزيد من المعلومات تحديا للاستقرار. وحافة الفوضى تكـــون حيثمـــا تدخل المعلومات باب العـــالم الطبيعـــي، أي عنـــدما تســـيطر علـــى الطاقـــــــة (C. Langdong in Lewin 1992, p. 51). وقد نشـــأ هـــذا المفهوم من تعميم محاكاة الكومبيوتر (لتطور الوعي، وتطور الأنواع، والظواهر الأخرى).

ويلعب هذا المفهوم دورا مهما في تغير النظرة إلي التعقد، ويقدم تفسيرا مفيدا لتطور المجتمع.

مجالات إمكان تطبيق نظرية التعقد، في غاية التنوع. فقد لاحظ بيـــر باك Per Bak عالـــــم الفيزيـــاء الذي يعمل في معمل بروكهافن الوطنى، أن توزعات الزلازل، وتقلبات سوق المال، وانقراض الأنواع، هي من الظواهر التي تكشف عن أنماط عامة متشابهة تتفق مع نظرية التعقد. ويدخل في ذلك أيضا، نماذج الذكاء الاصطناعـــي لكريـــــس لاندونـــــج Chris Landong عضو معهد سانت في Sant Fe، وستيوارت كوفمان، عالم البيولوجيـــا فـــي شبكات بولين Boolean networks بجامعة بنسلفينيا. وتفسيرات موراى جيل – مان – الحائز على جائزة نوبل – للتطور البيولوجي والثقافي.

المجتمع البشرى هو أو ضح مثال للنظـــام التكيفـــى المعقـــد complex adaptive system فمن الواضح أنه معقد، وقادر على التكيف أيضـــا. فقـــد أعاد تنظيم نفسه على مر التاريخ ليكون قادرا علـــى معالجـــة المعلومـــات، لاستخدامها في الأغراض الاجتماعية.

وعلى سبيل المثال،: أتاح الانتقال من الإقطاع ومن الأشكال الاجتماعية الريفية أساسا إلى الأشكال الاجتماعية الرأسمالية والحضرية خاصة، تطبيق العلم في الصناعة، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكانت عمليـــة منظمة وسلمية.

وبالعكس كان طرد السكان الزراعيين بالقوة من الأرض، من وسائل عيشهم بلا نظام، وكان عنيفا ودمويا. فقد حول تسوير الأرض enclosure of

land التي كانت تستخدم بشكل جماعي إلى مراع، والسكان إلى طبقة عاملة حضرية. ثم هيأت الفوضى الاجتماعية المجتمع لإعادة التنظيم.

هل للفوضى الراهنة مضمون مماثل ؟

العلاقة بين الفوضى والبنية، قضية محورية في " العلم الجديد "، الذي له تطبيق اجتماعي مباشر. هل يسير تطور المجتمعات نحوتحقيق أقصى قدرة على معالجة المعلومات، أي نحوما يسمى " حافة الفوضى " ؟. هل يؤدى المزيد من الاستثارة، عندئذ إلى انتقال فوضوي chaotic transition إلى حالة جديدة، إلى قدرة أعلى على معالجة المعلومات (تعقيد أرقى) ؟. إن هذا الوصف، يتفق تماما مع منظور نظرية التعقد. إنها أيضا، نظرة إلى المرحلة الراهنة، باعتبارها مدخلا لنظام اجتماعي أكثر تعاونا، وأكثر وعيا. والبرهان على ذلك، سيكون بالطبع في التطبيق.

والنقطة الأساسية هي أن استنتاجات نظرية التعقد الحديثة تتسق مع فهم متفائل للأحداث الراهنة بالرغم من صور، وواقع " الفوضى ".

تقدم نظرية التعقد إطارا فلسفيا لتحليل الأزمة الراهنة. ويرى كريس لاندونج، أحد مكتشفى مفهوم " حافة الفوضى " في الوضع الراهن ما يشبه نماذج نظرية التعقد. فقد أشار في تعليقه على انهيار الاتحاد السوفيتي في أكتوبر ١٩٩١ إلى نموذج للتطور، يعتمد على استخدام الكمبيوتر، قائلا: " يمكنك أن ترى هذان النوعان يتعايشان خلال فترة طويلة من الاستقرار ثم يسقط أحدهما، فتنفتح أبواب الجحيم، أبواب عدم استقرار مهول. " هذا هو الاتحاد السوفيتى " كما قال، مشيرا إلى الأنواع التى انقرضت. " أنا لست من المعجبين بالحرب الباردة، ولكنى أراهن على أننا سوف نرى الكثير من عدم الاستقرار في العالم الحقيقي الآن، بعد أن انتهت. هذا إذا كانت نماذجنا صحيحة على الإطلاق" (مقتبسة من لوين: Lewin، 1992)

إن تطوير هذه النظرة الثاقبة يحتاج إلى البحث العيني لحركة المجتمع الراهنة.

ويتطلب استخدام الإمكانيات الفنية لنظرية التعقد لفهم التطور الاجتماعي الجاري، ما هو اكثر من الاعتراف بوجود نموذج عام واحد لـ " التعقد "، تشترك فيه الأنظمة التكيفية المعقدة الأخرى، فالشيطان يسكن التفاصيل. ولكي نقوِّم تقويماً حقيقيا ما يجرى، لابد أن نحدد ما الذي يضفي

على الحاضر طابعه، ويرسم اتجاهه. ينبغي الكشف عن الأســاس الحقيقــي لديناميات التطور الاجتماعي وتحليله. هذا لم يحدث على أيدى أنصار نظرية التعقد. هناك تحليلات أركيولوجية archaeological analysis لمراحل تطــور المجتمعات القديمة باعتبارها تظهر" حدودا/ جواذبا" تناظر مســتويات مــن التنظيم الحكيم، كالقبيلة، والزعامة القبلية، والدولة (Lewin 1992 p. 21).

أما عن تطبيق نظرية التعقد على الأزمة الاجتماعية الراهنة، فليس لدى منظري التعقد سوى القليل ليقولوه. ويتناول تحليلهم حاليا مسائل دقيقة مــن وجهة نظر نظرية التعقد: توازن سوق الأوراق المالية أو فقدانــه، والميــزة المقارنة لسلعة معينة وموازين التجارة الخارجية، وغيرها.. وتعاملوا معهــا باعتبارها مسائل منعزلة، بالرغم من تأكيد مدخل التعقد على التــرابط بــين الظواهر.

ومما له دلالة، أن يكون السياق الضمني لهذا العمل، هو افتراض دوام الشكل الرأسمالي للتنظيم الاجتماعي، بالرغم من أن المبادئ الأساسية لنظرية التعقد تتضمن التسليم بأن حافة الفوضى Edge of chaos، هي المكان الــذي يمكن أن ينبثق فيه التميز النوعي. هذه الإمكانية تهمل ببساطة. لماذا تهمــل هذه المبادئ الأساسية لصالح مثل هذه الفرضيات المحافظة ؟

هل تلحق مصالح الشركات الراعية لكثير من أبحــاث نظريــة التعقــد الضرر بالبحث ؟ والأهم من ذلك كيف يمكن التغلب على هذه العيوب ؟

كيف نضع النظرات الثاقبة لنظرية التعقد في خدمــة تحليــل الأزمــة الراهنة ؟

من المفيد لاستخدام الرؤية الفلسفية لنظرية التعقد في مثل هذه الجهــود أن ننظر إليها في ارتباطها بأسلافها.

وتعد المادية الجدلية التي ارتبطت بماركس وإنجلز، سلفا صحيحا لهــا سواء باعتبارها منهجا فلسفيا، أو في استخدامها في التحليــل الاجتمــاعي. ويمكن إثبات هذه الصلة.

إن النماذج والمبادئ التي تشكل نظرية التعقد، هي تعميمات لبنى يمكن تحليلها باستخدام الالكترونيات. وهي أيضا، متسقة تماما مع الديليكتيك. وهذا لا يعنى أن نظرية التعقد لم تأت بجديد. وليست القضية، قضــية المصــطلح "الصحيح " أو الرؤية الفلسفية والمنهج: أهو الجدل أم التعقد؟ ". بل التســليم بوجود صلة هامة ومفيدة في تاريخ العلم والفلسفة. ولهذه الصــلة أهميتهــا

لسببين:(١) أنها تتيح تقويم تنبؤات الماركسية في إطـــار العلــــم الحـــديث. (٢) أنها تزيل الغموض عن نظرية التعقد بوصـــلها بالإنجــازات العلميـــة السابقة.

نظرية التعقيد والمادية الجدلية

المادية هى التسليم بأن العالم حقيقي، وقابل للمعرفة. أي أن وجوده لا يتوقف على أي فعل " دنيوي آخر " لخلقه، ولا يحتاج إلى وجود أي مصدر مثالي لبقائه.

ويقبل العلم الحديث المادية عامة، من حيث منهجيته وفرضياته. وتجدر الإشارة إلى أن الحال لم يكن كذلك دائما، ولا كان مبدءا مسلما به بلا قيد ولا شرط، كما تشهد على ذلك حالة جليليو.

وقد ناقش روجر لوين Roger Lewin وجهتي نظر ماديتين معاصرتين، فشل فيهما العلم في تفسير ظاهرة الوعي البشرى تفسيرا كاملا. وليس غريبا أن تستدعى إحداهما " خلقا روحيا "، " معجزة تتجاوز العلم إلـــى الأبـــد ". والأخرى، تؤكد تمسكها بالمادية، ولكنها تزعم أن الحقيقة في النهاية لا يمكن معرفتها. Lewin 1992، p. 154، 167.

بيد أن وجهات النظر المادية عالمية وقديمة. وقبـــل ســـقراط، لخـــص هرقليطس هذا المفهوم في عبارة موحية قائلا: هذا النظام للأشياء، وهو نظام واحد لكل شيء، ليس من صنع أي اله، أو آي إنسان. بل كـــان ولا يـــزال وسيظل إلى الأبد، نارا حية تشتعل وتنطفئ بحساب. (معهد لننجراد للفلسفة، ١٩٣٧). أما الجدل، الفلسفة الجدلية، فتطمح إلى تعميم النظرية التي تتغيـــر بها الأشياء وتتطور. أن تسلم بأن الأشياء لا تتغير بمعـــزل بعضـــها عـــن البعض، وإنما في ارتباط كل منها بالآخر. وكما وضعها فريـــدريك إنجلـــز: "الـــدياليكتيك هـــو علـــم الترابطـــات The science of interconnections ". (Engles، 1972 ، p. 82). والجدل ذاته يتغير، أو على الأقل يتغير فهمنا له.

وكلما تقدم العلم، بما في ذلك علم الاجتماع، يكتشف أنماطـــا للأشـــياء ولترابطاتها تمكنه من التطور، فتتطور الفلسفة الجدلية.

المادية جدلية اتجاه فلسفي مفيد، ليس مشهوراً. ونحن نزكى مناقشـــتين للدياليكتيك حديثتين للغاية وممتازتين ومختلفتين كل الاخـــتلاف: بعنـــوان: "البيولوجي الجدلي The Dialectical Biologist " للفينـــز Levins وليـــونتين Lewontin و" دخول عصر الثورة الاجتماعية " لبيرى Peery. ويركز ليفنـــز

وليونتين على علم الطبيعة في شرحهما للدياليكتيك. ويطبق بيرى الدياليكتيك علي التحول الاجتماعي، فيحلل، من وجهة نظر الفلسفة الجدليــة، إمكانيــة انبثاق مجتمع تعاوني جديد، يختلف عن المجتمع الحــالي اختلافــا نوعيــا. وتحتوى المناقشتان على نظرات ثاقبة تستند إلــى اســتنتاجات الــدياليكتيك التقليدي، وتعمقها، عندما تأخذ المعلومات الحديثة في الاعتبار.

وقد أشار ليفنز ولونتين إلى الطابع التاريخي للدياليكتيك، عندما اعترفا بأنهما مدينان لإنجلز، الذي أهديا له كتابهما، مع تسليمهما بجوانب القصــور في منظوره العلمي (Levins and Lewontin، p. 229) . ونحيل القارئ إلى أي من المصدرين للحصول على معلومات عن الدياليكتيك.

وما يعنينا هنا، هو تطور الدياليكتيك في علاقته بنظرية التعقد.

تدرس نظرية التعقد بين أمور أخرى، العلاقة بين النظــام والفوضــى وانبثاق البنية structure من العمليات العشوائية. فغالبا ما تنطــوي النتــائج العشوائية المنفردة individual random outcomes على نمــاذج للحتميــة deterministic patterns، فلكثير من العمليات بنية كلية تنبثق مــن الصــدف المنفردة (إسأل أى لاعب للبوكر !)

هذا الترابط بين ما يبدو أنه فئات categories منعزلــة عــن بعضــها البعض: " الصدفة" و" الحتمية "، هو أساس كثير من نظريات الاحتمــالات والإحصاء.

وقد أشار إنجلز إلى عموميته الفلسفية منذ أكثــر مــن قــرن مضــى باعتبارها ".. الضرورة المتأصلة أيضا في المصــادفة والملازمــة لهــا ". وناقشه ليفنز ولونتين كمثال للدياليكتيك، قائلين: " قد يكون للعمليات العشوائية random processes نتائج حتمية. وهذا هو أساس التنبؤ بحــوادث المــرور والجداول الإكتوارية، فتنتج عملية عشوائية نوعا من تواتر توزيع النتــائج.. وهذا التوزيع، كموضوع للدراسة، حتم هذا الطابع الحتمي، بالرغم من أنــه نتاج أحداث عشوائية random events " (p. 284).

إن ما تعتبره نظرية التعقد جديدا، هو مــا كشــفت عنــه الحاســبات الاكترونية من نتائج حتمية لما أصبح يعــرف الآن بالعمليــات العشــوائية فإبتداء من " الذكاء الإصطناعي artificial intelligence "، ونماذج تطــور الأنواع species evolution models إلى النماذج الرياضية للأشــكال غيــر المنتظمة mathematical fractals، كلها تثبت انبثاق بنى حتمية بالغة التعقيد من عمليات عشوائية. وتختبر نظرية التعقد هذا الانبثاق باعتباره مبدءا عاما.

ويدور جدل له نتائج اجتماعية هامة بين العلماء، بالنسبة لطبيعة التقدم البشرى، حول تحديد الظروف التي يمكن عندها القول بوجود نتيجة نهائية لعملية معقدة، أي وجود حد / جاذب attractor لها.

والجديد أيضا، والأكثر أهمية، هو الحالات التي تعطل فيها تغيرات عشوائية و/ أو ضئيلة في النظم الدينامية المعقدة، النتيجة الحتمية المتوقعة.

فقد تبين أن الوضع غير المستقر الذي تؤدى فيه تغيرات صغيرة في عملية ما إلى قفزة فوضوية chaiotic leap، إلى عملية جديدة نوعيا، يمثل مظهرا للانقطاع في تطور الطبيعة والمجتمع.

وقد يكون أشهر مثال للانقطاع في الظروف الملائمة، هو ما يسمى بتأثير الفراشةbutterfly effect، على اسم عنوان مقال لعالم الفيزياء إ. لورينز E. Lorenz قال فيه: " أيمكن أن تثير حركة جناح فراشة إعصاراً في تكساس؟ (الإجابة: أحيانا، ولكن، ليس غالبا) ". يبين لنا هذا المثال وأمثلة هامة أخرى، أن الانقطاع والقفزات إلى حالات جديدة للوجود، هي أحد المظاهر الجوهرية للحركة الحقيقية. هذا الاعتراف له تاريخ في الدياليكتيك وله أهمية بالغة في أية محاولة للكشف عن أسباب الانهيار الراهن، وأين يمكن أن يقع، وإلى أين يتجه.

كان مفهوم التطور، من خلال قفزات، دائما جزءاً من الدياليكتيك.

فقد ناقش إنجلز المفهوم الهيجلى للخط الفاصل في قياس العلاقات، حيث تؤدى مجرد الزيادة أو النقص الكمى عند نقطة محددة إلى الى قفزة نوعية.. " غير أن المعلومات الكافية عن انبثاق الجديد من القديم لم تكن متاحة في كثير من الحالات. وغيرت الإلكترونيات من هذا الوضع. فقد أدى استخدامها في البيئتين الاجتماعية والعلمية إلى تغيرات نوعية، جعلتهما اكثر وضوحا، فأصبح في الإمكان وصف إنبثاق الجديد نوعيا، أكثر عمقا.

أحد هذه الأوصاف،هو مفهوم " حافة الفوضى edge of chaos" في نظرية التعقد، الذي أنشأه كريس لاندونج ونورمان باكارد . وكانت العلوم الطبيعية المجال الرئيسي لتطبيقهما له.

والوصف الآخر، هو تأكيد نلسون بيرى Nelson Peery أن التغيرات الكيفية تبدأ بإدخال أحد مظاهر العملية الجديدة في عملية النمو الكمي القديمة. وتطبيقه الرئيسي لهذا المفهوم على الوضع الراهن. وهو يصف التكنولوجيا الإلكترونية بأنها تكنولوجيا تمزق الروابط التي تربط الطبقة الرأسمالية

بالطبقة العاملة، وتوفر في نفس الوقت، الأساس التقني للمجتمع ما بعد الرأسمالي post – capitalist. وهذان المفهومان متشابهان وإن كانا غير متطابقين.. وكلاهما يحاول تفسير انبثاق الظواهر الجديدة، وكلاهما يحدد العملية التي يؤدى إدخال المزيد من التغيرات عند مرحلة معينة من مراحل التطور إلى تقويض الاستقرار القائم، إيذانا بحقبة من الفوضى تفضي إلى تغير نوعى. إنهما معياران ثابتان لحدوث تغيرات نوعية. ويثبتان الصلة بين نظرية التعقد والدياليكتيك الماركسي.

الرأسمالية كنظام دينامي معقد

لا يزال أبرز تطبيق للمادية الجدلية، هو استخدام ماركس وإنجلز لها في تحليل كيفية عمل المجتمع الرأسمالي. إنها سلف لمدخل نظرية التعقد الذي يتضمن استنتاجات نظرية لها أهميتها بالنسبة للحاضر.

ركز ماركس على التبادل البسيط للسلع باعتباره مصدر تطور النظام الرأسمالي ككل (Marx, 1973). واستنبط من تحليله لهذه العملية، قانون القيمة، ثم العديد من المبادئ الاقتصادية الأخرى.. إنه مثال مفيد لانبثاق نظام تكيفى معقد من تفاعل محلى، وهو ما يسمي بالتعقد، وهو يدل على عمق الصلة التاريخية بين نظرية التعقد، والديليكتيك الماركسي. وهو نقطة البداية الصحيحة لاستخدام نظرية التعقد و/ الدياليكتيك في تحليل الوضع الراهن.

نبدأ من إدراك ماركس أن رأس المال علاقة إجتماعية. وهو ليس علاقة ميتة. ليس رأس المال الآلات والأرض أو أي شئ آخر. رأس المال علاقة حية بين طبقات اجتماعية.

" رأس المال نتاج اجتماعي... إنه قوة اجتماعية. " (Marx, 1982) قوة تمارسها الطبقة الرأسمالية على الطبقة العاملة.إنه ينشأ من تبادل السلع بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة. الشئ الوحيد الذي تملكه وعليها أن تبيعه هو قدرتها على العمل، وهو ما أسماه ماركس قوة العمل.

تشترى الطبقة الرأسمالية قوة العمل من الطبقة العاملة، وتبيعها ضرورات الحياة.

وأيا كان رأى إحداهما في الآخري، فهما مرتبطتان، لاغني لإحداهما عن الأخرى. وتحدد كل منهما الأخري من خلال التبادل.

وينظم قانون القيمة، كما بين مـــاركس بالتفصـــيل (مـــاركس ١٩٦٧)، النسبة التي يتحقق بها هذا التبادل، وهو ذات القانون الذي يحدد نسبة التبادل بين أي سلع أخرى.

يتمثل النشاط الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي في إنتاج وتبادل ملايين السلع المنفردة.

ويحتاج البائع المشترى ليبيع، والعكس بالعكس. ويحـــاول المشـــترون المنفردون الشراء بسعر منخفض، والبائعون البيع بسعر مرتفـــع. ويصـــف قانون القيمة المحصلة النهائية لهذا الصراع بين مصالح اقتصادية متناقضة. إنه يحدد القيمة التبادلية لكل سلعة حسب كمية العمل اللازم لإنتاجها. تتحـــدد القيمة النسبية للسلع إذن، بكميات العمل النسبية اللازمة لإنتاجها.

ويؤكد قانون القيمة أن النسبة التي يتم بها تبادل السلع، تميل في النهاية إلى التحدد بنسبة ما تحتويه من العمل.

ولما كان تبادل السلع يتم عامة بتبادل النقود، فإن الثمن يصبح الشـــكل الذي يعبر عن القيمة.

ومن ثم، كلما نقص (أو زاد) العمل اللازم لإنتاج أي سلعة اتجه سعرها أيضا في نفس الاتجاه. والقرنان الماضيان حافلين بالأدلة الامبيريقية التـــي تثبت هذه الظاهرة، التي ظلت خلالهما، تنظم الحياة الاقتصادية للمجتمعـــات الرأسمالية.

وعلى سبيل المثال: أدى حلج القطن بإزالة البذور والقشرة من القطـــن أو توماتيكيا إلى تخفيض كمية العمل اللازم لإنتاج القطن. وهكـــذا أصـــبح الإنتاج الاقتصادي للقطن ممكنا، مما أدى إلى نشأة نظام الرق في الولايـــات المتحدة، وصناعة النسيج في أوروبا في نفس الوقت. وحل نظام المزارعـــة وهو شكل من أشكال العمل غير الطوعي، محل الـــرق، بعـــد الحـــــرب الأهلية.

وكان اختراع جنى القطن أتوماتيكيا بع الحرب العالمية الثانية هو الذي خفض قيمة قوة العمل في إنتاج القطن.

وفي الوقت الحاضر لا يزال صحيحا، أنه كلما زادت التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج السلعة، كلما قل العمل اللازم لإنتاجها، ومال سعرها إلى الانخفاض. قد تختلف تجليات هذا الاتجاه في حالات معينة، أما الاتجاه العام فيمكن ملاحظته.

فقد تطلب إنتاج السيارات الأولى، أساليب خط التجميع الموفرة للعمل لكي تتحملها سوق واسعة mass market (Rifkin، 1995، p. 95)
وبالمثل، أمكن بيع الحاسبات الشخصية الحديثة ومسجلات الفيديوكاست (V. C. R) بكميات هائلة، عندما خفضت الإليكترونيات كمية العمل اللازم لإنتاجها. كلما قل العمل قلت التكلفة، بالنسبة للسيارة وبالنسبة للحاسب الشخصي، وأية سلعة أخرى، وعلى الأخص قوة العمل. إن قوة العمل اللازمة للإنتاج الرأسمالي تتناقص بسرعة، مما أدى إلى نتائج قاسية بالنسبة لعمال العالم.

قبل مجيء التكنولوجيا الإلكترونية، كانت إنتاجية العمل (التي يتناسب نموها تناسبا عكسيا مع قيمة العمل) تتمونموا كميا. ويعتبر العمل اليدوي وقوة البخار والاحتراق الداخلي، علامات **لمراحل** محددة لهذا التطور.

وكان توسع الرأسمالية، وتوسع سوقها لازما لهذه العملية. ولقد توسعت. وكان النظام الكولونيالي والكساد الأعظم، والحرب العالمية الثانية، وإعادة بناء البلدان الرأسمالية آلتي دمرتها الحرب، وتفكيك المستعمرات (الاستعمار المباشر) بعد الحرب، كانت كلها أحداثا درامية، جعلت هذا التوسع أمرا ممكنا. وتدل هذه الأحداث على إن هذا التوسع لم يكن عملية سلسة، بل كانت مؤلمة في أغلب الأحيان. وكان مضمونها الأساسي، تطور الرأسمالية العالمية عبر مراحل من النمو. ولم يتعرض النظام الرأسمالي ذاته أبدا لأي خطر جدي. (انظر: مقال ت. هيرش T. Hirsch)

الإلكترونيات تستبعد العمل labour - eliminating ، كما زعمنا في موضع آخر، وكما زعم جيرمي ريفكين في كتابه نهاية العمل End of Work.

ولكن، أيمكن أن يكون هناك نظام رأسمالي بدون عمل ؟ العمل هو مصدر بقاء الطبقة العاملة ومصدر إثراء الطبقة الرأسمالية في نفس الوقت.

يخفض الإنتاج الإلكتروني قيمة قوة العمل إلى الحد الذي يجعل قانون القيمة عاجزا عن الإبقاء على العلاقة بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة. فلا يمكن لمقدار العمل اللازم للإنتاج المربح أن يوفر أسباب العيش للعمال،ولا الاستثمار الإنتاجي للرأسماليين. لقد تمزقت العلاقة القائمة بينهما إربا. وتنشأ طبقة جديدة، لا يمكنها أن تعمل ولا أن تستهلك. لقد أصبح الاستقرار الاجتماعي الذي يستند إلى إمكانية الحصول على العمل، شيئا ينتمي للماضي.

لاحظ إتساق هذا التحليل مع مدخل كل من نظرية التعقد، والدياليكتيك.

عندما يحافظ المجتمع على توازنه عند " حافة الفوضى " وقد عظم قدرته على المعالجة الإلكترونية للمعلومات، تنفتح أبواب جهنم. أين المفر ؟

خاتمة

يتوازن المجتمع عند " حافة الفوضى "، ليس هذا فحسب، فالتكنولوجيا الإلكترونية خالية من العمل، ويفوق إنتاجها حدود احتياجات البشر الضرورية، ومن ثم يمكن لذات العامل الذي يقوض استقرار المجتمع الرأسمالي، أن يحرر المجتمع البشرى من الندرة والاستغلال التاريخيين.

وكان ماركس أول من تنبأ بهذا التحرر الإنساني استنادا إلى إلغاء العمل، إذ قال:" بقي أسلوب العمل في ظل كل الثورات حتى الآن كما هو، لم يمس، وكانت المسألة دائما، مسألة توزيع مختلف لهذا النشاط، توزيع جديد للعمل على أشخاص آخرين. أما الثورة الشيوعية الموجهة ضد أسلوب العمل السابق، فهي تلغى العمل، وتلغى حكم الطبقات، وتقضى على الطبقات ذاتها... " (Marx and Engels, 1976).

يتسق تصور المجتمع التعاوني، مجتمع ما بعد الندرة القائم على الإنتاج الإلكتروني باعتباره حدا atractor للمجتمع البشرى مع عبارة ماركس، كما يتسق معها أيضا، تصور بيرى الجدلي لمجتمع ما بعد الندرة المنبثق من إدخال الإنتاج الإلكتروني في المجتمع الرأسمالي.. وبالطبع لا يمكنا ضمان المستقبل، وإنما نشير فقط إلى اتساق التنبؤ بمجتمع تعاوني شيوعي يحقق الوفرة، مع منظورات نظرية التعقد والدياليكتيك.

إن العلم يشير فقط إلى ما هو ممكن. أما ما سوف يحدث فسوف يحدده ما يفعله الناس.

الفصل الثالث

علـــم الاجتمـــاع

(١)

أسس التحليل الطبقي الماركسي- الجديد

إريك أو لين رايت*

طموحات مفهوم الطبقة في التراث الماركسي في التفسير، أكبر منها في أي تراث آخر في النظرية الاجتماعية، وهذا بدوره يحمّل أسســـها النظريـــة بأعباء أكبر.

زعم الماركسيون أن مفهوم الطبقة في أكثر صوره طموحا، وما يرتبط به من مفاهيم ارتباطا وثيقا مثل " أسلوب الإنتاج " أو " الأساس لاقتصـــادي economic base"، هي محور نظرية عـــامة للتاريخ يطلق عليها عـــادة "المادية التاريخية". حاولت هذه النظرية تفسير مجموعة واسعة من الظواهر الاجتماعية: مسار عصور التغير الاجتماعي، وكذلك الصراعات الاجتماعية التي تحدث في أزمنة وأماكن محددة، والأشكال المؤسســـية للدولـــة علـــي المستوي الكلي، إلي جانب المستوي الجزئي level-micro لمعتقدات الأفراد الذاتية، والثورات الكبرى، والإضرابات والاعتصامات. كان لإدعاء مفهـــوم الطبقة الطموح الأهمية المركزية في التفسير أسيرا لتعبيرات، مثل "الصراع الطبقي محرك التاريخ " وأن " السلطة التنفيذية في الدولة الحديثة ليست سوى لجنة للبرجوازية ".

---

* إريك أولين رايت ERIC OLIN wRIGHT أستاذ علم الاجتمـــاع الماركســـي البـــارز فـــي جامعـــة وسكنسين. ترجمة الفصل الاول من كتاب:

APPROCACH TO CLASS ANALYSIS EDITED BY ERIC OLIN WRICHT CAMBRIGE UNIVERSITY PRESS 2005

تخلي معظم الباحثين الماركسيين اليوم عن ادعاءات المادية التاريخية التفسيرية المبالغ فيها (وإن لم يكن بالضرورة عن كل طموحاتها التفسيرية). يدافع القليلون اليوم عن صيغ جامدة لـ " أولوية الطبقة class primacy ". تبقي مع ذلك، حقيقة أن الطبقة تحتل موقعا مركزيا في التراث الماركسي وهي مدعوة لعمل تفسيري شاق أكثر كثيرا من أي تراث نظري آخر. يمكن القول بحق، أن توجها محددا إلي المبادئ التسووية الراديكالية يشكل جانبا كبيرا مما يحدد استمرارية التراث الماركسي وحيويته ككيان فكري، وخاصة في علم الاجتماع. ولهذا ازعم أن الماركسية "كتحليل طبقي" تحدد الأجندة الرئيسية لعلم الاجتماع.

مهمة هذا الفصل، هي عرض الأسس التحليلية الرئيسية لمفهوم الطبقة علي نحويتسق بصفة عامة مع التراث الماركسي. هذه مهمة تتطلب براعة فليس هناك إجماع بين الكتاب الذين يتوحدون مع الماركسية علي أي من المفاهيم الأساسية للتحليل الطبقي. فما يميز التراث هو أقرب إلي التزام مرن بالتمسك بأهمية التحليل الطبقي لفهم شروط تحدي القهر الرأسمالي واللغة التي تجري بها المجادلات – وهو ما أسماه ألفين جولدنر بحق " خطاب الجماعة speech community" ـــ منه إلي إلي مجموعة من التعريفات والفرضيات الدقيقة. ومن ثم فإن أي تعريفات من جانبي عن الأسس النظرية للتحليل الطبقي سوف تعكس موقفي الخاص ضمن ذلك التراث، وليس تفسيرا موثوقا authoritative account للماركسية عامة، أو لعمل ماركس خاصة.

سوف يكون للتحليل اتجاهين: الأول، أن " الاستغلال " هو المكون الذي يميز التصور الماركسي للطبقة بدقة أكثر من أي مكون آخر، والثاني، أن مفهوما للطبقة محوره الاستغلال يوفر لنا أدوات جبارة لدراسة مجموعة من المشاكل في المجتمع المعاصر. هدف هذا الفصل هو جعل هذه الادعاءات مفهومة وجديرة بالتصديق.

ويعرض الجزء الأول القضية الرئيسية في التحليل الطبقي في الماركسية وما يحاول إنجازه. إنها في المقام الأول قضية إيضاح الأجندة المعيارية التي يرتبط بها التحليل الطبقي. وفي الجزء الثاني سوف نفحص بعناية مجموعة من الإيضاحات للمفاهيم التي نحتاج إليها لتأطير التحليل الخاص بالطبقة والاستغلال. قد يري البعض في هذا الجزء شيئا من الحذلقة، كقراءة قاموس عن الأماكن، ولكني أشعر بأنه ضروري لإيضاح

المنطق الذي تستند إليه هذه المفاهيم. ويحدد الجزء الثالث، ادعاءات التحليل الطبقي التفسيرية الرئيسية الشائعة في كلا التراثين الماركسي والفيبري. وسيساعدنا هذا علي إعداد المسرح في الجزء الرابع لمناقشة السمة البارزة التي تميز المفهوم الماركسي عن أبناء عمومته الفيبريين، وتأييد الدعاوى النظرية الأوسع للتحليل الماركسي وأجندته. وسوف يقتضي هذا عرضا مفصلا لمفهوم الاستغلال، أحد آليات السببية الأساسية التي يدعي الماركسيون أنه من خلالها تولد العلاقات الطبقية آثارا اجتماعية. وأخيرا نعرض بإيجاز في القسم الخامس ما أعتبره عائد التحليل الطبقي الذي يستلهم الماركسية.

الصورة العظيمة: مضمون مفهوم الطبقة

التحليل الطبقي في التراث الماركسي، في جوهره، متأصل في مجموعة من الالتزامات المعيارية، بصورة من صور التسووية الراديكالية radical egalitarianism. كان الماركسيون تاريخيا عازفين عن الدفاع بانتظام عن الالتزامات الأخلاقية. وكان ماركس نفسه يشعر بأن الحديث عن " العدالة " و" الأخلاق " غير ضروري، بل ربما يكون ضارا، لاعتقاده أن الأفكار عن الأخلاق ليست إلا انعكاسا لظروف الفاعلين المادية ومصالحهم. وبدلا من الدفاع عن الاشتراكية استنادا إلي العدالة الاجتماعية أو غيرها من المبادئ المعيارية، فضل ماركس أن يقول ببساطة أن الاشتراكية في مصلحة الطبقة العاملة، وأنها علي أية حال، مصير الرأسمالية التاريخي. وكتابات ماركس ذاتها، مع ذلك حافلة بالأحكام الأخلاقية والحنق والرؤية الأخلاقية. والأهم بالنسبة لأهداف الدراسة الراهنة، أن تراث التحليل الطبقي الماركسي يستمد الكثير من زخمه من ارتباطه بالأجندة المعيارية التسووية الراديكالية. ولكي نفهم الأسس النظرية لمفهوم الطبقة في التراث الماركسي فهما كاملا، لابد من إيضاح هذا البعد الأخلاقي ولو بإيجاز.

يمكن لثلاث اطروحات أن تعبر عن النزعة التسووية الراديكالية المضمرة في التحليل الطبقي الماركسي. وسوق أصيغها في صورة مجردة دون تحديدات أو تعديلات مفصلة، طالما ان هدفنا هنا هو إيضاح طبيعة أجندة التحليل الطبقي الماركسي، وليس الدفاع عن النظرية ذاتها.

أطروحة النزعة التسووية الراديكالية: سوف يعزز توزيعا تسوويا راديكاليا لشروط الحياة المادية عامة ازدهار البشرية. ويلخص شعار التوزيع الكلاسيكي الذي دافع عنه ماركس هذه الأطروحة: " لكل حسب حاجته ولكل حسب قدرته "، وكذلك، المثل الأعلي لمجتمع " لا طبقي ". هكذا توزع الموارد داخل الأسر التسووية: يحصل الأطفال ذوى الاحتياجات الأكبر علي موارد أكبر، وينتظر من كل فرد أن يساهم قدر استطاعته في القيام بالمهام التي تحتاجها الأسرة. هكذا، توزع أيضا، الكتب في المكتبات العامة، فيمكنك أن ترجع إلي ما تحتاجه منها، لا ما تكون قادرا علي شرائه. تؤكد نزعة التراث الماركسي التسووية الراديكالية، أن ازدهارها سوف يتعزز، إذا ما عمت هذه المبادئ في المجتمع كله.

أطروحة الإمكانية التاريخية: في ظل اقتصاد عالي الإنتاج، يصبح في الإمكان ماديا تنظيم المجتمع علي نحويكون فيه توزيع تسووي راديكالي دائم لشروط الحياة المادية. ليس المقصود أن تعكس المبادئ التسووية المعيارية في التراث الماركسي نوعا من القيم الإنسانية اللازمانية timeless values وإن كان يمكن أن تكون كذلك أيضا. ولكن المقصود، تجسيدها في برنامج سياسي عملي. إن محاولة فهم الظروف التي يمكن في ظلها ترجمة هذه الأفكار الأخلاقية إلي ممارسة اجتماعية أمر جوهري في المشروع النظري الماركسي. الفكرة الأساسية هنا،هي أن النزعة التسووية الراديكالية أصبحت بصورة متزايدة ممكنة، كمبدأ عملي للتنظيم الاجتماعي، كلما تزايد قدرة المجتمع الإنتاجية وقلت الندرة المطلقة. وفي اكثر صور هذه الأطروحة تطرفا يستحيل تماما تطبيق هذه المثل العليا التسووية واستمرارها حتى يتم التغلب إلي حد كبير علي الندرة المادية، وفي صورتها الأضعف، أقصي ما تدعيه هو أن الإنتاجية المرتفعة تجعل تحقيق مساواة أساسية في شروط الحياة أكثر قابلية للتحقيق.

أطروحة معاداة الرأسمالية: تعوق الرأسمالية إمكانية تحقيق توزيع تسووي راديكالي لشروط الحياة المادية. إن أحد إنجازات النظام الرأسمالي هي تنمية قدرة الإنسان الإنتاجية إلي حد الذي يجعل الالمساواة الراديكالية اللازمة لازدهار البشرية ممكنة التحقيق ماديا، غير أن النظام الرأسمالي يخلق أيضا المؤسسات وعلاقات القوة التي تعوق التحقيق الفعلي لمبدأ الالمساواة. هذا يهيئ المسرح لدراما وتراجيديا التطور الرأسمالي. إنها عملية

تعزز باستمرار الشروط المادية لاتساع المجال لازدهار البشرية، بينما تعوق في نفس الوقت خلق الشروط الاجتماعية لتحقيق هذه الإمكانية. النتيجة السياسية التي خلصت إليها الماركسية الكلاسيكية، هي أن التغلب علي هذه العوائق يكون فقط بتدمير النظام الرأسمالي عبر قطيعة ثورية revolutionary rupture. تقبل المزيد من التيارات الديموقراطية الاجتماعية ، ضمن التراث الماركسي، فكرة أن الرأسمالية هي عدو للمساواة، ولكنها ترفض رؤية التغيير عن طريق القطيعة rupture vision: انه يمكن تغيير النظام الرأسمالي من الداخل بطرق تسير تدريجيا في اتجاه اجتماعي أكثر مساواة. قد يكون المثل الأعلى الراديكالي للمساواة وهماً يوتوبيا. ولكن، حتى إذا كانت "اللاطبقية classlessness " غير ممكنة التحقيق، فإن " لا طبقية أقل" هدف سياسي موضوعي رئيسي، وهذا لا يزال يحتاج إلي تحدي الرأسمالية.

كل من هذه الأطروحات موضع جدل، ويحتاج إلي دفاع مستفيض، ولكني سوف أعالجها هنا كفرضيات تحدد أو سع سياق للتفكير في مفهوم الطبقة. أيا كان المقصود أن يحققه مفهوم الطبقة، فهو في التحليل الطبقي الماركسي تيسير فهم شروط مواصلة السعي لتحقيق هذه الأجندة المعيارية. هذا يعني أن المفهوم في حاجة إلي أن يرتبط بنظرية للنظام الرأسمالي ، وليس بالالمساواة فحسب. وهو في حاجة إلي أن يكون قادرا علي أن يلعب دورا في إيضاح معضلات وإمكانات بدائل تسووية للمؤسسات القائمة.

لننتقل الآن إلي تفصيل المكونات المفهومية التي يمكن في إطارها بناء مفهوم للطبقة ملائم لهذه الأجندة.

المكونات المفهومية للتحليل الطبقي

تستخدم كلمة " طبقة " كاسم، وكصفة، كإسم، قد نسأل: " أي الطبقات تعتقد أنك منها ؟ " وقد تكون الإجابة: " الطبقة العاملة "، وكصفة، تدخل كلمة طبقة تعديلا في مفاهيم: العلاقات الطبقية والبنية الطبقية والتكوين الطبقي والمصالح الطبقية والصراع الطبقي والوعي الطبقي. أعتقد أن المصطلح سوف يكون اكثر خصوبة إذا ما استخدم كصفة، كما سيتضح من التحليل التالي.وأعتقد أن الناس عندما يستخدمون الكلمة كإسم فغالبا ما يكون ذلك علي سبيل الاختزال، فمثلا، غالبا ما يكون تعبير " الطبقة العاملة " اختزالا

لتعبير صعب مثل "مواقع الطبقة العاملة working – class location العلاقات الطبقية الرأسمالية "، أو ربما " منظمات الطبقة العاملة الجماعية داخل الصراعات الطبقية " وعلي أي حال سوف أستخدم، بصفة عامة المصطلح كصفة، وأستخدم كلمة " طبقة " كاسم جنس generic term فقط عند الإشارة إلي المجال المفهومي العام الذي تقع فيه هذه المصطلحات الأكثر تحديدا.

إننا نحتاج إذن، لكي ندرس أسس تحليل طبقي ماركسي، أن نفهم علي وجه التحديد ما نعنيه بهذه الصفة. وهنا يكون مفهوما **العلاقات الطبقية** و**البنية** الطبقية، مفهومان، محوريان. وكل المصطلحات الأخرى في قائمة التحليل الطبقي: الصراع الطبقي والمصالح الطبقية والتكوين الطبقي الوعي الطبقي تستمد معانيها من ارتباطها بالعلاقات الطبقية والبنية الطبقية. هذا لا يعني أن المفاهيم البنيوية structural concepts للطبقة اكثر أهمية بالنسبة لكل مشاكل التحليل الطبقي. وبالتأكيد قد تحدث مثلا في محاولة تفسير التباينات في سياسة الدولة عبر الزمان والمكان في المجتمعات الرأسمالية، أن يظهر أن تباينات التكون الطبقي والصراع الطبقي أهم من التباينات في البنية الطبقية في ذاتها.. ومع ذلك لا تزال مشكلة فهم العلاقات الطبقية والبنية الطبقية الأساس المفهومي للتحليل الطبقي، ولهذا سوف نركز هنا علي هذه المسالة.

سنبحث فيما يلي ثماني مجموعات من المسائل المفهومية:

١ – مفهوم علاقات الانتاج الاجتماعية ٢ – فكرة العلاقات الطبقية كشكل محدد للعلاقات ٣ – معني تباينات variations العلاقات الطبقية ٤ – مشكلة تعقد العلاقات الطبقية ٥ – معني " موقع location " داخل علاقات طبقية. ٦ – التعقد في تحديد المواقع الطبقية ٧ – التمييز بين المستوي الجزئي micro والمستوي الكلي macro في التحليل الطبقي. ٨ – " الفاعل" الطبقي " agency " class.

وفي حين أن هذه المشاكل تربط إرتباطا وثيقا بشرح مفهوم الطبقة في التراث الماركسي، سوف يكون كثير منها وثيق الارتباط بأجندات أخري للتحليل الطبقي.

علاقات الإنتاج الاجتماعية

يتطلب أي نظام إنتاجي استخدام مجموعة من الأصول أو الموارد أو عوامل الإنتاج: أدوات وآلات وأرض ومواد خام وقوة عمل ومهارات ومعلومات وهلم جرا. يمكن وصف هذا الاستخدام تقنيا بوظيفة الإنتاج production function: الجمع بين مدخلات كثيرة للغاية من مختلف الأنواع في عملية محددة لإنتاج ناتج من نوع محدد، هذا هو ما يميز تصور الاقتصاديين لنظم الإنتاج. يمكن وصف هذا الاستخدام أيضا، بمصطلحات العلاقات الاجتماعية: للناس الذين يشاركون في الإنتاج حقوق وسلطات مختلفة الأنواع علي استخدام المدخلات، وعلي نتائج استخدامها. تتوقف الاساليب الفعلية للجمع بين المدخلات وإستخدامها في الانتاج علي طريقة استخدام هذه الحقوق والسلطات، مثلما تتوقف علي السمات التقنية لدالة إنتاجية production function بالمعني الدقيق.

ويشكل الجمع بين هذه الحقوق والسلطات " علاقات الإنتاج الاجتماعية".

ومن المهم أن نتذكر أن هذه الحقوقِ والسلطات علي الموارد هي خواص للعلاقات الاجتماعية وليست أوصافاً لعلاقة الناس بالأشياء في حد ذاتها: أن تكون لشخص حقوقا وسلطات بالنسبة للأرض مثلا، يحدد علاقاته الاجتماعية بأناس آخرين بالنسبة لإستخدام الأرض وتملك ثمار إنتاجيتها.

هذا يعني أن علاقات القوة التي تنطوي عليها علاقات الإنتاج تتعلق بالأساليب التي تنظم وتضبط بها أنشطة الناس، وليست مجرد توزيع لمجموعة أشياء ذات قيمة.

العلاقات الطبقية كشكل لعلاقات الإنتاج

عندما تكون حقوق وسلطات الناس علي الموارد الإنتاجية موزعة توزيعا غير متساو: عندما يكون لبعض الناس حقوقا وسلطات أكبر من غيرهم بالنسبة لأنواع محددة من الموارد الإنتاجية، يمكن وصف هذه العلاقات بالعلاقات الطبقية. التناقض الرئيسي في المجتمعات الرأسمالية مثلا، هو بين ملاك وسائل الإنتاج وملاك قوة العمل، طالما أن " التملك owning " هو وصف لحقوق وسلطات بالنسبة لمورد مستخدم في الإنتـاج. لا تتحدد الحقوق والسلطات التي نتحدث عنها بالنظر إلي ملكية الأشياء أو

السيطرة عليها عموما، بل بالنسبة للموارد أو الأصول فقط، طالما أنها تستخدم في الإنتاج. ليس الرأسمالي مجرد مالك لآلات، بل هو شخص يملك آلات، ويستخدم تلك الآلات في عملية إنتاجية، ويستأجر ملاك قوة العمل ليستخدمهم، ويوجه العملية التي تستخدم فيها الآلات لإنتاج أشياء، ويتملك الأرباح من تلك الآلات. جامع الآلات ليس رأسماليا بحكم ملكيته لها. لكي تعد العلاقة طبقية لا يكفي إذن وجود حقوق وسلطات غير متساوية استنادا إلي ملكية مورد فحسب. لابد أن تكون هناك أيضا حقوقا وسلطات غير متساوية علي تملك علي نتائج استخدام ذلك المورد. هذا يقتضي بصفة عامة تملك الدخل الذي يولده استخدام المورد المذكور.

تباينات في العلاقات الطبقية

" لا معني للحديث – في بعض استخدامات كلمة " طبقة " – عن أنواع مختلفة اختلافا كيفيا من العلاقات الطبقية ". تتحدد الطبقات ببساطة ببعض الفئات العامة المشتركة universal generic categories مثل " من يملكون " و" من لا يملكون ". يمكن مع ذلك، أن يكون هناك تباينا كميا: الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وكذلك تباين توزيع السكان بين هاتين الفئتين. ولكن لا يوجد حيز نظري theoretical space لتباين نوعي في طبيعة العلاقات الطبقية.

أحد الأفكار الأساسية في التراث الماركسي، أن هناك أنواع كثيرة من العلاقات الطبقية، وأنه لتحديد هذا التباين أهمية جوهرية. الفكرة الأساسية هي أن أنواع العلاقات الطبقية المختلفة تحددها أنواع الحقوق، والسلطات التي تجسدها علاقات الإنتاج. أنظر علي سبيل المثال، هناك ثلاثة أنواع من العلاقات غالبا ما يجري التمييز بينها في التراث الماركسي: الرق والإقطاع والرأسمالية. أن تقول في علاقات الرق الطبقية، أن مالك العبد " يملك " العبد يعني تحديد مجموعة من الحقوق والسلطات التي لمالك العبد علي مورد محدد مستخدم في الإنتاج: البشر. في الحالة القصوى، لمالك العبد فعلا حقوق ملكية مطلقة. والعكس في النظام الرأسمالي، ملكية البشر محظورة. يسمح للناس أن يملكوا الأرض ورأس المال ملكية خاصة، ولكنهم ممنوعون من تملك غيرهم من الناس. هذه هي إحدى إنجـازات الرأسماليـة العظيمـة:

لقد حققت توزيعا تسوويا راديكاليا لهذا الأصل المحدد: كل شخص يملك وحدة قوة عمل واحدة يملكون أنفسهم. يمكن النظر إلي ما يسمي عامة بـ "الإقطاع" باعتباره مجتمعا للسادة الإقطاعيين والأقنان فيه حقوق ملكية مشتركة في عمل القن. الإقطاع وفقا للوصف التقليدي، مجتمع يجبر فيه الفلاحون (الأقنان) علي العمل جزءا من الأسبوع علي الأرض المملوكة للسيد، وهم أحرار في العمل باقي الأسبوع علي ما لهم من أرض بمقتضى نوع من العرف. هذا، يعني الالتزام بالعمل جزءا من الأسبوع علي ارض السيد. في الحقيقة أن للسيد حقوق ملكية في القن تتخذ صورة حق استخدام عمل القن لمدة معينة من الزمن. هذه الملكية أقل قطعاً من ملكية العبد. من هنا جاء تعبير " الملكية المشتركة "، ملكية السيد والقن للقن. عندما يهرب قن من الأرض إلي المدينة، هربا من هذه الالتزامات، يكون للسيد الحق في ملاحقته، وإجباره علي العودة إلي الأرض. إن القن بهروبه من الأرض يكون في الحقيقة قد سرق شيئا يملكه السيد: الحق في جزء من عمل القن. وكما أن لمالك المصنع في النظام الرأسمالي الحق في أن تعيد له الشرطة آلات سرقها العمال من المصنع، للسيد الإقطاعي الحق في استخدام سلطات القسر لاستعادة عمل سرقه القن من الضيعة الإقطاعية.

مشكلة التعقد في العلاقات الطبقية المخددة

يصف الكثير من التحليل الطبقي المغالي، وخاصة في التراث الماركسي، العلاقات الطبقية بتعبيرات صارخة مبسطة مستقطبة polarized إلي حد ما، يصور الصراعات الطبقية كمعارك بين البرجوازية والبروليتاريا، وبين السادة والأقنان، وبين سادة العبيد، والعبيد. تمسك هذه الصورة المبسطة علي المستوي المجرد فعلا بشيء جوهري في طبيعة العلاقات الطبقية: إنها في الحقيقة تولد - كما سنري - التناقضات التناحرية في المصالح، التي تكمن وراء الصراعات الصرِيحة.غير أن هذه الصورة المستقطبة polarized immage هي ايضا مضلِّلة، لأن العلاقات الطبقية في المجتمعات المحددة في الزمان والمكان ليست أبدا بهذه البساطة. إن أحد مهام التحليل الطبقي هي إيضاح التعقد، وإستكشاف تشعباته.

نوعان من التعقد لهما أهميــة خاصــة: الأول، تتعــايش فــي معظــم المجتمعات تشكيلة من مختلف أنواع العلاقات الطبقية، وتترابط معا بطــرق مختلفة. تعايشت مثلا، في الجنوب الأمريكي قبل الحرب الأهلية العلاقــات الطبقية العبيدية والعلاقات الطبقية الرأسمالية لقد نبعت الديناميات والتناقضات الخاصة بذلك المجتمع من طريقة الجمع بــين هــذين المبــدأين المتميــزين للعلاقات الطبقية. تم أيضا الجمع بين أنواع معينــة مــن المشــاركة فــي المحصول في الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين، تضمنت عناصــر صارخة من النظام الإقطاعي في مزيج معقد مع علاقات رأسمالية. وإذا قبلنا وصف ملكية الدولة البيروقراطية لوسائل الإنتاج، بأنها تشكل نوعا متميــزا من العلاقات الطبقية، فإن كثيرا من المجتمعات الرأسمالية المتقدمــة اليــوم تجمع ما بين الراسمالية، ومثل تلك العلاقات الطبقيــة الدولتيــة statist class relations.

الثاني، كما رأينا في مناقشتنا الموجزة للنظام الإقطــاعي، الحقــوق والسلطات التي يمكن أن تكون للناس علي مورد معين، هي في الحقيقة حزم معقدة من الحقوق والسلطات، وليست مجرد حقوق ملكية ذات بعد واحــد. من المألوف عندما يفكر الناس في التباينات في الحقوق والســلطات علــي عوامل الإنتاج، يتعاملون مع هذه الحقوق والسلطات باعتبارهــا ذات بنيــة ثنائية بسيطة simple binary structure: إما انك تملــك شــيئا أو لا تملكــه. يبدوأن لكلمة " ملكية " في الاستخدام اليومي هذا الطابع المطلــق: إذا كنــت أملك كتابا، فإني أستطيع أن افعل به ما أشاء، بما في ذلــك حرقــه، أو أن أستخدمه كطفاشة لفتح الباب أو أن أبيعه، وهلم جرا. وحتى ملكية الأشــياء العادية أكثر تعقيدا بكثير من هذا. بعض الحقوق والسلطات يحوزها "المالك" والبعض الآخر يحوزها أشخاص آخرون، أو فاعلون جماعيون collective agencies. أنظر علي سبيل المثال إلي الآلات في مصنع رأســمالي، هــذه الآلات ، في اللغة العادية، يملكها الرأسماليون الــذين يملكــون البــزينيس. بمعني، انهم اشتروها، ويمكنهم بيعها واستخدامها في توليد الربح، وهلم جرا. ولكن هذا لا يعني أن للرأسماليين حقوقا وسلطات مطلقة كاملة في اســتخدام هذه الآلات،علي سبيل المثال، يمكنهم تشغيلها فقط إذا كانت مطابقة للــوائح التي تفرضها الدولة. إذا وجد المصنع في بيئة اجتماعية علي درجة عاليــة من التنظيم النقابي، فإن الرأسمالي قد لا يستطيع أن يستأجر غيــر أعضــاء

النقابة ليستخدم الآلة.. إن كلا من لوائح الدولة والقيود النقابية في سوق العمل تعني أن بعض أبعاد حقوق ملكية الآلات قد انتقلت من الرأسمالي إلي قاعل جماعي. هذا يعني أن حقوق الملكية الرأسمالية المطلقة لوسائل الإنتاج قد أصبحت جماعية جزئيا علي الأقل partially socialized.

هذه الأنواع من التعقد منتشرة في النظام الرأسمالي المعاصر: القيود الحكومية علي الممارسات في مكان العمل، والتمثيل النقابي في مجالس الإدارة، ومخططات المشاركة في القرار co - determination schemes، وحق العاملين في شراء اسهم الشركة بسعر معين.، وتفويضات السلطة للتراتبيات الإدارية managerial hierarchies..الخ تشكل كلها أساليب مختلفة لتفكيك وإعادة توزيع حقوق الملكية والسلطات التي تجسدهما معا فكرة "تملك وسائل الإنتاج". تشكل مثل هذه الإعادة لتوزيع الحقوق والسلطات صورة من صور التنوع في العلاقات الطبقية. تبعد مثل هذه النظم في إعادة توزيع الحقوق والسلطات العلاقات الطبقية كثيرا عن الصورة البسيطة المجردة لعلاقات مستقطبة تماما perfectly polarized. هذا لايعني أن العلاقات لم تعد رأسمالية – تظل السلطة الأساسية في تخصيص رأس المال والسيطرة علي الأرباح، بالرغم من هذه التغيرات تحت السيطرة الخاصة للرأسماليين – بل تعني أن البني الطبقية الرأسمالية قد تتباين تباينا كبيرا تبعا للأساليب المحددة لتقسيم الحقوق والسلطات وتوزيعها وإعادة الجمع بينها.

إن أحد أهداف التحليل الطبقي هو فهم نتائج هذا التباين في أشكال العلاقات الطبقية. غير أن مثل هذا التعقد، يظل مع ذلك، تعقد شكل من أشكال العلاقات الطبقية، وليس نوعا آخر من العلاقات الاجتماعية طالما أن حقوق وسلطات الناس غير المتساوية علي الأصول الاقتصادية لا تزال تشكل العلاقات الاجتماعية محل البحث.

المواقع الطبقية

أصبح الكثير من الجدل السوسيولوجي حول الطبقة عمليا جدلا حول الجرد الأمثل optimal inventory **للمواقع** الطبقية - أو تعبير مرادف مثل " الفئات الطبقية class categories " – بدلا من **العلاقات** الطبقية في ذاتها. وهذا يرجع إلي حد كبير إلي أن الكثير من البحث الامبيريقي، **وخاصة البحث الكمي، يدور حول بيانات معدة عن أفراد، ومن ثم أصبحت القدرة**

علي تحديد موقع الفرد في البناء الاجتماعي مهمة. وهـذا يقتضـي فـي التحليل الكيفي تحديد موقع لهم في العلاقات الطبقية، ومثل هـذا التمـرين يتطلب منا أن نقرر أي معيار نستخدمه في التمييز بين المواقع الطبقية، و" كم عدد " الفئات الطبقية يولدها استخدام تلك المعايير.

ليس هناك خطأ في استخدام مفهوم الطبقة علي هذا النحو. المهم، فـي التراث الماركسي علي الأقل، ألا تغيب عنا حقيقة أن " المواقـع الطبقيـة " تحدد المواقع التي يشغلها الأفراد في علاقة اجتماعية من نوع معين، علاقات طبقية، وليس مجرد صفة جزئية مميزة للشخص. الفرضـية الكامنـة وراء فكرة العلاقات الاجتماعية؛ هي أن الناس عندما يمارسون حيـاتهم اليوميـة عندما يختارون ويتصرفون بطرق مختلفة، تبنـي تصـرفاتهم، بانتظـام علاقاتهم بالآخرين، الذين يتصرفون ويصنعون هم أيضا خياراتهم. الحديث عن " علاقة اجتماعية " هو نوع من الحديث عن صفة تفاعلية متأصلة فـي بنية الفعل الإنساني.. الحديث عن " موقع location " في علاقة طبقية يعنـي إذن، تحديد مواقع الأفراد داخل مثل هذه الأنماط المبنية من أنماط التفاعل.

التعقد في العلاقات الطبقية

قد يبدو لأول وهلة أن مشكلة تحديد المواقع الطبقية واضحة إلي حد ما. إنك تحدد أولا مفهوم العلاقات الطبقية ثم تستنبط من هذه العلاقـات قائمـة inventory بالمواقع الطبقية. العلاقة الطبقية الرئيسية في النظام الرأسـمالي هي علاقة رأس المال/العمل، وهي تحدد مـوقعين طبقيـين: الرأسـماليين والعمال.

قد يكفي في بعض المشاكل، كما رأينا في مناقشتنا لمشكلة التعقـد فـي العلاقات الطبقية ذاتها، التمييز بين موقعين فقط في المجتمعات الرأسـمالية. ولكن مثل هذا النموذج الثنائي binary model الوحيد للمواقع الطبقيـة غيـر كاف.

إذا أردنا أن نفهم تشكل الخبرة الذاتية للناس فـي مجـال العمـل، أو المعضلات التي يواجهها منظموالنقابة في الورشة، أو ميل الناس إلي تكوين مختلف التحالفات في الصراعات السياسية، أو آفاق مستقبل معيشة مريحـة

ماديا، فإن معرفة ما إذا كانوا رأسماليين أو عمال في نموذج استقطابي للعلاقات الطبقية لا يحتمل أن يقول لنا كل ما نريد أن نعرفه.

إننا نواجه – مع التسليم بقصور نموذج الموقعين two - location model – نوعين من الخيارات: الخيار الأول، الإبقاء علي نموذج الموقعين البسيط (الذي يسمي عادة، " نموذج الطبقتين "ثم نضيف إلي التحليل تعقيدات إضافية لا تعالج باعتبارها في ذاتها تعقيدات في المواقع الطبقية)، فلكي نفهم مثلا تشكل خبرة الناس الذاتية داخل العمل، يمكننا إدخال مجموعة من الاختلافات المحددة في ظروف العمل الوثيقة الصلة بفهم خبرة العمل : درجة الاستقلالية ومدي إحكام الإشراف ومستويات المسئولية والتعقد المعرفي للمهام والمتطلبات المادية للعمل وآفاق الترقي وهلم جرا. هذه ستعامل إذن، كمصادر لتباين خبرة الناس الذين يشغلون مواقع الطبقة العاملة في العلاقات الطبقية، حيث تحدد مواقع الطبقة العاملة علي الأساس الثنائي البسيط لنموذج الموقعين. وبالمقابل، يمكننا أن نلاحظ أن بعض هذه التباينات " في ظروف العمل " هي في الحقيقة تباينات في الأساليب المحددة التي يوضع بها الناس في مواقعهم في العلاقات الطبقية. يمكن النظر مثلا إلي مدي السلطة التي لأحد العاملين علي غيره من العاملين باعتبارها انعكاسا لشكل محدد من أشكال توزيع الحقوق والسلطات علي عملية الإنتاج.

تبنيت في عملي في التحليل الطبقي الإستراتيجية الثانية من هاتين الإستراتيجيتين، محاولا إدخال قدر معتبر من التعقيد مباشرة في وصف المواقع الطبقية. أفعل هذا (آملا) لاعن إعتقاد عنيد أننا نريد تصميم مفاهيمنا الطبقية علي نحو يجعل المواقع الطبقية بذاتها قادرة علي تفسير الكثير، بل لاعتقادنا أن الكثير من هذه التعقيدات، هي في الحقيقة، تعقيدات في الأساليب المحددة لتوزيع الحقوق والسلطات علي الموارد والأنشطة الاقتصادية موزعة عبر المواقع داخل العلاقات.

المشكلة هي في إدخال التعقد في تحليل المواقع الطبقية بطريقة منهجية ودقيقة، بدلا من النظر إلي التعقد باعتباره عشوائي وفوضوي. هذا يعني محاولة اكتشاف المبادئ التي تولد التعقد، ثم تحديد مغزى هذه المبادئ بالنسبة لمشكلة تحديد المواقع الطبقية. يبدوأن هناك خمسة مصادر لمثل هذا التعقد لها أهمية خاصة بالنسبة للتحليل الطبقي:

١- تعقد المواقع الناجم عن تعقد داخل العلاقـات ذاتهـا: تفكيـك حزمـة unbundling حقوق وسلطات العلاقات الطبقية.
٢- تعقد في تخصيص أشخاص منفردين لــ (عدة) مواقع: يشـغلون عـدة مواقع في نفس الوقت.
٣- تعقد في الجوانب الزمنية temporal aspects للمواقع: المهـن careers مقابل العمل المؤقت slot.
٤- الشرائح strata داخل العلاقات.
٥- الأسر والعلاقات الطبقية.

تفكيك حزمة الحقوق والسلطات

إذا كانت الحقوق والسلطات هي في الحقيقة حزم معقدة مـن الحقـوق والسلطات قابلة للتفكيك، فإنه يمكن إذن تفكيكها جزئيـا، وإعـادة تنظيمهـا بأساليب معقدة. هذا يمكنه أن يولد مواقع طبقية، هـي مـا أشـرت إليهـا باعتبارها "مواقـع متناقضـة contradictory locations " داخـل العلاقـات الطبقية: " المديرون في الشركات مثلا، يمكن اعتبارهم يمارسـون بعـض سلطات رأس المال: استئجار العمال وفصلهم، واتخـاذ القـرارات بشـأن التقنيات الجديدة، وإجراء التعديلات في عملية العمل.. الخ ويحتلون الموقع الرأسمالي داخل العلاقات الطبقية للنظام الرأسمالي. ومن جهـة أخـري، لا يمكنهم بصفة عامة، بيع المصنع، أو تحويل قيمة أصوله إلـي الاسـتهلاك الشخصي، ويمكن فصلهم من وظائفهم إذا كانت تنقصهم الكياسة. إنهم فـي هذا الخصوص، يحتلون مواقع الطبقة العاملة في العلاقات الطبقية. الفرضية الكامنة وراء هذه استراتيجية التحليلية لفهم الطبيعة الطبقية للمديرين، هي أن النمط المحدد للجمع بين الحقوق والسلطات علي الموارد الإنتاجية في موقـع محدد، هو الذي يحدد مجموعة من عمليات سببية causal processes حقيقيـة ومهمة.

ثمة مرشّح آخر لنوع من " المواقع الطبقية المتناقضـة " ناشـئ عـن الأساليب التي تضفي بها مهارات ومؤهلات معينة علي أصـحابها حقوقـا وسلطات فعلية علي جوانب كثيرة من عملهم. وهذا يصدق بصـفة خاصـة علي المستخدمين المهنيين، الذين تمثل سيطرتهم علي ظروف عملهم شـكلا

متميزا من علاقتهم الوظيفية بمستخدميهم، غير أن، غير أن بعض مظـــاهر التمكين في العلاقـــات الوظيفيـــة empowerment employment relations تميز أيضا الكثير من الوظائف غير المهنية العالية المهارة.

تخصيص أناس لمواقع طبقية

يمكن أن يحوز الفرد وظيفتين في موقعين مختلفين في علاقات الإنتاج الاجتماعية: يمكن لشخص أن يكون مديرا أو عاملا فـــي شـــركة، ويعمـــل لحسابه في وظيفة ثانية. هذا الشخص هو في الحقيقة في مـــوقعين طبقيـــين مختلفين في آن واحد. عامل المصنع الذي يعمـــل لحســـاه كنجـــار، يشـــغل وظيفتين، يتحدد موقعه الطبقي بطريقة أكثر تعقيدا من شخص آخـــر لـــيس كذلك. وأكثر من ذلك، قد يملك بعض الناس داخل مواقع الطبقة العاملة فـــي شركة رأسمالية أسهما (في الشركة التي يعملون فيها أو فـــي غيرهـــا مـــن الشركات) وبالتالي يحتلون أيضا، وإن يكن فقط إلي حـــد محـــدود، موقعـــا رأسماليا. العمال في شركة فيها خطة حقيقية لتملك العاملين الأسهم، يظلـــون مع ذلك في مواقع الطبقة العاملة داخل العلاقات الطبقية للنظام الرأســـمالي، ولكنهم لم يعودوا في تلك المواقع فقط، إنهم في موقعين طبقيين في آن واحد.

الصفة الوقتية للمواقع Temporality of locations

بعض الوظائف جزء من مسارات حياة وظيفية ـــ سلســـلة تغيـــرات وظيفية رتيبة عبر الزمن – يكون فيها احتمال معقول لتغير الطبيعة الطبقية لهذه الوظائف. غير أن معظم المديرين في بعض منظمـــات العمـــل مـــثلا يبدءون العمل في مواقع غير إدارية، متوقعين واثقين الانتقال إلي الإدارة بعد نوع من التلمذة apprenticeship في الورشة، والصعود فيما بعد فـــي ســـلم التراتبيات الإدارية. ومع ذلك قد يعملون لفترة إلي جانب العمال العاديـــين فـــ " وظائفهم " ترتبط منذ البداية بمستقبل الوظائف الإداريـــة managerial careers. ما هي أهمية هذا لفهم الطبيعة الطبقية لمثل هذه الوظائف؟ إنه مهم لأن مصالح الناس وخبراتهم في مثل هذه الوظـــائف تتـــأثر تـــأثرا كبيـــرا بالمستقبل المحتمل المرتبط بوظائفهم. هذا يعني، انه يمكننا أن موقع النـــاس الذين يشغلون هذه الوظائف في العلاقات الطبقية يتسم بما يمكن أن نطلـــق

عليه تعبير " التعقد الزمني temporal complexity ". وطالما أن المستقبل دائما غير مؤكد إلي حد ما،فإن البعد الزمني للمواقع الطبقية، يعني أيضا، أن موقع الشخص في العلاقات الطبقية قد يتسم بقدر من عدم التحديد الزمني أو اللايقين.

مواقع الطبقات والشرائح

إذا كانت المواقع الطبقية تحددها الحقوق والسلطات التي لأناس علي الموارد الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية، فإن ثمة مصدرا آخر للتعقد داخل المواقع الطبقية، يستند إلي مقدار الموارد ونطاق الأنشطة التي تخضع لهذه الحقوق والسلطات. هناك رأسماليون يملكون ويسيطرون علي كميات هائلة من رأس المال، ويستحمون الآلاف العمال في كل أنحاء العالم، ورأسماليون يستخدمون عددا صغيرا من الأشخاص في موقع واحد، كلاهما "رأسماليون" من حيث العلاقات، ولكنهما يختلفان اختلافا هائلا في مقدار السلطة التي يمارسونها. وتختلف بين الناس ، في مواقع الطبقة العاملة، مهارات العمال وما يرتبط بها من قوة في السوق market capacity، وقدرتهم علي السيطرة علي الأجور في السوق.

وإذا كانت مهارتهم نادرة بما فيه الكفاية، قد يكون في إمكانهم أن يفرضوا " ريعا " معتبرا يكون أحد مكونات أجورهم. يشغل العمال المهرة وغير المهرة مواقع الطبقة العاملة طالما انهم لا يملكون أو يسيطرون علي وسائل الإنتاج، وأن عليهم أن يبيعوا قوة عملهم ليعيشوا. ولكنهم يختلفون في مقدار ما لديهم من مورد محدد هو المهارة. يمكن الإشارة إلي هذا النوع من التباينات الكمية بين الناس، الذين يشغلون موقعا علائقيا متماثلا similar relational location، باعتبارهم شريحة داخل المواقع الطبقية.

الأسر والمواقع الطبقية

يرتبط الناس بالعلاقات الطبقية ليس فقط من خلال انخراطهم المباشر في السيطرة علي الموارد الإنتاجية واستخدامها، بل ومن خلال أنواع أخرى من العلاقات الاجتماعية، وخاصة علاقات الأسرة والقرابة. السبب في اهتمامنا بموقع الأشخاص الطبقي، أننا نعتقد أن خبراتهم ومصالحهم

وخياراتهم سوف تشكل من خلال آليات متنوعة كيفية تقاطع حياتهم مع العلاقات الطبقية. إذا كنت متزوجة رأسماليا، فسوف تكون مصالحك وخياراتك، بصرف النظر عما تفعلينه، مشروطة جزئيا بهذه الحقيقة، وهذه الحقيقة هي حقيقة عن " موقعك ". يمكننا أن نسمي هذا البعد الخاص من أبعاد مشكلة المواقع الطبقية بـ "المواقع الوسيطة mediated locations داخل العلاقات الطبقية. وللمواقع الوسيطة أهمية خاصة في فهم المواقع الطبقية للأطفال وأصحاب المعاشات وربات البيوت والذين يعيشون في أسر يكسب العيش فيها شخصان. تضيف المواقع الوسيطة بصفة خاصة، تعقيدات مثيرة للاهتمام إلي التحليل الطبقي في الحالات التي يختلف فيها موقع الشخص الطبقي المباشر – الطريقة التي ينخرط بها في علاقات طبقية من خلال وظيفته – وموقعه الطبقي الوسيط. هذه، علي سبيل المثال، حالة أنثي، كاتبة علي الآلة الكاتبة في مكتب، متزوجة من مدير شركة، مع تزايد نسبة النساء المتزوجات في العمالة المأجورة، وتزايد طول الوقت الذي يقضونه في قوة عملهم يصبح وجود مثل هذه الأسر العابرة للطبقات class-cross households كما يطلق عليها أحيانا، شكلا بارزا من أشكال تعقد العلاقات الطبقية. تجعل هذه الأنواع من التعقد في تحديد المواقع الطبقية ، بعض أساليب الحديث عن الطبقة إشكاليا. يسأل الناس عادة هذا السؤال: "كم عدد الطبقات الموجودة ؟". علي سبيل المثال، وصف عملي عن البناء الطبقي بأنه يقدم "نموذجا من اثنتي عشرة طبقة " طالما أني قد أنشأت في بعض أبحاثي اثني عشر متغيرا طبقيا لدراسة موضوعات مثل الوعي الطبقي والحراك الطبقي.أعتقد أن مثل هذا النوع من الأسئلة في الإطار الذي أقترحه هنا، قد أسيء فهمه. " الموقع " الطبقي ليس " طبقة "، إنه موقع داخل علاقات. يتوقف عدد مثل هذه المواقع في تحليل لبنية طبقية إذن، علي مدي دقة تفصيل الوصف fine-grained الذي تتطلبه أغراض البحث الذي نتصدى له. يكون التميز التفصيلي الدقيق بين المواقع داخل العلاقات الطبقية مرغوبا فيه في بعض المسائل البحثية، طالما أن للأساليب المحددة لإرتباط أشخاص بحقوق وسلطات علي موارد أهمية تفسيرية. شعرت مثلا، في بحثي في العلاقة بين الموقع الطبقي والوعي الطبقي، أن مجموعة من الفئات المدققة fairly refined set of categories إلي حد ما، سوف تكون ملائمة. وقد يهيئ الوصف الأقل تفصيلا لمواقع داخل علاقات طبقية، نظرة أعمق. وشعرت في عملي في مشكلة

المساومة الطبقية class compromise أن نموذجا ابسط بكثير من موقعين طبقيين، يتألف من عمال ورأسماليين فقط كان ملائما.

التحليل الطبقي الكلي والجزئي

التحليل الطبقي معني بكلا المستويين الكلي والجزئي للتحليل. البنية الطبقية class structure هي المفهوم الأساسي في التحليل الطبقي الكلي. ويمكننا أن نسمي مجموع العلاقات الطبقية في وحدة تحليل معينة " البنية الطبقية لتلك الوحدة. يمكننا إذن الحديث عن البنية الطبقية لشركة، لمدينة لبلد، وربما للعالم. كانت الدولة القومية، تقليديا، وحدة التحليل المفضلة لتحديد البنية الطبقية. وكان هذا مبررا جزئيا، بسبب أهمية الدولة، باعتبارها المؤسسة التي تفرض الحقوق والسلطات علي الأصول assets التي تشكل جوهر العلاقات الطبقية، ومع ذلك قد تكون وحدات أخري للتحليل مناسبة تبعا للمشكلة قيد البحث.

يركز المستوي الكلي للتحليل الطبقي علي تأثيرات البني الطبقية التي تحدد فيه. إن تحليل كيف يقيد حراك راس المال capital mobility خيارات الدول السياسية مثلا، يشكل مستوي كلي للبحث في تأثيرات نوع معين من البنية الطبقية للدول. تحليل كيفية تأثير تركز أو تشتت ملكية رأس المال في قطاع معين في أحوال التنظيم النقابي هو مستوي كلي لبحث تكوين طبقي.

يحاول التحليل الطبقي الجزئي فهم الأساليب التي تؤثربها الطبقة في الأفراد. أنه في جوهره تحليل لتأثيرات المواقع الطبقية علي الجوانب المختلفة لحياة الأفراد. قد تكون تحليلات إستراتيجيات سوق عمل العمال غير المهرة، أو آثار التغير التقني في الوعي الطبقي، أو الإسهامات السياسية للمديرين التنفيذيين للشركات، أمثلة للتحليل الطبقي الجزئي. يرتبط مستوي التحليل الجزئي بمستوي التحليل الكلي بطرق معقدة. فمن جهة، ليست البني الطبقية وحدات مجردة تولد تأثيرات علي المستوي الجزئي مستقلة عن تصرفات واختيارات الأفراد: العمليات الكلية لها أسس جزئية micro-foundations ومن جهة أخري، تحدث العمليات الجزئية التي من خلالها يشكل موقع الشخص في العلاقات الطبقية فرصة ووعيه وتصرفاته في سياقات كلية تؤثر تأثيرا عميقا في أساليب عمل هذه العمليات الجزئية:

السياقات الكلية هي وسيط العمليات الجزئية. يسعي التحليل الطبقي كأي تحليل سوسيولوجي إلي فهم كلا المستويين الجزئي والكلي وتفاعلهما.

" الفاعل " الطبقي Class agency "

يكاد أن تكون معظم القضايا التي تناولناها حتي الآن، قضايا ذات طابع بنيوي. فقد بحثنا طبيعة العلاقات الاجتماعية التي يعيش الناس ويتصرفون في ظلها، وكيفية فهمها فهما طبقيا، ولكننا لم نقل الكثير عن الفعل action ذاته. التحليل الطبقي الماركسي هو في النهاية، تحليل لشروط وعمليات التغير الاجتماعي، ولذا نحتاج إلي طاقم من الفئات a set of categories تمكننا من فهم تصرفات الناس الذين يعيدون إنتاج هذه العلاقات ويغيرونها. خمسة مفاهيم بالتحديد، ملائمة لتحقيق هذا الغرض: المصالح الطبقية والوعي الطبقي والممارسات الطبقية والتكوينات الطبقية والصراع الطبقي.

- **المصالح الطبقية:** هي مصالح الناس المادية النابعة من موقعهم داخل علاقات – طبقية. تشمل " المصالح المادية " مجموعة من المسائل: مستويات المعيشة ، وظروف العمل، ومستوي الكدح، وأوقات الفراغ، وأمورا أخرى. أن تصف مصالح الناس بالنسبة لهذه الأمور بأنها " مصالح طبقية "، يعني القول بأن الفرص والمخاطر trade - offs التي يواجهونها في سعيهم لتحقيق هذه المصالح أنشأتها مواقعهم الطبقية. يهيئ وصف هذه المصالح، المعبر النظري الأساسي الذي لا غني عنه بين وصف العلاقات الطبقية، وتصرفات الأفراد داخل هذه العلاقات.
- **الوعي الطبقي:** وعي الناس الذاتي بمصالحهم الطبقية، وشروط تقدمهم.
- **الممارسات الطبقية:** الأنشطة التي ينخرط فيها الأفراد كأشخاص منفصلين، وكأعضاء في جماعات سعيا لتحقيق مصالحهم.
- **التكوينات الطبقية:** الجماعات communities التي يشكلها الناس لتيسير سعيهم لتحقيق مصالحهم ، ابتداء من لمنظمات ذات الوعي الذاتي الرفيع من اجل تقدم مصالحهم، كالنقابات والأحزاب السياسية

وروابط العاملين، إلي أشكال الجماعات الفضفاضة، كالشبكات الإجتماعية social networks والجماعات المحلية.

- **الصراع الطبقي:** الصراعات بين ممارسات أفراد وجماعات، سعيا لتحقق مصالح طبقية متعارضة. وذلك ابتداء من إستراتيجيات أفراد من العمال داخل عملية العمل لخفض مستوي كدحهم، حتي الصراعات بين جماعات عالية التنظيم من العمال والرأسماليين علي توزيع الحقوق والسلطات داخل الإنتاج.

الإدعاءات التفسيرية: أطروحة أطروحات التحليل الطبقي الأساسية metathesis

أطروحة أطروحات التحليل الطبقي الأساسية، هي أن الطبقة (أي العلاقات الطبقية، والمواقع الطبقية، والبنية الطبقية) بمعناها المتقدم لها نتائج منتظمة ومهمة لكل من حياة الأفراد والمؤسسات.

قد يقال أن " للطبقة اعتبار class counts " كشعار، فعلى المستوي الجزئي: أن يكون الشخص قادرا علي بيع قوة عمله في سوق العمل أو غير قادر، وما إذا كانت للشخص سلطة أن يقول لغيره من الناس ما يفعلوه في عملية العمل، أو ليست له هذه السلطة، وما إذا كان يملك قدرا كبيرا من راس المال، ما إذا كانت لديه شهادات ذات قيمة، معتمدة قانونا، وهلم جرا أمور لها نتائج حقيقية في حياة الناس، وعلي المستوي الكلي، إنه لأمر مهم لعمل مؤسسات مختلفة، سا إذا كانت الحقوق علي تخصيص واستخدام وسائل الإنتاج عالية التركز في أيدي القلة من الناس أو أنها ليست كذلك، وما إذا كانت السلطة العامة قد تملكت بعض هذه الحقوق، أو أنها بقيت تحت السيطرة الخاصة، وما إذا كانت هناك، أم لا عوائق مهمة أمام تملك الناس لمختلف أنواع الأصول التي يفتقرون إليها، وهلم جرا. أن نقول أن " للطبقة اعتبار" ، يعني إذن إدعاء أن توزيع الحقوق والسلطات علي الموارد الإنتاجية الأساسية للمجتمع له نتائج مهمة ومنتظمة علي كلا المستويين الجزئي والكلي للتحليل الاجتماعي.

إن جوهر هذا النوع من الادعاءات، هو مجرد زوج من القضايا الأكثر تحديدا عن تأثيرات العلاقات الطبقية علي المستوي الجزئي لحياة الأفراد:

القضية الأولي: ما نملكه يحدد ما نحصل عليه.
القضية الثانية: ما تملكه، يحدد ما عليك فعله، لتحصل علي ما تحصل عليه.

تخص أولاهما، توزيع الدخل، بالدرجة الأولي. يزعم التحليل الطبقي إذن، أن الحقوق والسلطات التي لبعض الناس علي الأصول الإنتاجية، هي محدد منتظم ومهم لمستويات معيشتهم. إن ما نملكه يحدد ما نحصل عليه. ثاني هذه العمليتين السببيتين، يخص بالدرجة الأولي، توزيع الأنشطة الاقتصادية. مرة أخري، أطروحة التحليل الطبقي هي: أن الحقوق والسلطات علي الأصول الإنتاجية هي محددات منتظمة ومهمة لإستراتيجيات وممارسات الناس المنخرطين فيها لكسب دخولهم، سواء كان عليهم أن يرصفوا الرصيف متطلعين إلي وظيفة، أو يتخذون قرارات تتعلق بتخصيص الاستثمارات حول العالم و/أو ما إذا كان عليهم أن يقلقوا بسبب قروض عليهم أن يسددوها حتى لا تتعرض الشركة للإفلاس. إن ما تملكه يحدد ما عليك أن تفعله لتحصل علي ما تحصل عليه. النتائج الأخرى، المرتبطة بالطبقة: أنماط التصويت، والاتجاهات attitudes، ونشأة الصداقات، والصحة..الخ، هي نتائج ثانوية لهاتين العمليتين الأوليتين.. عندما يزعم محللو الطبقات مثلا، أن المواقع الطبقية تشكل الفرص لمستويات معيشة الناس، وتؤثر هذه الفرص في التفصيلات السياسية، أو لأنهم يعتقدون أن المواقع الطبقية تؤثر في الخبرة التي يعيشها الناس داخل العمل (الخبرات التي تولدها أنشطة العمل وتؤثر هذه بدورها في التفصيلات.

هذه، ليست ادعاءات فارغة، فعلي سبيل المثال، قد تكون علاقة توزيع حقوق وسلطات الأفراد علي الموارد الإنتاجية بدخولهم أو أنشطتهم الاقتصادية واهية نسبيا. لنفترض أن دولة الرعاية الاجتماعية welfare state وفرت لكل شخص حياة كريمة في مثل هذا المجتمع، سوف يكون ما يحصل عليه الناس، منفصلا إلي حد كبير عن ما يملكونه. كذلك، إذا أصبحت الدنيا أشبه بورقة يانصيب دائمة continual lottery، ليس فيها عمليا أي استقرار في الجيل أو عبر الأجيال لتوزيع الأصول، عندئذ تكون العلاقة بمثل تلك الأصول مهمة للحصول علي الدخل، إذا نظرنا للأمور نظرة إستاتيكية، من المنطقي إذن، أن نقول أن الطبقة لا تهم كثيرا، أو لنفرض أن المحدد الرئيسي لما عليك أن تفعله لتحصل علي ما تحصل عليه، كان السباق، أو الجنس، أو الدين، وأن أهمية ملكية أصول اقتصادية كانت هامشية في تفسير

أنشطة أي شخص أو ظروفه الاقتصادية. مرة أخري، قد لا يكون للطبقة في مثل هذه المجتمع قوة تفسيرية كبيرة (بالطبع، عندما يكون العرق أو الجنس أساس تحديد مواقع الناس الطبقية). ليس واقع اللاالمساواة في الدخل أو السيطرة والتبعية داخل العمل وحده برهانا علي أن للطبقة أهمية، فما ينبغي إثباته هو أن حقوق الناس وسلطاتهم علي الموارد الإنتاجية لها تأثير منتظم في هذه الظواهر.

التحليل الطبقي الماركسي

ليس هناك، كما ذكرنا، شيئ ماركسي فريد في إدعاءات التحليل الطبقي التفسيرية. عبارة " ما يحصل عليه الناس " و" ما علي الناس أن يفعلوه ليحصلوا علي ما حصلوا عليه " تبدوشديدة الشبه بعبارة " فرص الحياة ". يقول محللوالطبقات الفيبريين نفس الشيئ تقريبا. هذا هو السبب في علاقة القرابة الوثيقة بين التصورات الماركسية والفيبرية للطبقة (بالرغم من أن القرابة أقل بين الأطر النظرية الأوسع التي تظهر فيها هذه المفاهيم أو في الاعتقاد في مدي القدرة التفسيرية لمفهوم الطبقة).

إن ما يجعل التحليل الطبقي تحليلا ماركسيا بامتياز، هو وصفه لآليات محددة تعتبر الآليات المولدة لهذين النوعين من النتائج. والمفهوم المحوري هنا هو مفهوم الاستغلال. هذا هو العنصر المفهومي الذي يرسي المفهوم الماركسي للطبقة في أجندة تحليل طبقي ماركسية متميزة.

الاستغلال مفهوم معقد متحد. قصد به تحديد شكل معين من أشكال الاعتماد المتبادل بين مصالح النأس المادية، إنه بالتحديد، وضع تتوفر فيه ثلاثة معايير:

(١) مبدأ اعتماد الرفاهية المتبادلة العكسي The inverse interdependent welfare principle

تعتمد الرفاهية المادية للمستغلين سببيا علي الحرمان المادي للمستغلين. هذا يعني أن مصالح الفاعلين داخل مثل هذه العلاقات ليست مختلفة فحسب بل متناقضة تناقضا عدائيا antagonistic أيضا: إن تحقيق مصالح المستغلين يفرض الإضرار بالمستغلين.

(٢) مبدأ الاستبعاد The exclusion principle

يعتمد هذا الاعتماد المتبادل العكسي لرفاهية المستغلين والمستغلين علي استبعاد المستغلين من الوصول إلي موارد إنتاجية معينة.

(٣) مبدأ التملك

يولد الاستبعاد ميزة مادية للمستغِلين، لأنه يمكنهم من تملك جهد عمل المستغَلين.

الاستغلال إذن، هو تشخيص للعملية التي تولد من خلالها اللاالمساواة في الحقوق والسلطات علي الموارد الإنتاجية. اللاالمساواة في الدخول: تحدث اللاالمساواة، جزئيا علي الأقل، من خلال أساليب تجعل المستغلين قادرين علي تملك فائض ولده جهد المستغلين بحكم حقوق وسلطات المستغِلين الإستبعادية exclusionary rights علي الموارد.

إذا وجد المبدءان الأول والثاني دون الثالث، قد يوجد ما يمكن أن نسميه القهر الاقتصادي غير الاستغلالي، وليس الاستغلال. ومع ذلك، لا يزال صحيحا أن رفاهية الجماعة المميزة، هي علي حساب المحرومين، وتستند هذه العلاقة المعكوسة إلي الملكية ووالسيطرة علي موارد اقتصادية. غير انه لا يوجد في القهر غير الاستغلالي تملك لجهد العمل، ولا تحويل لثمار العمل من جماعة إلي أخري.

الدلالة الجوهرية لهذا الاختلاف بين نمطين من اللاالمساواة ، هي انه في القهر الاقتصادي غير الاستغلالي، لا تحتاج الجماعة الاجتماعية المميزة ذاتها الفئة المستبعدة، وفي حين أن رفاهيتها لا تعتمد علي مبدأ الاستبعاد ليس هناك اعتمادا متبادلا مستمرا بين أنشطتهما. في حالة الاستغلال، يحتاج المستغلون فعلا المستغلين: تعتمد رفاهية المستغلين علي جهود المستغلين. أنظر مثلا، إلي التباين بين معاملة المستوطنين في أمريكا الشمالية، وفي جنوب أفريقيا. تتحقق رفاهية المستوطنين في كلا المكانين من خلال عملية استبعاد السكان المحليين من الحصول علي الأرض. كانت رفاهية المستوطنين إذن ترتبط ارتباطا سببيا بحرمان السكان المحليين، وتركزت هذه الرابطة السببية في السيطرة علي الموارد. تختلف الحالتان، مع ذلك، اختلافا بينا في المعيار الثالث. اعتمد المستوطنون في جنوب إفريقيا اعتمادا كبيرا علي جهد عمل السكان المحليين، أو لا باعتبارهم فلاحين مستأجرين وعمال زراعيين، ثم كعمال مناجم فيما بعد. وفي أمريكا الشمالية، لم يعتمد

المستوطنون علي عمل الأمريكيين الأصليين. هذا يعني أنه كان في إمكان المستوطنون البيض عندما واجهوا مقاومة الأمريكيين الأصليين لتجريدهم من ملكية الأرض اتباع إستراتيجية الإبادة. كان هناك تعبير أمريكي شعبي كريه شاع في القرن التاسع عشر يعكس واقع هذا القهر الاقتصادي غير الاستغلالي للأمريكيين الأصليين: " الهندي الطيب الوحيد " هندي ميت " ليس صدفة ان لا يوجد تعبير من قبيل: " العامل الطيب الوحيد عامل ميت " يمكن ان يقال أن " العامل الطيب الوحيد هو العامل المطيع أو العامل حي الضمير" وليس " عاملا ميتا ". يفرض الاستغلال قيودا علي المستغَل، وهذا يتجلى في التباين بين مصير السكان الأصليين في أمريكا الشمالية ومصيرهم في جنوب أفريقيا.

يجعل هذا الاعتماد المتبادل من الاستغلال، بالتحديد، شكلا انفجاريا من أشكال العلاقات الاجتماعية لسببين: الأول، يشكل الاستغلال علاقة اجتماعية تستقطب في آن واحد مصالح جماعة ضد مصالح جماعة أخري وهي تقتضي في نفس الوقت استمرار تفاعلهما. ثانيا، أنها تضفي علي الجماعة المميزة شكلا من السلطة تتحدي بها مصالح المستغلين، وهذه نقطة مهمة. يعتمد الاستغلال علي تملك جهد العمل، لأن الإنسان فاعل واع وليس إنسانا آليا. إنهم يحتفظون بمستوي عال من السيطرة علي إنفاقهم للجهد. إعتصار الجهد في العلاقات الاستغلالية إذن إشكالي ومزعزع إلي حد ما، يتطلب لأجهزة مؤسسية فعّالة لإعادة إنتاجه. قد تصبح مثل هذه الأجهزة مكلفة للمستغلين في صورة نفقات الإشراف والمراقبة والجزاءات.. الخ. تشكل القدرة علي فرض مثل هذه النفقات، صورة من صور قوة المستغلين.

يرتبط الاستغلال، كما هو معرف هنا، ارتباطا حميما بمشكلة السيطرة، أي بالعلاقات التي يوجه فيها شخص أنشطة شخص آخر ويسيطر عليها. تحدث السيطرة، أولا بمقتض مبدأ الاستبعاد. امتلاك " مورد " يعطي الشخص سلطة منع الآخرين من استخدامه. إن سلطة أصحاب العمل في استئجار وفصل العمال هي أوضح مثال لهذا الشكل من أشكال سيطرة. غير أن السيطرة تحدث أيضا في معظم الأحوال مقترنة بمبدأ التملك the appropriation principle، طالما أن تملك جهد عمل المستغَلين يتطلب عادة أشكالا من التبعية المباشرة في عملية العمل في صورة الرئاسة bossing

والإشراف والتهديدات.. الخ. يحدد الاستغلال المقترن بالسيطرة معا السمات الأساسية للتفاعلات البنيوية داخل العلاقات الطبقية.

تحدد حقوق وسلطات الأفراد علي الموارد الإنتاجية في التحليل الطبقي الفيبري، تماما كما في التحليل الماركسي، الأساس المادي للعلاقات الطبقية. ولكن الحقوق والسلطات مهمة في التحليل الذي يستلهم فيبـــر: أولا بســـبب الأساليب التي تشكل بها فرص الحياة، وأبرزهـــا **فـــرص الحيـــاة** داخـــل مبادلات السوق market exchanges، وليس أساليب هيكلتها لأنماط الاستغلال والسيطرة. تؤثر السيطرة علي الموارد علي القدرة على المســـاومة داخـــل عمليات المبادلة، وهذا يؤثر بدوره علي نتائج مثل هذه المبادلات، وخاصـــة الدخل. ليس الاستغلال والسيطرة حجرة الزاوية في هذا الرأي.

الشكل (١) ثلاثة نماذج للتحليل الطبقي

١ – التحليل الطبقي التدرجي البسيط

تفاو ت السيطرة علي الدخل ← الصراع علي التوزيع
(فرص الحياة)

٢ – التحليل الطبقي الفيبري

العلاقات بالموارد الاقتصادية ← قدرة السوق في علاقات التبادل ← تباين السيطرة علي الدخل ← الصراع علي التوزيع

٣ – التحليل الطبقي الماركسي

العلاقة بالأصول الاقتصادية ← قدرة السوق في علاقات التبادل ← تباين السيطرة علي الدخل (فرص الحياة)

العلاقة بالأصول الاقتصادية ← موقع داخل علاقات الإنتاج ← تباين السيطرة علي جهد العمل (الاستغلال والسيطرة) ← الصراع علي الإنتاج

تباين السيطرة علي الدخل (فرص الحياة) ↔ تباين السيطرة علي جهد العمل (الاستغلال والسيطرة)

الشكل (١) ثلاثة نماذج للتحليل الطبقي

يوضح الشكل (١) التضاد بين الإطارين الماركسي والفيبري للتحليل الطبقي. يختلف كلا التحليلين الماركسي والفيبري اختلافا بينا عن التوصيفات التدرجية gradational accounts للطبقة التي تتحدد فيها الطبقة ذاتها مباشرة في إطار اللاالمساواة في الدخل، كما أن كلاهما يبدا بمشكلة العلاقات الاجتماعية التي تحدد وصول أناس إلي الموارد الاقتصادية. يشترك إذن

التعريفان الماركسي والفيبري للعلاقات الطبقية، في المجتمع الرأسمالـــــي - إلي حد ما - في ذات المعيار الإجرائي الأساسي.

إن ما يختلفان فيه هو الصياغة النظرية المفصلة، وتحديد دلالات هذه المجموعة المشتركة من المعايير:

يري النموذج الماركسي أن هناك مسارين للأسباب التي تولدها بانتظام هذه العلاقات، أحددهما يعمل من خلال مبادلات السوق، والآخر من خلال عملية الإنتاج ذاتها، بينما يتبع النموذج الفيبري مسارا سببيا واحدا. يفصل النموذج الماركسي في شرحه لآليات هذبن المسارين السببيين، من حيث الاستغلال والسيطرة والقدرة علي المساومة في التبادل أيضا، بينما يتعامل النموذج الفيبري فقط مع المساومة في التبادل. هناك إذن نوع من تداخل الإستراتيجية الفيبرية للتحليل الطبقي في النموذج الماركسي.

يعني هذا التداخل للمفهوم القيبري للطبقة في مفهومها الماركسي، أن الفارق بين التحليل الماركسي، والتحليل الفيبري سوف يكون ضئيلا بالنسبة لأنواع معينة من القضايا. وهذا هو الحال، خاصة بالنسبة للقضايا الجزئية المتعلقة بتأثير الطبقة في حياة الأفراد، فعلي سبيل المثال، إذا أردنا أن نشرح كيف يؤثر الموقع الطبقي في مستوي معيشة الناس، فليس هناك من سبب محدد يدعو لاختلاف مفهوم الموقع الطبقي المستخدم في التحليل بين النهج الماركسي والنهج الفيبري. إن كلاهما يتعامل مع العلاقة الاجتماعية استنادا إلي الأصول المولدة للدخل، وخاصة راس المال والمهارات، باعتبارها أساسية في تحديد الموقع الطبقي.

يمكن بالطبع، أن يُضمَن أي فيبري أي بحث سوسيولوجي محدد، تحليلا لاستغلال وسيطرة علي أساس طبقي. إن أحد أسباب جاذبية التحليل الفيبري هو انه يسمح تماما بإدخال عمليات سببية causal processes إضافية فيه. غير ان مثل هذا التضمين، يمثل استيراد النموذج الفيبري تيمات themes ماركسية، وليس في النموذج ذاته مايدل علي أهميتها. قال فرانك باركن Frank Parkin ذات مرة في كتاب عن نظرية الطبقة قولـــة مشهـــورة: أن " داخل كل ماركسي - جديد neo-marxst قيبري يناضل ليخرج منه ". ويوحي الرأي الذي نعرضه هنا بعبارة مكملة: " داخل كل فيبري - جديد يساري، ماركسي يناضل ليبقي في الخفاء ".

العائد: ما هي مزايا الإستراتيجية الماركسية للتحليل الطبقي ؟

الاستغلال والسيطرة كلمتان مشحونتان بشحنة معيارية. أن توصف العلاقات الطبقية علي هذا النحو هو تأكيد للنقد التسووي لهذه العلاقات. هذا شيء جذاب، بالنسبة لشخص ملتزم بالرؤية التسووية الراديكالية للتراث الماركسي، ولكن ليس، بالطبع، كل مهتم بدراسة الطبقة في المجتمع الرأسمالي يقبل النزعة التسووية الراديكالية للأجندة الماركسية المعيارية. ماذا لوأن شخصا أعتقد أن فكرة التغييرات التحريرية للنظام الرأسمالي، وإن كانت جذابة أخلاقيا، هي أو هام يوتوبية ؟ أو حتى ما هو اكثر نقدية، ماذا لوأن شخصا اعتقد أن الرأسمالية، بصفة خاصة، ليست جائرة ؟

وإذا رفضنا ملاءمة الأجندة الماركسية المعيارية، هل يعني هذا أيضا رفضا كاملا للمفهوم الماركسي للطبقة ؟ لا أعتقد ذلك، هناك عدة أسباب لأن يكون لصياغة مفهوم الطبقة بلغة الاستغلال والسيطرة عائد نظري يتجاوز الأجندة المعيارية للتحليل الطبقي الماركسي ذاتها:

١- **ربط التبادل بالإنتاج:** يثبت المنطق الماركسي للتحليل الطبقي الصلة الحميمة بين طريقة تنظيم العلاقات الاجتماعية في التبادل وفي الإنتاج. هذه مسألة جوهرية، وليست مسألة تعريف.

تشكل حقوق وسلطات الأفراد علي الموارد الإنتاجية بانتظام موقعهم داخل كلا من علاقات التبادل وداخل العملية الإنتاجية ذاتها. هذا لا يعني بالطبع، أنه ليس هناك تباينا مستقلا للتبادل والإنتاج وإنما يعني أن العلاقات الطبقية تنشئ هذا التباين.

٢- **الصراع:** أحد الادعاءات التقليدية عن التحليل الطبقي الماركسي أنه يضع في المقدمة الصراع داخل العلاقات الطبقية. الحق، أن إحدى طرق وصف الماركسية في كتب علم الاجتماع المدرسية هي النظر إليها باعتبارها إحدى صور " نظرية الصراع conflict theory ". غير أن هذا التشخيص غير دقيق تماما، لأن الصراع ،هو أيضا، بالتأكيد، أحد السمات البارزة للعلاقات الطبقية في الآراء ألفيبرية في الطبقة. السمة المميزة للوصف الماركسي للعلاقات الطبقية بهذه العبارات لست فقط أنه يعطي أولوية للصراع الطبقي، بل أنه يفهم الصراع باعتباره ناجما عن خصائص أصيلة

لتلك العلاقات التي تولده، لا عن مجرد عوامل عارضة. يحدد الاستغلال بنية مصالح متناحرة يعتمد بعضها علي بعض ، يعتمد تقدم مصالح المستغلين فيها علي قدرتهم علي إلحاق الضرر بالمستغلين. هذا تناقض عدائي في المصالح، أقوي من مجرد المنافسة، و يضمن صحة تنبؤ التحليل الطبقي الماركسي بتخلص النظم الطبقية من الصراع.

٣- السلطة: ليس مجرد الادعاء بان العلاقات الطبقية تولد مصالح متناقضة تناقضا عدائيا هو جوهر البناء الماركسي للتحليل الطبقي، بل أنها تعطي أناسا في مواقع طبقية تابعة أشكالا من القوة في نضالهم من أجل تحقيق مصالحهم. يقوم الاستغلال علي انتزاع جهد العامل، وطالما أن الناس يحتفظون دائما بقدر من السيطرة علي جهدهم الخاص، فإنهم يواجهون مستغليهم بقدرتهم علي مقاومة الاستغلال. هذا شكل أساسي من أشكال القوة. وهذا ينعكس في الإستراتيجيات المضادة المعقدة التي تضطر الطبقات المستغلة إلي تبنيها ، بإبداع أدوات الإشراف والرقابة والرصد وتوقيع الجزاء، و بفضل هذه القدرة الأصيلة علي المقاومة – وهي شكل من أشكال القوة الاجتماعية social power المتجذرة في ما ينطوي عليه الاستغلال من تبعية متبادلة - تضطر إلي تكريس بض مواردها لضمان قدرتها علي تسخير جهد العمل.

٤- القهر والقبول consent

يحتوي التحليل الطبقي الماركسي علي بقايا ما يمكنا أن نطلق عليه نظرية باطنية endogenous theory لنشأة القبول أو الرضا، تري أن اعتصار جهد العمل في نظم الاستغلال مكلف للطبقات المستغلة، بسبب قدرة الناس الفطرية علي مقاومة استغلالهم. غالبا ما تكون النظم الاستغلالية المستندة إلي القهر وحده دون المستوي الأمثل، طالما انه يسهل علي العمال في ظروف كثيرة الامتناع عن إتقان العمل. عندئذ سوف تميل الطبقات المستغلة إلي البحث عن طرق لتخفيض تلك التكاليف. إن فعل الأشياء التي تنتزع قبول المستغلين الإيجابي، هو أحد الطرق لتخفيض التكاليف التجارية العامة overhead costs لاعتصار جهد العمل. وهذه الأشياء تبدا بتطوير سوق العمل

الداخلي، الذي يعزز توحد العمال مع الشركة التي يعملون فيها، وولاءهم لها وتأييدهم للمواقف الأيديولوجية التي تعلن أن المؤسسات الرأسمالية هي الأفضل عمليا وأخلاقيا.

غير أن لمثل هذه الممارسات أيضا تكاليف المرتبطة بها، ولهذا يمكن النظر إلي نظم الاستغلال باعتبارها نظما تنطوي دائما علي آليات الجمع بين القهر والقبول لاعتصار جهد العمل. يضمر هذا الرأي تنبؤا محددا عن أنواع الأيديولوجيات التي يحتمل أن تظهر في كل العلاقات الطبقية الاستغلالية وفي ظروف القهر غير الاستغلالي. لا تعتمد الجماعة القاهرة في ظروف القهر غير الاستغلالي علي اعتصار الجهد عمل المقهورين، ومن ثم ليست هناك حاجة لانتزاع رضائهم الفعلي. يمكننا إذن تصديق ردود الفعل القمعية للمقاومة في بعض الأوضاع التاريخية، بما في ذلك الإبادة الجماعية.

يحتمل أن تكون المشكلة الأيديولوجية في مثل هذا الوضع هي الهواجس الأخلاقية داخل الجماعة الظالمة ولهذا يحتمل أن تنموالأيديولوجيات التي تبرر هذا الظلم للظالمين وليس للمظلومين. شعار " الهندي الطيب هندي ميت " شعار أطلق ليسمعه المستوطنون البيض، وليس الأمريكيين الأصليين.

من ناحية أخري، طالما أن المستغلين في العلاقات الاستغلالية في حاجة إلي تعاون المستغلين فالأرجح أن تعني الأيديولوجيات بمشكلة خلق القبول، وهذا يضغط علي الأيديولوجيات بطريقة، أو بأخرى، لتأخذ في الاعتبار مصالح الجماعة المستغلة.

٥- التحليل التاريخي / المقارن

كان التحليل الطبقي الماركسي، في تصوره الأصلي، جزءا لا يتجزأ من نظرية كاسحة لبنية التغيير الاجتماعي، تقسّمه إلي عصور ومسارات تاريخية، ولكن، حتى لورفضنا المادية التاريخية، فلا تزال إستراتيجية التحليل الطبقي الماركسية ومحورها الاستغلال تقدم لنا قائمة غنية بالمفاهيم للتحليل التاريخي والمقارن. تتحدد العلاقات الطبقية المختلفة بالآليات المحددة التي يتحقق بها الاستغلال وتعني هذه الاختلافات بدورها مشاكل مختلفة تواجهها الطبقات المستغلة لإعادة إنتاج امتيازها الطبقي، وفرصا مختلفة لمقاومة الطبقات المستغلة. يقدم هذا التنوع في هذه الآليات، وفي طرائق الجمع بينها في مجتمعات محددة، خريطة طريق جبارة يقدم هذا التنوع في

هذه الآليات، وفي طرائق الجمع بينها في مجتمعات محددة، خريطة طريق جبارة للبحث المقارن.

هذه كلها أسباب تجعل لمفهوم الطبقة القائم علي الربط بين علاقات الإنتاج الاجتماعية من جهة والاستغلال والسيطرة من جهة أخري، أهمية سوسيولوجية. غير أن العائد الأساسي الأكبر لهذه الأسس المفهومية، هو الأسلوب الذي نغرس به النقد الأخلاقي في تربة التحليل الطبقي.

يركز وصف الآليات التي تستند إليها العلاقات الطبقية في الاستغلال والسيطرة، الانتباه علي الدلالات الأخلاقية للتحليل الطبقي. يحدد الاستغلال والسيطرة الأسباب التي تجعل هذه العلاقات ظالمة ومؤذية وليست مجرد سبب للامساواة.

يمكن إذن، أن ينجح التحليل الطبقي، لا باعتباره جزءا من نظرية المصالح والصراعات فحسب بل باعتباره أيضا، جزءا من نظرية تحريرية للبدائل، والعدالة الاجتماعية أيضا. وحتى إذا غابت الاشتراكية عن الأجندة التاريخية، فإن فكرة مناهضة المنطق الاستغلالي لن تغيب.

(٢)

نحوطبقة حاكمة كوكبية ؟ العولمة والطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية

وليم روبنسون وجيري هاريس *

نشأت طبقة رأسمالية متعدية الجنسية كشريحة من البرجوازية العالميـــة تمثل رأس المال المتعدي الجنسية، ملاك وسائل الإنتاج الرئيســـية العالميـــة التي تتجسد في الشركات المتعدية الجنسية والمؤسسات الماليـــة الخاصـــــة. إن إنتشار الشركات المتعدية الجنسية والزيادة السريعة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنتشار الاندماجات mergers والإستحوازات acquisitions عبـــر الحدود الوطنية ونشأة نظام مـــالي كـــوكبي، وتـــداخل المواقـــع (الطبقيـــة) interlocking of positions داخل البنية الكونية للشركات global corporate structure، هي بعض المؤشرات الإمبيريقية للانـــدماج المتعـــدي الجنســـية للرأسماليين. تدير الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية دورات التراكم الكوكبية لا دورات التراكم الوطنية. وهذا يجعل لها وجودا موضوعيا، وهوية مكانيا وسياسيا داخل النظام الكوكبي تعلو علي أي إقليم أو سياسات محليـــة. لقـــد أصبحت الطبقة الرأسمالية الكوكبية مسيسة، ابتداء من سبعينات حتي نهايـــة تسعينات القرن العشرين، وسعت إلـــي تحقيـــق مشـــروع طبقـــي للعولمـــة الرأسمالية، تمثل مؤسسيا في جهاز دولة متعدي الجنسية ناشئ، وفي برنامج سياسي لـــ " طريق ثالث ".

الكتلة التاريخية historical block الرأسمالية الكوكبية الناشئة منقســـمة حول قضايا الحكم الطبقي وعلي كيفية تحقيق نظام لضبط الاقتصاد الكوكبي.

---

* نحو طبقة حاكمة كوكبية ؟ العولمة والطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية

ــ وليم روبنسون WILLIAM ROBINSON

استاذ علم الاجتماع والانثروبولوجيا في جامعة نيومكسيكو

ــ جيري هاريس JERY HARIS استاذ يعمل بمعهد ديفري للتكنولوجيا – شيكاغو

البحث منشور في مجلة:

SCIENCE AND SCOCIETY-NY 2000 VOL 64 ISSL. P 11 – 44.

تفتح التناقضات داخل الكتلة الحاكمة فرصا جديدة أمام مشاريع عمال العالم.

لقد أصبح من المسلم به علي نطاق واسع، أن النظام الرأسمالي العالمي يمر منذ سبعينات القرن العشرين بمرحلة إعادة هيكلة عميقة، ترتبط بعملية تاريخية عالمية، أصبحت تعرف بالعولمة (Burbach and Rbinson 1999).

التكوين الطبقي المتعدي الجنسية transnational class formation هو أحد العمليات الأساسية في العوامة الرأسمالية، التي واكبت تدويل رأس المال، وتكامل الهياكل الإنتاجية القومية. ونظرا للإندماج المتعدي الجنسية للإقتصادات القومية، وحراك رأس المال، والتفتت العالمي global fragmentation للتراكم، ولامركزية دوراته، أصبح التكوين الطبقي بصورة مطردة أقل إرتباطا بالإقليمية territoriality. أصبح افتراض الماركسيين التقليدي، الذي تمليه النظرية، أن الطبقة الرأسمالية منظمة في دول – أمم / دول – قومية states –nation ، تحركها ديناميات المنافسة الرأسمالية الوطنية، والتنافس بين الدول في حاجة إلي تغيير.

نزعم في هذا المقال أن طبقة رأسمالية متعدية الجنسية قد نشأت، وأنها طبقة حاكمة كوكبية. إنها طبقة حاكمة لأنها تسيطر علي آليات جهاز دولة ناشئ متعدي الجنسية، وعلي صنع القرار الكوكبي. وأن هذه الطبقة المتعدية الجنسية في سبيلها إلي بناء كتلة تاريخية رأسمالية كوكبية جديدة كتلة مهيمنة جديدة a new hegemonic block تتكون من مختلف القوي الاقتصادية والسياسية التي أصبحت القطاع المسيطر من الطبقة الحاكمة في كل أنحاء العالم، في بلدان الشمال المتقدمة كما في بلدان الجنوب. إن شئون حكم هذه الكتلة الحاكمة وسياساتها مشروطة بهيكل التراكم والإنتاج الكوكبي.

تتكون هذه الكتلة التاريخية من الشركات المتعدية الجنسية والمؤسسات المالية والنخب التي تدير وكالات التخطيط الاقتصادي الفوق قومية، والقوي الرئيسية في الأحزاب السياسية والنخب التكنوقراطية ومديري الدولة في كل من الشمال والجنوب.

سوف نستكشف فيما يلي بعض القضايا النظرية والمفهومية والإمبيريقية الأساسية، وننبه إلي أن المجال لا يتسع هنا لمناقشة مستفيضة لهذه القضايا. والمقصود بطرح هذه القضايا هو إثارة النقاش، وهي بطبيعتها فرضيات مؤقتة تحتاج إلي المزيد من الدعم والتأييد في البحث الجاري حولها.

سوف نناقش في القسم الأول، فكرة التكوين الطبقي المتعدي الجنسية transnational class formation ونحدد بعض التطورات الرئيسية في نشأة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، باعتبارها فاعلا في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وجزءا لا يتجزأ من ذات العملية التاريخية، ونشأة جهاز دولة متعدي الجنسية في هذه الفترة. ونعرض في القسم الثاني، البيانات الإمبيريقية عن العولمة كمؤشرات لتكوين طبقي رأسمالي متعدي الجنسية. وأخيرا، نناقش في القسم الثالث الديناميات السياسية للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، بما في ذلك المجادلات الإستراتيجية والانقسامات الناشئة بين الرأسماليين المتعدي الجنسية، وبين مثقفيهم العضويين organic intellectuals.

(١) التكوين الطبقي المتعدي الجنسية والطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية: بعض القضايا المفهومية

ناقش عدد متزايد من المراقبين منذ ستينات القرن العشرين نشأة " طبقة رأسمالية دولية ". لاحظ ستيفن هايمر Stephen Hymer في بداية سبعينات القرن العشرين " بزوغ طبقة رأسمالية دولية تكمن مصالحها في الاقتصاد العالمي ككل وكنظام دولي للملكية الخاصة، يسمح بحرية حركة رأس المال بين الدول... هناك ميل قوي متزايد لدي أقوي شرائح الطبقة الرأسمالية لأن تري مستقبلها في المزيد من النمو للسوق العالمي، لا في انكماشه." (Hymer 1997، 262) طرح منظروا التبعية فكرة برجوازية دولية نشأت عن تحالف البرجوازيات القومية التي ترتبط مصالحها المتبادلة بالدفاع عن النظام الرأسمالي العالمي. زعم بارنيت ومولر في دراستهما عم ١٩٧٤ التي تعد علامة فارقة، أن انتشار الشركات المتعدية الجنسية قد أفرخت نخبة شركات دولية جديدة a new corporate elite.

أشار جولد فرانك في عام ١٩٧٧ ملخصا الكثير من عملة الأسبق في الستينات والسبعينات إلي " الشواهد المتزايدة علي أن ملاك ومديري المشروعات المتعدية الجنسية سوف يشكلون طبقة اجتماعية قوية "، وأن " دراسة البنية الطبقية أو التراتب stratification علي الصعيد العالمي لا تزال في طفولتها ".

يواكب البحث المتنامي في العولمة، تركيز الدراسات في السنوات الأخيرة علي عملية التشكل / التكوين الطبقي المتعدي الجنسية. هنا يبرز

عمل كيز فان در بيجل Kees van der Pejl النظري الممتـــاز (1984، 1989، 1998) فقد حلل تفتت / تجزؤ رأس المـــال fractionation of capital علـــي أسس وظيفية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية في البلـــدان المتقدمـــة وتدويل هذه الأقسام / الأجنحة fractions ومشاريعها نتيجة لتوسع رأس المال المتعدي الجنسية، وما ترتب عليه من نموبرجوازية ذات وعي طبقي دولـــي و" تصور شامل لسيطرة [طبقة برجوازية] علي المستوي الدولي. "

لاحظ ديفيد بيكر وزملاؤه في أطروحتهم عن " ما بعد الإمبريالية post-imperialism أن الشركات الكوكبية global corporations تشـــجع انـــدماج المصالح القومية المختلفة علي أساس جديد متعـــدي الجنســـية. إن " جنـــاح الشركات الدولية " من البرجـــوازية الادارية managerial bourgeosie هو المشجع الأول لهذه العملية، ويتألف التحالف الحاكـــم الجديـــد مـــن " برجوازية إدارية " قومية للمصالح الخاصة والعامة في العالم الثالث القديم ومن برجوازية شركات ترتبط بشركات كوكبية.

ويرتبط بهذا، محأو لة " المدرسة الإيطالية " في العلاقات الدولية تنظير تكوين اجتماعي كوكبي يخرج بصورة متزايدة عن منطق الدولة – القومية. (انظر علي الأخص: Cox, 1987, Gill, 1990)، وتناقش " نشاة بنية طبقية كوكبية "، وقد حدد ستيفين جيل " قسما ناميا من طبقـــة رأســـمالية متعديـــة الجنسية " (1990, 94)، وتشمل " نظرية النظام الكوكبي"(1995)

" فكرة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، التي تضم المديرين التنفيذيين للشركات المتعدية الجنسية " والبيروقراط والسياسيين والمهنيين المنخـــرطين في العولمة globalizing " والنخـــب التـــي تـــروج النزعـــة الإســـتهلاكية consumerist elites " في وسائل الإعلام وفـــي القطـــاع التجـــاري (1995 1998).

بالرغم من أن تحليل سكلير قد أربكه الخلط النظري والمفهومي، بما في ذلك الخلط بين مفهومي الطبقة والشريحة strata، وعدم فدرته علي التصدي لقضية الدولة، يعد عمله هو الأعمق في تصور الطبقة الرأسمالية التي لم تعد ترتبط بإقليم، أو تحركها المنافسة الوطنية.

إن كل ما تشترك فيه هذه التفسيرات (بإستثناء سكلير) هو مفهوم للطبقة محوره الدولة – القومية. إنهم يفترضون وجود برجوازيات وطنية تلتقـــي خارجيا مع طبقات وطنية أخري علي صعيد النظام الدولي من خلال تدويل

رأس المال ومعه المجتمع المدني. ينظر إلي نشأة طبقة حاكمة عالمية باعتباره تواطؤاً دوليا بين هذه البرجوازيات القومية، وما يترتب عليه من تحالفات دولية. إنه مجرد تعديل للرأي القديم الذي ينظر إلي التدويل internationalization باعتباره تكتلات قومية متنافسة، ليناسب التواطؤ في عصر العولمة. وفي المقابل، نقول، أن العولمة تخلق الظروف المادية لنشأة برجوازية لم تعد محدداتها وطنية / قومية، وفي هذه العملية تندمج الجماعات السائدة في طبقة (أو في قسم من طبقة) داخل الفضاء المتعدي الجنسية. لم يعد التركيب العضوي والموقع الموضوعي والتكوين الذاتي لهذه الجماعات مرتبطا بدولة - قومية.

تجبرنا العولمة في هذه الحالة علي تعديل بعض الفرضيات الأساسية للتحليل الطبقي. يقتضي فهم التغيرات المرتبطة بالعولمة، العودة بمناهجنا وفرضياتنا المعرفية إلي مناهج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وفرضياته المعرفية، التي تصدت لتنظير مجموعة من العلاقات ليست واضحة بذاتها في الممارسات المعاصرة، لإبراز كلا من البني والحركات التاريخية المتأصلة في الظروف الراهنة.

كانت مفاهيم ماركس في الاقتصاد السياسي مفاهيم عامة، ولم تكن لتتوافق، في صورتها المجردة، مع مفهوم الدولة - القومية. لكن بعد أن كشف التاريخ في صورته العينية معضلة الاقتصاد السياسي، أصبحت هناك حاجة إلي تفسير المفارقة في اقتصاد صار مُدولاً بشكل واضح، وسط نظام سياسي عالمي كان مقسما إلي دول - قومية منفصلة ومنعزلة عن بعضها compartmentalized.

لقد أوجدت الديناميات الناجمة عن نظام الدول - القومية محددات parameters معظم التحليل الاجتماعي. ويتزايد عجز هذه المحددات عن الإحاطة بالظواهر المرتبطة بالعولمة، كتحول الطبقات إلي طبقات متعدية الجنسية.

تحول البرجوازية الدولية إلي برجوازية متعدية الجنسية

تحدث ماركس وإنجلز في القرن الماضي (القرن التاسع عشر) في فقرات من البيان الشيوعي، تستشرف المستقبل، عن الطبيعة العالمية الأساسية للنظام الرأسمالي، وعن انطلاق البرجوازية لتوسيع مجال تغييرها

للعالم. لكن البرجوازية في نظر ماركس وكثيرين بعده، وإن كانت فاعلا عالميا global agent، إلا أنها عضويا قومية organically national ، بمعني أن نموها يحدث داخل حدود دولة – قومية محددة، وأنها بالضرورة طبقة قاعدتها دولة قومية. وضعت نظريات الإمبريالية في أو ائل القرن العشرين الإطار التحليلي الماركسي لرؤوس أموال وطنية / قومية متنافسة، وهو إطار نقله الاقتصاديون اللاحقون إلي القرن العشرين من خلال نظريات: التبعية، والنظام العالمي world system، والعلاقات الدولية الراديكالية ودراسات تدخل الولايات المتحدة وهلم جرا.

كانت هذه النظريات أبعد ما تكون عن مجرد أفكار متعاقبة، فقد أبدعت لتفسير أحداث تاريخية عالمية حقيقية كالحربين العالميتين، ولتوجيه الممارسة مثل الثورات الوطنية في العالم الثالث، التي كان ينظر إليها باعتبارها موجهة ضد دول إمبريالية معينة. لم تكن المشكلة، أن هذه النظريات قد خرجت من التاريخ، بل العكس، فقد كانت تجريدات من الواقع التاريخي الحقيقي. ولكنها أهملت الخصوصية التاريخية للظاهرة التي يتصدون لها، فاتجهت إلي إسقاط استقراء متعد للتاريخ transhistorical للتأريخ لمرحلة معينة في تاريخ الرأسمالية، علي ديناميات تشكل تكوين طبقي – عالمي.

ونتيجة لهذا التراث النظري والسياسي – جزئيا – حللت كثير من الأبحاث الماركسية وغير الماركسية علي السواء، عملية العولمة الاقتصادية انطلاقا من الإطار السياسي لنظام للدولة – القومية، والطبقات والجماعات القومية كفاعلة فيه (انظر في نقد " الدولة – القومية كإطار للتحليل " Robinson,1998,1999). إن وجهة النظر الماركسية الكلاسيكية التي تري انه طالما أن النظام الرأسمالي يتزايد تدويله، فإن الطبقة الرأسمالية تكون بطبيعتها دولية – في حاجة إلي تحديث. نظام الدول – القومية متأصل في مفهوم الدولي the international concept، باعتباره وسيطا في العلاقات بين الطبقات والجماعات، وشاملا لمفهوم رؤوس الأموال القومية national capitals. وبالمقابل، يشير مفهوم مفهم متعدي الجنسية إلي عمليات اقتصادية، وما يرتبط بها من عمليات اجتماعية وسياسية وثقافية، بما في ذلك عملية التكوين الطبقي التي تتجاوز الدول – القومية. يحدث الاقتصاد الكوكبي نقلات في عملية الإنتاج الاجتماعي في العالم كله، وبالتالي يعيد تنظيم البنية الطبقية العالمية.

كان لصعود الشركة المساهمة والشركة الوطنية، منذ قـرن مضـي لتصبح لها الغلبة الاقتصادية آثارا عميقة في البنية الطبقية، ومـع رسـوخ الشركات الوطنية والأسواق الوطنية، تبلور وجـود الرأسـماليين المحليـين والإقليميين في طبقات رأسمالية وطنية / قومية، أصبح هؤلاء طبقات حاكمة قوية أعادت بناء المجتمع، وخلقت عصرا جديدا، عصر رأسمالية الشـركات corporate capital - ism.

نحن في المراحل الأولي من ذات العملية، يجري الآن نسـخها علـي المستوي العالمي. تزايد اندماج رؤوس الأموال الوطنية في رأس مال متعدي الجنسية، لقد أصبح لنشأة راس المال المتعدي الجنسية مـن رؤوس المـوال الوطنية تأثيرا مغيرا transformative effect مشابها في الطبقات التي كانـت رأسمالية

وطنية. وهذه جذبتها العولمة إلي سلاسل متعدية الجنسية أعادت توجيه محددات التكوين الطبقي. أخذا الشريحة الرئيسية في العالم كله تتبلـور فـي طبقة رأسمالية متعدية الجنسية.

التكوين الطبقي المتعدي الجنسية إذن، هو أحد المظاهر الرئيسية لعملية العولمة. تنطوي العولمة – إذا رجعنا بمستوي التجريد خطوة إلي الوراء – علي " نقلة إلى عصر جديد "في تطور النظـام الرأسـمالي (Burbach and Robinson 1999). إنها تمثل، علي الأخص، الانتقال من مرحلة الدولـة – القومية إلي طور جديد متعدي الجنسية للرأسمالية. كان العالم فـي مرحلـة الدولة – القومية مرتبطا ببعضه عن طريق التدفقات السلعية والماليـة فـي سوق دولية موحدة. وفي المرحلة الجديـدة الرابطـة الاجتماعيـة social linkage عالميا رابطة داخلية، نابعة من عولمة عملية الانتاج ذاتهـا ومـن تكامل الهياكل الإنتاجية الوطنية كما ذكرنا. تعيد العولمة إذن تحديد العلاقـة بين الإنتاج والاقليم وبين الدول – القومية والمؤسسات الاقتصـادية والبنـي الإجتماعية. لم يعد التكوين الطبقي الأساسي organic class formation مقيدا بإقليم، ولا بالسيادة السياسية للدول – القومية.

كانت الدول – القومية الوسيط بين الطبقات المحكومة في علاقتها برأس المال في مرحلة الدولة – القومية من تطور الرأسـمالية. نمـت الطبقـات الرأسمالية داخل شرنقة حماية الدول – القوميـة ونمـت مصـالحها التـي تتعارض مع مصالح رؤوس الأموال الوطنية المنافسة لها. كانت هذه الدول

تعبر عن تحالفات طبقات وجماعات تضمها الكتل التاريخية للدول – القومية. لم يكن هناك شيئا متعد للتاريخ transhistorical، أو قدرا محتوما في عملية التكوين الطبقي هذه علي المستوي العالمي، والآن حلت محلها العولمة. تعيد عملية لامركزية الإنتاج وتجزئته، تحديد علاقة تراكم رأس المال والطبقات بالدولة – القومية. إن ما يحدث هو عملية تكوين طبقي متعدي الجنسية، تغير فيها عنصر وساطة mediation الدولة – القومية. تعولمت الطبقات الحاكمة والمحكومة من خلال الهياكل والمؤسسات ومظاهر عالم الدولة – القومية والبنية التحتية التاريخية الموروثة التي تبني عليها الرأسمالية مؤسسية institutionality جديدة متعدية الجنسية.

لم تعد الدولة – القومية المبدأ المنظم للرأسمالية، والحاوية container للتطور الطبقي والحياة الاجتماعية. تتعرض الآن الطبقات العالمية. وبعد أن أصبحت الهيكل الإنتاجية الآن، متكاملة دوليا، تتعرض الطبقات العالمية world classes، التي تطورت عضويا بواسطة الدولة لاندماج متعدي الجنسية في طبقات " وطنية " في دول أخري اقتضى التكوين الطبقي الكوكبي انقسام العالم المتسارع إلي برجوازية كوكبية وبروليتاريا كوكبية. وجاء بتغيرات في العلاقة بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة، بما يترتب علي ذلك أيضا من نتائج بالنسبة للسياسة العالمية. لم يعد ما يحرك السياسة العالمية للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية زخم تنافس التحالفات المتغيرة كما كان حال الطبقات الرأسمالية القومية من خلال نظام العلاقات بين الدول interstate system الذي سنناقشه فيما بعد.

يعمل رأس المال في الواقع، باعتباره مجموع رؤوس أموال فردية متنافسة، تجسد علاقات طبقية داخل حدود مكانية محددة جغرافيا، باعتبارها حدودا لدول – قومية، ضد اتجاه موحد unifying متعدي الجنسية، أو فوق القومية في تطور الرأسمالية. ترتب علي تحرير راس المال من مثل هذه الحدود المكانية الذي جاءت به التقنيات الجيدة، وإعادة تنظيم الإنتاج علي الصعيد العالمي، ورفع القيود علي عمل السوق الكوكبي، أن الدولة – القومية لم تعد مكمن locus العلاقات بين الطبقات والجماعات في الحقبة الراهنة.

ومع ذلك، يفترض ماركسيون كثيرون وغير ماركسيين أيضا، منطقين منفصلين، منطق نظام اقتصادي يتعولم globalising، ومنطق نظام سياسي قائم علي الدولة – القومية. ينظر إلي الدولة – القومية في هذا التصور

الثنائي باعتبارها متأصلة في التطور الرأسمالي، وبالتالي لا يمكن في الحقيقة تصور التكوين الطبقي المتعدي الجنسية بدون تواطؤ الطبقات " الوطنيـة ". غير أن هذا التصور الثنائي لا يصمد أمام المبادئ الأساسية للمادية التاريخية، إذا ما تمسكنا بأن الظروف المادية، وعلي الأخص عملية الإنتاج أساسية للتطور السياسي، وأن أساس الطبقات علاقات الإنتاج الاقتصادية الحقيقية. وإذا سلمنا أن علاقات الإنتاج هذه تتعولم، يتعين علينا التصدي لقضية التكوين الطبقي المتعدي الجنسية، لنركز إذن بإيجاز علي موضوع عولمة الإنتاج قبل العودة إلي الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية.

عولمة الإنتاج ودورة راس المال

ليس النظام الرأسمالي الكوكبي مجرد مجموعة من " الاقتصادات القومية "، كما قد يوحي التصور السائد (أنظر:Wood 1999). يزعم كثير من النقاد أن الحديث عن العولمة فيه مبالغة، بل أنها وهمية (علي سبيل المثال: Wood،1999، Gordon، 1998 ، Hirst and Thomas، Wiess 1996، 1998 ، Glin and Sutcliff،1992)، يدعون أن الحقبة الحالية، هي مجرد تفاقم اتجاهات تاريخية وليست عصرا جديدا يختلف اختلافا نوعيا. غير أن هذا الرأي لا يميز بين اتساع التجارة والتدفقلات المالية عبر الحدود الوطنية الذي يمثل في تصورنا تدويلا internationalization، وعولمة عملية الإنتاج ذاتها، التي تمثل عملية تعدٍ للجنسية transnationalisation. تشير هذه التفسيرات إلي وجود درجة عالية من الوحدة التجارية trade integration (الحق، ان الاقتصاد العالمي كان في ذلك الوقت علي الأقل موحدا اقتصاديا كما هو موحد في بداية القرن الحادي والعشرين). ولكنهم لم يلاحظوا ما هو جديد نوعيا. كان التكامل قبل عام ١٩١٣ من خلال التجارة قصيرة المدى في السلع والخدمات بين نظم إنتاج ذات قاعدة وطنية، والتدفقات المالية في صورة محفظة رأسمالية capital portfolio. كانت الطبقات الرأسمالية الوطنية في تلك الحقبة تنظم سلاسل الإنتاج الوطنية وتنتج داخل حدودها السلع التي يمكن مبادلتها بسلع تنتج في بلدان أخري (العمل هو في الحقيقة الذي ينتج تلك السلع) . هذا ما أسماه ديكن Dicken " تكاملا ضحلا shallow integration "1998 وهو يقابل " التكامل العميق " الجاري في ظل العولمة. وهذا يشمل تحول إنتاج السلع والخدمات إلي إنتاج متعدي الجنسية.

اقتضت عولمة الإنتاج تجزئة fragmentation ولامركزية سلاسل الإنتاج المعقدة، وبعثرة شرائحها المختلفة في كل أنحاء العالم مع تكاملها علي الصعيد العالمي. كانت العولمة موضع بحث متنام. ما يعنينا هنا، هو دلالاتها الاجتماعية والسياسية، وخاصة ما تعلق منها بالتكوين الطبقي. إن عولمة الإنتاج هي التي تهيئ أساس تحول الطبقات إلي طبقات متعدية الجنسية ونشأة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية.

إقترح كريستيان بالوفي أعماله المهمة حول تدويل رأس المال، تسلسلا تاريخيا واضحا: دورة رأس المال السلعي هي أول ما أصبح مُدَوّلاً في صورة تجارة عالمية، ودورة راس المال النقدي كانت الثانية في صورة تدفق استثمار محفظة رأس المال إلي أعمال فيما وراء البحار.، ودورة رأس المال الإنتاجي، وهي الأحدث، في صورة نموهائل للشركات المتعدية الجنسية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية (Pallloix 1977). توسع هذا التحول إلي الإنتاج المتعدي الجنسية توسعا مثيرا، منذ ما كتبه بالوا في أواخر سبعينات القرن العشرين، ليشمل، ليس فقط أنشطة الشركات المتعدية الجنسية، بل أيضا إعادة هيكلة وتجزئة ولامركزية عملية الإنتاج علي الصعيد العالمي.

لنتذكر الأهمية الجوهرية لدورة راس المال في التحليل الطبقي، وهذه الدورة متأصلة في العمليات الاجتماعية والسياسية والثقافية. إنها علي الأخص: ن – س – ا – سَ (نقود – سلعة – إنتاج – سلعة جديدة) [تشمل أ، الإنتاج البالغ الأهمية] هنا تجري (عملية) التكوين الطبقي وتتصارع الطبقات والعمليات السياسية والثقافية وحاولت الدول خلق الشروط العامة لإعادة إنتاج الدورة وهلم جرا. تحقق الجزء الأول من هذه الدورة، ن – س – ا– سَ في الاقتصادات القومية. كانت السلع تباع في السوق العالمي، وتعود الأرباح إلي الوطن، حيث تتكرر الدورة، وفي ظل العولمة تتزايد لامركزية الإنتاج عالميا، ويتكرر أيضا الجزء الأول بأكمله من الدورة ن – س – ا.

تسوق عالميا السلع والخدمات التي تنتج عالميا. وتتوزع الأرباح في العالم كله من خلال النظام المالي الكوكبي الذي نشأ منذ ثمانينات القرن العشرين، وهو نظام يختلف نوعيا عن نظاما التدفقات المالية في الحقبة السابقة. ومع تحول الدورة بأكملها إلي دورة متعدية الجنسية، تحولت أيضا الطبقات والعمليات السياسية والدول والعمليات الأيديولوجية – الثقافية إلي

عمليات متعدية الجنسية. ما يعنينا في المقال الحالي هو التكوين الطبقي المتعدي الجنسية ونشأة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية. تحول دورة رأس المال إلي دورة متعدية الجنسية يقتضي كذلك تحول وسطاء رأس المال إلي وسطاء متعدي الجنسية. وعندما تصبح دورة رأس المال الوطنية متكاملة تكاملا متعدي الجنسية، تصبح هذه الدورات الجديدة المتعدية الجنسية مواقع التكوين الطبقي علي مستوي العالم.

يشير أيضا، أولئك الذين يزعمون أن العولمة هي مجرد تعميق كمي لعملية التدويل، إلي استمرار مظاهر الدولة – القومية، كالتنوع و" التميز " القومي، وإلي بعض عمليات الإنتاج التي تحتويها بوضوح حدود لدول – قومية، ووجود تجمعات رأسمالية وطنية، والمدافعون عنها سياسيا، وحتى ممارسات للدولة يمكن أن تؤثر فيها تلك الجماعات، والمنافسات المستمرة بين الدول، واستمرار مظاهر الدولة القومية وهلم جرا. كل هذه الظواهر موجودة، ولكنها لا تنفي صحة تحليل العولمة باعتبارها عصرا جديدا في تطور الرأسمالية العالمية. لا يوجد إطلاقا في تصور ومنهج التحليل الجدي والمادي التاريخي ما يوحي باستحالة تعايش الظواهر المتناقضة، كما سيتضح من مناقشتنا فيما يلي للحالة المحددة لأقسام / أجنحة الطبقة المتعدية الجنسية وما بينها من تناقضات. توجد داخل البني التاريخية الكلية عمليات كثيرة متناقضة فيما بينها، أو تتحرك في إتجاهات منفصلة عن بعضها داخل وحدة أكبر.

العولمة عملية process، وليست حالة state. إنها مفهوم لبنية تاريخية متحركة. ويمكن، بهذه المثابة، أن تشمل ديناميتها أشكالا عديدة، مثل أشكال الطبقة المتعدية الجنسية الصاعدة، والأشكال الطبقية في الدولة – القومية الآفلة ، وأشكال البنية الإنتاجية، وهلم جرا. إن ما يهم التحليل المادي، هو إدراك اتجاه الحركة التاريخية، والاتجاهات الجارية، حتي عندما تكون مثل هذه العمليات التاريخية مفتوحة النهايات ومعرضة للانتكاسات.

الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية كطبقة في ذاتها وكطبقة لذاتها

نعني بالطبقة مجموعة من الناس تجمعهم علاقة مشتركة بعملية الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي تكونت علائقيا constituted relationally علي أساس صراعات السلطة الاجتماعية. ويمكن أن ينطبق هذا المفهوم

علي الأضـــداد القطبيـــة المتنـــاحرة antagonistic polar opposites، مثـــل البرجوازية والبروليتاريا، وينطبق أيضا علي مصالح أقسام طبقـــة واحـــدة (مثل: رأس المال الصناعي ورأس المال التجاري).

ينبغي أن يبدأ التحليل الجدلي لتكوين طبقي متعدي الجنســية بأولويـــة علاقات الإنتاج في تكوين الطبقات المتناحرة، وبنشاة طبقات أو أقسام مـــن طبقات محددة، مثل الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية عن صراع طبقـــي أساسه هذه العلاقات الإنتاجية. عرف ماركس وإنجلز الطبقة بأنهـــا موقـــع جماعي collective position في مواجهة وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية.

ولكنهما أشارا أيضا إلي أن وجود طبقة مشروط بقدرتها علي تشـــكيل قيادة protagonism جماعية سياسية و/ أو ثقافية أي تمثيـــل ذاتـــي - self representation، وأن التكوين الطبقي يقتضي التكـــوين المتبـــادل للطبقـــات المتناحرة.

فكرة ماركس الجدلية، الطبقة في ذاتها class - in itself، والطبقة لذاتها class-for itself هي أفضل تعبير عن هذا المفهوم الجـــدلي، وربمـــا كانـــت أعمال إي. ب تومسون أفضل من مثلها في الأدبيات الحديثة عـــن الطبقـــة. تشمل دراسة التكوين الطبقي إذن مستويين للتحليل: الأول، المستوي البنيوي والمستوي الثاني، مستوي الفاعل agency. يُعنـــي الأول بالأســـس الماديـــة وبعلاقات الإنتاج، التي تنشئ الطبقات وتحددها. ويُعنـــي الثـــاني بالقصـــد intentionality، وبأشكال الوعي التي تتدخل في تشكيل العمليات الاجتماعية وأيضا في توجيه تطور العلاقات المادية. يوفر الاقتصاد الكوكبي وبالتحديـــد تحويل رأس المال إلي رأسمال متعدي الجنسية – علي مســـتوي البنيـــة – الأساس المادي لطبقة رأسمالية متعدية الجنسية. ويمكن أن تحـــدد ملكيتهـــا و/ أو سيطرتها علي رأس المال المتعدي للجنسية مكانها في البنية الطبقيـــة الكوكبية. يمثل رأس المال المتعدي الجنسية " القمم الحاكمة " في الاقتصـــاد الكوكبي، ذلك القسم من رأس المال، الذي يفرض الاتجـــاه العـــام للإنتـــاج وطابعه علي النطاق العالمي، ويكيف الطابع السياســـي والثقـــافي للمجتمـــع الرأسمالي علي الصعيد العالمي. أعضاء الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية هم ملاك موارد العالم الإنتاجية الرئيسية، أو ما عبر عنه ماركس: " مـــلاك نظام الإنتاج ".

إننا نزعم إذن، أن الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، هي تلك الشريحة من البرجوازية العالمية التي تمثل رأس المال المتعدي الجنسية. لقد تحـــول

التحالف الدولي القديم بين البرجوازيات القومية إلـي برجوازيـة متعديـة الجنسية في العصر الجديد. وأصبحت هذه البرجوازيـة المتعديـة الجنسـية القسم/ الجناح المهيمن من الطبقة عالميا. ويعني القسم / الجناح هنا، شرائح من طبقات، تحددها علاقتها بالإنتاج الاجتماعي وبالطبقة ككل. وتتكون هذه الطبقة من ملاك رأس المال المتعدي الجنسية أي المجموعة التي تملك وسائل الإنتاج الرئيسية في العالم كله، كما تتجسد أساسا في الشـركات المتعديـة الجنسية والمؤسسات المالية الخاصة. إن ما يميز الطبقة الرأسمالية المتعديـة الجنسية عن الرأسمالية الوطنية أو المحلية، هو انخراطها في الإنتاج المعولم وإدارتها لدورات التراكم المعولمة التي تضفي عليها وجودا وهوية مكانيـا وسياسيا في النظام الكوكبي، تعلوأي أقاليم أو سياسات أو حكومات.

الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، علي مستوي الفاعل agency، واعية طبقيا، فقد أصبحت واعية بأنها متعدية الجنسية transnationality، وتسـعي لتحقيق مشروع طبقي للعولمة، ينعكس في صنع قراراتها، وفي نشأة جهـاز دولة متعدي الجنسية تحت رعاية هذا الجناح. تشهد البروليتاريا أيضا عملية تشكل طبقي متعدي الجنسية. أصبحت الطبقة العاملـة المتعديـة الجنسـية بصورة متزايدة حقيقة واقعة، أصبحت طبقة في ذاتها. ولكنها لم تصبح بعـد طبقة لذاتها، وذلك لأسباب ترتبط باستمرار وجود الدولة القومية وبالنموغير المتكافئ، الذي لا يمكننا أن نتناوله هنا. غير أن الطبقة الرأسمالية المتعديـة الجنسية أصبحت بصورة متزايدة طبقة في ذاتها، ولذاتها. لقد زادت العولمة الرأسمالية مؤقتا في الظرف التاريخي الراهن في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين سلطة رأس المال الكوكبي النسـبية علـي العمـل الكوكبي global labor، وذلك بالتصرف كقوة جذب مركزيـة centripetal force للطبقة الرأسمالية، وكقوة طرد مركزيـة centrifugal force للطبقـة العاملة.

العولمة والتجزؤ الطبقي المتعدي الجنسية والطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية

يجري التجزؤ الطبقي class fragmentation علي محور قومي / متعدي الجنسية جديد.

نشأت في السنوات الأخيرة في كل بلاد العالم أقسام متعدية الجنسية من جماعات محلية مسيطرة أو نوايات nuclei لهـا. وهنا يعمـل منطقـان متناقضان للتراكم الوطني والعالمي. تكمن مصالح مجموعة التراكم الوطني في مجموعة كاملة من آليات الحمائية والضبط الوطنية التقليديـة، وتكمـن مصالح المجموعة الأخرى في اقتصاد كوكبي يتوسع، يستند إلـى تحريـر السوق عالميا. لقد كان الصراع بين الأقسام الوطنية الآفلة مـن الجماعـات المسيطرة والأقسام الصاعدة في أغلب الأحوال الباب السـري للـديناميات السياسية والعمليات الأيديولوجية التي ظهرت علي السطح في أواخر القـرن العشرين. كان هذان الجناحان يتنافسان علي السيطرة علي أجهـزة الدولـة المحلية منذ سبعينات القرن العشرين. اكتسحت الأجنحة المتعدية الجنسية من النخب المحلية السلطة في بلدان كثيرة في كل أنحاء العـالم فـي ثمانينـات وتسعينا ت القرن العشرين. لقد استولت علي" القمم المسيطرة " فـي صـنع سياسة الدولة، وخاصة البنـوك المركزيـة ووزارات الماليـة والخارجيـة باعتبارها فروع الحكومة الرئيسية التي تربط الدول بالاقتصـاد الكـوكبي. استخدموا أجهزة الدولة – القومية لدفع العولمة إلي الأمام ومواصلة إعادة هيكلة اقتصادية كاسحة،وتفكيك دولة الرعاية الاجتماعية الكينزية والمشاريع التنموية. لقد سعوا إلي تحرير عالمي للسوق (متبعـين النمـوذج الليبرالـي الجديد)، ولتحقيق مشاريع الوحدة الاقتصادية مثل إتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA، ومنتدي آسيا الباسـيفيك للتعـاون الاقتصـادي ASIAN والاتحاد الأوروبي. وشجعوا إنشاء بنية تحتية فـوق – قوميـة للاقتصـاد الكوكبي كمنظمة التجارة العالمية، وهو ما سنناقشه فيما بعد.

إن أحد القضايا الرئيسية المتعلقة بالتجزؤ القومي / المتعدي الجنسية هي قضية العلاقة بين العولمة والتجزؤ / الإنقسام التقليدي لـراس المـال إلـي جماعات صناعية وتجارية ومالية.

إن محور القومي / المتعدي الجنسية هو خط تقسيم ثان مفروض علـي superimposed علي الإنقسام / التجزؤ التقليدي لرأس المال. لقـد أصـبح رأس المال المالي بالتأكيد هو المهيمن. أصبح هو الأكثر حراكـا، والأكثـر لاإقليمية deterretorialized. تحرك حوالي ٢٥ تريليون دولار نقدا يوميا في أسواق النقد الكوكبية، وتجاوزت معاملات أكبر أسواق الأسهم تريليون دولار (Harris, 1998- 99) مقارنة بـعشرة بليون دولار فقط للتجـارة العالميـة

اليومية (التجارة الحقيقية هي ١% فقط من التجـارة المجازيـة fictitious trade) أصبح راس المال المالي في سبعينات وثمانينات القرن العشـرين يحدد دورات التراكم الكوكبي، أي راس المال النقدي الضابط لدورات الإنتاج وليس راس المال الإستثماري investment capital. تحوز البنوك المتعدية الجنسية، وكذلك البنوك المركزية إحتياطيات هائلة من العمـلات الأجنبيـة وتستخدم مختلف العملات في معاملاتها.

يصعب الزعم في مثل هذه الظروف بأن الصراعات علي هيمنة الدولار والين أو أية عملة أخري هي التي تحدد الديناميات السياسية العالميـة، كمـا كان الحال مثلا في الحقبة السابقة علي عام ١٩١٣ أو في بداية حقبة ما بعد الحرب العالمي الثانية.

إن للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، ولمختلـف الـدول – القوميـة مصلحة خاصة في نظام نقدي كوكبي مستقر.

كان ما يفسر هذه التطورات المثيرة في النظام المـالي العـالمي، هـو انفصام العلاقة الظاهر بين رأس المال المالي ورأس المال المنـتج، وهـي ظاهرة غير مسبوقة، وموضع جدل ساخن. إنها تـرتبط بوضـوح بـالتغير التكنولوجي، وبالإمكانيات التي أتاحتها المعلوماتيـة informatics، ويحتمـل ارتباطها أيضا بـدورات النظـام الرأسـمالي العـالمي، وخاصـة دورات كوندراتييف Kondratieff cycles، باعتبار أن نهاية التقلبات الدورية الطويلة long swings (مثل: رواج ما بعد الحرب العالمية الثانيـة، تتميـز بـوفرة المدخرات الرأسمالية capital savings، وفائض قيمة متراكم، عبـرت عنـه هيمنة رأس المال النقدي والمضاربة المالية (Arrighi،1994).

غير أن المهم بالنسبة لأغراض تحليل الطبقـة الرأسـمالية المتعديـة الجنسية، هو أن عملية العولمة تؤثر في رأس المال الإنتاجي والتجـاري ومن ثم لا يمكـن الزعم بأن التجـزؤ الطبقـي class fractionatation فـي عصر العولمة بين رأس المال النقدي المتحرك mobile money capital من جهة، ورأس المال الإنتاجي " الثابت " من جهة أخري، (مـع وجـود رأس المال التجاري في مكان ما بينهما).

يتقاطع المحور القومي/ المتعدي الجنسية مع راس المال النقدي ورأس المال التجاري ورأس المال المالي، علي نحو يقسم الثلاثة جميعا علي طول هذا المحور (انظر علي سبيل المثال: Pijl).

إلي أي مدي يتفق تصور هلفردننج Hilferding لرأس المال المالي باعتباره تجميعا socialization لرأس المال النقدي ورأس المال التجاري ورأس المال الصناعي في مجمع يعتمدون فيه بعضهم علي بعض، مع تجزؤ رأس المال المتعدي الجنسية عضويا ؟ هل يعتبر رأسمال مالي (بمعناه عند هلفردينج) متعدي الجنسية ؟ يمكننا أن نخمن أنه كذلك، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تداخل interlocking هياكل الشركات والبنوك المتعدية الجنسية ومن ثم تكون الخلافات بين رؤوس الأموال المتعدية الجنسية خلافات إستراتيجية، وبين تكتلات conglomerates (المرجع السابق).

وأخيرا، تجدر ملاحظة أن وحدات الإنتاج متعدية الجنسية، تشتغل، مباشرة أو بصورة غير مباشرة في العمليات المالية والإنتاجية والتجارية وفي الاستثمار.

تستلزم نشأة الطبقة المتعدية الجنسية إذن، رؤوس أموال كوكبية أكثر تكاملا، وأن الأفضل لنا أن نبحث ظاهرة التكوين الطبقي من زوايا أخري غير القضايا التقليدية للتحليل الطبقي لأقسام الطبقة فنبحثها مثلا، من زاوية دورات التراكم المحلي في مقابل دورات التراكم الكوكبي، أو المصالح الطبقية / الإقليمية مقابل المصالح المتعدية الجنسية / اللا إقليمية deteretorialized.

زعم فاندر بيجل أن المصالح المالية كانت تميل إلي التعبير عن نفسها في صورة نزعات ليبرالية وكوزموبوليتانية، في حين أن رأس المال الإنتاجي كان يعبر عن نفسه تاريخيا بالتخطيط محليا ووطنيا ولهذا السبب كان رأس المال النقدي، هو الذي يقود عملية تعدي الجنسية transnationalization.

قد يكون الحال كذلك، في حقب الرأسمالية السابقة. غير أنه من الواضح أن تجزئة الإنتاج ولا مركزيته وبعثرته وتشتيته عالميا، كان أساسيا للعولمة وكان ممكنا جزئيا بفضل الجيل الجديد من العلم والتكنولوجيا، وترتب علي العولمة إنهاء ثبات fixity راس المال المنتج.

لقد تحولت صناعات كثيرة كانت فيما مضي ذات قاعدة وطنية إلي صناعات متعدية الجنسية كصناعات السيارات والنسيج والكومبيوتر وحتى الخدمات. فضلا عن أنه ينبغي لرأس المال النقدي أن يهبط ليستقر في الإنتاج، فهو في ظل العولمة غير دائم ومشتت ومتحرك بين مواقع إنتاج

علي اتساع العالم في دورة زمنية متسارعة (ومن هنا كـــان تنـــاقص ثباتـــه (decreased fixity).

نشأة جهاز دولة متعدي الجنسية

الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية طبقة مسيطرة اقتصاديا، ولكن هل هي مسيطرة سياسيا وثقافيا ؟

هل تتصرف الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية جماعيا كطبقـــة فـــي ممارسة السلطة السياسية ؟

ليست الطبقة المسيطرة سياسيا بالضرورة الطبقة الحاكمـــة، أن تكـــون كذلك (أو لا تكون) هو ما ينبغي إثباته. سنسير هنا حسب ترتيب المحـــددات من السيطرة الاقتصادية إلي الحكم السياسي. انطلاقا من فرضـــيتنا الســـابقة نشأت الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية كجناح مـــن طبقـــة البرجوازيـــة العالمية، وأن هذه الطبقة المتعدية الجنسية في سبيلها إلي إقامة حكمها، أو أن تصبح طبقة حاكمة كوكبية.

ربطت الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية مصـــالحها الاقتصـــادية بأهدافها السياسية في مواصلتها للمشـــروع العولمـــاني globalist project لاقتصاد ومجتمع كوكبي متكامل / موحد وهو ما اعتبره روبنســـون فـــي موضع آخر " أجندة نخبة متعدية الجنسية " تهدف إلي خلق أنسب الظـــروف لعمل نظام رأسمالي كوكبي دون عائق. لا يمكننا إذن تقديم صـــورة شـــاملة للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية دون الإشارة إلي محدداتها الموضـــوعية في الهيكل الإنتاجي، ولتحول عملية الإنتاج هنا إلي عملية متعدية الجنســـية والإشارة أيضا إلي إلي محددها الـــذاتي determination subjective أهميـــة جوهرية، ولنشأة جهاز دولة متعدي الجنسية أهميته، باعتباره تعبيرا سياســـيا مؤسسيا بالغ الأثر عن الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية. وبعبارة أخـــرى لا يمكن الفصل بين تحليل سلطة الطبقة الرأسمالية وقضية الدولة والعمليـــة السياسية.، ولكن، يمكننا أن نواصل تحليانا حسب ترتيب المحددات، فنحلـــل أولاً، المحدد المادي – الاقتصادي للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، كمـــا يتجسد في رأس المال المتعدي الجنسية، ثانيا، ممارستها للسلطة الطبقيـــة كما تعبر عنها أجهزة الدولة المتعدية الجنسية. وبعبـــارة أخـــري، تتجســـد السلطة الاجتماعية social power كسيطرة فـــي الثـــروة (وســـائل الإنتـــاج

الاجتماعي) وتمارس من خلال مؤسسات (وخاصة الدولة). لقد دفع دياليكتيك البنية والفاعل agency عملية العولمة. عملية العولمة عملية موضوعية، بقدر ما هي نتيجة للتطور الرأسمالي، وليست سببا له، وهي مرحلة في توسع النظام الرأسمالي. وهي عملية ذاتية طالما أنها نتيجة فعل فاعل agency.

سعت الجماعات المسيطرة، وخاصة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية إلي التحول المتعدي الجنسية كوسيلة لحل مشاكل التراكم. وقد كان الصراع الطبقي والنضال السياسي البطولي للطبقات المحكومة علي مستوي الدولة القومية، وما فرضه من قيود علي رأس المال، هو أو ل ما دفعه إلي التحول إلي رأس مال متعدي الجنسية. علينا أن نتذكر أن الطبقات المسيطرة تمارس حكمها من خلال مؤسسات سياسية، ينبغي أن يمثل الطبقة كبار موظفيها، فيوحدون تصرفاتها بقدر الإمكان ويعززون سيطرتها علي عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي، التي تعني في هذه الحالة ضمان إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية الكوكبية، وفي نفس الوقت إعادة إنتاج (أو تغيير) المؤسسات السياسية والثقافية الملائمة لحكمها.

أصبحت الشريحة الرئيسية من الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية الناشئة مسيسة ابتداء من السبعينات حتى تسعينات القرن العشرين. لقد حل تصور نخبة إدارية managerial elite علي رأس طبقة حاكمة كوكبية تسيطر علي آليات صنع السياسة الكوكبية، محل فكرة الجناح النشط سياسيا من الطبقة الحاكمة الكوكبية. أخذ هذا الجناح يخلق، باعتباره جزءا من قيادتها السياسية، و/ أو يغير مجموعة من المؤسسات المتعدية الجنسية الناشئة.

تشكل هذه المؤسسات نواة جهاز دولة متعدي الجنسية، وهو شبكة ناشئة، يضم دولا قومية تحولت وتكاملت خارجيا مع منتديات اقتصادية وسياسية فوق قومية، إنها لم تكتسب بعد أي شكل مؤسسي مركزي. وتشمل المنتديات الاقتصادية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنوك الإقليمية وهلم جرا. وتضم المنتديات السياسية مجموعة السبعة ومجموعة الـ ٢٢ وغيرهما ونظام الأمم المتحدة أيضا ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وهلم جرا.

لقد أسست الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية مباشرة هذا الجهاز المتعدي الجنسية، ممارسة بذلك شكلا من أشكال سلطة الدولة، من خلال الشكل المتعدد المستويات للدولة المتعدية الجنسية.

وحاولت الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية من خلال هذه المؤسسات صياغة كتلة تاريخية كوكبية جديدة.

عندما ظهرت نخب الشركات والنخب السياسية المتعدية الجنسية علي المسرح السياسي العالم في ثمانينات القرن العشرين، طالبت صراحة ببناء اقتصاد كوكبي من خلال مؤسسات وطنية ومتعددة الأطراف أعيدت هيكلتها. وشمل التنظيم السياسي للطبقة المتعدية الجنسية، إنشاء اللجنة الثلاثية The trilateral commission التي ضمت أقساما من البزينيس أصبحت متعدية الجنسية، ونخب سياسية وثقافية في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان (Gill 1990)، ومن العلامات الأخرى الفارقة علي تسييسها: إنشاء منتدى مجموعة السبعة علي المستوي الحكومي، التي شرعت في مأسسة الادارة الجماعية للاقتصاد الكوكبي، عن طريق نخب الشركات والنخب السياسية من دول المركز القومية core nation - states، وتوسيع أنشطة المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (OECD) التي أنشأتها ٢٤ دولة صناعية كمؤسسة فوق قومية، لمراقبة اقتصاداتها الوطنية والتنسيق بينها وإنشاء المنتدي الاقتصادي العالمي (WEF) الذي ضم أكبر ممثلي الشركات المتعدية الجنسية والنخب السياسية الكوكبية. توالت الدراسات من مجمعات العقول think tanks والمراكز الجامعية ومراكز التخطيط السياسي حول بناء اقتصاد كوكبي، وهياكل الإدارة المتعدية الجنسية.

صاغت هذه النخب الكوكبية، التي تزداد تنظيما، برنامجا مفصلا ومتسقا لاعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية العالمية، محوره التحرير liberalization، وهو ما يسمي بـ توافق واشنطون " Washington consensus " (Williamson,1993) أو مشروع الليبرالية الجديدة، وشرعت في تحويل العالم إلي مجال وحيد وموحد للرأسمالية الكوكبية، وضغطت لتحقيق تماثل وتوحيد أكبر لتقنينات وقواعد السوق الكوكبي، وهي عملية تشبه بناء الأسواق الوطنية في القرن التاسع عشر ولكنها تتسع الآن في الفضاء الكوكبي الجديد.

عين السبعة الكبار (G7) في عام ١٩٨٢ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كسلطات مركزية لممارسة السلطة الجماعية للدول القومية الرأسمالية علي المفأو ضات المالية الدولية (Harvey1990, 170). دشنت دول المركز الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة في قمة كانكون بالمكسيك عام ١٩٨٢ عصر الليبرالية الجديدة الكوكبية، كجزء من هذه العملية، وأخذوا يفرضون برامج التكيف الهيكلي علي العالم الثالث وعلي ما كان عندئذ العالم الثاني.

شجعت النخب المتعدية الجنسية عمليات التكامل الاقتصادي، وخلقت مجموعات جديدة من المؤسسات والمنتديات، كمنظمة التجارة العالمية وإتفاقية الاستثمار المتعددة،الأطراف (MAI) وهلم جرا. ليست مؤسسات هذه الدول المتعدية الجنسية مجرد أدوات للبرجوازية العالمية، إنها أيضا أدوات أجنحة من رأس المال تستخدمها ضد أجنحة أخري. إنها غير محايدة إزاء أجنحة الرأسمالية المختلفة. إنها تقهر أجنحة وطنية تعارض حلولاً يمكن أن تدعم دولا وطنية، وتشجع مصالح أجنحة متعدية الجنسية.

لقد كانت الدولة المتعدية الجنسية، احدي الساحات الهامة للنشأة الاجتماعية الطبقية المتعدية الجنسية كما كانت الجماعات الطبقية العالمية ومجمعات العقول ذات التوجه المتعدي الجنسية والمؤسسات البرجوازية الرئيسية، مثل مدرسة هارفارد للأعمال الدولية ومؤسستي فورد و كارنيجي ومجموعات التخطيط السياسي مثل مجلس العلاقات الخارجية، وهلم جرا. نخبة مجموعات التخطيط هي منتديات مهمة لتوحيد الجماعات الطبقية ولتطوير مبادرات جديدة وإستراتيجيات جماعية وسياسات ومشاريع حكم طبقي وصياغة قواعد توافق consensus وثقافة سياسية حول هذه المشاريع. كانت نخبة الشركات corporate elite تعمل، منذ أو اخر القرن الماضي علي الأقل، من خلال منظمات سياسية.

تعمل جمعيات قمة البزينيس هذه، كهيئات تربط رأس المال بمجالات أخري (حكومات وهيئات المجتمع المدني ومنتديات ثقافية الخ.. علي مستويات عديدة، فهي تشمل في الولايات المتحدة مثلا مائدة الأعمال المستديرة Business Round Table وغرفة التجارة والاتحاد الوطني للصناع وغيرها وشهدت السنوات الأخيرة انتشارا حقيقيا لمنظمات راسمالية ذات توجه ومجموعات تخطيط تفوق ما هو أشهر منها كاللجنة الثلاثية Trilateral Commission، فقد أنشئ مثلا معهد المالية الدولي في

عام ١٩٨٣ممثلون عن بنوك وشركات استثمار متعدية الجنسية، ويضم ٣٠٠ عضوا من ٥٦ دولة حول العالم، ويعمل معهد الكال الدولي كمركز سياسي لرأس المال المالي المتعدي الجنسية.

لكن المنتدى الاقتصادي العالمي هو الذي برز باعتباره هيئة التخطيط الشامل المتعدي الجنسية للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، والنموذج المثالي لشبكة كوكبية حقيقية تضم الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية في مجتمع مدني متعدي الجنسية. إن كل الهيئات المكونة للمنتدى الاقتصادي العالمي هي كما لاحظ فاندر بيجل Pijl معترف بها كمنظمات طبقية، بمعني أن " القبول فيها يخضع لشروط صارمة لكي تحافظ علي طابع الندية فيها " وتضم هذه الهيئات رؤساء اكبر ١٠٠٠ شركة متعدية الجنسية (تعرف هذه الهيئة بـ " مؤسسة الأعضاء Foundation Members "، وهي قلب المنتدي الاقتصادي العالمي)

وممثلو ١٠٠ من أكثر مجموعات الميديا تأثيرا في العالم (قادة الميديا العالمية) وصناع السياسة الرئيسيين في الحكومات الوطنية في العالم، ومن المنظمات الدولية (" قادة العالم الاقتصاديين ") وأكادميين مختارين وخبراء في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية والتكنولوجية " زملاء المنتدى (Forum Fellows " وهلم جرا "، وكما لاحظ فاندر بيجل " من الواضح أنه لم توجد أبدا، من قبل، هيئة علي هذا النطاق " إنه رأس مال مالي دولي حقيقي " (1998, 133)

كانت الميديا الكوكبية أيضا عنصرا حاسما في التنشئة الاجتماعية socialization للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، وفي تطور مشروع هيمنتها. إن ملكية وسائل الإعلام واندماجها عالميا هي أحد المجالات الرئيسية لتعدي الجنسية transnationalization. تتجاوز قضايا السيطرة الثقافية الآثار الاقتصادية لشركة الميديا المتعدية الجنسية وسيطرتها المحكمة علي التدفق العالمي للمعلومات والصور. تلعب شركة الميديا الكوكبية دورا أساسيا في إنتاج الأسس الأيديولوجية والثقافية لكتلة مهيمنة hegemonic block تضم الطبقة الرأسمالية وطبقات وجماعات وشرائح أخري. هذه التنشئة الاجتماعية المتعدية الجنسية للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية بالغة الأهمية، طالما أن تكوين الطبقة class formation عملية ذاتية ، بقدر ما هو عملية موضوعية، يكملها خلق " جماعات معرفية epistemic communities"

متعدية الجنسية. من المثقفين العضويين. لقد لاحظ علماء الاجتماع منذ زمن طويل الدور الثقافي والتربوي والآليات الأخرى، التي تولد التماسك اللازم للطبقة لتترابط وتعيد إنتاج ذاتها. إن عملية التنشئة الاجتماعية المتعدية الجنسية، بما في ذلك الدولة الرأسمالية المتعدية الجنسية الناشئة، كممثل عضوي للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، والمنتديات المتعدية الجنسية، ودور الميديا في حاجة لمزيد من الدراسة.

ليست الطبقة البرجوازية المتعدية الجنسية جماعة موحدة بالرغم من تنظيمها وتماسكها. لاحظ ماركس وإنجلز في مناقشتهما لتشكل جماعات طبقية جديدة أن ذات الظروف وذات التناقض وذات المصالح ، تخلق، بصفة عامة، عادات متشابهة في كل مكان." " لكن الأفراد المنفصلين بعضهم عن بعض، يشكلون طبقة فقط، بقدر ما يتعين عليهم أن يخوضوا معركة ضد طبقة أخري، وإلاعادي بعضهم بعضا كمتنافسين (Marx and Engels،1982)

إن المنافسة الشرسة بين تجمعات احتكارات القلة، والضغوط المتصارعة، والخلافات علي التكتيكات، وإستراتيجية المحافظة علي السيطرة الطبقية، ومواجهة أزمات وتناقضات النظام الرأسمالي الكوكبي، تجعل أي وحدة حقيقية للطبقة الحاكمة الكوكبية مستحيلة، وسوف نعود إلي هذا فيما بعد.

بعض المؤشرات الامبيريقية للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية

هل الرأسماليون متعدوالجنسية فقط بمعني أن قوتهم الاقتصادية تشمل العالم كله، أم بمعني أنهم اخذوا يتوحدون كبرجوازية كوكبية من خلال إندماجات الشركات والمصالح المصرفية وهلم جرا ؟.

إننا نري أن الوضع الأول مؤشر لبرجوازية دولية، في حين أن الوضع الأخير مؤشر لبرجوازية متعدية الجنسية. يحدث التدويل internationalization في عملية تنتزعها من أمتها لتلقي بها في فضاء فوق – قومي ينفتح في ظل اقتصاد كوكبي.

حدود الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية غير محددة. النقطة التي تتحول عندها طبقا وطنية إلي طبقات متعدية الجنسية موضع جدل – بالرغم من أنه يمكننا في الحقيقة أن نميز مفهومياً conceptually مثل تلك الطبقات – وتتوقف علي أساليب تحديدنا للأسس المادية للطبقات المتعدية الجنسية. تشمل

الشواهد الامبيريقية علي نشأة الطبقة المتعدية الجنسية، انتشار الشركات المتعدية الجنسية وتوسع الاستثمار الأجنبي المباشر والاندماجات عبر الحدود والتحالفات الإستراتيجية وتداخل، رؤوس الأموال وتداخل مناصب الإدارة interlocking directorates، وكذلك، ظاهرة المقاولة من الباطن والاعتماد علي موارد خارجية، واتساع المناطق الحرة، والأشكال الاقتصادية الجديدة المرتبطة بالاقتصاد الكوكبي. مثل هذه الأشكال الجديدة لتنظيم الإنتاج المعولم مهمة، لأنها تساهم في نموشبكات عالمية، تربط رأسماليين محليين بعضهم ببعض، وتولد هو ية لمصالح موضوعية ونظرة ذاتية لهؤلاء الرأسماليين في عملية تراكم كوكبي (في مقابل تراكم محلي). إنها تعمل إذن كآليات توحيد / تكامل لتشكيل الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، وتعمل علي نقل التكوين الطبقي من الفضاء الوطني إلي فضاء ناشئ متعدي الجنسية.

نقدم نظرة خاطفة علي بعض المؤشرات. الهدف هو توفير بعض النقاط المرجعية reference points لشرحنا النظري وترتبط بالتحليل الظرفي conjunctural analysis في القسم التالي، ونشير إلي أن طريق البحث في المستقبل حول الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، الذي يتطلب دراسة منهجية لمثل هذه البيانات غير ممكنة هنا.

إن أحد مؤشرات صعود الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية ووكلائها agents هو انتشار الشركات المتعدية الجنسية التي تجسد دورات رأس المال، التي أصبحت متعدية الجنسية، والتي تنظم تلك الدورات. كان هناك في عام ١٩٩٥، ٤٠٠٠٠ شركة لها مقار في اكثر من ثلاث دول، وكانت الشركات المتعدية الجنسية تتولي ثلثي التجارة العالمية وفقا للأنكتاد (UNCTAD). وكذلك إرتفع ما تسيطر عليه الشركات المتعدية الجنسية من الناتج المحلي العالمي من ١٧% في منتصف ستينات القرن العشرين إلي ٢٤% في عم ١٩٨٤ وإلي ٣٣% عام ١٩٩٥ (المرجع السابق). وربما كان أشمل مؤشر وحيد لنشاط ونموالشركات المتعدية الجنسية هو إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (أنظر الجدول (١) الذي قدرت قيمته بما يزيد علي٤ تريليون دولار، وبمعدل نمويزيد علي ضعف ما كان عليه إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العالم كله في العقد السابق في العالم كله

وقدرت أصول الشركات الثابتة في العالم كله عام ١٩٩٤ بـــ ٤، ٨ تريليون دولار.

أصبحت شركات محلية، مندمجة في هيكل الشركات المتعدية الجنسية، من خلال مجموعة الآليات المنخرطة في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعدية الجنسية، إبتداءً من الإندماجات والمقاولات وترتيبات الحصول علي الموارد من الخارج، وإتفاقات التسويق المحلي والإستحوازات وهلم جرا. وفي عام ١٩٩٥ أنتجت ٢٨٠٠٠٠ شركة تابعة لشركات متعدية الجنسية سلعا وخدمات تقدر بحوالي ٧ تريليون دولار (UNCTAD 1996)

الجدول (١)

إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر في العالم (١٩٨٣ – ١٩٩٧) ببلايين الدولارات والنسبة المئوية لمعدل النمو

(متوسط معدل النموالسنوي والنسبة المئوية لمعدل النموعن سنوات متفرقة: ١٩٨٣ – ١٩٨٧ و١٩٨٨ – ١٩٩٢)

السنة	المقدار	النمو%
١٩٨٣ – ١٩٨٧	٨، ٧٦	٠، ٣٥
١٩٨٨– ١٩٩٢	٥، ٢٠٨	٠، ٤
١٩٩٣	٥، ٢٢٥	٠، ١١
١٩٩٤	٠، ٢٣٠	٠، ٢
١٩٩٥	٨، ٣١٧	٠، ٣٨
١٩٩٦	٩، ٣٤٧	٠، ٩
١٩٩٧	٠، ٥٨٩	٠، ٤١.
١٩٩٨	٠، ٦٤٤	٠، ٣٩

المصدر:

UNCTD World Investment، Reports THE ECONOMIST،

كانت معظم أنشطة الاندماج والإستحواز تحدث حتى منتصف ثمانينات القرن العشرين داخل الحدود الوطنية. ولكن الإستحوازات والإندماجات عبر الحدود قد أصبحت أهم أساليب الشركات لتوسيع أنشطتها العـابرة الجنسـية (Dicken,1992, 222)، وأحد الآليات الأساسـية لعمليـة التحـول المتعـدي الجنسية transnationalization. ليس تركز رأسمال أمرا جديدا، إنه جزء من عملية التطور الرأسمالي، وكان جزءا لا يتجزأ من مظـاهر حقبـة تشـكل التكوين الطبقي القومي، ونشأة البرجوازيات القومية / الوطنية، ولتركز رأس المال المتعدي الجنسية من خلال الإندماجات والإستحوازات العالمية أهميـة مماثلة بالنسبة للتكوين الطبقي المتعدي الجنسية، ونشأة البرجوازية متعديـة الجنسية. تنطوي بعض الإستحوازات علي اندماج شركات متعدية الجنسـية، ولكن الكثير منها يترتب عليه إستحواز شركات متعدية الجنسية علي شركات وطنية مما يجذب قوي اجتماعية محلية إلي التحول إلي قوي متعدية الجنسية.

ذهب إلي الإندماجات والإستحوازات عام ١٩٩٧ ٣٤٢ بليون دولار من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البالغ ٥٨٩ بليـون دولار أي ٥٨ % من الإجمالي. هذا يعني أن خمسي الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر بالضبط كان في استثمارات جديدة أو في بداية تنفيذها: استخدم البـاقي فـي شراء شركات أخري عبر الحديود الوطنية. إنه يعني في حالـة الإنـدماجت اتحاد integration رؤوس أموال من بلدين مختلفين علي الأقـل، وإن كـان إستحوازا، فهو يعني أن شركة معينة أدمجت فيها شركة أجنبية بالعاملين فيها ومديريها و" مصالح الوطنية ". لاحظت مجلة بزينيس ويك في تلخيصـها لظاهرة " جنون الإندماج merger mania " الحالية، أن "جنـون الإنـدماج" سوف يستمر في الصناعات، ابتداء من السيارات حتى الاتصالات (١٩٩٨). لقد شملت الإندمجات والإستحوازات عبر الحدود ليس فقط أكثـر قطاعـات الاقتصاد العالمي عولمة، بل أيضا كبار تجار التجزئة، والشركات التي تتاجر في السلع الأولية (الخامات والكيمأو يات، وخـدمات كثيـرة، ابتـداء مـن الشركات التي تقدم الخدمات والاستشارات القانونية إلي التأمين ولإدارة. كان من أكبر الإندماجات والإستحوازات عبر الحدود الوطنيـة فـي السـنوات الأخيرة التي حطمت الرقم القياسي الإندماج بين برتش تليكوم وإم. سـي. آي، وبين ديملر بنز وكريزلر، وبين ديبون، وبيين ديبون وهيربرتز، وبـين ألكاتيل وموترولا، وما تلاه من إسـتحواز ألكتيـل علـي دي. إس. سـي

وإستحواز سيجرام علي إم. سي. إي، وإستيلاء هو كست عليمارين مارسيل دو(UNCTAD 1996) بلغت هذه الصفقات من الإتـدمجات والإسـتحوازات المتعدية الجنسية حول العالم خلال التسعة أشهر الأولي من عام ١٩٩٨ ٣٨٣ بلين دولار، أي أكثر من الاجمالي عام ١٩٩٧. وتتزايد مكاسب رأس المال المتعدي الجنسية ز سيطرته علي كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكـوكبي وتتسارع عملية التشكـل الطبقي المتعدي الجنسية كلما تعمقت هذه العملية.

قال توماس ميدلهوف رئيس شركة بيرلتزمـان تعليقـا علـي موجـة الإندماجات الكوكبية، بمناسبة إستحواز شركة بيرلتزمان علي شركة رانـدام هأو س " لا توجد شركات،ألمانية وشركات أمريكية، وإنما توجد فقط شركات ناجحة وشركات فاشلة. " (White, 1998)

المهم أنه كانت هناك درجة عالية من الاستثمار عبر الحدود بين الدول الرأسمالية اكبري (Dicken,1998)، وهو ما يدل علي درجـة عاليـة مـن التداخل interpenetration بين رؤوس الموال الوطنية فـي عمليـة توسـع الاستثمار الأجنبي المباشر. كان العالم النامي، قبل الحرب العالميـة الثانيـة يستوعب أربعة أخماس الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال البنية الكلونيالية القديمة لمجالات النفوذ في النظام العالمي ". غير أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ابتداء من ستينات حتي ثمانينات القرن العشرين، حدثت بين مناطق المـركز core regions. وهذا مهـم، لأن الـنمط الأول للاسـتثمار الأجنبي المباشر يعكس وضعا كانت البرجوازيات القوميـة فـي المركـز متنافسة، بينما يشير النمط الأخير إلي آلية رئيسية لتحول هذه البرجوازيـات "القومية " إلي برجوازيات متعدية الجنسية.

التكوين الرأسمالي المتعدي الجنسية في العالم الثالث هـو الأضـعف حيث قد لا تزال البرجوازية " القومية / الوطنية " تسيطر علي دول وتـنظم مشاريع سياسية مؤثرة. غير أن عملية التشكل الطبقي المتعدي الجنسية هنـا تجري بسهولة. لاحظت منظمة العمل الدولية فـي تقريـر حـديث لهـا أن "الاستثمار الأجنبي المباشر قد زاد زيادة كبيرة وخاصة في الدول الناميـة ". لقد زاد متوسط التدفقات السنوية اكثر من ثلاثة أضعاف منذ أو ائل ثمانينات القرن العشرين بالنسبة للعالم ككل، بينما زادت بالنسبة للدول النامية خمسـة أضعاف بحلول عم ١٩٩٣ " (ILO,1996–97)

لقد تحولت رؤوس الأموال الوطنية ذاتها في الجنوب بصورة متزايدة إلي رؤوس أموال متعدية الجنسية بواسطة استثماراتها الأجنبية المباشرة وباندماجها في دورات التراكم الكوكبية. في عام ١٩٦٠، كان واحد في المائة فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي من البلدان النامية، وبحلول عام ١٩٨٥ ارتفع إلي ثلاثة في المائة وبحلول عام ١٩٩٥بلغ حوالي ثمانية في المائة (Dicken,1998). استثمرت الشركات المتعدية الجنسية التي توجد مقارها في الجنوب ٥١ بليون دولار في الخارج، بينما استوعبت البلدان النامية نسبة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تسعينات القرن العشرين (Barbado and Robenson 1999). سوف تصبح برجوازيات العالم الثالث في دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل وشيلي والمكسيك إلي " فرق قومية national contingents " مهمة في الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية (المرجع السابق)، وفي عام ١٩٩٦ انضمت لأول مرة شركتين من العالم الثالث: شركة داية من كوريا الجنوبية وبتروليس من فنزويلا.

لقد زادت الأصول الأجنبية لأكبر خمسين شركة متعدية الجنسية من العالم الثالث بنسبة ٢٨٠% ما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥، في حين في حين زادت تلك الخاصة بأكبر مائة شركة مقارها في بلدان المركز بنسبة ٣٠% فقط (ILO, 1991).

ثمة مظهر آخر لتحول اقتصادات العالم الثالث إلي اقتصادات متعدية الجنسية، الأهمية المتزايدة لمحفظة الاستثمارات في السهم الأجنبية، التي لا تعتبر تدفقات لرأس المال الأجنبي المباشر، فهذه إستثمارات دولية تتم أساسا بواسطة شركات سمسرة في التعامل في الأسهم، وصناديق الاستثمار المتبادل Mutual Funds في أسواق الأسهم الأجنبية، تدير رأس مال المستثمرين المهتمين عموما بالحصول فقط علي عائد استثماراتهم، ولا يمارسون في الحقيقة أي دور مباشر في الشركة التي يستثمرون فيها.

تمثل تدفقات الاستثمارات في محفظة الأسهم الأجنبية إذن تحولا صارخا لرأس المال إلي رأسمال متعدي الجنسية، علي اعتبار أن من يقومون بها هم مجموعة من المستثمرين من أصول تنتمي إلي عدد كبير من البلدان. لقد سهلت كثير من دول العالم الثالث في تسعينات القرن العشرين، كجزء من الاندفاع إلي تنفيذ الليبرالية وسياسات السوق الحرة، تدفقات استثمارات محفظة الأسهم الأجنبية إلي الداخل، وذلك بإنشاء أو تحرير معاملات سوق الأوراق المالية. وتمثل هذه الأسواق، التي يشار إليها باعتبارها " أسواقا

ناشئة emerging markets "، تحولا دراميا للشركات والأصول الوطنية إلـــي شركات وأصول متعدية الجنسية.

إن نموتدفقات الاستثمار المباشر وفي الأسهم، هو جزء من الإنـــدماج المثير لأسواق رأس المال العالمية، من خـــلال ســـلعنة commodification أدوات مالية financial instruments فقد وجدت إحدي الدراسات أن القيمـــة السوقية الإجمالية للأوراق المالية التي تـــم التعامل فيها تضـــاعفت ثـــلاث مرات ما بين عـــامي ١٩٨٢ و١٩٩٢ (Akdogan1995). وكشـــفت نفـــس الدراسة عن أن إجمالي تدفقات الاستثمار في الأسهم قد تضاعفت فيما بـــين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٩، وأنها كانت تساوي ربع رأس المال في أسواق رأس المال العالمية.

ويوجد إلي جانب الاستثمارات في الأسهم ، مكونات أخري لسوق رأس المال العالمي، هي الأذون وسندات تمويـــل الـــديون، وكـــذلك، المشـــتقات derivatives، وخيارت الأسهم stock options والضمانات والسندات القابلـــة للتحويل convertibles.

كان صعود نظام مالي كوكبي موحد جديد منـــذ ثمانينـــات القـــرن العشرين في الحقيقة غير عادي.

كادت كل أسواق الأسهم الوطنية أن تختفي نما حجم المعـــاملات عبـــر الحدود في الأسهم وحدها في الفترة ما بين عـــامي ١٩٨٢ و١٩٩٠ بمعـــدل مركب ٢٨%سنويا من ١٢٠ بلين دولار إلي ١،٤ تريليـــون دولار وارتفـــع رصيد الإقراض المصرفي عبر الحدود من ٣٢٤ بليـــون دولار إلـــي ٤،٧ تريليون دولار خلال نفس الفترة، وزادت سندات أسواق مـــا وراء البحـــار offshore bonds بنسبة ٥٣٧% من ٢٥٩ بليون دولار إلي ٦، ١ تريليـــون دولار. وكما لاحظ هوجفيلت Hoogvelt أن كل فئات الاندماج المـــالي هـــذه زائد رصيد المشتقات الرئيسية والاستثمار الأجنبي المباشر " لفاق الإجمـــالي كل الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (Hoogvelt, 1997).

ينعكس تعدي الجنسية transnationalization أيضا في التكامل التجاري المتزايد. لقد نمت التجارة العالمية أسرع كثيرا من نموالناتج بعد أن تباطأت لفترة قصيرة في بداية تسعينات القرن العشرين نتيجة لهبوطها عالميـــا، ثـــم إستعادت صعودها مرة أخري في منتصف العقد، كما يبين الجدول (٢)

الجدول (٢) (المصدر: ILO (1997)
نموالتجارة العالمية (السلع والخدمات) ونموالناتج المحلي الإجمالي العالمي
١٩٧٤ - ١٩٩٥

التجارة العالمية السنوات	نموالحجم %	الناتج المحلى العالمي	متوسط النموالسنوي%
١٩٧٤ -٨٣	٣، ١	١٩٧٤ - ٨٠	٤، ٣
١٩٨٤ - ٨٩	٤، ٦	١٩٨١ - ٩٠	٢، ٣
١٩٩٠ - ٩٣	٦، ٤	١٩٩١ - ٩٣	٢،١
١٩٩٤	٧، ٨	١٩٩٤	٩، ٢
١٩٩٥	٩، ٧	١٩٩٥	٨، ٢

يمكن أن تدل التجارة الدولية علي التدويل internationalization لا علي تعدي الجنسية transnationalization، وإذا لاحظنا أن ما بين ثلث وثلثي التجارة العالمية تدار باعتبارها تجارة داخل الشركة intra - firm trade (World Bank 1999، 22) فسوف يتضح أن البيانات عن نموالتجارة العالمية هي ذاتها تعبير تجاري عن إنتاج معولم globalized production. ويؤكد تقرير منظمة العمل الدولية أن " هذه التدفقات المتزايدة للإستثمار المباشر كان يصاحبها نظم إنتاج نتكامل كوكبيا، تميزت بتوسع سريع في التجارة داخل الشركة في منتجات وسيطة، وفي المقاولة من الباطن والترخيص licensing، وترتيبات منح الترخيص franchising arrangements، بما في ذلك، الأشكال الجديدة للحصول علي موارد العمل من الخارج outsourcing of work عبر الحدود الوطنية (ILO, 1996).

هذا الانتشار السريع لمختلف الترتيبات الاقتصادية، كالحصول علي الموارد،الخارج والمقاولة من الباطن والتحالفات المتعدية الجنسية بين الشركات وإتفاقات التراخيص والتمثيل المحلي وغيرها يقابله انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر والاندماجات والاستحوازات، ويبرز وجها رئيسيا آخر للارتباط المتعدي الجنسية بين رؤوس الموال. تخلق هذه الترتيبات سلاسل إنتاج هائلة وشبكات تكامل رأسي وأفقي معقدة عبر الكوكب.

وفقا لدكن Dicken: " الشركات المتعدية الجنسية هي أيضا حبيسة داخل شبكات خارجية من العلاقات مع شركات أخري لا تحصي متعدية الجنسية، ومحلية، كبيرة وصغيرة، عامة وخاصة.

قد ترتبط من خلال هذه الصلات المتبادلة، مثلا، شركة صغيرة للغاية في بلد واحد ارتباطا مباشرا بشبكة إنتاج كوكبية، في حين أن معظم الشركات الصغيرة لا تخدم إلا منطقة جغرافية محدودة للغاية. توسع مثل هذه الصلات المتبادلة بين شركات من مختلف الأحجام والأنماط، بصورة متزايدة مجال الحدود القومية لتخلق مجموعة من الروابط المتداخلة جغرافيا، لتنتقل من المجال المحلي إلي المجالات العالمية... هناك في الحقيقة تنوع محير في روابط التعاون بين المنظمات. وهي غالبا ما تكون علاقات متعددة الأطراف وليست ثنائية، هي أشبه بنظام تعدد الزوجات، لا الزوجة الواحدة (Dicken 1998, 223). إن ما تبرزه دراسة دايكن الموثوقة، هو التداخل المتزايد علي مستويات عديدة بين رؤوس الأموال في كل أجزاء العالم، الذي ينتظم حول رأس المال المتعدي الجنسية والشركات المتعدية الجنسية العملاقة. أصبح من الصعب، بصورة متزايدة، فصل دورات الإنتاج والتوزيع المحلية عن الدورات المعولمة globalized circuits، التي تملي شروط وأنماط التراكم في العالم كله ن حتي عندما يعطي المظهر الخارجي المضلل الانطباع بأن رؤوس الأموال المحلية تحتفظ بإستقلاليتها.

لا تزال توجد بطبيعة الحال رؤوس أموال وطنية، وسوف تكون موجودة لفترة طويلة قادمة. ولكن عليها أن " تنتقل من مكانها de - localize " وأن ترتبط برأس المال المتعدي الجنسية المهين إذا أرادت أن تبقي. رأس المال المقيد بإقليم لا يمكنه أن ينافس نظيره المتحرك عبر الجنسية. وعندما تستوعب دورات رأس المال ل الكوكبي هذه الدورات المحلية من خلال الآليات والترتيبات الكثيرة ينخرط الرأسماليون المحليون الذين يديرون هذه الدورات في عملية التشكيل الطبقي المتعدي الجنسية.

ارتبطت مختلف الترتيبات الاقتصادية الجديدة في الاقتصاد الكوكبي بالانتقال من نظام التراكم الفوردي إلي نظم تراكم ما بعد – فوردية مرنة جديدة (انظر: Harvey,1990,Amin,1994,Havgoot,1997,Dicken,1998)
كما لاحظ الكثيرون أن الخصائص البنيوية للنظام المرن الناشئ ذات طابع كوكبي، بمعني أن التراكم هو جزء لا يتجزأ من الأسواق الكوكبية، ويقتضي

تنظيما كوكبيا للمشروع ومجموعات من العلاقات الكوكبية لرأس المال والعمل (وخاصة تجمعات العمل العرض وغير المنظم بالقوانين واللوائح deregulated labor في العلم كله (أنظر: Hagvoot,1997) تفرض المنافسة علي المشروعات إنشاء أسواق كوكبية في مقابل الأسواق الوطنية والإقليمية. وتقرض عليها المنافسة بصورة متزايدة – كما لاحظ هو جفيلت – تشغيل نظم إنتاج كاملة في كل مناطق العالم الثلاث للثلاثي الكوكبي the global triad (أمريكا الشمالية وأوروبا شرق آسيا). تتحول الشركات المتعدية الجنسية الرئيسية إلي شركات متعددة الأقاليم multi - regional " تقوم بإنتاج متعدد ومتكامل ، كما تقوم بعمليات مالية وتجارية في كل أنحاء الثلاثي. تنشأ هذه الشركات المتعددة الأقاليم من خلال إستراتيجيات التحالفات والاندماجات، وأشكال التنسيق التكاملي الأخرى، لتحقيق التكامل بين الشركات المتعدية الجنسية كشكل انتقالي عام في عملية التكامل المتعدي الجنسية للرأس المال.

كان من شان كل صدمة من صدمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي امتدت من المكسيك إلي آسيا، ومن روسيا إلي البرازيل، أن تؤدي في أغلب الأحوال إلي اندماج متعدي الجنسية متسارع لرأسماليين محليين من البلدان التي تأثرت بالأزمة في صفوف الرأسمالية المتعدية الجنسية. لقد أبرزت هذه الأزمات بوضوح شديد عملية تقسيم / تفتيت fractionation النخب المحلية. فقد أدت الأزمة الآسيوية مثلا إلي إعادة هيكلة كثير من شركات وإقتصادات المنطقة الرئيسية، التي سهلت وشجعت دعم رأس المال المتعدي الجنسية. فقد اضطرت المجموعات المالية – الصناعية الكورية الجنوبية القوية " the " chaebol، مثلا، إلي بيع أصول وطنية إلي شركات متعدية الجنسية، ودخلت في مشاركات مع شركات من مناطق أخري من العالم (Business Week,1998). وكما صرح لورانس سمرز عندما كان وكيلا لوزارة الخزانة الأمريكية:

" لقد فعل صندوق النقد الدولي في الشهور الماضية لتحرير هذه الاقتصادات (الآسيوية) ولفتح أسواقها للسلع والخدمات الأمريكية أكثر مما أنجزه في جولات المفاوضات في المنطقة ". تزايد تداخل المواقع المتنوعة التي تحتلها الشريحة القائدة في الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية في الهيكل الكوكبي للشركات. حدد فينيما Fennema مثلا، شبكة دولية لتداخل عضوية

مجالس إدارة الشركات الرئيسية المصرفية والصناعية المتعدية الجنسية في بداية ثمانينات القرن العشرين (1982) تقارن هذه العملية بعملية مشابهة في حقبة سابقة، عندما استلزم صعود البرجوازيات الوطنية / القومية تداخل عضوية مجالس الإدارة علي المستوي القومي، الذي عزز الصلات الموضوعية والهوية الذاتية للبرجوازيات الوطنية، كما وثقته ثروة من الأدبيات الماركسية وغير الماركسية عن موضوع " نخب السلطة " والكتل الحاكمة، " الحلقة الداخلية innr circle "، وهلم جرا. (انظر: Mills,1959, Domhoff,1967, Useem,1984, Dye,1986) إن تطور تركيب عضوية مجالس إدارة الشركات موضوع ناضج للبحث.

(٣) الهيمنة والسياسة الكوكبية " من أعلي " للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية

تتكون الكتلة الحاكمة الكوكبية الجديدة من القوي الاقتصادية والسياسية المختلفة بقيادة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، التي كيف الهيكل الكوكبي الجديد للتراكم والإنتاج ، فكرها السياسي وسياساتها. إن منطق التراكم الكوكبي، وليس منطق التراكم الوطني، هو الذي يوجه السلوك السياسي والاقتصادي للكتلة الحاكمة، ولهذا، أصبح يشار إليها من الآن فصاعدا بإعتبارها الكتلة " العولمانية " the "globaliist" block، ومركزها الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، وتتكون من ملاك ومديري الشركات المتعدية الجنسية ومن رأسماليين آخرين في أنحاء العالم، الذين يديرون رأس المال المتعدي الجنسية. وتشمل هذه الكتلة أيضا، الكوادر ن المديرون والبيروقراط والتقنيون الذين يديرون هيئات الدول المتعدية الجنسية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ودول الشمال والجنوب والمنتديات الأخرى المتعدية الجنسية.

وتضم عضوية الكتلة المهيمنة أيضا، الساسة والشخصيات الكاريزمية إلي جانب المثقفين العضويين organic intellectuals الذين يوفرون لها الشرعية الأيديولوجية ووالحلول التقنية. وتوجد تحت هذه الشريحة المتعدية الجنسية، شريحة صغيرة آخذة في الانكماش من الطبقات الوسطي، التي تمارس سلطة حقيقية ضئيلة للغاية، والتي تشكل – وقد هدأ الاستهلاك الواسع مزاجها – مصدًا buffer هشا بين النخبة المتعدية الجنسية وغالبية العالم

الفقيرة. وبهذا المعني ،يمكن الحديث عن كتلـة تاريخيـة historical block بمعناها الجرامشوي، كتحالف حاكم وقاعدة اجتماعية، تمارس فيـه جماعـة القيادة (الطبقة المكتعدية الجنسية)، وتفرض مشروعها عن طريـق توافـق الذين يجذبون إلي داخل هذه الكتلة وأو لئك الذين لم يجذبوا إلـي مشـروع الهيمنة من الأغلبية الفقيرة بالآليات المادية أو الأيديولوجية يجري إحتواؤهم أو قمعهم.

الكتلة العولمانية رخوة التكوين، وتجد الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية صعوبة في ضمان إعادة إنتاج هيمنتها. إن أحد الشروط الضرورية لوصول طبقة أو جنح من طبقة إلي الهيمنة هو كبت المصالح الاقتصـادية الضـيقة برؤية اجتماعية وأيديولوجية أعم، والتنسيق الملموس بين مصالح الجماعات الأخرى ومصالح الطبقة أو الجناح القائد، من خلال ضمان اشتراكها في هذه الرؤية الاجتماعية.

وهنا، يبدوأن المصالح الضيقة لرأس المال المالي المتعـدي الجنسـية (المضاربون علي العملات والمصرفون والمستثمرون في محـافظ الأوراق المالية.. الخ) تعرض مشروع الهيمنة للإحباط. كما يصعب أيضـا ضـمان تحقيق رؤية اجتماعية كوحدة، لأن قطاعات الطبقـة الرأسـمالية المتعديـة الجنسية المختلفة كانت غالبا ما تبحث عن حلول مختلفـة بـل متناقضـة لمشاكل الرأسمالية الكوكبية، تستند إلي الخبرات التاريخية لنظمها الإقليمية. ينتقل حديثنا في هذا القسم من القضايا المفهومية والنظريـة إلـي التحليـل السياسي والظرفي conjunctural للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، بما في ذلك الجدل الإستراتيجي والخلافات التكتيكية في صفوفها، وعلـي الأخـص الانقسامات الناشئة والخلافات بين أجنحتها. توحد العولمانيون أيديولوجيا في مطلع ثمانينات القرن العشرين تحت رايـة برنـامج " توافـق واشـنطون Washington Consensus " (Wlliamson 1993) أو الليبراليـة الجديـدة الكوكبية الذي أطلقه نظاما ريجان وثاتشـر لأول مـرة. تسـعي الليبراليـة الجديدة، كنموذج لإعادة الهيكلة الاقتصادية إلي تحقيق شروط حراك وحرية رأس المال في كل بلد وفي كل منطقة في العالم. يسعي البرنامج إلي إنسجام السياسات المالية والنقدية والصناعية والتجارية لأمم كثيرة، بإعتباره مطلبـا لرأس مال متعدي الجنسية يتحرك بحرية كاملة تحركا متزامنا ولحظيا عبـر الحدود. تشمل إعادة الهيكلة بالإضافة إلي الاجراءات المالية والنقـدي ومـا

يرتبط بها من إجراءات تهدف إلي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي: تحرير التجارة والمال finance، التي تفتح الاقتصاد للسوق العالمي والتحرير deregulation الذي يقتضي بعد الدولة عن القرار الاقتصادي ولكن دون البعد عن الأنشطة التي تخدم رأس المال وخصخصة المجالات العامة السابقة، التي يمكن ان تعوق تراكم راس المال، إذا ما فعل معيار تغليب المصلحة العامة علي الربح الخاص. تخلق الليبرالية الجديدة الشروط العامة للتجدد (" الكفء ") المربح لتراكم رأس المال من خلال دورات معولمة جديدة، وتسهل اخضاع وإدماج كل اقتصاد قومي في الاقتصاد الكوكبي. يجد النموذج الليبرالي الجديد تبريره في الاقتصاد النيوكلاسيكي وفي الخطاب البلاغي العولماني globalist discourse عن حرية التجارة، والنمو، والكفاءة، والرخاء. الليبرالية الجديدة بناء بنية فوقية قانونية واقتصادية جديدة للاقتصاد الكوكبي. تماثل هذه العملية مرحلة بناء الأمة الرأسمالية الباكرة، التي بنت سوقا وطنية موحدة بقوانين عامة وضرائب وعملة واحدة، وتعزيزها سياسيا بدولة مشتركة. تكرر العولمة هذه العملية، ولكن علي نطاق عالمي.

حقق العولمانيون في مطلع تسعينات القرن العشرين، ما يبدو توافقا جرامشويا Gramscian consnsus علي المشروع الليبرالي الجديد.. إنه فعلا توافق، بمعني تطابق مصالح الجماعات المسيطرة في النظام الكوكبي، ونمت هذه المصالح من خلال مؤسسات تملك سلطة (دول العالم وأجهزة الدول المتعدية الجنسية) وحقق هذا التوافق هيمنة أيديولوجية بوضع محددات وحدود الجدل بين الجماعات المحكومة حول الخيارات والمشروعات البديلة في العالم كله. لقد عكس " توافق واشنطون "، بهذا المعني، نشأة كتلة هيمنة رأسمالية كوكبية جديدة بقيادة طبقة رأسمالية متعدية الجنسية. غير أن الشروخ في التوافق أصبحت بادية للعيان في نهاية العقد.

انقسامات في الكتلة العولمانية

فضح كساد تسعينات القرن العشرين، وتوالي الأزمات، من المكسيك إلي آسيا في عام ١٩٨٢ وتلتها روسيا والبرازيل في عام ١٩٩٨، هشاشة النظام النقدي العالمي، وتسببت في انزعاج متزايد وكشفت عن تناقضات مهمة، وانقسامات متزايدة في الكتلة العولمانية the globalist block وكلما

تأصلت الرأسمالية الكوكبية بعمق وزادت تعقيدا، زاد ما تولده كل صدمة من التوترات في صفوف الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية.

لقد أصبح خطاب الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، ورؤيتها السياسية وتماسكها الأيديولوجي أكثر تفتتا. تتكون الكتلة العولمانية الحاكمة من ثلاث جماعات أو أجنحة factions رئيسية: المحافظون أنصار السوق الحر والبنيويون the structuralists الليبراليون الجدد، وأنصار الضبط الاقتصادي regulationistsالليبراليون الجدد. إن المجادلات السائدة في قمم السلطة في مجتمع كوكبي لا تتفق مع المقولات السياسية المألوفة في الحقبة السابقة علي عصر العولمة. المواقف المتميزة لهذه الأجنحة أقل ارتباطا بمصالح الشركات الاقتصادية الضيقة من ارتباطها بالقضايا السياسية الإستراتيجية للحكم الطبقي، وفي مقدمتها قضية كيفي تحقيق أفضل هيكلة للاقتصاد الكوكبي الجديد وتحقيق نظام عالمي، وضمان استقرار وإعادة إنتاج النظام علي المدى الطويل.

كل الأجنحة الثلاثة عولمانية، بمعني أن مشاريعها تهف إلي بناء نظام رأسمالي كوكبي. كلها تدافع عن الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، لا عن رؤوس الموال الوطنية. فضلا عن أن الثلاثة كلها ليبرالية، بمعني أن ليس منها من يشكك في المسلمات الأساسية لتحرير السوق العالمي، وفي حرية رأس المال المتعدي الجنسية، وفي كلمة، يدعوالمحافظون أنصار السوق الحر إلي عالمية كاملة لمبدأ دعه يعمل laissez - faire يستند إلي صيغة مخففة لتوافق واشنطون. يريد البنيويون الليبراليون الجدد بنية فوقية عالمية يمكنها أن توفر ما تيسر من استقرار للنظام المالي العالمي السريع التقلب volatile وتكييف وتوافق واشنطون دون تدخل في الاقتصاد الكوكبي.

وطالب دعاة الضبط الاقتصادي الليبراليين الجدد بجهاز ضبط كوكبي أو سع يمكنه تحقيق الاستقرار المالي للنظام المالي، وان يخفف أيضا بعض التناقضات الاجتماعية الأكثر حدة للنظام الرأسمالي الكوكبي لضمان الاستقرار السياسي للنظام. إنهم يفكرون في خلق توافق ما بعد – توافق واشنطون عولماتي a post - Washington globalist consensus. بيد أنه حتي دعاة الضبط الاقتصادي لا يقترحون أي نوع من الكينزية الكوكبية global Keynsianism قد تنطوي علي إعادة توزيع للدخل أو ضوابط تضعها الدولة علي امتيازات راس المال المتعدي الجنسية.

البنيويون هم الجناح العولماتي القائد ، ويضم شخصيات، مثل بيل كلينتون وجور وبوش (الإبن والأب) ونيت جنجريش وويلقنسون رئيس البنك الدولي ومشيل كمديسوس المدير الإداري لصندوق النقد الدولي وجورج سوروس المضارب في العملة، وكثيرين من أتباع اللجنة الثلاثية ومديروالشركات المتعدية الجنسية والمؤسسات المالية الكبري. لقد حققوا نجاحا مهما في إقامة بنية تحتية أولية لاقتصاد كوكبي يتطور بسرعة، مثل النافتا والجات، وإنشاء منظمة التجارة العالمية وتوسيع سلطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إن ما يميز هذا الجناح هو التزامه بالسياسات الليبرالية الجديدة السياسية والاقتصادية، واهتمامه ببناء بيئة مستقرة ومنضبطة للتراكم الكوكبي وجهوده لحماية المؤسسات المالية من الإفلاس والإخفاق.

يحتجز من الـ ٣، ١تريليون دولار التي تستثمر يوميا في أسواق النقد حوالي الثلثين لمدة سبعة أيام أو اقل ويجنب واحد في المائة فقط من كل معاملات المضاربة لمدة عام أو لمدة أطول. لقد أصبح من الممكن تحقيق أرباح طائلة بسبب عدم الاستقرار وسرعة حركة المال تؤدي إلي تقلبات سريعة في قيم العاملات. إن ما ولده هذا النشاط المالي الكوكبي المجنون من توقع عدم استقرار بالغ للسوق، هو ما اعتبره البنيويون مثيرا للقلق. " يمكن أن تتحرك الأسواق ككرة مدمرة تضرب اقتصادا تلوالآخر" وفقا لتحذير جورج سوروس. " لا يمكن تجنب التقلبات كلية، ولكن لابد من السيطرة عليها " (مقتبسة في Harris 1999).

أعاد الانهيار الآسيوي هذا الخوف إلي الأذهان. حرك تخفيض العملات الآسيوية ومَد موجة الافلاسات صندوق النقد الدولي للتدخل لتوسيع السيطرة علي السياسات النقدية الدولية، بتقديم ١٢٠ بليون دولار كفالة لآسيا (تبعها ٤٢ بليون دولار أخري للبرازيل). أطلقت هذه الكفالة شرارة جدل محتدم بين العولمانيين. عارض المحافظون مثل هذا التدخل الهيكلي structural interference في السوق الحر، وعلت نبرة قلق أنصار الضبط الاقتصادي من السياسات الاجتماعية الليبرالية الجديدة. تركز الجانب الأكبر من النقاش حول لوائح اكثر صرامة للمؤسسات المالية، وإشراف أفضل علي ممارسات إدارة المخاطر، وكيفية الاستجابة للاخفاقات الاجتماعية الناجمة عن سياسات صندوق النقد الدولي.

كشف الجدل أيضا عن الخلافات المتزايدة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لقد كان صندوق النقد الدولي في الحقيقة في قلب الجدال داخل معسكر العولمانيين. استخدم الصندوق الأزمة الآسيوية لممارسة مزيد من الضغط علي دول العالم الثالث ، لتنفتح أكثر للشركات الكوكبية.

طرح البنك الدولي حجج أنصار الضبط الاقتصادي في مواجهة ما يبدوانه نهج هيكلي structuralist aproach لصندوق النقد الدولي. فقد شكك في تقريره عام ١٩٧٧ " الدولة في عالم متغير " في تشجيع دولة الحد الأدني minimalist state "، ودافع عن دور اكبر للحكومة في حماية وتصحيح الأسواق. حاول التقرير أن يحول الاهتمام من الجدل العقيم حول الدولة والسوق إلي الأزمة الأكثر جوهرية لفاعلية الدولة ". وفي حين أكد التقرير علي أنه ينبغي الإبقاء علي سياسات السوق الحر بل وتعميقها، أكد علي أن التحرير وإلغاء الضوابط deregulation ليسا شيئا واحدا. وزعم أن هدف الدولة هو " ضمان سلامة النظام المالي ". وفي تقرير ثان في ١٩٩٨ ركز البنك نقده علي سمات محددة لسياسات صندوق النقد الدولي. استهدف النقد ضغط صندوق النقد الدولي للإسراع بالتحرير المالي، والحاجة إلي السيطرة علي الاستثمارات القصيرة الأجل، وتقديم مساعدة أكبر للفقراء.

الخلافات الراهنة، خلافات تكتيكية أكثر منها إستراتيجية. لا يدور الجدل حول حرية التجارة وفتح الأسواق أو الاستثمارات طويلة الأجل، بل يتركز علي كيفية حماية النظام المالي الكوكبي.

يعتقد كامديسوس Camdessos أنه يمكن ترويض الأزمة العالمية الراهنة بإجراء تعديلات معقولة في السياسة، فيما يتعلق بالضبط الاقتصادي والرقابة، أما سياسات صندوق النقد الدولي فهي سليمة في جوهرها، وتظهر بالفعل علامات نجاح في آسيا. وهو نفس الموقف الذي اتخذه روبرت روبن وزير الخزانة السابق للرئيس كلينتون ولورانس سمر وتوني بلير رئيس وزراء بريطانيا. تستدعي الأزمة الكوكبية global crisis في رأي البنيويين مركزية أكبر. دعا كارلوأزيجليوكيامبي وزير الخزانة الايطالي إلي أنه ينبغي أن تصبح اللجنة الطارئة interim commite " جنين "حكومة إقتصادية للعالم. تضم اللجنة الطارئة التي يرأسها كيامبي، وزراء مالية ٢٤ دولة رئيسية. زعم كيامبي أنه ينبغي أن تصبح اللجنة " قناة الاتصال الرئيسية بين مجتمع المال الدولي وصناع القرار الوطني " لأن الأزمة تجعل " من

الضروري دعم أدوات تدخل المؤسسات الماليـة الدوليـة. " (AFP,1998) وينبغي في رأيه أن يصبح صندوق النقد الدولي هذه الأداة للالتفاف حول أية سيطرة وطنية علي السياسة الاقتصادية.

المحافظون هم أكثر من تحركهم – من قطاعات العولمانيين – الـدوافع الأيديولوجية. يمثل هذا الاتجاه: جورج شولز وزير الخارجية السابق و والتر روستووزير الخزانة السابق ورئيس سيتي بانك السابق والمضارب ويلـيم سايمون،وإقتصاديون من الحقبة الريجانية: لورانس كادلوومارتن فلدشـتاين وإدوين فولنر رئيس مؤسسة هيريتج وإيان فاسكيز من معهد كاتو. يعتبر هذا القطاع المتأثر بميلتون فريدمان أن أي تخطيط مركزي بيروقراطي هو تدخل في عمل السوق الخالص. كما صرح كادلوبأن " نزعة صندوق النقد الدولي الدولتيبة statism ليست بأفضل من الدولتيـة السـوفيتية. " (Lerner News Hour).

يزعم المحافظون أن علي السوق أن يتحمل مخاطره، وينبغي أن يسمح للشركات بأن تفشل دون أن تقوم الوكالات الدولية بإنقاذها، ففي هذه العملية يحدث التدمير الشومبيتري الخلاق schumoeterian creative distruction.

يتحرر المال من الإدارة السيئة، ويذهب إلي ألئك الذين يعرفون كيـف يستثمرون. الإفلاس، أو الجانب المدمر من النظام الرأسـمالي، ضـروري لتحرير رأس المال، ليستخدم في خلق ثروة جديدة ؟ ". النظـام الرأسـمالي بدون الإفلاس كجنة بدون جهنم " كما بقول كادلو(المرجع السابق). لقد دعـا شولز وسايمون وغيرهما غلي إلغاء صندوق النقد الدولي. الأفضل، كمـا زعم ريستون، أن تترك سلطة تغيير السياسات الحكوميـة لرجـال المـال الدوليين، لا للهيئات البيروقراطية. " يؤكد المال سـيطرته علـي الحكومـة ويفرض الانضباط علي السياسات غير المسئولة، ويحصل علـي وجبـات مجانية في كل مكان. إذا كانت سياساتك الاقتصادية رديئة سـوف يعاقبـك السوق فوراً. أنا أؤيد هذا النوع من الديموقراطية الاقتصادية. " (1998, 202, 203)

ما بعد توافق واشنطون ؟

تزايدت أهمية أنصار الضبط الاقتصادي ي الوقت الـذي احتـدم فيـه الشقاق بين البنيويين والمحافظين منذ الانهيار الآسيوي والكارثة الروسـية.

يؤيد أنصار الضبط الاقتصادي الأسواق الحرة والخصخصة وهياكل النظام الرأسمالي الكوكبي. ولكنهم، مع اتساع دائرة الفقر، بدءوا يتشككون في التحرير الكامل لأسواق العمل، وتخفيض الخدمات الاجتماعية، وتخلي الحكومة عن الضبط الاقتصادي المتواضع. انهم يريدون استخدام الهياكل السياسية والتنظيمية الكوكبية لترويض اكثر سمات السوق الحر تدميرا. وهم يعترفون بالا مساواة الواسعة، التي خلقتها رأسمالية غير منضبطة ويخشون ما يمكن أن تنشأ عنها من اضطرابات سياسية.

عندما امتدت الأزمة من آسيا إلي روسيا والبرازيل، بدأ بعض البنيويين مثل كسنجر وولفنسون وجيفري ساشس عالم الاقتصاد في هارفارد ومدير المندي الاقتصادي العالمي في مشاركة أنصار الضبط الاقتصادي قلقهم وناقشوا أفضل السبل لمواجهة الآثار الاجتماعية والسياسية للأزمة.

وربما دفع الليبراليون داخل البنك الدولي مثل جوزيف إستجاتز وولفنسون إلي التعبير عن قلقه علي أولئك الذين ألقت بهم سياسات صندوق النقد الدولي إلي هأو ية الفقر. انضم هنري كسنجر في أعقاب استقالة سوهارتورئيس إندونيسيا إلي المناقشة، معبرا عن مخأو فه " مما قد تولده نزعة العولمة الطليقة في تسعينات القرن العشرين، من هجمة عالمية علي فكرة الأسواق المالية الحرة ذاتها. " مثلما أفرخت أزمة الرأسمالية الباكرة الماركسية " (1998) شكا كسنجر الذي أزعجته الانفجارات السياسية، التي كانت حينئذ تجتاح إندونيسيا، من أن " صندوق النقد الدولي قد أخفق تماما في إدراك النتائج السياسية لتصرفاته "، وذلك بسبب " تأكيده المفرط علي الاقتصاد ". وزعم مؤيدا ولفنسون، أنه " ينبغي أن تقدم الدول شبكة أمان إجتماعي، وأن تكبح بالضبط الاقتصادي تجاوزات السوق."

شكك بعض أنصار الضبط الاقتصادي فعلا في جوانب مهمة في "توافق واشنطون " باعتباره أفضل طريق آلي الأمام لبناء اقتصاد كوكبي. يضم هذا الجناح من العولمانيين قسما معتبرا من الحزب الديموقراطي، منهم بعض المتحدثين باسمه من رجال الكونجرس، مثل ديك جيفارت وديف بونيور وروبرت رايخ وزير العمل السابق بالإضافة إلي عدد متزايد من الاقتصاديين ورجال الأعمال النافذين، وتمثه في أوروبا وآسيا وفي العالم الثالث الأحزاب العمالية الاشتراكية الديموقراطية الكبري، مثل حزب بلير

"العمل الجديد "، والاشتراكيين الديموقراطيين في ألمانيا وفرنسا والتحالف الحاكم في البرازيل ونائب وزير مالية اليابان السابق سكاكيبارا " السيد / ين ".

وبالرغم من خطابها الوطني الحمائي protectionist البلاغي (وهو غالباً خطابها التبريري) لا تمثل هذه الجماعات أجنحة ووطنية من رأس المال، ولكنها ملتزمة بالنظام الرأسمالي الكوكبي. ومع ذلك، دعت إلي معايير أقوي للعمل ولحماية البيئة في كثير من الاتفاقات الدولية، ودعا بعضها إلي الإبطاء من حراك رأس المال، مستخدمين آليات ضبط مختلفة.

صرح جورج سوروس، بالرغم من كونه مضاربا في العملة بأن زملاءه في المضاربة، هددوا النظام الذي خلق ثرواتهم ذاته. وادعي في كتابه سيمياء المال The Alchemy of Finance ":

" أن عدم الاستقرار تراكمي، مما يضمن في النهاية انهيار نظام الصرف القائم علي التعويم الطليق freely floating exchange. " (1994) ولهذا، زعم أن القطاع الخاص غي ملائم لتخصيص الائتمان الدولي " لأن هدفه هو تعظيم الأرباح، وليس المحافظة علي الاستقرار الكلي.. والحل الذي قدمه هو إنشاء شركة جديدة للتامين علي الائتمان الدولي لضمان القروض بوضع سقف للمبالغ المؤمن عليها. وسوف تضيع الاستثمارات المضارية التي تتجاوز المبالغ المؤمن عليها من خلال إخفاقاتها بدلا من إنقاذها بكفالات bailouts صندوق النقد الدولي.

يدرك سوروس أن مزيدا من الضبط الاقتصادي " سوف يثير حفيظة نجتمع المال "، ولكنه يري العدوالرئيسي للمجتمع المفتوح [" الديموقراطي "] لم يعد التهديد الشيوعي، بل التهديد الرأسمالي. (مقتبس في:Harris, 1999,4)

إن ما تشير إليه هذه التصريحات هو تزايد تصدع "توافق واشنطون". وربما كان أفضل من عبر عنه جوزيف ستيجلتز رئيس البنك الدولي والاقتصادي الأول فيه ورئيس المجلس الأمريكي للمستشارين الاقتصاديين وأحد الأصوات الرئيسية في جناح أنصار الضبط الاقتصادي. وجه ستجلتز في خطابه الذي ألقاه في هيلسنكي عام ١٩٩٨ نقدا شديدا لتوافق واشنطون واصفا إياه بان " ناقص ومضلل ". زعم ستجلتز، وهو مثقف عضوي للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية " إن للحكومة دور مهم في الاستجابة لإخفاقات السوق"، و" في إجراء الضبط الملائم appropriate regulation

وفي السياسة الصناعية والحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعيـــة ". دعـــا ستجلتز إلي توافق ما بعد توافق واشنطون، يوسع دور الحكومة لتوفير التعليم العام، ونقل التكنولوجيا إلي المجال العام، ويمكن من رفع مستويات المعيشة ويحسن الصحة، ويوفر بيئة صحية.

نحومشهد سياسي جديد ؟ " الطريق الثالث " وسياسة الاستبعاد

هل سينبثق مشهد سياسي جديد، من هذه الانقسامات والتناقضـــات فـــي الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية ؟

يوحي صعود أنصار الضبط الاقتصادي، والتهميش المتزايد، للمحافظين أنصار السوق الحر بأن المرحلة الأولي مـــن مشـــروع الكتلـــة العولمانيـــة glabalist block قد شارف علي نهايته.

تنطوي نشأة نظام جديد دائما علي مرحلة "ثورية " تقوض النظام القديم الذي تحل محله، تليها مرحلة أكثر اعتدالا، يتحقق فيها استقرار النظام الجديد ويتمأسس institutionalized.

أطلق نظاما ريجان وثاتشر المرحلة الثورية في صعود رأس المـــال المتعدي الجنسية والطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية إلـــي الهيمنـــة (كـــان المحافظون من أنصار السوق الحر يسيطرون في الواقع علي إدارة ريجان). ظهر المشروع العولماني في ثمانينات القرن العشرين فـــي اكثـــر صـــوره دوجماتية وأيديولوجية. هو جمت الهياكل المؤسسية للنظام القديم وأســـقطت ومعها نزعتها الليبرالية الجديدة المقاتلة المتطرفة ، وكان النظام القديم فـــي الحقبة السابقة علي العولمة، يتمثل في نظم الرعايـــة الاجتماعيـــة الكينزيـــة والنظم التنموية علي اختلافها في العالم كله. ولكن بحلول نهايـــة تســـعينات القرن العشرين بدا أن المشروع العولماني يدخل مرحلة تنزع إلي الاعتـــدال بدا فيها البنيويون وانصار الضبط الاقتصادي يتحالفون في شـــكل سياســـي جديد.

هذا الشكل، هو ما يسمي بـــ " الطريق الثالث Third Way ". أعلن عنه لأول مرة في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمي، فـــي صـــورة نظـــامي كلينتون وبلير، بإعتبارهما القائمين مؤسسيا علي استقرار النظام الجديد. أخذ الطريق الثالث (ما يسمي أيضا الوسط الجديد) مع صعود جرهارد شـــرودر في ألمانيا في أو اخر تسعينات القرن العشرين، يتبلور حول هـــذا الثلاثـــي

كمشروع ناشئ للرأسمالية الكوكبية، ويكسب أنصارا في بلاد كثيرة في العالم كله، من البرازيل ونيوزيلانده إلي جنوب أفريقيا ومن أسبانيا وتايوان إلـــي الأرجنتين واليابان. عرض ميرقي (Murphy 1999) مــداخل إســتراتيجية متنافسة لنظام العالمي بين النخبة الكوكبية. حدد خمسة مواقــف سياســية: " الليبرالية الجديدة " و" ليبرالية الطريق الثالث "، و" ليبرالية طريــق ثالــث جديدة معتدلة "، و" رؤية اجتماعية ديموقراطية عالمية"، ورؤية ذات نزعــة إنسانية يمكن مساءلتها view " accountable humanitarian".

وتتبأ بقرب انتصار " ليبرالية طريق ثالــث " (أو " ليبراليــون جــدد معتدلون ") يبدوأنهم هجين،ممن أشرنا اليهم باعتبــارهم بنيــويين وأنصــر للضبط الاقتصادي. يحتمل ان تصبح أيديولوجية طريق الثالث الأيديولوجيــة المهيمنة في تحليله، في مواجهة المشاكل المتعصية، وأزمة شرعية الليبرالية الجديدة.

غير أن البرنامج لا يشكك في المقدمات المنطقية لاقتصاد كوكبي أكثر انفتاحا وتكاملا.

إذا كان المشروع العولماني يجد شرعيته الفكرية فــي علــم لاقتصــاد النيوكلاسيكي، فإن الطريق الثالث يعتمد أيضا علي علم الاقتصاد المؤسسي الجديد new institutional economics، دون أن يشكك في الحقيقة في مبادئ السوق الحر، أو يتحدى امتيازات رأس المال (فلا غروأن يكــون جوزيــف ستجلتز من البنك الدولي هو أيضا مــن الاقتصــاديين الرئيســيين فــي المدرسة المؤسسية الجديدة. يبرز علم الاقتصاد المؤسسي الجديــد مشــاكل التنسيق الاقتصادي في السوق الحر، وحلها عن طريق الأنشطة الإداريــة لــ " الخبراء " في الدولة.

يزعم هذا النهج، نظريا، أن الدولة التي لها سلطة خلق النقود، وتــؤثر في أسعار الفائدة، وتشجع التطوير التقني والبحث العلمي من خلال السياســة التعليمية والإقليمية، وهلم جرا، يمكنها أن تؤثر في النشاط الاقتصادي، دون أن تتدخل مباشرة في السوق، بخلق بيئة اقتصادية يمكن التنبؤ بها أكثر.

هذه الحكومة في خطاب " الطريق الثالث " حكومــة تمكــين enabling government، وليست حكومة بيروقراطية ". يمكننا أن نلاحظ هنــا، نشــأة مذهب اقتصادي يؤكد علي التنسيق بين المنتجين المنفردين، وتــوفير بيئــة مؤسسية، وبنية تحتية مثلي لرأس المال، دون تحدي امتيازات رأس المــال

تعكس عن كثب نشأة نماذج ما بعد فوردية " مرنة " للتراكم ، أو ما يسمي بـ " الاقتصاد الجديد ". يؤكد هذا المذهب علي التنسيق المعقد بين عمليات إنتاج لامركزي ومفكك رأسيا، وأيضا، بيئة بنية تحتية جديدة أكثر تعقيدا كشبكات طرق المعلومات السريعة، وهي " ثروات "، ليست الدولة الليبرالية الجديدة مجهزة لتقديمها.

أعاد ساسة الطريق الثالث البطالة والفقر واللامساواة إلي أجندة السياسة الاقتصادية، بالرغم من أن معالجتها لم تعد من خلال آليات تدخل الدولة. يعيد البرنامج تأكيد مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية المالية والنقدية المرتبطة بالليبرالية الجديدة، وانسحاب الدولة من القضايا الاقتصادية (ضبط الدولة الاقتصادي لرأس المال)، والتراجع المستمر لدولة الرعاية الاجتماعية. غير أن هذه الجوانب اقترنت بتأكيد جديد علي " القضايا الاجتماعية "، وموقف ليبرالي تماما في هذه الأمور، يؤكد بأفضل ما في التراث البرجوازي: اللامساواة في الفرص، ثقافة سياسية جدية لـ "فردية السوق market-individualism" ولا مركزية سياسية محلية. أعطي اهتمام كبير للبرامج الاجتماعية كالتعليم والرعاية الصحيّة التي تحرص علي خلق رأس المال البشري الذي تحتاجه رأسمالية المعلومات الرفيعة التكنولوجيا وكذلك الاهتمام بخلق " سوق عمل مرن ".

إذا كانت ما بعد الحداثة " المنطق الثقافي للرأسمالية المتأخرة late capitalism "، وفقا لتعبير فريدريك جيمسون الشهير، فقد يصبح الطريق الثالث بما يصاحبه من أشكال التراكم المرن " المنطق السياسي " الناشئ للرأسمالية الكوكبية.

لكن هل يمكن للشكل السياسي لـ " طريق ثالث " أن يحقق استقرار الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية ؟ لا يمكن لأي طبقة حاكمة ناشئة أن تحقق الاستقرار لنظام جديد دون إبداع آليات متنوعة لتحقيق الشرعية وتوفير قاعدة اجتماعية، أي دون بناء ما أسماه جرامشي كتلة تاريخية. تقتضي مثل هذه الكتلة، الجمع بين الاندماج بالتوافق consensual integration عن طريق مكافأة البعض ماديا والاستبعاد القهري exclusion oercive لآخرين لا يمكن ضمهم إليها.

يتميز المجتمع الكوكبي، بصورة متزايدة، ببنية اجتماعية من ثلاث طبقات: الطبقة الأولي تشكل حوالي ٣٠% - ٤٠% من السكان في بلدان

المركز،وأقل من ذلك في البلدان الطرفية، أو لئك الذين يشغلون " وظائف tenured " من العمالة في لاقتصاد الكوكبي وقادرين علي المحافظة علي مستوي استهلاكهم، بل وعلي زيادته، وتمثل الطبقة الثانية حوالي ٣٠% في المركز، و٢٠- ٣٠% في الأطراف، تتألف من جيش متنام من العمال " المؤقتين "، الذين يواجهون فقدان الأمان المزمن في شروط استخدامهم، وغياب أي تامين جماعي ضد مخاطر البطالة، وهو ما كانت توفره لهم دولة الرعاية الاجتماعية. والطبقة الثالثة، حوالي ٣٠% من سكان بلدان المركز الرأسمالي، وحوالي ٥٠% أو أكثر في البلدان الطرفية، وتمثل أو لئك المستبعدون هيكليا structurally excluded من النشاط الإنتاجي، ويفتقرون تماما للحماية نتيجة لتفكيك دولة الرعاية الاجتماعية والدول التنموية، أي السكان " الزائدون عن حاجة " الرأسمالية الكوكبية. (انظر: (1997،Hoogvelt،1995،Hutton

يسعى " الطريق الثالث " إلي إيجاد قاعدة اجتماعية صلبة داخل الطبقة الأولي من هذه البنية الاجتماعية المستقطبة، وإلي استمالة الطبقة الثانية احتواء الطبقة الثالثة. تصبح مشكلة الضبط الاجتماعي في ظل سياسة "الاستبعاد" هذه بالغة الأهمية. هناك نقلة من دولة الرعاية الاجتماعية إلي دولة الضبط الاجتماعي (البوليسية) المتخمة بقوي الأمن العامة والخاصة التي توسعت توسعا مثيرا وسجن الأهالي المستبعدين بالجملة (والأقليات بما لا يتناسب مع عددها) وأشكال جديدة من الفصل والعزل الاجتماعي social apartied تستخدم تقنيات ضبط اجتماعي معقدة وتشريع قمعي لمكافحة الهجرة للمحافظة عليها وهلم جرا. وقد استلزم أيضا، في ظل خطاب "الطريق الثالث" المضلل عن

" السياسات المحلية local politics "، و" تمكين المجتمع الحلي "community empowerment

نقل المسئولية عن إعادة الإنتاج الاجتماعي من الدولة والمجتمع ككل إلي أكثر المجتمعات المحلية تهميشا.

وهذه، كما لاحظ هوجفيلت محاولة لاحتواء جماعات مستبعدة " إقليميا وأيديولوجيا "، ومحاولة لتنظيم الفقراء والمهمشين لرعاية واحتواء وضبط أنفسهم بأنفسهم. " (1997, 44)

الخلاصة، انه ليس واضحا ما إذا كانت الكتلة العولمانية، سوف ترسخ هيمنتها الاقتصادية والسياسية. إن هشاشة النظام النقدي سوف تكون مصدرا لتوترات متزايدة داخل الدوائر الداخلية للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية أثناء بحثها عن صيغة يمكنها أن تضفي نوعا من الضبط علي النظام. غير أن المصدر الرئيسي للتوتر سوف يكون حول كيفية تجنب التهديد من أسفل. ليس واضحا في العصر الجديد كيف ستتفاعل تناقضات النظام الرأسمالي الكوكبي، وخاصة تناقضات التراكم المفرط overaccumulation والاستقطاب الاجتماعي عالميا. ولكن من المؤكد أن هذه التناقضات وما تولده من توترات داخل الكتلة العولمانية سوف تفتح فرصا جديدة لمشاريع التحرر لعمال الكوكب labor global.

إن بروليتاريا متعدية الجنسية آخذة في التوسع هي الأنا الآخر alter ego للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، والصراع بينهما سيشكل التطور الطبقي للطبقة الحاكمة الكوكبية الجديدة وديناميات المجتمع الكوكبي الناشئ.

الفصل الرابع
الاقتصاد السياسي

(١)

نظريات قديمة ورأسمالية جديدة:
علم اقتصاد ماركسي عصري

جيرار دومينيل ودومينيك ليفي*

Gerard Dumenil et Domenique Levy 2001

مقدمة

نعم، الرأسمالية لا تكف عن التغير، تبدوقدرتها عي الغوص في أزمات دائمة، ثم القفز من جديد بلا حدود. ولكل نبضة من هذه النبضات ثمن، هو تجديد بعض جوانب بنيتها وديناميتها. الاستمرارية والانقطاع: أي مظهريها أكثر إثارة للدهشة ؟ تؤكد الرأسمالية المعاصرة بوضوح اكثر من أي مرحلة سابقة سماتها الأساسية المحددة لها منذ أن وجدت: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتركز الدخول والثروات، والاستغلال، سواء علي الصعيد الوطني أو الدولي، ودينامية التغير الموجه إلي استمرار امتيازات أقلية إلي الأبد. بيد أن ثمة ملاحظات أخري تبرز حجم التغيير: تقنيات إنتاج ومؤسسات مالية جديدة، وتغير أشكال الملكية والإدارة، وتراجع الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وتلاشي الحدود الطبقية القديمة بظهور طبقات وسيطة

---

* نظرية قديمة ورأسمالية جديدة: علم اقتصاد ماركسي عصري:

– البحث منشور في الفصل الخامس من:

DICTIONAIRE MARX CONTEMPORAINE P.U.F (2202).

ـ جيرار دومينيك GERARD DOMENIQUE استاذ الاقتصاد في جامعة باريس، ماركسي.

ـ دومنيك ليفي DOMENIQUE LEVY أستاذ اقتصاد ماركسي، مدير الأبحاث في المركز الوطني للأبحاث العلمية

جديدة nouvelles couches intermediaires.. الخ. هل تجاوزنا الرأسمالية فعلا ؟

ما هي الأدوات التي نملكها للتغلب علي مفارقة تعايش الاستمرارية والتغير لتوجهنا وسط هذه التطورات ؟ الأطروحة التي سنداقع عنها هنا، هي أن الأدوات التي حددها ماركس منظر الرأسمالية في منتصف القرن التاسع عشر هي ابعد ما تكون عن التقادم، ولم يتم تجاوزها بعد، ولم تكتشف بعد كل إمكاناتها. ليس المقصود من التمرين الحالي إثارة الإعجاب بأثر رجعي بل إسهام في تجديد إطار تحليلي.

ثمة قاعدتان تفرضان نفسهما علينا لكي نتصور الجديد انطلاقا من القديم:

أولا - فهم الأحداث من منظور تاريخي.

ثانيا - ضرب عصفورين بحجر واحد: أن نجمع بين استخدام الأدوات وتحسينها. وإذا كانت المفاهيم وآليات التحليل التي تركها لنا ماركس، هي الأجدر بأن تكون مفاتيح فهم العالم المعاصر فينبغي أيضا أن نعرف الثغرات وجوانب القصور فيها، وضرورة المكملات وإعادة الصياغات.

لم يحقق هذا البرنامج منذ نشر الأجزاء الأخيرة من رأس المال إلا نجاحا جزئيا. ولهذا أسباب مختلفة. كان التحليل الماركسي في البلدان المتقدمة دائما، ولا يزال أكثر من أي وقت مضي في وضع المقهور محروما من وسائل تقدمه، وحتى عندما كان التحليل السائد، استخدم كأداة instrumentalise، ووضع في خدمة الحزب الذي يقود العملية الثورية، أو الذي بيده السلطة وعلينا أيضا أن نتذكر أن الفن صعب l'art est difficile !.

إن إحدى سمات النظرية الماركسية التي تزيدها تعقيدا، هو الفهم البالغ العمومية للعمليات الاجتماعية الذي يميزها. إذا كانت مفاهيم النظرية الاقتصادية تحددها تحديدا دقيقا (السلعة، القيمة، رأس المال، فائض القيمة الثمن.. الخ) إلا أن استخدامها في تحليل الواقع يجرنا بالضرورة إلى مجالات تقليدية محددة، المجال السوسيولوجي والمجال السياسي.

وسوف نفصل في القسمين التاليين هذين الموضوعين: (١) تطرح الاتجاهات والآليات التي ظهرت منذ عقد أو عقدين في النظام الرأسمالي العالمي تحديا علميا كبيرا. (٢) أن المفاهيم التي صاغها ماركس في القرن

التاسع عشر تقدم لها مفاتيح يفرض استخدامها تعميقها. مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية

إذا كان علينا أن نتجه مباشرة إلي ما هو جوهري، ونصف المسار الراهن للرأسمالية بسماته الرئيسية التي تميزه، فينبغي أن نذكر اثنتين: الأولي، تتعلق بالاتجاهات الجديدة في التغير التقني وفي التوزيع، والثانية المسار الليبرالي الجديد للرأسمالية بسماته، سواء الوطنية (صرامة قواعده في مواجهة الطبقات المحكومة، وخدمته للطبقات السائدة) أو الدولية (الطور الليبرالي الجديد من العولمة وإختلالاته المالية) وسوف نتناولهما علي التوالي. وفضلنا أن تكون معظم الأمثلة في هذا التحليل من فرنسا والولايات المتحدة.

التغيير التقني وربحية رأس المال

جاءت أزمة السبعينات والثمانينات البنيوية في أعقاب انخفاض ربحية رأس المال rentabilite du capitale، التي كانت هي ذاتها تعبيرا عن التدهور المطرد لشروط التغير التقني. وكان أو ضح مظهر لهذا التدهور، التباطؤ التدريجي لنموإنتاجية العمل. غير أن كمية الناتج التي يمكن تحقيقها بذات الكمية من رأس المال، أي ما يسمي بإنتاجية رأس المال (دون إدخال قدرة رأس المال علي الإنتاج) هي أيضا أكثر بيانا من أي شيء آخر: أخذ هذا المعدل في الانخفاض من حيث القيمة المطلقة، فيلزم رأسمال أكثر وأكثر لتحقيق ذات الإنتاج. وما أن ظهرت بوادر هذه الاتجاهات غير المواتية، وبفضل موجة البطالة، التي أخذت في التضخم، حتى أصبحت ديناميه الأجور مطروحة للنقاش (أكثر صعوبة فيما يتعلق بسداد التأمينات الاجتماعية لأسباب مؤسسية واضحة)، وبالرغم من قلة الزيادة في تكلفة العمل استمر انخفاض ربحية رأس المال حتى منتصف لثمانينات القرن العشرين.

الحقيقة المهمة، هي أن هذا الاتجاه انقلب الآن، وبصورة دائمة. زادت الأرباح من حيث القيمة المطلقة، بل وبالنسبة لرأس المال المستثمر أيضا (وهذا هو مقياس نعدل الربح) . كانت الظروف، من هذه الناحية، مواتية لرأس المال. فمن جهة، وبالرغم من بطئ الزيادة في إنتاجية العمل ارتفعت إنتاجية راس المال، ومن جهة أخري، ظلت تكلفة العمل كما هي. رسمت

هذه الحركة التي استمرت منذ خمسة عشر عاما حدود مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية.

ليست هذه المرة الأولي التي تحدث فيها مثل هذه العملية. وإذا رجعنا إلي الوراء بقدر ما تسمح سلسلة المراحل، يمكننا أن نحدد مرحلتين لإنخفاض معدل الربح. (من نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين) ومن العقود الأولي بعد الحرب حتى ثمانينات القرن العشرين) ومرحلتين لارتفاعه (خلال النصف الأول من القرن العشرين ومنذ منتصف ثمانينات القرن العشرين). استمرت كل مرحلة من هذه المراحل بضعة عقود. أفضت الأولي والثالثة المتشابهتين من عدة وجوه إلي أزمات بنيوية متشابهة أيضا: أزمة نهاية القرن التاسع عشر، وتلك التي بدأت في سبعينات القرن العشرين. كانت المظاهر الرئيسية لهذه الأزمات تباطؤ تراكم رأس المال، ومن ثم تباطؤ النمو، وارتفاع البطالة المرتبط بهما، وعدم الاستقرار المتزايد (كثرة حدوث الركود). قطعت أزمة ١٩٢٩ الفترة الوسطي، وكانت مع ذلك أكثر مواتاة وطبيعتها مختلفة.

أثارت أزمة نهاية القرن التاسع عشر تحولاً هائلا للرأسمالية. إنبثقت مؤسسات الرأسمالية الحديثة في سياق أزمة منافسة crise de la concurence (كان هذا عصر التراستات والكارتلات): الشركة المساهمة الكبيرة التي يساندها قطاع المال الحديث – الشكل المؤسسي لانفصال الملكية عن الإدارة. الشركات الكبرى تديرها مجالس قيادة كبيرة شديدة التراتبية من الكوادر والمستخدمين. هذه الثورة الإدارية revoulution manageriale ، هي مصدر المكاسب الهائلة للكفاءة في استخدام رأس المال. لقد خلق هذا التطور، الذي ضاعف قوته زيادة عدد الكوادر والمستخدمين أشكالا اجتماعية جديدة، ميزت رأسمالية القرن العشرين في سياق صراعات طبقية شديدة، وأفضي هذا التطور إلي زيادة ملموسة في القوة الشرائية للعاملين.

وسوف تكون المقارنة بالخروج من الأزمة البنيوية في نهاية القرن التاسع عشر مفيدة للغاية في تحليل أصل المسار الجديد للتغير التقني الذي بدأ منذ حوالي خمسة عشر عاما.

إن الاتجاهات الجديدة في التكنيك والتنظيم، وخاصة ما يسمي عادة **بالثورة المعلوماتية** أو **الاقتصاد الجديد** يذكرنا بقوة بالتغيرات التي شهدها العقدان الأخيران، باعتبارها ثورة في الإدارة ودائما بالمعني الواسع للغاية

للكلمة، حيث تعد المعلوماتية والاتصالات، التقنيات المميزة لها. ويمكننا أن نؤكد بصفة عامة أن الإدارة la gestion في بداية القرن قد غيرت الإنتاج والتسويق، وتغير اليوم نفسها، رافعة كفاءتها ومخفضة تكلفتها.

لاحت في الأفق، إلي جانب هذه الاستعادة لربحية رأس المال، عودة النمو. وأوروبا التي عاقبتها السياسات الليبرالية الجديدة (الأكثر قطيعة مع ممارساتها السابقة من الولايات المتحدة) قد تأخرت قليلا في السير في هذا الطريق، ومن هنا كان بطئ استيعابها للبطالة. وبقاء أقاليم شاسعة من العالم بعيدة عن هذا الطريق عنصر رئيسي في هذه الصورة التي تتطلب تغيرات كبري. يبدوأن اقتسام مغانم هذه المرحلة الجديدة أقل عدالة.

الليبرالية الجديدة – العولمة الليبرالية الجديدة– الهيمنة الأمريكية

تتفق الليبرالية الجديدة مع إعادة تأكيد سلطة رأس المال المالي la finance أي مع سلطة الملاك الرأسماليين (في نظام رأسمالي تنفصل فيه الملكية عن الإدارة). التباين شديد بالمقارنة مع سنوات الكينزية حيث كان المساهم شريكا للمديرين، كالآخرين تقريبا (العمال والدولة). لقد أعاد الملاك الكوادر الذين زادت استقلاليتهم كثيرا منذ أزمة ١٩٢٩، سواء في المشروعات أو في أجهزة الدولة إلي دورهم كوكلاء agents لتعظيم معدل الربح أو قيمة المنشأة في البورصة ، وهو منعطف مهم، فيما سُمي منذ زمن بعيد حكم المشروع gouvernement d'entreprise.

استعاد رأس المال المالي قوته بعد عمل متصل، وصراعات واعية تحت رعاية عصا رأس المال المالي الأمريكي، الذي عزز أيضا سيادته. ومنيت الصراعات الشعبية بهزائم في سياق تراجع التهديد السوفيتي والشيوعي العالمي.

علينا أن نتغلغل في تيه سلاسل إحصائية لقياس هذه الانقلابات في الدخول والثروات. لقد انخفضت الدخول المالية للطبقات السائدة انخفاضا شديدا في سبعينات القرن العشرين (معدلات فائدة سلبية، وقلة أرباح الأسهم الموزعة، وبورصات راكدة). أنقلب الوضع رأسا علي عقب. وفي حين أن الأزمة لم تكن قد انتهت بعد، والقوة الشرائية للعمال راكدة (أو انخفضت بالنسبة لفئات معينة) أثرت الليبرالية الجديدة الطبقات السائدة ثراء فاحشا وعادت اللاالمساواة السابقة، بل وتفاقمت.

إحدى سمات المرحلة الليبرالية الجديدة، النمو الهائل للأنشطة المالية والمالننة [التحول إلى النشاط المالي وتضخمه] la financialisation: انفجار العمليات المالية للقطاع المالي وأنشطة المشروعات المالية ونعرف تأثيرها في أسعار البورصات المختلفة التي انفلتت في البلدان المتقدمة منذ ثمانينات القرن العشرين. تسبب هذا النظام في المخاطر التي خيمت علي الاقتصادات الرأسمالية ، واستدعت انهيار ١٩٢٩.

استمر أثناء هذه الأحداث تدويل رأس المال. لقد فجرت الليبرالية الجديدة الجهاز الذي أنشأ في بريتون وودز في نهاية الحرب الثانية أو وضعت المؤسسات الدولية القائمة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، في خدمة مصالحها. وأضفت علي هذا التدويل بعدا ماليا، أهم سماته حرية تداول رؤوس الأموال (عولمة الأسواق). بذرت هذه الحرية لرؤوس الأموال في المناورة بذور عدم الاستقرار المالي الذي نعرفه. تكشف دراسة أعمق لهذه التطورات الدور المحرك والموقع المهيمن لرأس المال المالي الأمريكي. يمكن الحديث عن أشكال جديدة للهيمنة سواء تعلق الأمر بآليات مالية أو تجارية أو نقدية (الصرف الأجنبي) أو صناعية.

لم تكن هذه الهيمنة لرأس المال المالي الأولي. لقد صاحب ظهور رأس المال المالي الحديث في بداية القرن العشرين بعملية مشابهة، أو قفتها أزمة ١٩٢٩. يعيد التاريخ نفسه إذن إلي حد كبير: مسارات جديدة مواتية للتغير التقني (تقوده ثورة في الإدارة بالمعني الواسع)، وانفجار الأنشطة المالية وعدم الاستقرار المالي.

إن كانت الليبرالية الجديدة تعبيرا عن عودة هيمنة راس المال المالي ومن ثم إعادة تأكيد السمات الأساسية للرأسمالية (حقوق الملاك وأرباحهم) إلا أن تحولاتها لا تخلومن الالتباس. وثورة الإدارة التي حفزت من جديد نموالكوادر والمستخدمين فطمست الحدود الفاصلة بين الرأسماليين والبروليتاريين. لقد باعدت أشكال الملكية الجديدة لبداية القرن العشرين المسافة بين المساهم والمشروع، مشوهة بذلك، مفهوم ملكية وسائل الإنتاج. شهدت الرأسمالية المعاصرة التي يصفها البعض بـ المؤسسية institutionel تركزا لرأس المال في صناديق عملاقة (للمعاشات والاستثمار) يديرها متخصصون. لقد بقي موقع المالك الرأسمالي، وأكد غلبته من جديد، وإن كان

ذلك من خلال تحولات مؤسسية زادت من التفويضات delegations الكثيرة الممنوحة لها ومن ثم أضعف هذه الغلبة علي نحو معين.

الأدوات

ربما أمكن من خلال هذه الملاحظات، إثبات ملائمة أدوات النظرية الماركسية من عدة وجوه، ولا ندعي هنا الشمول، وتصطدم الممارسة بكثير من الصعوبات الأخرى . تتصل الصعوبة الرئيسية بالعلاقات المتبادلة القائمة بين التحليلات المختلفة. وعلي سبيل المثال، لا يمكن فهم مغزى نظرية كنظرية القيمة إلا في نهاية جولة طويلة في مجالات نظرية أخري. اكتفينا بعشرة موضوعات: (١) نظرية القيمة (٢) المنافسة والتركز (٣) الاتجاهات التاريخية، وخاصة ميل معدل الربح للانخفاض (٤) الأزمات البنيوية ومراحل الرأسمالية (٥) الدورة الظرفية Le cycle conjucturel (تعاقب السخونة الزائدة surchauffes والركود (٦) قانون التراكم الرأسمالي والبطالة (٧) الفوضى الرأسمالية (٨ قطاع المال la finance، وعلاقته بالقطاع العيني (٩) الطبقات والصراعات (١٠) تغير علاقات الإنتاج، والتجاوز المحتمل للقيمة التفسيرية للمفاهيم التقليدية. ترتبط كل هذه الموضوعات بتحليل اتجاهات وتحولات الرأسمالية التي ذكرناها في القسم الأول، وهي علاقات قوية إلي حد ما، ومنها ما هو مباشر، وما هو غير مباشر، مما يبرر عدم الالمساواة بينها في التناول.

سنبين القيمة التفسيرية للمفاهيم الماركسية إزاء العالم المعاصر وسوف يكون حديثنا في نقد النظريات الأخرى في أضيق الحدود، وخاصة الاقتصاد النيوكلاسيكي السائد، ومن جهة أخري سوف نغفل تحليل الاشتراكية.

نظرية القيمة

نظرية العمل في القيمة لماركس إن كانت نتاجا مباشرا للفكر السائد في زمانه، فكر أسلافه الكلاسيكيين (سميث وريكاردو) إلا أنها تبدوفي زماننا في غاية التفرد. وبعد جدل لا ينتهي حول تحول القيم إلي ثمن الإنتاج ، رفضها ماركسيون كثيرون، غالبا ما أزعجهم المفهوم الضيق للعمل المنتج المرتبط

بها (الذي يتعارض مع نظرة أوسع للاستغلال في النظام الرأسمالي المعاصر). العقبة إذن مزدوجة: فكرية وسياسية.

إنها في الحقيقة موضوع بالغ الدقة في النظرية الماركسية: إن نظرية للقيمة متميزة عن نظرية الثمن هي مدخل لنظرية الاستغلال العامل المنتج (سلب فائض القيمة). ميز ماركس تمييزا دقيقا بين نمطين من العمل، العمل المنتج الخالق للقيمة ومنه يستخلص فائض القيمة، وأعمال أخري ذات طبيعة مختلفة – يبررها هي أيضا تشغيل رأس المال mise en oeuvre du capitale (قيمة تنخرط في حركة نموذاتي) – يقال أنها غير منتجة. وقد خص هذه الأعمال غير المنتجة بتطويرات مهمة، مثل تكاليف تداول رأس المال (أجر عامل في التجارة مثلا). ولكن، ينبغي أن لا ننكر أنه وضعها في موقع هامشي، أبعد عن قلب نسقة، من العمل المنتج. إن وظيفة هذه الأعمال غير المنتجة هي تعظيم معدل الربح. إننا نعني ببساطة، تصور وتنظيم عملية العمل (المنتج) والإشراف عليها، وتدوير رأس المال (الشراء والبيع وتخفيض المخزون وإدارة رأسمال المشروع). هذه المهام غير المنتجة التي قد تكون مهاما للرأسمالي العامل capitaliste actif أو يفوضها إلي أجراء تناظر ما نسميه اليوم إدارة gestion: إدارة بمعناها الواسع عند ماركس.

هل هذا التمييز ملائم لتحليل النظام الرأسمالي الحالي ؟ إنه ملائم إلي حد كبير، بشرط الاعتراف بالنموالكمي والتحول الكيفي في مهام الإدارة (أشكالها الدائمة التجدد ونتائجها). وإذا كان في إمكان ماركس أن يضعها في موقع ثانوي في منتصف القرن التاسع عشر، فإن هذا الموقف لم يعد ممكنا في نهاية القرن العشرين. ولكن هذا لا يعني بحال إلغاء وخلط كل شئ، أو التسرع في التخلي عن نظرية كبيرة.. إن نظرية الاستغلال الرأسمالي تعني بلا شك، امتلاك فائض عمل العامل المنتج (استغلال أصبح كوكبيا). غير أن فئات جديدة قد ظهرت، وعلينا أن ندفع إلي الأمام بالعناصر الجوهرية التي قدمها لنا ماركس لتحليلها.

أهذا مهم ؟ الرهان هنا لا يقل عن فهم أشكال الاستغلال الجديدة، وتغير علاقات الإنتاج والاتجاهات والاتجاهات المضادة، ولنا عودة إلي نشأة الدخول في ظل النظام الرأسمالي الحالي ولاسيما دخول قطاع المال.

المنافسة والتركز

استعار ماركس من الكلاسيكيين أيضا، ما يسمي نظرية تكوين ثمن الإنتاج في ظل المنافسة.

ينبغي أن نربط هذا التحليل بأطروحات ماركس المتعلقة بتركز وتمركز رأس المال centralization du capital. لقد أدرك ماركس أكثر من أي شخص آخر ميل الرأسمالية إلي التركز. وعلاقة التركز بالرأسمالية المعاصرة وعولمة رأس المال واضحة. ومع ذلك، لم يتشكك ماركس أبدا في أن تحليله الكلاسيكي للغاية لعمليات المنافسة. تواجه مشروعات غير متجانسة من حيث الحجم والأداء بعضها بعضا في الأسواق ، وتدخل في منافسة، ما أن تزعم أن لمنتجاتها من السلع أو الخدمات إستعمالات بديلة (تحدد فروعا). يستخدم الرأسماليون رؤوس أموالهم بمقادير مختلفة في هذه المشروعات، وبالتالي في هذه الفروع، مقارنين معدل الربح الذي يحصلون عليه منها (إننا نتحدث عن حراك رأس المال بين الفروع). يخلق هذا البحث عن تحقيق الربحية القصوى، ميلا إلي تسأو ي معدل الربح بين الفروع مع بقاء الفروق بين المشروعات، وتعدل نسب العرض إلي الطلب الفعال. يحفز صراع المنافسة عملية التركز واستبعاد الأقل كفاءة.

فتن الزعم بفقدان هذه النظرية لقيمتها التفسيرية الماركسيين منذ أزمة المنافسة في نهاية القرن التاسع عشر، التي أفضت إلي أطروحة رأسمالية الإحتكارات capitalisme de monopoles

ولها تنويعات كثيرة منذ هيلفردينج ولينين. ما هي علاقتها بالرأسمالية المعاصرة ؟ إن إدراك أن هذا الميل لمعدلات الربح إلي التساوي، يفعل فعله دائما، بالرغم من تزايد حجم المشروعات، هو في رأينا أمر جوهري. وزاد أيضا حجم وكفاءة المؤسسات والآليات المالية، مما سهل حراك راس المال بين الفروع، واستغلت فرص الربح بسرعة فائقة. ينبغي إذن البحث في مكان آخر عن تفسير حركات رأسمالية القرن العشرين، والنظر بتحفظ إلي النظريات التي تركز، سواء علي خفة حدة المنافسة أو علي تفاقمها. لم تغير الاتجاهات الاحتكارية ميل معدل الربح إلي الانخفاض وميل معدل فائض القيمة إلي الارتفاع، وهي لا تفسر تزايد المنافسة وانخفاض معدل الربح.

انخفاض معدل الربح، والاتجاهات الأخرى والاتجاهات المضادة

لم يضع أي منظر للاقتصاد ربحية رأس المال (معدل الربح) في مركز تفسيره لدينامية الرأسمالية مثلما فعل ماركس: لا النظرية النيوكلاسيكية ولا النظرية الكينزية. وعندما أخذ هذا المتغير في الاعتبار، وخاصة في الأعمال الإمبيريقية كانت مكانته ثانوية. غير أننا بصدد قضية هي مفتاح فهم حركات النظام الرأسمالي الطويلة،، وأزماته البنيوية، وخاصة انقلاب الاتجاهات بين سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين.

هناك نوعان من الأسئلة المطروحة: الاتجاهات والاتجاهات المضادة، التي تناولناها في هذا القسم، ونتائج حركة معدل الربح التي سنناقشها في القسم التالي. ترك لنا ماركس في الكتاب الثالث من رأس المال تحليلا يتسم بالرصانة والعمق لما أسماه الاتجاهات التاريخية للرأسمالية (اتجاهات التقنية والتوزيع والتراكم والانتاج والعمالة). لقد كان فيما نعلم، هو الذي تصور مسارات لنموالإنتاج والعمالة ترتبط بنسبة رأس المال إلي العمل أو رأس المال إلي الناتج (تعبيرا عن ميكنة قوية)، أو أن انخفاض أداء التقدم التقني يؤدى إلي انخفاض معدل الربح. ولهذا السبب نسمي مثل هذه المسارات مسارات علي طريقة ماركس trajectories a la Marx. إن اتخاذ الرأسمالية مثل هذه المسارات أصبح حقيقة ثابتة إلي حد كبير.. كانت مرحلة انخفاض معدل الربح في الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بالتحديد موضوع مؤلفات كثيرة. لم ينته ماركس من هذا التحليل البالغ التعقيد، وكانت تنقصه العناصر الامبيريقية لإنهائه.

نحن نربط ميل الرأسمالية إلي اتخاذ هذه المسارات ببعض الضعف في عملية التجديد والابتكار.

هذه الصعوبة هي بلا شك دليل علي الطابع الخاص للبحث والابتكار (أنشطة باهظة التكلفة) وعلي عيوب التملك الخاص للنتائج. يعالج التعاون بين المشروعات وانخراط الدولة في برامج البحث والتدريب العلمي بصفة خاصة، بعالج جزئيا وجزئيا فقط هذه العيوب ، ومع ذلك، هناك الكثير الذي ينبغي عمله لفهم هذه الآليات.

خص ماركس بحث الاتجاهات المضادة لإنخفاض معدل الربح بتطويرات مهمة ومتنوعة. بعضها عن تطور الشركات المساهمة، يفسر قدرة النظام الرأسمالي علي الاستمرار، بالرغم من انخفاض معدل الربح. إننا

بصدد عملية تكيف، ولسنا بصدد اتجاهات مضادة بالمعني الصحيح.

وبعضها الآخر، كارتفاع معدل فائض القيمة، أو انخفاض الثمن النسبي لرأس المال prix relative due capital تتفق مع مجرد خفة حدة بعض الاتجاهات أو انقلابها. يرجع دخول الرأسمالية في مسارات من أنواع جديدة في النصف الأول من القرن العشرين إلي مجموعتين من التطورات. نمو الشركات المساهمة (ثورة الشركات corporate revolution) تنتمي إلي النوع الأول، وثورة الإدارة managerial revolution تنتمي إلي النوع الثاني.

ينتمي تحليل الاتجاه وتحليل الاتجاه المضاد إلي ذات المجموعة من النصوص النظرية: إثبات ونفي طبيعة التغير التقني علي طريقة ماركس.

إن تفسيرنا لتعاقب هذين النوعين من المراحل، يحيلنا بطريقة قد تبدو لأول وهلة مذهلة إلي نظرية القيمة، وإلي التمييز بين نمطي العمل (القسم الأول). نعتقد أن تطور مهام تعظيم معدلات الربح (العمل غير المنتج) تميز تاريخيا باعتباره الاتجاه – المضاد الرئيسي لانخفاض معدلات الربح بالسمات التي أشرنا إليها لكلا مرحلتي استعادة النشاط: ثورة بالإدارة revolution par la gestion. وثورة في الإدارةrevolution dans la gestion .

إننا ندرك إذن أهمية ارتباط النظريتين الأولتين: نظرية القيمة ونظرية الاتجاهات، وهذه هي احدي النقاط الجوهرية التي نشعر بضرورة الاستمرار في تطويرها. يتعايش نمطان من الأعمال، أعمال منتجة لفائض القيمة وأعمال لتعظيم معدلات الربح. كانت الثورة الإدارية تعبيرا عن التطور النسبي المذهل لنمط العمال الثاني في النصف الأول من القرن العشرين غير أنه وصل إلي نهايته، سواء من حيث الاتساع أو من حيث الكفاءة وأفضت المرحلة الجديدة من انخفاض معدل الربح الناجمة عنها إلي امتداد هذه الثورة ببطيء إلي مجالات أخري كانت حتى ذلك الحين ، أقل اهتماما بها (كالإدارة المالية في الصناديق مثلا)، أو إلي تحقيق مكاسب جديدة من الكفاءة gain d'eficacité (بفضل تقنيات المعلومات و الاتصال، وتجديد أشكال التنظيم التي تتعارض مع نزوع الإدارة إلي البيروقراطية).

الأزمات البنيوية وأصل الاتجاهات المضادة ومراحل الرأسمالية

يعني الوجه الآخر للنظرية الماركسية للاتجاهات بآثار الانخفاضات الفعلية لمعدل الربح. ماركس شديد الإيجاز في هذا الخصوص، ولكنه كان قاطعا.

تبطئ هذه الانخفاضات تراكم راس المال، وتؤدي إلي كثرة الأزمات، وأيضا إلي الاضطرابات المالية. (تضخم الأنشطة المالية والمضاربة..):

يضاف إلي ذلك، أنه إذا كان معدل تحقيق قيمة رأس المال الإجمالي mise en valeur du capital total ، أي تحقيق الربح هو محرك الإنتاج الرأسمالي (مثلما أن تنمية رأس المال هي غايته الوحيدة)، فإن انخفاضه سوف يبطئ تكون رؤوس أموال جديدة مستقلة، ويبدوعندئذ مهددا لنمو عملية الإنتاج الرأسمالي، ويشجع الإفراط في الإنتاج والمضاربة والأزمات، وتكون رأس مال زائد capital excedentaire إلي جانب فائض سكاني.

إننا نسمي مثل هذه الاضطرابات أزمة بنيوية، لقد أفضت مرحلتا انخفاض معدل الربح الفعلي، اللتين وصفناهما في القسم الأول إلي تلك الحقب.

تتعايش بالفعل في الكتاب الثالث من **رأس المال** فكرتان لم يتم الربط بينهما صراحة: الأولي، تفضي حقب الانخفاض الفعلي لمعدل الربح إلي أزمات بنيوية. والثانية، أن انخفاض معدلات الربح تعوق تطورات اتجاهات مضادة contretendencielles evolution. هذا لا يعني بحال تجاوز تحليلات ماركس، بل تأكيد أن الأزمات البنيوية تلعب دورا حاسما في ظهور الاتجاهات المضادة – أو علي الأقل ظهور بعضها أو أو قاتا صعبة لإثباتها.

إننا نؤيد الفكرة الماركسية الرئيسية القائلة أن العنف قابلة التاريخ. يشير ماركس أحيانا إلي التطور الجبار لقوي الإنتاج في النظام الرأسمالي باعتباره " مهمة تاريخية " مؤكدا علي الطابع التشنجي للتغييرات (ثمن تحقيقها أزمات متكررة وعميقة).

لقد جسدت هذه الحدوس، ملاحظة النظام الرأسمالي علي مدي أكثر من قرن، كان القياس فيه ممكنا ومؤلفات التاريخ الاقتصادي كثيرة. هذ الإطار التحليلي،هو محور تفسيرنا لتاريخ الرأسمالية، ولذا نؤيد الأطروحات النظرية التي تحبذ فكرة الموجات الطويلة ondes longe، وغالبا ما تنحو هذه التفسيرات منحا ميكانيكيا. إن عدم الاستقرار المتكرر محفور في تاريخ الرأسمالية، غير أن طبيعة هذه المراحل من الاضطرابات العنيفة، والتغيرات التي قد تكون حافزا لها، قد تختلف اختلافا بينا، مما يمنعنا من النظر إليها باعتبارها تعبيرا عن طبيعة دورية cyclicite لصيقة بالعلاقات الرأسمالية.

تختلف أزمة ١٩٢٩ في أسبابها اختلافا عميقا عن أزمتي القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

يبدولنا، بعد هذه الاحتياطات المنهجية، أن الإطار التحليلي لإتجاهات وأزمات، واتجاهات مضادة ومراحل، كاف تماما لتفسير الديناميات التاريخية للنظام الرأسمالي، ولتحقيبه. والمرحلة التي دخلناها منذ قرابة خمسة عشر عاما تعبر عنها تعبيرا جديدا.

الأزمات والدورة الظرفية cycle conjoncturel

تفضي العلاقة بين انخفاض معدل الربح والأزمة إلي مفهوم الفترات المضطربة، الطويلة نسبيا التي أسميناها أزمات بنيوية. ينبغي التمييز بين هذه الأزمات وركود الدورة الظرفية، التي عالجها ماركس أيضا معالجة مستقلة عن معالجته لانخفاض معدل الربح، وهو ليس إلا سببا لتكاثرها أثناء الأزمات البنيوية.

تعرض النشاط الاقتصادي في البلدان الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر لاضطرابات متكررة صنعتها زيادة سرعة الحركة emballements **والتسخين الزائد للاقتصاد surchauffes** والانكماش والركود. يتحدثون عن **دورة صناعية cycle industriel**، ونقول الآن، دورة ظرفية cycle conjoncturel. يتزايد تكرار حدوث هذه الحركات دون أن تكون دورية بالمعني الدقيق. لقد تراجع مداها بالتأكيد منذ القرن التاسع عشر، غير أن عدم الاستقرار ظل دائما حقيقة كبري في النظام الرأسمالي في العقود الأخيرة: ولا يزال تفسيرها موضع جدل.

أخذ علي ماركس، وبحق، أنه لم يقدم ابدا لها تفسيرا واضحا ومتسقا. يوحي ما تركه من إبداعات في هذا الموضوع بالملاحظات التالية:

(١) قد توجد أزمات جزئية crises partiels، ولكن ما كان يشغل ماركس، هو **الأزمة العامة Crise general**، تلك التي تؤثر في كل الفروع (الانخفاض المتزامن للإنتاج في هذه الفروع).

ووجهة نظره كينز هي وجهة نظر إقتصادية كلية macroeconomique.

(٢) لا توجد نظرية واحدة لعدم استقرار المستوي العام للنشاط الاقتصادي. آليات عينية (ارتفاع الأجور عندما يبلغ النشاط ذروته) ونقدية (إرتفاع معدلات الفائدة أو أي ضعف مالي) هي السبب.

وفي حين أن كينز كان مولعا بوصف توازنات نقـص التشغيل sous-emploi، كان ماركس أقرب إلي تحليل حديث **لاستقرار أو عدم استقرار** توازن معين.

(٣) كما سبق أن ذكرنا في معالجتنا للأزمات البنيوية، أن تواتر هذه الأزمات وشدتها، يقويه تطورات أعمق لها صلة بالاتجاهات الرئيسية للنظام الرأسمالي (انخفاض معدل الربح).

بالرغم من عدم دقة هذه الملاحظات، ينبغي أن نلفت النظر إلي أنه ما من نظرية حديثة قدمت تفسيرا افضل لتقلبات النشاط الاقتصادي حتى العقود الأخيرة.

ومن المفيد أن نؤكد أن ماركس جمع ما بين: (١) نظرية لكفاءة آليات حراك رأس المال، وميل معدل الربح في الفروع المختلفة إلي التساوي وتزويد السوق بما هو مطلوب و(٢) نظرية لعدم استقرار المستوي العام للنشاط. إنها نقطة قوية في تحليل ماركس، وهي أساس اتفاقه مع الواقع وحداثته، وعلي الاقتصاديين الذين ينتسبون إلي ماركس، أن يواصلوا القيام بالمهمة. لقد أثبتنا في النماذج التي بنيناها، وهي تتفق إلي حد كبير مع الإيضاحات التي تركها ماركس. أن استقرار النظام الرأسمالي **من حيث النسب en proportions** (فيما يتعلق بتخصيص رأس المال وتكوين الأسعار النسبية والكميات النسبية المنتجة) تتعارض بشدة مع عدم إستقراره **من حيث الأبعاد en dimension** وميله للتقلبات المتكررة للمستوي العام للنشاط، وأن هذه الخاصية المزدوجة ناجمة عن ذات الخصائص التي يتسم بها سلوك المشروعات، وآليات خلق النقود (سواء تعلق الأمر برقابة البنوك الخاصة الكبرى، كما هو الحال في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر أو برقابة عامة مركزية كما هو الحال في السياسات النقدية الحديثة).

نظرية اختلال النسب theorie de disproportions هي نظرية ريكاردو ويتذرع ماركسيين كثيرون ببعض عبارات لماركس تتعلق بالأزمات الجزئية crises partiels (أنظر ما تقدم)، أرادوا أن يروا في مخططات إعادة الإنتاج schemas de reproduction نظرية الأزمات الرأسمالية. يمكن الجزم في هذه الأمور: حالات الركود الكبرى في السبعينات والثمانينات والتسعينات لم يكن سببها اختلالات نسب النشاط، والعجز عن توجيه الإنتاج في الاتجاه المطلوب.

كذلك، دفعت عبارة لماركس، جعلت من " الفقر والحد من استهلاك الجماهير " الـ " سبب (الأساس) النهائي للأزمات، ماركسيين كثيرين إلي تفسير شائع للغاية لأزمات النظام الرأسمالي، سواء كانت أزمات بتيوية أو أزمات دورة ظرفية، بنقص الاستهلاك، أو تفسير أعم، بنقص الأسواق. لم يكن سبب أزمة ١٩٢٩، ولا أزمة السبعينات عدم كفاية الأجور أو زيادة الأرباح. فقد كانت الأرباح قليلة في العشرينات. ونجمت أزمة السبعينات والثمانينات عن انخفاض مبرمج programmee لمعدلات الربح، في سياق حركة طويلة لتدني أداء التقدم التقني.

قانون التراكم الرأسمالي
والتراكم الزائد لراس المال والبطالة

أبدع ماركس قبل كينز بوقت طويل، تحليلا للبطالة، يعتبر تقلبات المستوي العام للنشاط مسئولة عنها، وليس جمود تكيف أسعار (الأجر). استخدم كينز في تحليله تعبير مستوي الطلب الفعال، في حين أن ماركس شدد علي تقلبات تراكم رأس المال، غير أن الفكرة واحدة.

إن ما أسماه ماركس القانون العام للتراكم الرأسمالي، هو محور جهازه التحليلي. ويكمله دراسة التراكم الزائد لرأسمال suraccumelation du capital، التي استخدمها في معالجته للاتجاهات التاريخية. ويمكننا أن نوجزها علي النحوالتالي: يدفع تراكم رأس المال بالعمالة إلي الأمام، إلي أن تصطدم بحدود المتاح من العمال للعمل في المدى القصير، فهو يخلق حوافز متكررة للأجور، ومختلف أنماط الآليات التي تمكن من التغلب علي التوترات، واللجوء إلي تقنيات أكثر استخداما لرأس المال (ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال) وآثار الركود التي تنقص قيمة جزء من رأس المال وتخلق احتياطيا من العاطلين. هذه هي نظرية جيش الصناعة الاحتياطي بأقسامه المختلفة، تبعا لدرجة استبعادهم من العمالة (المؤقتة أو شبه النهائية)، وللحظات التضخم والاستيعاب. وأثبت أن البطالة ليست صدفة في النظام الرأسمالي أو نتيجة لسلوكيات غير لائقة بل هي حجر الزاوية في جهاز إدامتها، لأنها تساهم في السيطرة علي الأجر.

هذا الإطار ملائم تماما لتحليل المكون الظرفي la composante conjoncturelle للبطالة (ذلك الذي يستجيب لتقلبات دورة ظرفية) في النظام

الرأسمالي المعاصر، ولم يتم تجاوزه. غير أنه تنقصنا المعالجة الواضحة للمكون الآخر للبطالة، وهو ما يسمي بالبطالة الهيكلية. جاءت موجة البطالة التي تضخمت في بلدان المركز في أعقاب تباطؤ التراكم، الذي سببه انخفاض معدل الربح. كان نموالبطالة الهيكلية عاملا جوهريا في استعادة السيطرة علي التكلفة الأجرية بذات آليات الأزمة الظرفية، ولكن علي نطاق أوسع.

الفوضى الرأسمالية – المابعدية L'ex - postisme

قامت فكرة ضرورةتجاوز الرأسمالية في تاريخ الماركسية والحركة الاشتراكية دائما علي أساس نقد الفوضى المميزة لهذا النظام. لقد كان هذا النهج في صلب البيان الشيوعي:

تحدث الرأسمالية نموا غير مسبوق لقوي الإنتاج، غير أنه تبين أنها عاجزة عن السيطرة علي القوي التي أطلقتها من عقالها. ومن هنا كان تكاثر الأزمات وتزايد حدتها. وغالبا ما نحمل السوق بالمسئولية عنها، فالتخطيط وحده (تنظيم متعمد علي مستوي المجتمع) هو الذي يمكننا من التغلب عليها.

من الواضح أن هذا التحليل قد تراجع كثيرا في أعقاب إخفاق بلدان ادعت انتسابها إلي الاشتراكية.

ومع ذلك، أدي استمرار البطالة والأزمات المالية الدولية في السنوات الأخيرة إلي ظهور هذا الخطاب من حين إلي آخر، ليصبح خطاب الساعة. إننا نمس عندئذ عنصرا رئيسيا في تحليل الليبرالية الجديدة.

إن وصف النظام الرأسمالي باقتصاد السوق، وإن دل علي مفاهيم ضيقة، أو بصراحة خاطئة، إلا انه يشير إلي سمات أساسية للنظام الرأسمالي كما إن المركزية التي تميزه، والطابع الخاص للقرارات، تحدد احدى خصائصه الرئيسية. إن المشاكل غالبا ما تسوي فيه بعد حدوثها aposteriori، وقد تكون هذه التكيفات عنيفة. إننا نتحدث بهذا الصدد عن مابعدية ex - postisme. ومع ذلك، ينبغي أن نصحح علي الفور هذا التأكيد أيا كان مدي وثوق صلته بالموضوع، مضيفين إلي ما قلناه، أن الرأسمالية تحدث في تطورها التاريخي عمليات تنسيق جماعي جديدة مسبقة ex - ante (مع أخذ الإخفاقات والانتكاسات السابقة في الاعتبار).

إن العلاقات بين القرارات المسبقة ex – ante والقرارات اللاحقة - ex poste علاقات معقدة.

يتطلب التنظيم المسبق مستوا عال من جماعية socialization قوي الإنتاج، حققته الرأسمالية أولا في المشروع enterprise، ثم علي مستوي المجتمع ككل. لقد كان تدمير(آليات) التكيف ajustements اللاحق في اقتصاد ما بعد – رأسمالي post - capitaliste، سواء كان مركزيا أو لامركزي إلي حد ما، خطأ في كل الأحوال. المشكلة هي الحد من مدي الإختلالات الوظيفية dysfonctionnements ومن نتائجها. غير أنه ينبغي أن يصحح أي قصور في التكيف، حتى في المجتمع الأكثر تعقيدا. يحدث في النظام الرأسمالي خلال الأزمات البنيوية الطويلة الكثير، الذي تتحمل تكلفته الطبقات والبلدان المقهورة. العنف واللاالمساواة في معاملة الطبقات المميز للرأسمالية هما السبب، وليس ضرورة إجراء تصحيحات لاحقة.

ألا نشير، وكما قلنا، إلا إلي السوق في هذه الأمور، هو تصور ضيق الأفق للغاية، تصور ماركسية حبيسة القسم الأول من الكتاب الأول (**من راس المال**)، فهناك عمليات أخري، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وهي:

(١) تسير الآليات اللامركزية التي يضبط بها النظام الرأسمالي تخصيص رأس المال (نسب الاستثمارات بين الفروع)، والتي تتيح طرح السلع في السوق (الإنتاج)، إلي حد كبير، كرد فعل لإختلال التوازن، أي أنها آليات لاحقة ex - poste، فإذا كان ما أنتج من السلع اكثر من اللازم يخفض الإنتاج. النظام الرأسمالي كفء من هذه الناحية، ولا تكون الما- بعدية - ex postisme للفوضي.

(٢) يجري التحكم في المستوي العام للنشاط أيضا علي نحولاحق هذه هي وظيفة السياسات الاقتصادية الكلية، وهي ضمان مستوي كاف ولكنه ليس زائدا للطلب. إن مخاطر عدم الاستقرار كبيرة، وتتجلى في توالي التسخين الزائد للاقتصاد والركود. إن ما كان ماركس يسميه أزمات لم يعن سوي ركود لم تتم السيطرة عليه. شهدت نهاية القرن التاسع عشر ونهاية القرن العشرين تحقيق تقدم في هذا البحث، وخاصة في أعقاب الثورة الكينزية، ولازلنا بالرغم من هذا التقدم نتحدث عن اضطراب desordre، لأن السيطرة علي استقرار المستوي العام للنشاط لم تتحقق. لقد دعمت الليبرالية

الجديدة، في آن واحد، إجراءات تحقيق الاستقرار الاجتماعي، مع وضعها في خدمة الطبقات السائدة (استقرار السعار بدلا من العمالة الكاملة)، وارتبطت من جديد بالفوضى الكوكبية التي ارتفعت إلي مستويات جديدة.

(٣) الاتجاهات التاريخية الكبرى وإيقاعات التراكم، هما العنصران الرئيسيان في هذه الفوضى الرأسمالية في العالم المعاصر. تجد الرأسمالية صعوبة، لصيقة بها، في المحافظة علي أداءها في التغيير التقني.. يضاف إلي ذلك، التحفظات المرتبطة بالمحافظة علي الامتيازات وخاصة امتيازات الملاك (التحفظات علي تغيير علاقات الملكية وعلاقات الإنتاج عامة).

هكذا تفعل التحولات ،الكبرى فعلها بعد حدوث الأزمات البنيوية ex-post.

هذه هي الدينامية الشديدة الاضطراب ، التي تظهر لنا في المراحل المتوالية من انخفاض معدل الربح وارتفاعه من جديد، والتي يعد المسار الحديث للرأسمالية تعبيرا جديدا عنها. التراكم ألعوبة هذه الحركات، تحكمه اكثر فأكثر دوائر مالية circuit financiers وسلوكيات معقدة (سلوكيات الحائزين لرؤوس الأموال والمشروعات الذين يلعبون لعبة تعظيم القيمة السوقية لأسهم المشروعات في البورصة).

توفر البيئة مجالا رئيسيا للنتائج الدرامية لهذه الدينامية المميزة للنظام الرأسمالي مما يفرض ضرورة التنبؤ بها، ويتجاوز تحليلها مجال هذه الدراسة.

العلاقات بين قطاع المال والقطاع العيني

التحليل الذي قدمه ماركس للنقود – ابتداء من النقود السلعة وعلامة القيمة، ومقياس القيم إلي النقود بمعناها الدقيق، مستودع القوة الشرائية – تحليل رائع، يمكننا من فهم الآليات المميزة للرأسمالية المعاصرة فهما جيدا لكنه لا يقدم إيضاحا محددا. وهذا أيضا ما تلمسه بقوة في تحليل خلق النقود بالمعني الحديث للمصطلح.

العلاقة بين القطاعات المالية والقطاعات غير المالية، هي بالضرورة محور التحليل الليبرالي الجديد. للنظرية الماركسية في هذه الموضوعات مضامين محددة تحديدا دقيقا. يؤدي مفهوم العمل المنتج ومفهوم فائض القيمة إلي وصف الأنشطة المالية بأنها غير إنتاجية. ينظر إلي الربح المحقق في

شركة مالية كمصرف مثلا، كما في التجارة، باعتباره تحقيقا لجزء من فائض القيمة الإجمالي تم تملكه في مكان آخر. سخر ماركس من قدرة النقود علي أن تثمر نقودا، كما " تثمر شجرة الكمثري كمثري ". الماركسيون محصنون دائما ضد إغراء الربط المباشر بين الأنشطة المالية وخلق الثـروات. هـذا التأكيد، لا يعني أن الأنشطة المالية غير مفيدة (لها بداهة، فائـدة بالنسـبية لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، وليس لها أهمية عامة). لا ينبغي الدخول هنا في تفاصيل التطويرات المطولة التي خصصها ماركس لقطاع المال في الكتاب الثالث من رأس المال:

(١) يشير جزء من هذه التحليلات إلي تغيرات صورية لرأس المـال عبر صور ثلاث: رأس المال – النقود، ورأس المال – السلع، ورأس المال المنتج. يظهر رأس المال المصرفي كـرأس المـال التجـاري capital marchand باعتباره متخصصا في بعض العمليات التي تتطلبهـا دورة رأس المال. نعني رأس مـال تجـارة النقـود capital du commerce de l'argent وفائدته الإسهام في الدورة العامة لرأس المال، ومن ثم الإسهام في النهاية في الإنتاج الاجتماعي (الرأسمالي).

(٢) قطاع المال هو الذي يضع رأس المال تحت تصرف القطاع غير المالي. الإقراض بالمعني الدقيق، منفصل عن النشاط – إسهام آخـر فـي عمل النظام ككل، أيضا بالنسبة لعلاقات الإنتاج. هذا الرأسمال، هو رأسمال مقترض capital du pret، ويشمل بالإضافة إلي القروض بـالمعني الـدقيق الأسهم أيضا. رأس المال المستثمر هكذا في قروض وأسـهم هـو النظيـر contrepartie، إنه تعبير ثان عن رأس المال المسـتثمر فـي المشـروعات بأشكاله الثلاثة. نشأت فكرة رأس المال الاعتباري capital fictif عـن هـذه الازدواجية (لا ينبغي احتساب رأس المال في الذمة المالية العينية والنقديـة للمشروعات وفي مستند الملكية titre كتجسيد لملكية مشروع آخر) أو مـن باب أولي كتعبير عن وجود سند أي ذمة مالية لمشروع، كسـند الخزانـة bond de tresor.

وصف ماركس أيضا، انتشار الآليات والمؤسسات النقدية والمالية، منددا بطبعها الطفيلي والمضارب، ورأي فيها تهديدا لاستقرار النظام. ليس فـي هذه التصورات المتعلقة بالنقود ورأس المال المالي ما يمكننا من فهم الأشكال

الليبرالية الجديدة. ومع ذلك يبقي هذا الإطار ككل الإطار الأنسب، ويمنع الكثير من الانحرافات، ويستحق التقدير.

تقدم نظرية معدل الربح مثالا ممتازا لملائمة وحداثة تحليل ماركس الذي يلقي ترحيبا وخاصة في تحليل الليبرالية الجديدة، ويمكننا إبراز جوانبه التالية:

(١) كان ماركس دقيقا في التمييز بين معدل الفائدة ومعدل الربح، ولا توجد أي آلية للمساواة بينهما. التفاوت بين معدل الربح ومعدل الفائدة هو تعبير عن علاقة إنتاج: المشروع والرأسمالي المقترض، عنصران متميزان تماما (مرتبطان داخل أشكال معينة)

(٢) يرتبط بذلك، تأكيد ماركس عدم وجود قانون يحدد معدل الفائدة. وبينما تعتبر النظرية النيوكلاسيكية معدل الفائدة ثمنا كغيره من الأثمان وتربطه النظرية الكينزية بالطلب علي السيولة، رآه ماركس تعبيرا عن علاقة اجتماعية، علاقة قوة، ويمكن القول بان أحوال السيولة تحدد تقلباتها. وبالرغم مما في هذه التحليلات من غموض، تنسجم تماما مع حركة معدل الفائدة في النظام الرأسمالي الحالي. لقد كان إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في عام ١٩٧٩، وهو اختيار متعمد للسلطات السياسية والنقدية، مدخلا لليبرالية الجديدة وتعبيرا مقنعا عنها.

الصراعات الطبقية

تفرض الصراعات الطبقية نفسها علي كل تحليلات ماركس. تخترق المواجهة بين الرأسماليين والعمال كتاب رأس المال، الذي يقدم لنا مفاتيحها. ويتسع إطار التحليل أمامنا، إذا ما جمعنا بين كتابات ماركس الاقتصادية والسياسية: رأسماليون وملاك عقاريين، صناعيون وماليون، صغار منتجين، وأيضا مديرون أجراء. الدولة أبعد من أن تكون الفاعل المستقل agent autonome كما توصف عادة، فهي ترتبط ارتباطا مباشرا بسلطة الطبقات السائدة وبممارساتها.

لا يمكن أن تستبعد قراءة حقيقية للتاريخ هذه السلطات والصراعات. إن كل تحول في شكل النظام، سواء كان ظهور مؤسسات الرأسمالية الحديثة في بداية القرن العشرين، ونشأة النزعة الادارية managerialisme الخاصة والعامة في منتصف القرن العشرين، والتنمية المصاحبة للحماية الاجتماعية

أو الأشكال المميزة لليبرالية الجديدة، قد حدثت في خضم صراعات، مع أخذ قوة الحركة العمالية وضعفها، وشراسة الملاك (لرأس المال المالي) في القتال في الاعتبار.

والسياسات هي التعبير المباشر عنها، ابتداء من الكينزية إلي الليبرالية الجديدة خاصة.

لا ينبغي أن يعطي الدور، الذي نسبناه لاتجاهات التقنية والتوزيع والأزمات البنيوية في تحقيب تطور النظام الرأسمالي، الانطباع بنزعة إقتصادوية economisme. إننا لم نقع في معضلة اختيار جهنمية بين منظورين: أحدهما يفضل الاتجاهات والآخر يفضل الصراعات. كانت تحولات النظام الرأسمالي في بداية القرن العشرين محكومة بصراعات تلعب فيها الحركة العمالية دورا معتبرا، أخذ يرتبط بتناقضات الطبقات الحاكمة (علي سبيل المثال: العلاقة بين رجال المال والمسئولين في الشركات الإدارية الجديدة من جهة والرأسماليين القدامى من جهة أخري) . كذلك كان إعادة تأكيد سلطة الملاك في الليبرالية الجديدة، المخرج من مواجهة طويلة من مرحلة من القتال الدائم للمحافظة علي امتيازات أقلية. إن الجمع بين هذه العناصر، هو وحده الذي يمكننا من فهم الحركات التاريخية الكبرى. والماركسية هي الإطار الأقدر علي تحقيق ذلك، أو ينبغي أن تكون كذلك.

تصور التغيير – ما بعد الرأسمالية

أكدنا في الأقسام السابقة علي القيمة التفسيرية لمجموعة من المفاهيم والقوانين والآليات.

ولكن هناك الكثير، الذي علينا أن تعلمه من تجاوز محتمل لهذه القيمة التفسيرية. لقد ضربنا بعض الأمثلة في بعض الحالات، المشكلة هي استمرار التحليل، والتغلب علي ما فيه من قصور. وفي حالات أخري، تنشأ الصعوبة لا عن قصور في أدوات التحليل، بل عن تغير نوعي للظاهرة ذاتها. تحتاج هذه النقطة إلي شيء من التحديد.

أشرنا مثلا، في القسم الأول، إلي أن ماركس ميز في التحليل الذي قدمه للقيمة والاستغلال نمطا من العمل، هو ما يسمي بالعمل المنتج، وهبط بأعمال أخري، ترتبط بتعظيم معدل الربح، هي ما يطلق عليه أعمال الإدارة gestion إلي مرتبة الأعمال الثانوية. إن وضع هذه الأعمال التي أصبحت لها

في زماننا أهمية بالغة في مكانها اللائق بها شيء، والتساؤل عن زوال محتمل لهذه الانقسامات، الذي يعني الابتعاد كثيرا عن المفاهيم الكبرى للماركسية شيء آخر. أينبغي دمج مهام عمال الإنتاج في مهام العاملين في التجارة (البائعون والصرافون caissiers) ؟ إذا أخذنا بهذا الخيار، ماذا سيكون موقفنا من موظفي الإدارة العليا ؟ الحل الأسهل نظريا ، هو أن نضع هذه التغيرات الجديدة في اقتصادنا ومجتمعاتنا داخل صناديق قديمة داخل المقولات التقليدية للرأسمالية.

ولكن، أهذا هو الخيار الأنسب ؟

الحق أن ماركس قرر أن يؤسس كل نسقه علي علاقة اجتماعية أساسية: المواجهة بين الرأسماليين والبروايتاريين بتعريفهما الدقيق. يمكننا مواصلة نهجه مع نسف أفكاره، والقضاء علي دقة نسقه مع المحافظة علي مصطلحاته. إننا نتحدث عندئذ، عن طبقة عاملة أو بروليتاريا جديدة ورأسماليين جدد، أو عن برجوازية صغيرة جديدة، وننسي تعريف ماركس للعمل المنتج أو نعلن صراحة أنه ينبغي التخلي عنه. وثمة محاولة أكثر صعوبة، تتمثل في تجديد الإطار التحليلي. ليس المطلوب استبعاد مفهوم العمل المنتج، ولكن ينبغي الاعتراف بالتجاوز التدريجي لقيمته التفسيرية وهو أمر طبيعي في عالم متغير. بقي أن نفهم الجديد، والاعتراف بتعايش الجديد والقديم. يواجهنا تحليل الرأسمالية المعاصرة بهذه التحديات.

ما الذي توصلنا إليه ؟ إن عملية هذه التحولات في رأينا، أو سع من اندماج الأعمال الثانوية الذي لا يزال جزئيا (أعمال العمال والمستخدمين). مهام الإدارة التي فوض أمرها إلي مستخدمين أجراء موضع استقطاب لم تتحدد بعد حدوده بدقة، بين مهام التنفيذ (جناح المستخدم volet employer) ، ومهام التصور conception (جناح الكادر volet cadre). أخذ هذا التناقض الطبقي الجديد، يتداخل جدليا بحكم تجذره في علاقات إنتاج جديدة، في التناقض التقليدي بين الرأسماليين والبروليتاريين. قد يؤدي استمرار هذه الحركة إلي نوع من اندماج مهام المستخدمين ومهام العمال. كانت وحدة جماعات الأجراء ، بما فيها الكوادر ، حتى قيام الليبرالية الجديدة، مصونة إلي حد كبير، وإن لم تكن وحدة طبقية. ولما كانت الليبرالية الجديدة تهدف إلي تأبيد امتيازات الملاك اتجهت – علي العكس – إلي بعض أشكال ربط الشرائح العليا من هؤلاء العاملين الأجراء برأس المال.

كانت الملكية الرأسمالية موضع تحولات مماثلة لتحولات العمل، وعقّدت الليبرالية الجديدة تحليلها تعقيدا شديدا، لأنها أكدت من جديد بعض السمات الرأسمالية الأساسية للإقتصادات والمجتمعات المعاصرة، سمات سلطات حائزي رؤوس الأموال علي الأقل. حدث التغيير الكبير الأول في الملكية الرأسمالية (ملكية وسائل الإنتاج) الذي أشرنا إليه في منتصف القرن التاسع عشر والقرن العشرين، بانفصال الملكية عن الإدارة، وتركز الملكية في قطاع المال، وتركز لإدارة في المشروع. انفصمت علاقة الملكية. الليبرالية الجديدة هي سبب تطور، هو امتداد لما سبقه: تركز رأس المال في الصناديق fonds، مع أخذ ارتباط بعض شرائح الأجراء بهذه السلطة الرأسمالية في الاعتبار.

رأي البعض في هذه التحولات تجاوزا للعلاقة الاجتماعية الرأسمالية فاخذوا يتحدثون عن رأسمالية مؤسسية institutional capitalisme ، أو عن ما بعد الرأسمالية post-capitalism بل وعن اشتراكية.

يدفعنا تفسيرنا إلي أن نبرز في التفويض في المهام، الاستقطاب بين الكوادر والجماعات الأخرى من المستخدمين والعمال. إننا نري فيه علاقة إنتاج جديدة، وعلاقة طبقية جديدة إن ما يدعونا إلي الحديث عن مجتمع هجين societe hybride، هو ما نسميه مجتمع رأسمالي- كادري (نسبة إلي كادر) capito-cadrist تميل الليبرالية الجديدة إلي الحفاظ علي غلبة الجناح الرأسمالي التقليدي من حيث السلطة والدخل ، ولكنها لن توقف تحول علاقات الإنتاج. قد تبطئه، ويمكنها بالتأكيد أن تحرفه. إن فهم التحول، وفهم علاقات القوي هو التحدي التحليلي الذي يواجهنا.

(٢)

هندسة البرمجيات وإنتاج فائض القيمة

كريستيان فوشس Christian Fuchs 2002 *

مدخل

١ – لهذه الورقة هدفين: الأول، أن نبين انه لكي نتجنب التصورات المثالية للإنتاج، مثل: " العمل اللامادي immaterial labor "، و" مجتمع ما بعد الصناعة "، و" اقتصاد بلا وزن weightless economy "، علينا أن نفترض أن تراكم رأس المال من السلع المعلوماتية information commodities، يحتاج إلي حامل مادي ـ ملموس material - substantial carrier. أزعم أن ما يضمن أرباحا أكثر من الربح المتوسط، ومن معدلات الربح في الاقتصاد الجديد، هو أن تباع السلع المعلوماتية في السوق بأسعار أعلي كثيرا من متوسط قيمة السلعة. إن ما يجعل هذا ممكنا، هو الخصائص النوعية للمعلومات التي يمكن استخدامها بطريقة مفيدة اقتصاديا. والثاني: سوف أبين كيف ينتج فائض القيمة والربح في صناعة البرمجيات software industry.

٢ – لابد أو لا، لإيجاز هذه الجوانب، صياغة مفهوم للعمل المنتج بالرجوع إلي أعمال كارل ماركس (الجزء الأول). ولتقديم مثال محدد للعمل المنتج في رأسمالية المعلومات information capitalism، وسوف ألفت النظر إلي مظاهر لإنتاج فائض القيمة في هندسة البرمجيات: أن أبين أن الانتقال في هندسة البرمجيات من نماذج مسقط المياه / الشلال waterfall models إلي منهجيات هندسة البرمجيات التشاركية participatory والتطورية

---

* البحث منشور في مجلة

CULTURAL LOCIC 2002

Http:// Clogic,eserver, orgL 2002 Lfochs.html

* كريستان فوشس CRISTIAN FOCHS استاذ مساعد في قسم الانترنت والمجتمع في جامعة سالزبورج، ماركسي.

evolutionary يعكس تغيرات اقتصادية وإيديولوجية في الرأسمالية المتأخرة late capitalism (القسم الثاني)

وأن السمات النوعية للمعلومات (التكلفة المنخفضة لإعادة الإنتاج والتوزيع، وأن المعرفة ليست في حاجة إلي إعادة إنتاجها بصفة دائمة، وأن المعلومات لا تفقد قيمتها بالاستخدام أو بعدم الاستخدام، وأن سرعة الإرسال والتوزيع عبر الشبكات الكوكبية) هي الآليات الأساسية المستخدمة لتراكم رأس المال في صناعة البرمجيات (القسم الثالث).

(١) العمل المنتج والعمل غير المنتج

٣- يمكن تعريف العمل المعلوماتي أو المعرفي information or knowledge work بأنه إبداع ومعالجة واستخدام المعرفة الاجتماعية والمحافظة عليها. المعرفة هي نمط منظم ومتكامل من المعلومات. تشير المعلومات إلي حقائق الحياة والأفكار والقيم والآراء والاكتشافات والمدركات والمعايير والقواعد والاستنتاجات والبيانات والخبرات والتفسيرات. يمكن إنتاج المعرفة فقط بالرجوع إلي المعلومات.. ترتبط المعرفة دائما بأبعاد اجتماعية. وحتى إذا قرأت كتابا مثلا، فإنك ترجع إلي المعرفة باعتبارها نتاجا لعلاقات اجتماعية. ولكن هناك فارقا بين معرفة تنتج وتستهلك فرديا، كملاحظاتي التي أعدها لمحاضراتي، أو المقالات غير المنشورة التي أخزنها علي حاسبي، والمعرفة التي تعمم في عملية اجتماعية، كنشر كتاب. تحويل المعرفة إلي معرفة اجتماعية، عملية مهمة تحدث باستمرار، وهي جزء ضروري من وجود وإعادة إنتاج النظم الاجتماعية والمجتمع ككل.

٤- يمكننا أن نلخص خصائص المعرفة المفيدة لتراكم رأس المال:

- المعلومات ثروة غير- مادية non - substantial good لا تستهلك بكثرة الاستخدام.
- المعرفة تتسع باستخدامها.
- المعرفة يمكن أن تنضغط can be compressed.
- يمكن أنت تحل المعرفة محل موارد غير اقتصادية أخري.

• يمكن نقل المعرفة بسرعة الضوء عن طريق الشبكات السريعة.

• مشترو المعرفة، يشترون فقط نسخا من المعلومات / البيانات الأصلية original data.

• تكلفة نسخ reproduction المعلومات، بصفة عامة، منخفضة للغاية، وتزيد الابتكارات والتقدم التكنولوجي من انخفاضها.

يمكن اعتبار أعمال غاية في التباين، مثل عمل مهندس البرمجيات والمؤلف والمراسل الصحفي والسكرتير والعالم وأمين المكتبة وسمسار- المعلومات information - broker..الخ عملا معرفيا knowledge work .

إن مسألة اعتبار هذه القطاعات الاقتصادية منتجة للقيمة أو مستهلكة للقيمة، مسألة مهمة. للإجابة علي السؤال، عما إذا كنا نشهد اليوم أزمة إنتاج القيمة أم لا، يجب أن يتضح أي عمل ينتج القيمة، وأي عمل لا ينتجها. إننا نجد اليوم في النظرية الماركسية وجهات نظر في غاية الاختلاف حول هذه القضية.

أود أن أوضح في هذه الورقة بعض جوانب إنتاج القيمة في عصر المعلومات. تترأوح وجهات النظر المطروحة بين موقفين متطرفين:

١ - كل أنماط العمل المعلوماتي information work تنتج فائض القيمة.

٢ - أن كل أنماط العمل المعرفي غير منتجة.

دعونا نناقش أولا بعض هذه الآراء.

٥ - تزعم بعض المداخل أن إنتاج وخدمات البرمجيات، هي بصفة عامة، أنماط من العمل المنتج، والمنتج لفائض القيمة، لأن العمال يعملون أكثر مما يدفع لهم عن عملهم. ويقول أولئك الذين يتخذون هذا الموقف أيضا، أن المعيار المهم لاستخدام مخطط إعادة الإنتاج الموسع scheme - of extended reproduction الموصوف في المجلد الثاني من رأس المال لماركس - ليس تراكما لناتج accumulation of an output، بل تراكما لراس مال نقدي. إنهم لا يرون أن القيمة غاية في ذاتها، وأن للعمل المنتج مستويات متعددة، وأن تراكم رأس المال ممكن فقط بواسطة حامل مادي material carrier لإعادة إنتاج يمكن أن يتراكم. يمكننا أن نجد هذا، مثلا عند: ديفيس / ستاك Davis\ Stack (1992) وجوغ Gough (1973):

" يتراكم رأس المال، سواء عمل العمال لإنتاج طعام وصلب

ورصاصات، أو لإنتاج حفلات موسيقية، بشرط أن يبادلوا عملهم برأسمال وعمل لوقت يكفي لتغطية ما هو أكثر من عملهم الضروري[..] إنتاج هذه الخدمات بقدر إنتاج السلع المادية، يتبع دورة ماركس لرأس المال النقدي:
ن – س... إ... سَ – نَ . حقيقة أن إنتاج السلعة يتطابق مع استهلاكها لا صلة له بالموضوع.. السلعة تنتج إنتاجا رأسماليا، وتبادل بالنقود لتحقيق فائض القيمة المنتج. الالمساواة بين تراكم رأس المال نقدي، والتراكم العيني physical accumulation للمنتجات، يعبر عن نزعة مادية ساذجة (Bough 1973, 69).

العمال الذين يعالجون المعلومات processing information يمكنهم خلق فائض القيمة (أي أنهم عمال منتجون بالمعني الماركسي للكلمة): الباحثون وجامعوالبيانات data collectors هم عمال المناجم في إنتاج المعلومات، والمبرمجون، هم صانعوالأدوات وعمال الصباغة ومشغلوالحواسب computer-operators هم الحدادون، وناشروالديسكتوب desktop publisher هم عمال التشذيب trim workers (Davis / Stack1992) يقول المفكر رالف كريمر أن أجور عمال المعرفة لا تتحدد بقيمة قوة عملهم بل أنها تفوقها كثيرا. ينتج فائض قيمة إضافي extra surplus value علي حساب مجالات أخري في الاقتصاد. يعتبر عمال المعرفة منتجين لفائض القيمة، لأنهم يعملون أكثر مما أخذوا أجرا عنه وأن قوة عملهم تبادل بالنقود.. ويقول أن قوة العمل تنتج فعلا فائض قيمة إذا كانت عملا مأجورا لرأس المال. يرجع تحقيق منتجات المعلومات لربح في مجال الاقتصاد الجديد، في رأيه، إلي رسم الترخيص license fees. هذا لا يمكن أن يكون مجرد ربح تجاري، بل ريع معلوماتي information rent.

٦ – يري توماس هيجهوفر (Thomas Hagehofer 2001) أن عمل المعلومات هو توليد وتخزين ومعالجة وعرض وأرشفة المعلومات. يقول أنه لاينتج معرفة جديدة، لأن إنتاج المعرفة يقتصر علي مجال البحث والتطوير. إذن العمل المعلوماتي وفقا لهيجهو فر، إذا لم يكن جزءا من عملية التداول (التجارة والبنوك..الخ) فإنه يعني أنشطة تنتج فائض القيمة. ويري أن فائض الإنتاج surplus production ليس في حاجة إلي وسيط مادي – ملموس material-substantial carrier، أي ناتج يمكن تكديسه accumulated. بهذا المعني وحده ، يمكن أن يكون المفهوم الماركسي لتراكم فائض المنتج

معني. إن جوغ وديفيز / ستاك وكريمر وهيجهوفر، وآخرين، لا يأخذون بعين الاعتبار، أن هناك بعض أنماط عمل المعلومات لا تنتج سلعا مادية ومن ثم لا يمكن النظر إليها باعتبارها تنتج فورا فاض قيمة (علي سبيل المثال: السكرتير والمُؤرشف archivistوسمسار المعلومات والمشتغل بأبحاث السوق..الخ).

٧ – يري كنيٌ (1997) Kenny أنه ينبغي التمييز بين الإنتاج المادي، والإنتاج القائم علي المعرفة لفائض القيمة. إنتاج المعرفة هو اليوم القوة الدافعة للاقتصاد، ومن ثم تكون المعرفة التي هي جزء من سلعة، العامل المحدد لإنتاج القيمة. القيمة اليوم، تنتجها الإبداعات الذهنية لعمال المعرفة knowledge workers. غير أن كنيٌ لم يدرك أنه لا يمكن ببساطة معالجة الإنتاج الفكري والإنتاج المادي كل علي حدة. يتجلى اليوم العمل الذهني، في أغلب الأحوال، في سلع مادية (مثل الأسطوانات المضغوطة compact discs وأشرطة الفيديووألعاب الكومبيوتر.. الخ)

زعم ماركس في فقرات كثيرة أن مثل هذا الأساس المادي لتراكم راس المال ولإنتاج فائض القيمة شرط ضروري الرأسمالية. لا يمكننا إذن، بصفة عامة، أن نقول أن كل نمط من أنماط العمل المعلوماتي information labour ينتج مباشرة فائض قيمة.

٨ – يزعم جيمس كري (1997) James Curry أن المعرفة ليست شيئا، بل عملية اجتماعية تجريدا عاما، خارج رابطة رأس المال capital nexus، ثروة عامة، ليست ملكا لأحد، ومتاحة لكل شخص. تصبح المعرفة معلومات عندما تخضع لرأس المال. يقول كري مستخدما مقولات هيجل: العمومية والخصوصية والفردية، أن المعرفة تحديد عام a universal determination والمعلومات شيء خاص يرتبط بالأفكار والمعني، والبيانات data شيء فردي، أي مرتبط بالنواحي الإعرابية syntactic aspects (تركيب الجمل)، ويستطرد قائلا، أن كل المنتجات المادية للنشاط البشري، تحتوي علي معرفة، وأنها كسلع، معلومات، ذلك ان القيمة الإستعمالية لمنتجات المعلومات هي محتواها المعلوماتي information content، وأن لكل السلع تركيب معرفي، يتألف من المعرفة التقنية، التي تتجسد في كل من تصميم السلعة وإنتاجها، ومحتوي تخيلي ideational content، وهو الوجه الرمزي الذي يخلقه التسويق والإعلان.

يري كري أنه مع نشــأة الرأســمالية المعلوماتيــة، تزايــد المحتــوي المعلوماتي، وأصبحت قيمة السلعة المعلوماتية مستقلة نســبيا عــن شــكلها المادي (ورق، فيلم، وسائط مغناطيسية magnetic media ..الــخ) ولأنــه لا توجد قيمة دون تداول، فلابد أن تتحقق قيمــة الشــكل value form ليكــون لوجوده مبرر في النظام الرأسمالي.

" يأتي الجانب الأكبر من قيمة سلعة معينة معرفية – المحتــوي، مــن المحتوي، أي من فكرة لسبلبيرج أو لوكاس" (Curry 1997).

إذا كان هذا يعني أن ما تحتويه سلعة معلوماتية من فائض قيمة، هو بالدرجة الأولي محتوى تخيلي، أي مستمد من فكرة مبتكرة، فعلي المرء أن يتوخي الحذر، لأن هذا يعني أن فكرة لسبلبيرج أو لوكاس هي مصدر لفائض القيمة، ومن ثم لابد أن يكون هناك اتجاها إلــي تنــاقص الاستغــــلال أو اختفائه. الواقع أن هناك فكرة في الكتــاب وفــي برنــامج الكومبيوتــــر software، الخ، ولكن هناك أيضا، عددا من العمال الذين يخرجون الفكــرة وهذا ما ينتج السلعة المعلوماتية الحقيقية وهي حقيقة ماديــة، وهــم عمــال تستخدمهم وتستغلهم شركة. القيمة الفعلية لقطعة ســلعة معلوماتيــة واحــدة منخفضة نسبيا بسبب خصائص المعلومات المفيدة لمصالح للرأسمالية. تنــتج المعلومات مرة واحدة فقط، ولكنا تنسخ ملايين المرات بغاية الرخص. يمكن حساب متوسط قيمة القطعة الواحدة بحساب عدد ساعات العمــل اللازمــة وعدد القطع المنتجة في فترة معينة، ومعرفة متوسط عدد الساعات اللازمــة لإنتاج قطعة واحدة. هذا العدد سيكون بالغ الانخفــاض بالمقارنــة بالإنتــاج الصناعي التقليدي. ليس لمنتج المعلومات في رأيي، قيمة مرتفعــة، نظــرا لقيمته الرمز symbolic value .

يرتبط فائض القيمة الذي تحتويه السلعة العلوماتية بالزمن الذي أنفقــه العاملون في الإنتاج المادي والفكري. القيمة ليست شيئا ذاتيا، أيتصل بالأفكار (هذا يعني أنه كلما كانت الفكرة أهم، زادت قيمة السلعة التــي تمثــل هــذه الفكرة) ، وهو ما توحي به أحيانا نظرية ما بعد الحداثة (Baudrillar)

القيمة شيء موضوعي، إنها علاقة في العالم المادي، تنبع من الحيــاة العملية في العالم الحقيقي.

صحيح، أنه كثيرا ما ينفق وقت أكثر في إبداع إستراتيجيات التســويق والمعرفة وقتا أكثر مما أنفق في إجراء عملية إعادة الإنتاج / النسخ الفعليــة

(البرمجيات مثال جيد لهذا)، ولكن السل المعلوماتية بصفة عامة ، ليس لهـا قيمة أكبر بل أقل كثيرا من السلع التقليدية. ومع ذلك، فهي مصـدر كبيـر للربح، بسبب الفرق بين القيمة والثمن الذي يبرره التصور الأيديولوجـي the ideological construct لأهمية الأفكار الذاتية والقيمة الرمزيـة، لهـذا، يهمنا أن نقول أن المحتوي الفكري ليست له قيمة ذاتية subjective value بل قيمة موضوعية، بمعني أن هناك ساعات عمل أنفقها عاملون فـي الإنتـاج يعتمدون علي الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون. فائض القيمة يمكـن ان يخلقه راس المال المتغير وحده، وهي توجد قبل التداول والاستهلاك، وهـي لا تتحول إلي ربح إلا ببيع السلعة في السوق. السلعة التي لا تباع، تبقي مع القيمة، ولكنها لا تنتج ربحا.

٩ – يزعم إرنست ماندل (Ernest Mandel 1972) أن العمل الخـاص private labour غير المنتج في الرأسمالية المتأخرة، قد تحول إلـي عمـل مولد لفائض. إن الخدم والطهاة أو الترزية الخصوصيين لا ينتجون فـائض قيمة، ولكن إنتاج المكانس الكهربائية وتقـديم خـدمات التدفئـة المركزيـة والكهرباء للمستهلكين الخاصين ، وكذلك الإنتاج الصناعي للوجبات الجاهزة هو إنتاج مباشر للسلع الرأسمالية ولفائض القيمـــة، تماما مثل أي نمط آخر للإنتاج الرأسمالي (Mandel 1972, 354).

١٠ – يشمل قطاع الخدمات في رأي ماندل أنشطة غير إنتاجية كثيرة مثل التعبئة والتسويق والإعلان وأبحاث السوق أو الائتمـان الاسـتهلاكي. يصبح المزيد والمزيد من العمال زائدين عن حاجة العمل في مجال الإنتـاج الصناعي،ويصبحون عمالا غير منتجين في قطاع الخدمات. يزعم ماندل مع ماركس، وهو علي حق، انه لا يكفي أن يقال أنه يمكن تعريف العمل المنتج بأنه العمل الذي ينتج فائض قيمة، فلابد من معيار إضافي، هو الإنتاج المادي للسلع. ليس كل عمل تتم مبادلته برأسمال عملا منتجا، مثال العمل المـأجور في مجال التدأو ل (رأس المال في مجالات التجارة والأعمـال المصـرفية) (Mandel 1972, 368)، وكما قول ماندل لا يمكن، بصفة عامة، اعتبار مبادلة الخدمات الشخصية بدخول أعمالا إنتاجية، لمجرد أنهـا تـنظم كمشـروع رأسمالي يستخدم عمالا مأجورين (M., 369). المعيـار الأساسـي للعمـل المنتج، كما يقول ماندل ، هو إنتاج سلع مادية ــ ملموسة. نقل الركـاب

والحفلات الموسيقية والسيرك ليست، في رأي ماندل أعملا إنتاجية. ينشأ فائض القيمة إذا تضمنت الخدمات إنتاج سلع مادية كعملية صناعية. ولكن ليس هذا حال كل الخدمات.

١١ – يزعم تيسا موريس – سوزوكي Tessa Morris – Suzoki (1997)، فيما يتعلق بالبرمجيات، أنه بالأتمتة automation انتقل إنتاج القيمة من إنتاج السلع إلي الابتكارات (أي إبداع المعرفة). لا يأخذ هذا الزعم الشومبيتري (نسبة إلي شومبيتر) في الاعتبار أنه لا يمكن النظر إلي هندسة البرمجيات كنشاط فكري مستقل عن السلع المادية – الملموسة material-substantial commodities. القيمة التي أُنتجت، والتي تشيأت objectified في سلع ، أمكن أن توجد فقط لأن هناك شيئا ماديا. الإنتاج الفكري والإنتاج الصناعي إذن، مترابطان في إطار صناعة المنتجات المعلوماتية.

١٢– يتبين لنا من هذه الأمثلة، أنه ليس واضحا، أي الأنشطة ينبغي اعتباره إنتاجيا أو غير إنتاجي في عصر المعلومات. وسوف ألخص الآن وجهة نظري في العمل الإنتاجي والعمل غير الإنتاجي، ثم أناقش بعض جوانب إنتاجية العمل المعلوماتي بإلقاء نظرة علي العمل العلمي وهندسة البرمجيات.

١٣– العمل المجرد abstract labour، وفقا لماركس، هو العمل الذي ينتج قيمة.

العمل المحدد / الملموس concrete labour، يمكن النظر إليه من الجانب الآخر باعتباره منتجا للقيم الإستعمالية use values. " من جهة يعتبر كل عمل، فسيولوجيا، إنفاقا لقوة العمل البشري، وهو بطبيعته، كعمل بشري مجرد متماثل، يخلق قيمة السلع ويشكلها. ومن جهة أخري، كل عمل هو إنفاق لقوة العمل ليتخذ شكلا خاصا، ولهدف محدد، وهو بهذه المثابة بحكم طابعه كعمل محدد مفيد، ينتج قيما إستعمالية. " (Marx 1867, 61).

١٤ – كل نمط من أنماط العمل، هو عمل إنتاجي بأوسع معاني الكلمة، بمعني انه " نشاط إنساني يهدف إلي إنتاج قيم إستعمالية، أي تسخير المواد الطبيعية لتلبية الاحتياجات الإنسانية إنه الشرط الضروري لتحقيق تبادل المادة بين الإنسان والطبيعة. إنه الشرط الأبدي الذي تفرضه الطبيعة للحياة البشرية.، ولهذا فهو مستقل عن طور من أطوار هذه الحياة، أو بالأحرى، هو مشترك بينها جميعا. " (Marx1867, 198). ولكن هناك فهم آخر للعمل

المنتج بمعني أضيق: " العامل المنتج هو وحده الذي ينتج فائض قيمة للرأسمالي، وبهذا يعمل علي التوسع الذاتي self-expansion لرأس المال . " (Marx 1867, 532)

١٥ – يستخدم ماركس مقولة الدخل بمعني مزدوج. فن جهة تستخدم الكلمة " لتشير إلي فائض القيمة، طالما أنها الثمرة التي يقدمها دوريا رأس المال " (Marx1867, 618).

ومن جهة أخرى، يقسم ماركس فائض القيمة إلي قسمين: رأسمال ودخل. رأسمال يبقي في عملية التدأو ل والتراكم، في حين أن الدخل يخرجه الرأسمالي من التدأو ل. الدخل هو ذلك الجزء من فائض القيمة الذي يستهلكه الرأسمالي دوريا، أو يضاف إلي مخصص fund إشباع استهلاكه الخاص " (Marx1867)

المفهوم الثاني للدخل له أهمية بالغة، فيما يتعلق بمقولة العمل المنتج. وهذا ما يمكننا أن نتبينه أيضا، بإلقاء نظرة علي **نظريات فائض القيمة** (Marx 1861): وفيها ينظر ماركس إلي العمل المنتج باعتباره عملا تتم مبادلته مباشرة برأسمال، والعمل غير المنتج هو الذي تتم مبادلته بدخل (أجر أو ربح). وذكر كأمثلة: المهرج والترزي. المهرج في رأي ماركس عامل منتج، إذا كان يعطي مستخدمه عملا أكثر من العمل، الذي يحصل علي أجر مقابله. الترزي ينتج قيمة إستعمالية تتم مبادلتها بدخل. في الحالة الأولي لدينا إنتاجا لفائض قيمة ، وفي الثانية استهلاكا لدخل.

وهكذا، يعتبر ماركس العمل الإنتاجي، العمل الذي ينتج فاض قيمة وتتم مبادلته مباشرة برأسمال والعمل غير الإنتاجي تتم مبادلته بدخل ولا ينتج فائض قيمة.

١٦ – أود الآن،أن أحدد ثلاث مستويات للعمل المنتج:

(١) العمل المنتج،علي المستوي الأول، هو العمل الذي ينتج قيما إستعمالية. هذا المستوي مستقل عن التكوين الاجتماعي الذي ندرسه، أي أنه ليس خاصا بالنظام الرأسمالي فقط. هنا، تشير مقولة العمل المنتج إلي " نشاط إنتاجي هادف " (Marx1858 \ 59, 23 Marx1894, 833).

وهناك مستويان آخران للعمل المنتج، مهمان لمواصلة تحليلنا (خاصين بالنظام الرأسمالي). (٢) عمل الفرد علي المستوي الثاني، يكون منتجا (أ) إذا كان جزءا من كل اجتماعي social aggregate of labour، يضم كل

العمال، الذين يساهمون مباشرة في عملية إنتاج سلعة، أو عدد كبير من سلع مماثلة. (ب) إذا انتج هذا العمل سلعة جديدة تباع في السوق و(ج) إذا تم القيام بهذا النشاط مرات ومرات، لزيادة فائض المنتج surplus product. إن (ب) تشمل إنتاج القيمة، و(ج) تبين أن تراكم رأس المال لابد أن ينطوي أيضا علي زيادة في فائض المنتج. فائض المنتج وفقا لماركس هو ذلك الجزء من المنتج الذي يمثل فائض القيمة.

لكي نتحدث عن تراكم رأس المال والعمل المنتج، لابد من وجود فائض منتج، أي ان التراكم يمكن أن يحدث فقط إذا كان تجميع السلع ممكنا ماديا. هذا يعني أن الكتلة المادية، the physical mass للمنتجات تزيد بالتراكم. يفترض التراكم دائما بعدا ماديا.

(٣) المستوي الثالث، هو مستوي العامل الجماعي collective worker، الذي يضم العمال الذين يشاركون في عملية إنتاج سلعة أو كمية ضخمة من سلع مماثلة. وعلي هذا المستوي كل نمط من أنماط العمل هو عمل منتج، يساهم مباشرة في عملية الإنتاج، حيث تنتج علي مستوي العامل الجماعي كميات ضخمة من السلع يمكن أن تتراكم ماديا، أي أن تباع في السوق (تحقيق القيمة في مجال التداول)، وأن تزيد بتراكم رأس المال. لخص ماركس فكرة العامل الجماعي في الجزء الخامس من رأس المال (Vol. 1): " لا يعود المنتج منتجا مباشرا لفرد، ويصبح منتجا اجتماعيا ينتجه العامل الجمعي إنتاجا مشتركا، أي إنتاج مجموعة مؤتلفة من العمال يساهم كل منهم بجزء فقط كبر أم صغر في معالجة موضوع العمل. وكلما اتضح الطابع التعاوني لعملية العمل أكثر وأكثر، كلما اتسع بالضرورة، نتيجة لذلك، مفهومنا للعمل المنتج وللفاعل فيه، العامل المنتج. لكي يكون عملك عملا منتجا، لم يعد ضروريا أن تقوم بنفسك بعمل يدوي، فيكفي أن يقوم أحد أضاء العامل الجماعي بإحدى وظائفه الثانوية. (Marx1867, 531).

يمكننا أن نجد مستويات التحليل الثلاث في أعمال ماركس. يبدوأن مفهوما واسعا للعمل المنتج مفيد لإجراء تحليل متعدد الأبعاد للنظام الرأسمالي. جرت العادة علي معاملة مقولة " العمل غير المنتج " التحليلية المقابلة لـ " العمل المنتج"، باعتبارها أقل أهمية لإعادة الإنتاج الكلي للنظام الرأسمالي. ونتيجة لذلك، عومل العمل غير المنتج، واستغلال العمال غير المنتجين باعتبارهما يمثلان تناقضا قليل أهمية. أن التمييز بين المستويين

الثاني والثالث مهم لتجنب هذه النزعة الاختزالية reductionism، لأنه يؤكد علي أن العمل غير المنتج بالمعني (٢) مثل عمل النسخ reproductive labour ، هو مع ذلك، شرط ضروري لإعادة الإنتاج الكلي لرأس المال. لأن معظم العمل غير المنتج بالمعني (٢) هو عمل منتج بالمعني (٣) ضعفت النبرة الخطرة المنخفضة لكلمة " غير منتج ". علينا مرة أخري، أن ندرك أن العمل المنتج والعمل غير المنتج هما مقولتان تحليليتان analytical categories في النظرية الماركسية، وليستا مقولتان أخلاقيتان. إن بعض مفسري ماركس لم يفهموا هذه النقطة الأساسية.

١٧ - بعض الملاحظات علي هذه التعريفات: يصف ماركس إعادة الإنتاج الموسع لراس المال

أي تراكم راس المال في المجلد الثاني من رأس المال (Marx1885) في صورة : ن – س.. أ.. سَ – نَ (حيث يعاد استثمار نَ، وهذا يؤدي إلي وجود القيمة كغاية في ذاتها وإلي تضخم القيمة expansion of value. تشمل سَ فائض إنتاج، أي ذلك الجزء من المنتج الذي يمثل فائض القيمة. يصف ماركس إلي جانب وصفه لدورة رأس المال، دورة رأس المال المنتج: أ. سَ– نَ – ن.. أ، ويصف دورة رأس المال السلعي commodity capital علي النحو التالي:

سَ – نَ– س.. أ.. سَ َ َ. إذن، يعني تراكم رأس المال أيضا تراكم رأس المال السلعي، وهذا مجرد تعبير آخر عن زيادة فائض المنتج، ومن ثم في كمية ما أنتج من الناتج. تشير دورة رأس المال السلعي إلي " حركة الكتلة العامة للمنتجات the general mass of products (Marx 1885, 102)، لتمثيل مكونات قيمة المنتج بما يقابلها من أجزاء المنتج ذاته " (Marx 1867, 234)، وهو ما يحدث دائما. و" فائض القيمة قابل للتحول إلي رأس مال فقط، لأن فائض المنتج التي تعتبر هي قيمته، يشمل فعلا العناصر المادية لرأس مال جديد " (Marx1867، 607). كل هذا يبين لنا ، أننا إذا نظرنا إلي السلع ككمية فإن: س َ َ َ = سَ + ف ا (فائض الإنتاج) أكبر من سِ .

١٨ - كما أوضح ماركس في " نتائج عملية الإنتاج المباشر " (Marx1864) أن العمل المنتج يحتاج إلي فائض إنتاج surplus product :

لونظرنا إلي مثل هذا العمل (المنتج) من زاوية عملية العمل عامة لبدا لنا منتجا باعتباره قد تحقق في منتج، أو بعبارة أدق في سلعة. ولكن، إذا نظرنا إليه من زاوية عملية الإنتاج الرأسمالي فلابد من إضافة هذا العنصر إلي التعريف: مثل هذا العمل عمل منتج، باعتباره يحقق مباشرة قيمة رأس المال as directly valorizes capital، أو ينتج فائض قيمة، وبهذا يتحقق realized – دون مقابل للعامل، لمؤدي العمل – في فاض قيمة، يعبر عنه فائض إنتاج / منتج زائد surplus produce، وبالتالي في زيادة إضافية من السلع an excess increment لمحتكر وسائل الإنتاج، للرأسمالي. يكون مثل هذا العمل عملا منتجا فقط، كما يفترض رأس المال المتغير، ومن ثم رأس المال الإجمالي، طالما أن: س+ ف ا س = س + ف ا م (C+D = C +Do.). العمل إذن،هو الذي يخدم رأس المال باعتباره العامل الذي يحقق قيمته ذاتيا self - realization باعتباره وسيلة إنتاج فائض القيمة. (Marx1864.108).

هناك وجهان للسلعة وجه تقني، ووجه قيمي. ولهذا، يعني التراكم أيضا زيادة فائض المنتج surplus product DC، أي زيادة كمية في مخزون السلع: " إذا تمت إعادة الإنتاج علي نطاق أو سع فإن س النهائية تكون أكبر من س الأولي، ولذلك ينبغي أن تسمي هنا س (Marx 1885, 91). هذا يبين لنا، أن علينا أن نفترض أن أي تراكم لرأس المال ينطوي دائما علي تراكم مادي للسلع المنتجه. ولهذا زعمت في تعريف العمل المنتج بالمعني (٢) أن إنتاج سلعة مادية يمكن تجميعها وتخزينها ونقلها وإعادة بيعها، هو شرط ضروري. كان موقف ماركس في نظريات فائض القيمة يتنقل بين موقفين: فهو من جهة، يقول أن كل عمل مأجور يشتريه رأس المال هو عمل منتج. ومن جهة أخري، يزعم أنه يجب أن يكون للعمل المنتج أساس مادي – ملموس material - substantial foundation. ويزعم ماركس أخيرا في المجلد الثاني من رأس المال (Marx1885) أن العمل المنتج يشمل الإنتاج المادي للسلع والقيمة. ليس إذن كل عمل يبادل برأس المال عملا منتجا.

١٩ – إن نهج بيتر فليسنر Peter Fleissner الماركسي النمساوي (1995 - 1987) شديد الشبه بمنهجي، فهو يزعم أنه لا يمكننا، بصفة عامة إن افتراض أن وظائف المعلومات والمعرفة تنتج فائض قيمة. وهذا يرجع إلي أن ناتجها output لا يمكن أن يتراكم.

لا يمكن تطبيق نظرية العمل – القيمة بصورتها التقليدية علي مثل هذا

النمط من العمل، الذي له ناتج لا يمكن أن يتراكم. إن بعض الخدمات، تلك التي تستهلك في لحظة إنتاجها، والتي لا يمكن تخزينها وإعادة بيعها، والتي يجب أن تستهلك في الحال، يمكن اعتبارها قيما إستعمالية، ولكن نظرا لافتقارها لإمكانية التراكم، لا تنتج فائض إنتاج، ونتيجة لافتقارها إلي أساس مادي، لا تنتج فائض قيمة.القيم التبادلية exchange values تستهلك، ولذلك أسمي هذه المجالات، عل خلاف القطاعات التقليدية المولدة للقيمة، مستهلكة – للقيمة consuming - value. إنتاج المعرفة في صناعات الخدمات الرأسمالية، كالبحث العلمي والتطوير هي جزء من هذه الفئة.

هناك فرق في اللغة الألمانية بين materie (matter) مادة، وStoff المادة هي الشيء الأساسي basic entity الذي يتكون منه كل العالم وكل الوجود. إنها الكل totality الذي يشكل الحقيقة، وهي ذاتها تتشكل في المكان والزمان، تشكلها مجموعة من اللحظات التي تتفاعل مع بعضها البعض (الحركة)، أي أنها تتنافر وتتجاذب.. الحركة هي نمط وجود المادة في الزمكان space -time. المادة لا تخلق ولا تدمر. المادة هي عملية صيرورة وموت أبدية، تدفق لا يتوقف إنها لا تفني ولا تستحدث. المادة هي كل النظم الموضوعية التي لها وجود حقيقي، المترابطة والخاضعة لقوانين طبيعية مختلفة. إنها غير ساكنة، في حركة دائمة وتغير متواصل، إنها كائن يعيد إنتاج نفسه self - reproducing entity. إن ظواهر كالحياة والوعي ، هي أشكال محددة للتنظيم الذاتي للمادة، والعالم المادي شرط أولي للوجود كله. المادة لها وجود ابدي، وكل ما هو كائن أو ما سيكون ناتج عن التنظيم الذاتي للمادة وعن تمايزها differentiation (أنظر: Fuchs ٢٠٠٢) إن لها شكلا محددا يعبر عنها. أساس المادية النظرة التي تري أن المادة أساس كل الحقائق.

يستخدم تعبير material بمعني تعبيري " materiell " و" stofflich " في اللغة الألمانية وأفضل ترجمة للأخيرة، في اللغة الانجليزية: كلمة " substantial " (إنها تتعلق بالأشياء الحقيقية التي نجدها في العالم) بالرغم من أن هذا التعبير قد بكون مربكا، لأن المادة في فلسفة – الجوهر Substance - Philosophy تعتبر المادة جوهر العالم ، وهو ما يتفق مع تفكير جيوردانوب رونووبنيديكتس سبينوزا وفريدريتش فيلهلم شلنج وإرنيست بلوخ (أنظر: Zimmermann 1999.2001).

تتألف المادة التي يتكون منها عالمنا من ذرات، أي من عناصر مادية خالصة. إننا نعرف ١١٨ عنصرا ماديا (الجدول الدوري periodic table) وهي تتحد لتكون جزيئات لها خصائص جديدة.

الأفكار هي شكل من اشكال المادة، ولكنها لا توجد كمواد. إنها غير ملموسة no - substantial.

٢٠ – كل عمل هو عمل مادي بالمعنى الواسع للكلمة. خذ على سبيل المثال، رأو ي قصة: هناك عمليات تجري في مخه / مخها ، وتتخذ تدفقات المعلومات المعرفية من الجهاز العصبي حاملا ماديا لها. ليس هذا النشاط، نشاطا ماديا بالمعنى الأضيق للكلمة، لأنه لا ينتج أشياء مادية.

كان ماركس نفسه واعيا بالفرق بين الطبيعة المادية الأساسية للعالم، وحقيقة أن، ليس كل الأنشطة تنتج أشياء مادية – ملموسة، ومع ذلك استخدم كلمة " مادي " للتعبير عن كلا الوجهين.

عندما نحدد معنى مادية materiality بالمعنى الواسع للكلمة، تصبح مفاهيم مثل " العمل اللامادي immaterial labour" (Negri / Hardt 1994, 2000)، ونزع الطابع المادي للإنتاج " dematerializing of production " مفاهيما غير منطقية، لأن كل عمل بشري يرتبط بعمليات مادية وبتبادل المادة والطاقة مع الطبيعة.

٢١ – سوف يؤدي اعتبار إنتاج فائض القيمة شرطا كافيا للعمل المنتج إلي تصورات مثالية للمجتمع، لأننا إذا تصورنا أن الطابع الملموس أو غير الملموس لناتج العمل مسألة مستقلة عن الطابع المنتج أو غير المنتج للعمل لكن للمرء أن يتصور نمطا لتطور المجتمع الرأسمالي يكون العمل فيه متحررا من الواقع الموضوعي، وحيث يعمل تراكم رأس المال معتمدا اعتمادا كاملا علي أنشطة قائمة علي العالم الذاتي وحده، ولم تعد قائمة علي العلم الموضوعي. سوف يكون معنى هذا أن النظرة المادية إلي العالم صحيحة فقط في المراحل الأولي للرأسمالية، ولكن مع تطور قوي الإنتاج سوف تثبت المثالية صحتها.

٢٢ – لا يمكن للاقتصاد أن يعمل بدون أساس مادي. تزعم المفاهيم المثالية كـ " الاقتصاد العديم الوزن (Coyl 1976, Kelly, 1998, quah,1997) "weightless economy" أو " مجتمع ما بعد الصناعة (Bell, 1976) "post-iondustrial society أن النظام الرأسمالي يمكن أن يوجد بدون أشياء

مادية – ملموسة. غير أن النظام الرأسمالي والعمليات الاقتصادية بصفة عامة، في حاجة دائما إلي ما هو مادي materiality بالمعني الواسع وبالمعني الضيق أيضا. تتزايد أهمية العمل الذهني والمعرفي " اللامادي immaterial " (أي غير الملموس)، غير انهما يرتبطان بالإنتاج المادي – الملموس ارتباطا جدليا. إن ما يثبت أيضا ضرورة وجود قاعدة مادية ملموسة للتراكم في الاقتصاد الجديد، أن المنتجات غير المادية لا تستخدم دون توفر شروط مادية ملموسة (بني تحتية، موديمات modems ووحواسب وأسلاك وناقلات للبيانات data carriers..الخ). أثبتت التحليلات الإكولوجية للاقتصاد الجديد أن إنتاج حاسب شخصي واحد ينتج عنه من ١٦ إلي ١٩ طنا من المواد، ٧٠٠ مادة مختلفة تشمل المعادن (٥٠%) ومعادن ثقيلة كثيرة، ومواد أخري مخلقة synthetic materials (٢٣%) ، زجاج (١٥%) وإلكترونيات (١٢%) ينتج أيضا أطنانا من ثاني أكسيد الكربون، وينتج أيضا، أكثر من ٣٠٠ كيلومن النفايات و٣طن من ثاني أكسيد الكربون (أنظر: Grote1994، 1996 Junker/Lang 2001). تزعم أرسولا هيوز Ursula (Huws 2000) أن أن تحول الخدمات إلي منتجات مادية اليوم، هو اتجاه طويل المدى في النظام الرأسمالي. يقول ولفجانج فريتز هوج (2000) ليس صحيحا أن أن منتجات المعلومات هي شيء جديد تماما. فقد كنت للكتاب في المكتبة في القرن الثامن عشر خصائص مماثلة.

٢٣ – نزعم، لكي نتجنب التصورات المثالية للمجتمع، أن العمل المنتج ليس مجرد عمل ينتج فائض قيمة، فثمة شرط إضافي ضروري، هو أن يكون الناتج ماديا – ملموسا، يمكن أن يتراكم ويخزن ويعاد بيعه. إن موقف ماركس من هذه القضية موقف متناقض نوعا ما.

٢٤ – لقد أو ضح أن العالم الإنساني عالم موضوعي، ولا تتسق التصورات الذاتية والمثالية الخالصة للمجتمع، كتلك التي ذكرناها، مع الإطار الماركسي. يستخدم البشر أشياء من هذا العالم ويبدعون أشياء جديدة في عملية العمل. الإنسان إذن في رأي ماركس إنسان موضوعي، وفي هذه العملية تتشيا قوة عمله الحي في قيم إستعمالية objectified in use values هي نمط من العمل الميت dead labour، الذي يختزن معلومات عن العالم والمجتمع. وثمة حقيقة تعبر أيضا، عن هذه الموضوعية للوجود الإنساني هي أن كل أعضاء الانسان وحواسه تتجه إلي الشيءthe object، وإلى

إمتلاك appropriation الشيء، امتلاك الواقع البشري Marx 1844,539

وهكذا يصبح العالم الموضوعي، عالم قوي الإنسان الأساسية، لأن الإنسان في المجتمع، وكل الأشياء تصبح بالنسبة له تشيؤاً لنفسه objectification of himself، تصبح أشياء تؤكد وتحقق فرديته، تصبح أشياءه، أي أن الإنسان نفسه يصبح الشيء the object "(Marx 1844)

الإنسان كائن جسدي corporeal حي، حقيقي، حسي، موضوعي، لديه أشياء حقيقية حسية كموضوع وجوده the object of his being، يمكنه أن يعبر عن حياته بأشياء محسوسة.

العمل مثل الأشياء تماما، مظهر مادي – ملموس للمجتمع، العمل كعملية بدنية شرط ضروري للوجود الإنساني: العمل في رأي ماركس "يسخر مواد محددة من الطبيعة لإشباع حاجات إنسانية محددة " (Marx 1867, 57)، و" عملية يساهم فيها كل من الإنسان و الطبيعة، ويبدأ فيها الإنسان من تلقاء نفسه في تفاعلات مادية بينه وبين الطبيعة، وضبطها والسيطرة عليها. " (Marx 1867, 192). المواد التي تهبها الطبية للإنسان والميتابوليزم metabolism بين الإنسان والطبيعة هي المظاهر المادية الأساسية للمجتمع.

٢٥ – أوضح ماركس في الجزء الأول من نظريات في فائض القيمة (Marx1861)، التي كانت دراسات تمهيدية لعمله الرئيسي، والتي توصف عادة بالمجلد الرابع من رأس المال (بالرغم من أنها كتبت قبل المجلد الأول) أنه كان لآدم سميث تصوران للعمل المنتج: ١ – العمل المنتج باعتباره العمل الذي ينتج فائض قيمة ورأسمال. ٢ – العمل المنتج باعتباره العمل الذي ينتج قيمة.

استنبط آدم سميث بنفسه وبعض أتباعه، من التصور الثاني، وجهة النظر التي تري أن إنتاج ثروة / سلعة مادية physical good شرط كاف للعمل المنتج. ولكن العمل غير المأجور non - wage labour الذي لا ينتج رأسمال، ينتج إلي حد ما أشياء مادية، تصور مثلا، شخصا ما يفصل بنطلونا أو ثيابا لصديق. لذلك، أكد ماركس علي أنه، ليس كل نشاط ينتج أشياء مادية هو بالضرورة نوع من العمل المنتج.

٢٦ – أدرك **ماركس**، وهو علي حق، أن وجود ناتج مادي – ملموس ليس شرطا كافيا للعمل المنتج، لكن رأيه فيما إذ كان شرطا ضروريا كان

متناقضا علي نحوما. وهو من جهة يؤكد علي أن للقيمة وجودا موضـوعيا (Marx 1867، 80). يمكن ملاحظة القيمة الموضوعية لسلعة مـا فقـط فـي علاقتها التبادلية بسلع أخري. السلع لها " شكل مادي أو طبيعي، وشـكل – قيمة value - form " معا (Marx 1867,62). ويزعم ماركس أن للسلعة جسما له أساس مادي. عرف السلعة في نظريات فائض القيمة (المجلد الأول) بأنها شيء يواجه الإنسان ماديا، له فائدة معينة للإنسان وتتركز وتتجسد فيه كمية عمل محددة. (Marx 1861,134).

٢٧ – كان ماركس يعرف أن السلع ليست كلها ذات طبيعة ماديـة – ملموسة (يكفي أن نتذكر قصة راوي القصة لإبداعاته) غير أن كـل السـلع تقريبا كانت في عصره سلعا مادية، ولهذا أغفل العمل الذي لا ينتج منتجات غير مادية. أكد ماركس من جهة علي أن العمل المنتج يحتاج إلـي أسـاس مادي – ملموس وفائض منتج surplus product يعتمد تمثيل مكونات قيمـة المنتج بما يقابلهـا مـن أجـزاء تتانسـب معهـا مـن المنـتج ذاتـه " (Marx1867,234)، ويمكـن أن يتراكم can be accumulated، و لكنه من جهة أخري، ذكر أمثلة للعمل المنتج ليس لها ناتج مادي – ملموس:

إذا كان لنا أن نضرب مثلا، من خارج الإنتاج المادي، المدرس الـذي يقوم بالإضافة إلى ضرب التلاميذ علي رؤوسهم، بالعمل في الأرض لإثراء مالك المدرسة " (Marx 1867, 532).

كما يذكر ماركس في نظريات فائض القيمـة، المجلـد الأول أمثلـة الممثلين والطهاة والمهرجين باعتبارهم عمالا منتجين، إذا كان مسـتخدموهم رأسماليين (Marx1861 127, 29). في حين أنه يقـول فـي القسم المعنون " إنتاجية رأس المال " العمل المنتج والعمل غير المنتج ": أن العمل المنـتج ليس مجرد نشاط منتج لفائض القيمة، بل هو أيضا نشاط موضوعي مسـتقل ينتج السلع باعتبارها ثروات ماديـة – ملموسـة (ibid,365)، وأن العمـل المتشيء objectified labour، الذي ينتج كمية عمل متشيئ أكبر، هو وحـده العمل المنتج (ibid,376). نظريات فائض القيمة غير متسقة للغاية، ومربكة ومتناقضة، بينما لا يوجد في رأس المال المثال الوحيـد، للمـدرس، الـذي ذكرناه والذي يتناقض مع افتراض ماركس نفسه لأساس مادي – ملمـوس لفائض القيمة. يضاف إلي ذلك، أن ماركس يستخدم تعبير" مادي "، بمعنـي الطبيعة المادية للإنتاج. كما يستخدمه بمعني الطبيعة المادية الملموسة لعمـل

معين، ويستخدم أحيانا (ولاسيما في نظريات القيمة) تعبير" السلع المادية " مما يزيد الخلط وعدم الاتساق. هناك تناقض في أعمال ماركس بين العمل المنتج باعتباره نشاطا بدنيا – ماديا، وأمثلة، كمثال المدرس للعمال المنتجين.

٢٨ – يمكننا أن نجد في كتاباته كلتا الرؤيتين للعمل المنتج (بالمعني الثاني)، تلك التي تفترض أن إنتاج فائض القيمة هو شرط ضروري، وتلك التي تدخل المنتج المادي – الملموس الذي يمكن أن يتراكم كشرط ضروري إضافي. ولكننا نجازف بالجدل علي نحومثالي إذا تمسكنا بالتفسير الأول ولم نتزحزح عنه.

ان افتراض وجود أساس مادي (– ملموس) للعمل المنتج (بالمعني الثاني) وفائض القيمة، أي ناتج مادي، يمكن تكديسه وتخزينه ونقله وإعادة بيعه، وأن هذا في ذاته يمثل قيمة، الذي ذكره ماركس، لا يعني عبادة المادة stuff -fetishism كما زعم ب. ديمفلينج B. Daempfling (2000)، إنه مبدأ من مبادئ نظرية مادية للعمل في القيمة تتجنب تقلبات النزعة المثالية.

افتراضنا إذن، هو أن فائض القيمة في حاجة إلي حامل مادي – ملموس خارجي بالنسبة للإنسان ذاته يُنتج داخل مجال الإنتاج، ويؤدي إلي تحقيق القيمة، أي إلي نشأة الربح في مجال التدأو ل. الحلاقة مثلا، هي تغيير مادي في الرأس، ولكنه ليس حاملا ماديا لقيمة يمكن أن تتحقق في التدأو ل. النتج لا يمكن تدأو له، العمل البشري المتشيء فيه لا يمكن أن يتخذ شكل القيمة. هذا يدل علي أن الشرط الضروري للعمل المنتج، ليس مجرد التعبير المادي لعالم الأشياء، بل إنتاج ناتج مادي يمكن تكديسه وتخزينه ونقله وإعادة بيعه.

٢٩ – أريد أن أدخل في القسمين الثاني والثالث في بعض تفاصيل عملية هندسة البرمجيات لأقدم مثالا للعمل المنتج في النظام الرأسمالي المعلوماتي، وكيف تعرض لتغيرات اقتصادية وأيديولوجية.

٢ – هندسة البرمجيات: النقلة الاقتصادية والأيديولوجية من نموذج المسقط المائي Waterfall – Model إلـى نظم التصميم " التطورية " و" التشاركية "

٣٠ – كان ما يطلق عليه عادة " نموذج المسقط المائي " هو منهجية التصميم في هندسة البرمجيات (Royce 1970 أنظر الشكل ١)، حيث ينظر إلي هندسة البرمجيات باعتبارها عملية خطيةlinear process متتالية، تتألف من مراحل متعاقبة:

الشكل (١) نموذج المسقط المائي:

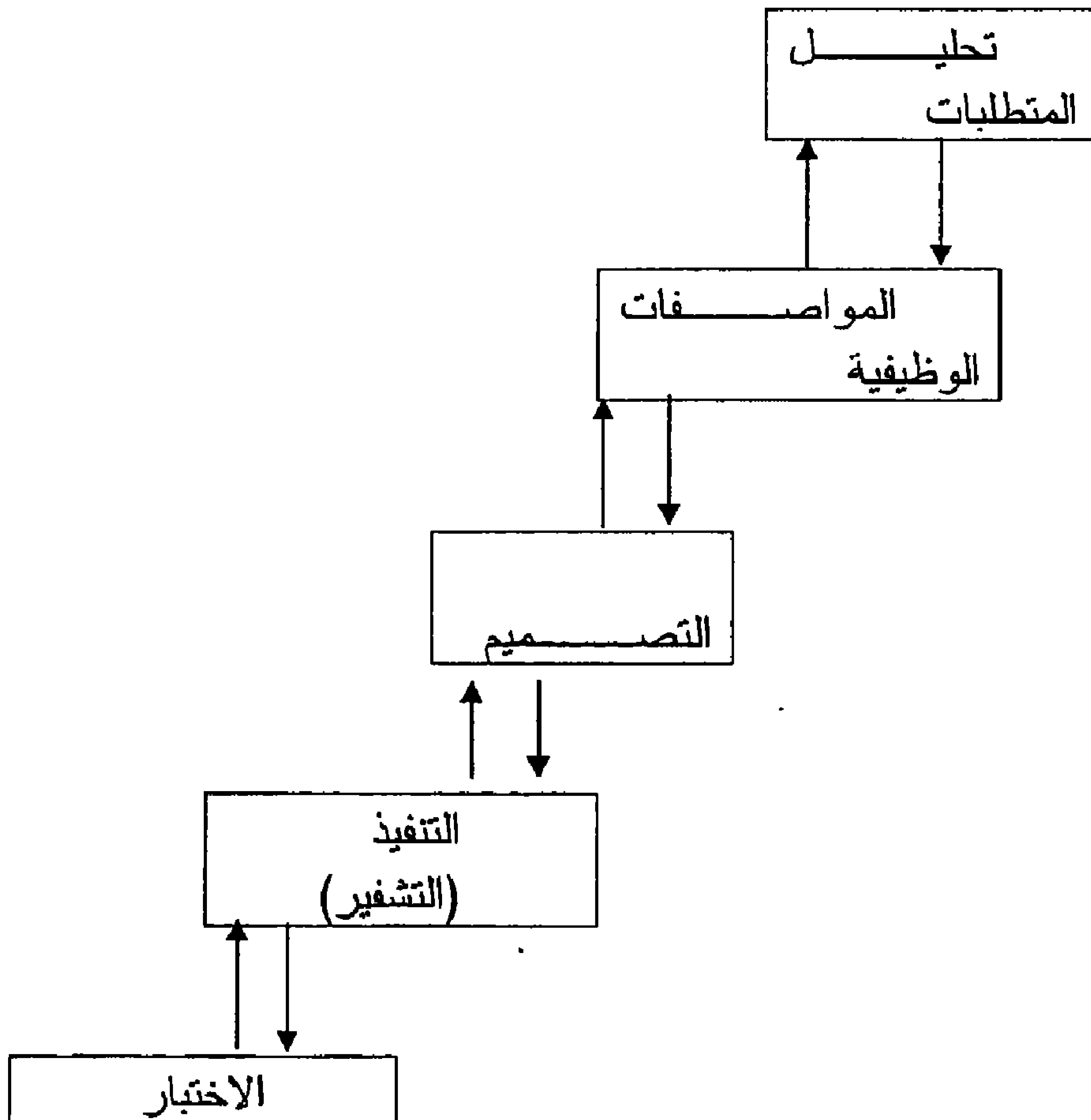
[١] تحليل المتطلبات: تحدد متطلبات النظام system requirement وتحلل، ويطلب من المستخدمين النهائيين end users أن يعرضوا متطلبات النظام التكنولوجي المطلوب إبداعه.

[٢] المواصفات: تحدد الوظائف اللازمة للبرنامج المطلوب وضعه.

[٣] التصميم: يقسم النظام إلي أجزاء ووظائف و interface–user لكل جزء.

[٤] التنفيذ: يشفر كل مكون من مكونات النظام، ويختبر، ويصبح النظام كلا متكاملا.

[٥] الاختبار: إجراء اختبارات روتينية، تساعد علي اكتشاف أخطاء النظام system errors.



كانت هناك انتقادات كثيرة لنموذج المسقط المائي / الشلال: أنه أخطأ في فهم هندسة البرمجيات باعتبارها عملية ساكنة static process، وأن الأخطاء لا تكتشف حتي مرحلة الاختبار، وأنه يجب تحديد متطلبات النظام قبل أن يصمم، بالرغم من أنه كثيرا ما تظهر متطلبات جديدة أثناء التصميم والتنفيذ ولا يمكن اختبار أداء النظام إلي ان يشفر، ولا يُدمج مهندسو البرمجيات المستخدمين النهائيين في العملية بما فيه الكفاية.

ولتجنب مثل هذه النواقص، التي قد تؤدي إلي زيادة كبيرة في التكاليف الكلية، أجريت أولاً بعض التعديلات في نموذج المسقط المائي، تمخضت عن منهجيات مثل النموذج الحلزوني spiral model(Boehm1986) أو نموذج المساقط المائية المتداخلة المراحل waterfalls with overlapping

phases. غير ن هذه التعديلات لم تتمكن من تجنب المشاكل العامة لمنهجيات التصميم الثابت static design.

٣١ – نشأ نتيجة لهذه المشكلات، خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة نموذج نظري paradigm جديد لمنهجيات هندسة البرمجيات: هندسة البرمجيات التطورية evolutionary والتساركية participatory. تحاول هذه الأساليب تحسين عملية تحديد المتطلبات، بإشراك المستخدمين وتقوم علي فكرة" الحاجة إلي تحطيم الحواجز بين الفنيين المتخصصين والناس الذين يستخدمون تطبيقات الكومبيوتر، لبناء تواصل فعال أثناء عملية التصميم. " (Greenbaum1993) نشأ التصميم التشاركي (Schuler Namioka 1993) في اسكنديناافيا.

ونشأ في غضون ذلك، عدد معتبر من الأساليب التشاركية، مثل: Paper Prototyping Prototyping، Explorative Prototyping، Experimental Prototyping، Evolutionary Prototyping، Rapid، Case - based Prototyping، Co-operative Prototyping، وSTEPS، هـذه الأساليب الجديدة تطورية، بمعني، أنها تنظر إلي هندسة البرمجيات باعتبارها عملية لاخطية non - linear، حيث كثيرا ما ينتقل المصممون من مرحلة إلي أخري، وتتداخل المراحل. تفترض هندسة البرمجيات في تراث نموذج المسقط المائي، انه يمكن المستخدمين النهائيين ان يصفوا احتياجاتهم وصفا

كاملا ودقيقا أثناء مرحلة تحليل المتطلبات.

تحقق نظم التصميم التطوري تحقيق التزأو ج بين تحديد المتطلبات والتنفيذ، وتركز علي إبداع نماذج (ما يسمي (" النماذج الأصلية prototypes") ، التي تعطي المستخدم النهائي فكرة عن كيفية عمل النظام، والشكل الذي سوف يكون عليه. تستكشف الإمكانات وبدائل التصميم وتكتشف، ويجري إدخال التغذية المرتدة من المستخدمين النهائيين في تصميم النظم، وإبداع سلسلة من النماذج الأصلية التي تحسن باستمرار، والتي تعكس أفكار واحتياجات المستخدمين النهائيين المحددة.

إبداع النماذج الأصلية prototyping، وتصميم النظم التطورية هي أساليب لاخطية ودورية cyclical، تحاول تفادي عيوب نموذج المسقط المائي.

٣٢ - نظم البرمجيات أعقد من أن تحدد تحديدا كاملا ، ومن أن تتصور مقدما تصورا دقيقا، ومن أن تبني استنادا إلي تحديد أولي واحد one initial specification دون خطأ. تقوم المناهج التطورية والتشاركية علي افتراض ضرورة أن تتطور المواصفات والتنفيذ معا، أنه ينبغي تواجد المستخدمين النهائيين في عملية هندسة البرمجيات لتحقيق نتائج جيدة.

٣٣ - تقوم المداخل التطورية علي افتراض أن المستخدمين في حاجة غلي رؤية أجزاء من النظام قبل أن يعرفوا ماذا يريدون. فضلا عن أن عملية التطوير أصبح ينظر إليها باعتبارها عملية تعلم متبادل mutual learning، حيث تتساوى أهمية المصممين والمستخدمين النهائيين. ويمكن المستخدمين أيضا أن يتعلموا من المستخدمين، وأن يحسنوا قدراتهم بالتعاون مع المستخدمين النهائيين في فحص وضع عملهم. فضلا عن إعطاء مزيد من الاهتمام بشرح الخيارات الثنية للمستخدمين، لأننا نعتقد أن فهم كيفية عمل النظام يساعد المستخدم علي إبداع أفكار عن احتياجات النظم،ويساعده / يساعدها علي استخدام المنتج النهائي. ينظر إلي إبداع البرمجيات في مداخل البرمجيات التطورية والتشاركية باعتبارها مهمة تصميم تعاونية بين مبدعي البرمجيات ومستخدميها. يشير تعبير " مشاركة " في نظم التصميم التشاركية لا إلي مشاركة المستخدمين النهائيين في عملية الإبداع فحسب، بل أيضا إلي نشأة عمل الفريق team work، والإدارة التشاركية في شركات البرمجيات.

٣٤ – نمـــوذج تصــميم نظـــــام المشاركـــة التطـــــوري STEPS (or Evolutionary Participatory System Design) الدوري هو مثال لمناهج التصميم التطورية والتشاركية (انظر: Floyd 1989)، حيث ينظر إلي إنتـــاج البرمجيات وصيانتها باعتبارهما مهمة المطورين developers، والاســـتخدام مهمة باعتباره المستخدمين النهائيين، وتصميم النظم مهمة مشتركة تعأو نية. يجري التطوير/ الإبداع development بإنتاج نسخ معدلة متواليـــة versions successive في عملية فيها آليات تغذيـــة مرتـــدة feedback mechanisms.. يدمج المستخدمون بإنتظـــام، ويتـــرابط التحليـــل والتصـــميم وتســـتخدم الاستعارات metaphors في وصف النظام، وينظر إلي التحليـــل باعتبـــاره عملية متكررة وتشاركية، وتبدع النماذج الأولية.

٣٥ – لم يكن التحول الذي طرأ علـــي النمـــوذج النظـــري لهندســـة البرمجيات صدفة. فقد دخل الـــنمط الفـــوردي the Fordist mode لتطـــور الرأسمـــــالية في أزمـــــة في بداية سبعينات القرن العشرين. وكان أحـــد أسبابها، أن النموذج التيلوري Taylorist model لتنظيم للعمل قد وصل إلي حدوده النهائية وشجع علي رفض العمل والصراع الطبقي، لأن قوة العمل لم تعد قادرة علي تحمل الأعباء البدنية والنفسية الدائمة وغير العادية. والأسباب الاخري، هي الحدود التكنولوجية والتنظيمية التي وصلت إليهـــا الأســـاليب التيلورية المركزية. ونتيجة لذلك، انخفض معدل نموالإنتاجيـــة، وارتفعـــت نسبيا الأجور ورأس المال الثابت. أدي هذا، مع ميل معدلات الربح إلي أزمة عامة للنظام الرأسمالي (Fuchs2002)، كما ارتبط انتشار الكومبيوتر اقتصاديا بأزمة الفوردية.

طرحت الحوسبة computerization، والأتمتة automation كـــرد فعـــل للانخفاض النسبي لمعدل الربح، لتوفير تكاليف العمل، ولزيادة معدلات الربح مرة أخري.

التحول إلي المعلوماتية informatisation والحوسبة همـــا أداة مثلمـــا أنهما نتاج لأزمة الفوردية. تم الانتقال من الفوردية إلي ما بعد الفورديـــة post - fordism في إطار البحث عن حل لأزمة الفوردية وتراكم رأس المال. تهدف السياسة الليبرالية الجديدة إلي خلق إطار للاقتصاد يجعل في الإمكـــان زيدة الأرباح بتخفيض تكاليف الاستثمار (رأس المـــال الثابـــت والمتغيـــر) وتخفيض الضمان الاجتماعي، والتبشير بالمساعدة الذاتية والمسئولية الذاتيـــة

للفرد في حل مشاكله / مشاكلها وبقدرة السوق علي ضبط نفسه بنفسه دون تدخل بشري.

٣٦ – تمخض هذا عن التحرر من الضوابط (القوانين واللوائح) deregulation، وعلاقات عمل غير مستقرة، وتفكيك دولة الرعاية الاجتماعية، وتدهور سياسات العمل والسياسات الاجتماعية، وتخفيض الضرائب علي رأس المال، وأوقات مرنة للعمل، وتحويل النساء إلي ربات بيوت housewifization.. الخ.

تمثل السمات الأخرى لنمط التطور الرأسمالي مابعد الفوردي، مرحلة جديدة في العولمة الاقتصادية (أنظر: Fuchs / Hofkirchner, 2001,2002) خلق الدول القومية للمنافسة والحصول علي الموارد من الخارج outsourcing، وتحقيق لامركزية الإنتاج و" مرونته flexibilisation " والإدارة النحيفة lean management ، والإنتاج في الموعد المحدد بالضبط، وتسطيح flattening التراتبيات الداخلية للشركات، وتفويض سلطة اتخاذ القرار من المستويات التراتبية العليا إلي المستويات الدنيا، ولامركزية الهياكل التنظيمية، وعمل الفريق وجماعات العمل شبه المستقلة، وتحويل الاقتصاد إلي اقتصاد القطاع الثالث (قطاع الخدمات) tertiarisation، وإلي اقتصاد معلومات، وتحول التجارة وتصدير رأس المال إلي تجارة ثلاثية الأطراف triadisation ، وتنويع إنتاج عالي الجودة. يرجع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة في المنظمات إلي المصالح الاقتصادية. كان النموذج النظري التكنولوجي الجديد سوف ينشأ، بدون الأزمة العالمية للفوردية، إن عاجلا أو آجلا، وإن كانت العملية ستصبح أكثر بطؤا بكثير. يرجع الانتشار الهائل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بحث الرأسمالية الدائم عن وسائل إنتاج فعالة، عن الترشيد والميكنة لقد جعلت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحصول علي الموارد من الخارج،ولامركزية الإنتاج، وعمل الفريق، وتحقيق مرونة " flexibilisation " الوظائف، وتسطيح التراتبيات التنظيمية أيسر كثيرا. هذه التكنولوجيات الجديدة هي النتيجة المنطقية لتطور قوي الإنتاج.

٣٧ – إننا نعيش اليوم في نمط رأسمالية مجتمع المعلومات الليبرالي الجديد، ما بعد الفوردي post - fordist (أنظر: Fuchs 2001, 2002)، لقد نشأ نمط جديد للتطور، أخذت تبرز خصائصه الجديدة. إنه ينطوي علي نظام

تراكم ما بعد فوردي، وعلي نمط ليبرالي جديد للتطـــور ونظـــام تـــأديبي disciplinary regime طلق عليه " مجتمع الضبط society of control ".

كان نظام الانضباط السائد في الحقبة الفوردية يعمل بمساعدة بيئـــات نظم انضباط وتأديب، هي أساليب لضمان الخضوع لسلطات خارجية عـــن طريق المراقبة والعقاب (Foucaut 1967).

وهي متأصلة في المؤسسات الحديثة، كالمدارس والســجون والأســر والجامعات والمستشفيات والشركات، الخ.. لأن هذه البيئات تحاول محاصرة الفرد. كما ادخلت نظم التأديب أيضا في أجهزة الإنتاج الكبيـــر الفورديـــة، وخاصـــــة في خطوط التجميع assembly lines. لا تزال هـــذه المظـــاهر موجودة اليوم إلي حد ما. غير أن هناك نقلة، فيما يتعلق بالنظام التأديبي، من " مجتمع التأديب disciplinary society " (Foucaut) إلي ما أسماه جيل ديلوز (1993) " مجتمع الضوابط society of controls ". الضوابط هي نظم تأديب مستبطنة internalized disciplines، أي أشكال من الانضباط الذاتي، التـــي تقدم نفسها علي أنها نظم تحررية، وتعمل بطريقة أكثر نعومة:

المحابس enclosures هي قوالب، قطع مصبوبة castings متميزة، أما الضوابط فهي تغيير طبقة الصوت modulation، إنها أشبه بشيء مصـــبوب يشوه نفسه بنفسه self-deforming cast، يتغير من لحظة إلـــي أخـــري، أو كالغربال الذي تتغير مواضع ثقوبه [...] النظام النقدي القـــديم هـــو أشـــبه بحيوان الخلد القديم the old monetary mole في فضاء محبس، أمـــا الحيـــة فهي حيوان مجتمعات الضبط. لقد انتقلنا من حيوان إلي آخر، من الخلد إلي الحية في ظل النظام الذي نعيش فيه، بل أيضا في أســـلوب حياتنـــا، وفـــي علاقاتنا بالآخرين. كان إنسان النظام التأديبي منتج غير مستمر للطاقة، أمـــا إنسان نظام الضبط man of control ، فهو متموج undulatory في شـــبكة دائمة[...] تلافيف الحية أكثر تعقيدا من جحور خلد الجبل (Deleuze 1992).

الخلد كرمز للمجتمع التأديبي disciplinary society، بلا ملامح، أبكـــم، يحفر برتابة جحوره

الحية مرنة وتعددية. ينتظر من الفرد في النظام الرأســـمالي الفـــوردي القيام بعمل ممل، تتوقع الإدارة من الأفراد في الرأسمالية ما بع الفوردية أن يكونوا مرنين، ومبدعين، ولديهم حـــوافز وديนـــاميكيين وحـــديثين وشـــباب ورشيقي الحركة، وتريد أن يتوحدوا مع الشركة، وأن يجدوا متعة في العمل.

تهدف إستراتيجيات الإدارة التشاركية participative management إلي إدماج العمال أيديولوجيا في الشركات.. هذه خاصية جديدة لنظام الانضباط الذي لا يهدف إلي عمل وحياة إنسانية، بل إلي زيادة الأرباح بزيادة الإنتاجية وتخفيض التكلفة، بأن يقوم العمال بضبط أنفسهم بأنفسهم.

نظم المكافآت، والعمل كفريق، وخيارات شراء اسهم الشركة share options، وهو ية الشركة corporate identity، والتصميم الجذاب لمكان العمل، وبناء توحد الإدارة والعمال (هوية - " نحن " " identity " we") وتشجيع روح المشروع داخل قوة اعمل.. الخ، هي جزء من هذه الإستراتيجية، يمثل خصائص جديدة لنظام الانضباط.

٣٨ - إن ما ازعمه إذن،هو أن الانتقال من تصميم الخبراء التراتبي للبرمجيات، الذي يصفه نموذج المسقط المائي، إلي هندسة البرمجيات التشاركية التطورية، يعكس نقلة أيديولوجية في النظام الرأسمالي، لم تعد تنطوي علي سيادة السيطرة التراتبية hierarchical control بل علي إستراتيجية إدماج، يتوقع أن تؤدي إلي زيادة الأرباح.

يمكن تبرير المشاركة (ليس في النظم الاجتماعية ـ التقنية socio - technical systems فحسب) باعتبارها حقا ومسئولية فردية وجماعية في تصميم تلك النظم التي يعيش فيها الناس بطريقتين: إما بالزعم بان هناك حق سياسي في تقرير المصير الذاتي، وفي العمل الديموقراطي وفي المشاركة الديموقراطية ، أو بالزعم الذرائعى instrumental، أن المشاركة ضرورية لتحقيق نتائج جيدة. " المشاركة " في ظل رأسمالية المعلومات informational capitalism هي مشاركة بالمعني الثاني الذرائعى، التي تخدم مصالح اقتصادية، ومن ثم، هي أيديولوجيا خالصة.

إذا القينا نظرة علي ظروف الحياة والعمل غير المستقرة، التي علي أفراد المجتمع العالمي تحملها اليوم، لاتضح لنا أن الإدارة التشاركية لا تؤدي إطلاقا إلي أنسنة العمل والحياة.

٣٩ - كذلك الحال في هندسة البرمجيات التشاركية، حيث يشارك المستخدمون النهائيين في عملية التصميم، وحيث أصبح انتشار وشيوع عمل الفريق، والتعاون الداخلي في شركات البرمجيات مظهرا تنظيميا بالغ الأهمية، تفهم " المشاركة " بالمعني الضيق للغاية، الذي يستبعد البعد الاجتماعي والقضايا المجتمعية والسياسية، ويخدم المصالح الرأسمالية.

ينبغي أن تشمل المشاركة سيطرة المنتجين المباشرين علي المنتجات ووسائل الإنتاج، وعلي المستوي السياسي ديموقراطية مباشرة شاملة، بمعني أن الناس المعنيين، يتخذون، جماعيا بأنفسهم القرارات التي تمسهم (أنظر: Fuchs 2001). الرأسمالية بهذا المعني مجتمع معاد للمشاركة anti - participatory ، والإدارة التشاركية أيديولوجية تساعد علي إقناع المستغلين والمحكومين بأن استغلالهم عادل ومنصف وديموقراطي و" تشاركي ". إن هندسة البرمجيات " التشاركية " أسلوب للتبرير والتحقيق الأمثل لعملية إنتاج البرمجيات، الذي يحقق الربح بفاعلية. يبقي تقسيم العمل المتأصل في النظام الرأسمالي، الذي يتطلب علاقة طبقية بين أو لئك الذين يملكون وسائل الإنتاج، ونواتج العملية الإنتاجية، وأو لئك الذين يعتمدون علي الدخول في علاقات عمل في النظام الرأسمالي المعلوماتي.

بالرغم من كل التناقضات التي نشهدها اليوم، يبقي التناقض التناحري antagonistic بين أصحاب الملكية وملاك العمل سمة أساسية للمجتمع لم تتغير. " لا يزال هناك انقساما بين أو لئك الذين يملكون الموارد القيمة التي يعتمد عليها اقتصاد المعلومات، وأو لئك الذين يملكون فقط القدرة علي العمل في مثل هذا الاقتصاد. [...] في اقتصاد المعلومات، حتى وأن كان مبدعوالمعرفة أنفسهم أفرادا، فإن الجانب الأكبر من موارد المعرفة الثمينة تبقي لرأس المال " (May 2000).

تساعد أساليب الإدارة والتصميم " التشاركية " أيديولوجيا في إحباط التغيير من أجل مجتمع تشاركي حقيقي، وتدعم ما يطلق عليه " الوعي الزائف " في النظرية النقدية.

٤٠ – البرمجيات هي نمط من المعرفة المشفرة knowledge codified، التي تنتج بالإلتزام بقواعد شكلية formalized rules، وإنتاج – لوغاريتمات production - algorithms.

إنه تحويل العمل الذهني إلي شيء objectification، له وجود مادي حقيقي.

تصف أساليب هندسة البرمجيات، مثل تلك التي تحدثنا عنها بإيجاز العملية الفكرية التي تنتج قطعة برمجيات، ولكنها تستبعد من العملية الإنتاجية، ذلك الجزء الذي يصبح فيه للمعرفة، حاملا ماديا physical carrier، وهو شرط ضروري لتحقيق ربح من المعرفة المشفرة.

يعكس الانتقال من إنتاج البرمجيات القائم علي نموذج المسقط المائي إلي الإنتاج " التشاركي " والتطوري، التغيرات الاقتصادية والأيديولوجية للنظام الرأسمالي ، وما يشترك فيه النمطان هو أنهما يصفان الخطوة الأولي في إنتاج البرمجيات، أي العمل الذهني الأساسي المستخدم.

دعوني أشرح لكم الحجة الرئيسية في هذه الورقة: وهي أنه لتحقيق ربح من سلعة معلوما في مجال هندسة البرمجيات، لابد أن يكون هناك حاملا ماديا (ماديا – ملموسا) للمعرفة.

(٣) هندسة البرمجيات وإنتاج فائض القيمة

٤١ – لا تتشيأ objectified المعلومات في منتج وحيد، ولا يمكن أن يتجدد بيعه، كما هو الحال في رأس المال الثابت والمتغير. إنها تتشيأ في منتجات كثيرة في نفس الوقت، (ليس بواسطة شركة واحدة فقط، بل ربما بشركات كثيرة في آن واحد)، بالرغم من أنها لا تُنتج إلا مرة واحدة فضلا عن أنها لا تبلي ولا تستهلك. رأس المال الثابت الدائم، كالآلات يبلي وتنخفض قيمته المعنوية devalued morally. يتشيأ رأس المال المتداول، هو مثل الموارد يتشيأ في سلع تستهلك، ويجب أن تتجدد للقيام بعملية الإنتاج. المعلومات لا تستهلك ماديا، ولا حاجة لإعادة شرائها. ولكن ينبغي تطوير المعلومات باستمرار في معظم الأحوال. هذ التطوير له تكاليف ولكن لا تكاد توجد تكاليف إعادة الإنتاج. ليست المعرفة في حاجة لإعادة إنتاجها باستمرار، كما هو الحال في رأس المال الثابت المتداول. يمكن إعادة إنتاجها صناعيا industrially بأسعار رخيصة للغاية، وبأعداد غير محدودة وبغاية السرعة. هكذا تصنع النسخ. ولكن المعرفة ليست في حاجة إلي إعادة إنتاج نفسها ويمكن توزيعها، في شكلها الرقمي digital form، عالميا بغاية السرعة والكفاءة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة.

٤٢ – ليست هندسة البرمجيات عملا علميا، لأنها لا تنتج معرفة جديدة تنتمي إلي الخطاب العلمي الموجود فعلا. هندسة البرمجيات هي معالجة ودمج integration معرفة موجودة بالفعل. برنامج الكومبيوتر هو معرفة مشفرة coded knowledge للمبرمجين في صورة مجردة.

يمكن القيام بعملية الإنتاج الصناعي الحقيقية، فقط بمساعدة حامل مادي - ملموس (CD وأسطوانات وانترنيت،.. الخ)، وباستخدام جهاز نسخ، أو أن توزع السلعة مباشرة بمساعدة الانترنيت كوسيط مـادي. تكـاليف النسـخ منخفضة للغاية، والبرمجيات التي شفرت مرة يمكن نسخها بسهولة وبسرعة وبسعر رخيص للغاية. رأس المال الثابت والمتغير، الذي ينبغي استثماره في عملية النسخ قليل للغاية. الحامل المادي - الملموس للمعلومـات، باعتبـاره جزءا من رأس المال الثابت، هو وحدة الذي يجب تجديده باستمرار. ولكـن هذا، ليس هو حال المعرفة التي أنتجها مهندسوالبرمجيات: تكاليف الإنتـاج تدفع مرة واحدة فقط. تحاول شركات البرمجيات باستخدام ما يسمي حقـوق الملكية الفكرية (حق المؤلف والبراءات) ضمان الانفراد بتضخيم القيمة expansion of value بالاستعانة بقطعة من البرمجيات خاصة بها.

٤٣ - هل ينتج مهندس البرمجيات فائض قيمة ؟ لنعد النظـر فـي التعريف الذي قدمه لنا ماركس لفائض القيمة " هذا الجـزء increment، أو الزيادة عن القيمة الأصلية،هو ما أسميه" فائض قيمة" (Marx 1867, 165). ينتج مهندس البرمجيات، وفقا لهذا التعريف فـاض قيمـة، لأن الرأسـمالي يشتري قوة عمل ووسائل الإنتاج اللازمة، وتباع قطعة البرمجيـات بقيمـة أعلي من رأس المال المستثمر. قيمة البرنامج software لا يعادل مجمـوع رأس المال الثابت والمتغير. لابد إذن، أن يكون العمل قد أنتج فائض قيمـة. يعمل المبرمجون أكثر مما يدفع لهم عن العمل. إنهم يؤدون إذن عملا زائدا surplus labour، وينتجون فائض قيمة. غير أن فائض القيمة هو أيضا غاية في ذاته، أي أن فائض القيمـــة هو قيمة تتضخم expanding value. يبقـي جزء واحد من فائض القيمـة في التدأو ل، ويكون نقطة البداية لعملية تراكم أخري في صورة رأسمال نقدي (ن) يعاد استثماره.

" تداول النقود كرأسمال، هو بالعكس، غاية في ذاته، لأن تضخم القيمة يحدث فقط داخل هذه الحركة المتجددة باستمرار. ليس لتـداول رأس المـال إذن حدودا ". (Marx 1867,167)

٤٤ - يتفق إنتاج سيارة مثلا، مع مخطط إعادة الإنتاج علي نطـاق أوسـع scheme of reproduction on expanded scale: ن - س.. ا.. سَ (عملية التراكم) يعاد استثمارها وسيارات أكثر يمكن إنتاجها لزيادة نَ أكثر. ومن ثم يمكن القول، أن ناتج هذه العملية الإنتاجية يمكن أن يتـراكم. أنـتج

المزيد والمزيد من السيارات ليتراكم رأسمال أكثر.

٤٥ – هل يمكن أن يتراكم الناتج المباشر لهندسة البرمجيات ؟ لا تنتج قطعة برمجيات a piece of software وتباع لتبرمج ذات القطعة من البرمجيات بجودة أعلي. ومن ثم لا يمكن الحديث عن إمكان تكديس accumulating منتجات البرمجيات أو غيرها من المنتجات المعلوماتية information products. وهذا يرجع إلي الحقيقة التي سبق أن ذكرناها، أن المعرفة لا تنتج إلا مرة واحدة فقط، وليست في حاجة إلي إعادة إنتاجها باستمرار لكي تصبح متاحة. ليس هذا هو حال المادة الخام مثلا. القيمة غاية في ذاتها في صورة فائض قيمة، لأن القيمة تعود لتغذي نفسها value is being fed back on itself في تداول رأس المال. نقطة النهاية في تحول رأس المال metamorphosis of capital، نَ، هي نقطة البداية في دورة أخري. ليست هندسة البرمجيات إذن، عملية تغذية مرتدة feedback: فلا تنتج برمجيات أكثر من ذات النمط بالاستعانة بإعادة استثمار رأس المال المتراكم. ونتيجة لذلك، لا يمكن اعتبار هندسة البرمجيات، باعتبارها عملا فكريا، عملا منتجا بالمعني (٢) ، في هذه المرحلة لا تنتج أي سلعة مادية – ملموسة تباع في السوق ويمكن تكديسها. ليس هناك فائض منتج surplus product في مرحلة الإنتاج الفكري. وهذا يصدق علي كل السلع المعلوماتية (CD، والبرمجيات والأفلام والفيديوو [digital versatile-discs] واسطوانات الليزر، وmini-discs .. الخ).

العمل الفكري المستخدم في إنتاج سلعة معلوماتية هو عمل منتج بالمعني (١)، ولكنه ليس عملا منتجا بالمعني (٢).

٤٦ – لكن، علينا أيضا، أن نلقي نظرة فاحصة علي مستوي العامل الجماعي أو الاجتماعي collective or social labourer. لكي تحقق المعرفة ربحا لابد أن يكون لها حامل مادي. إنها تخزن علي حوامل مختلفة للمعلومات لكي تسوق. لا توجد القيمة التبادلية للمعرفة قبل تخزين المعلومات علي مثل هذا الحامل. لا يمكن مبادلة البرمجيات المخزنة علي كومبيوتر محلي بالنقود كمنتج بالجملة. يمكن مبادلتها بالنقود كمنتج بالجملة، فقط إذا ما خزنت علي حامل كاسطوانة CD-ROM أو الانترنيت. عملية النسخ

الصناعي industrial reproduction، يتعين إما أن تشتري كخدمة، أو أن تقوم بها شركة البرمجيات ذاتها. ولابد للقيام بهذه العملية من شراء العمل البشري في صورة رأس مال متغير ورأس مال ثابت في صورة آلات ومواد خام (CD-ROM)، الخ).

٤٧ – المعرفة المتشيئة objectified في قطعة برمجيات، ليست في حاجة إلي إعادة إنتاج كل نسخة، وما ن توجد، ويدفع للعمال الذين أنتجوها أجورهم، لا تكلف الرأسماليين شيئا، وتصبح جزءا من عملية الإنتاج الصناعي المجانية. المعرفة المشفرة هي إذن جزء من كل نسخة من البرمجيات، ولا يترتب عليها مزيدا من التكاليف.. تباع النسخة الواحدة بأسعار أعلي كثيرا من تكلفة إنتاجها. تنتج النسخ وتباع من اجل إعادة استثمار رأس المال وتراكمه. يمكن لقطعة برمجيات أن تكدس / تتراكم، إذا ما أصبح لها حامل مادي – ملموس، وأعيد إنتاجها صناعيا. تخضع عملية النسخ الصناعية لقانون القيمة، مثل إنتاج السيارات تماما. لا يزال صحيحا، أنه كلما زاد العمل المتشئ في سلعة كالبرمجيات غلا ثمن المنتج. ولكن ليس صحيحا أن ثمن السلعة يسأو ي بالضبط قيمة العمل المتشيء فيها.يؤيد هذا، الخصائص النوعية للمعرفة (أنها تنج مرة واحدة فقط ويمكن نسخها بغاية السرعة، وبسهولة وبسعر رخيص)، وتباع البرمجيات عادة بأسعار أعلي كثيرا من قيمتها.

٤٨ – يُخلق علي مستوي العامل الجماعي القائم بهندسة قطعة برمجيات (أو بعبارة عامة، سلعة معلوماتية)، فائض منتج surplus product وفائض قيمة. يتراكم رأس المال والإنتاج، ويزيد فائض المنتج. لا يمكن أن تتحقق زيادة فائض منتج إلا بوجود حامل مادي. سَ تبادل بـ نَ وتصبح بالتغذية المرتدة نقطة البداية ج لعملية تراكم جديدة. لهذا، يعتبر إنتاج البرمجيات الكبير علي مستوي العامل الجماعي، نمط من العمل المنتج بالمعني (٣). ويمكن استخدام مخطط إعادة الإنتاج الموسع كما وصفه ماركس. العمل الفكري المستخدم عمل غير منتج بالمعني (٢) ولكنه عمل منتج بالمعني (٣). إنه شرط ضروري لتراكم رأس المال في صناعة البرمجيات ولكنه لا ينتج مباشرة فائض منتج، بمعني أنه عمل منتج بالمعني(٢). إنه يؤدي مرة واحدة فقط ولهذا لا يساهم في زيادة فائض المنتج في كل دورة من دورات رأس المال. العمل الذي يجب استخدامه

لإنتاج حامل مادي - ملموس للمعرفة، أي عملية تحويل المعرفة إلى شيء objectifying knowledge مادي، يجب تكرار القيام به مرات ومرات. إنه ينتج مباشرة ناتجا يمكن أن يتراكم وفائض منتج. هو إذن عمل منتج بالمعني (٢) إن عملية النسخ هي عملية منتجة – للقيمة علي المستوي (٢)، ولكن الإنتاج الفكري للمعرفة نشرط أو لي ضروري لها، وعلي المستوي(٣) يمكن اعتبار كل عمل يستخدم مباشرة كجزء من العمل الجماعي لإنتاج البرمجيات، عملا منتجا بالمعني (٣). وهذا يشمل لا يشمل العمل الفكري فحسب العمل الفكري والعمل البدوي، أي إنتاج المعرفة والحامل المادي، بل يشمل أيضا، الصيانة والإدارة والتوزيع والإعلان وتسليم البضاعة والنقل،..الخ.

٤٩ – السلع المعلوماتية اليوم مصدر رئيسي للربح. وهذا يرجع إلي أن للمعرفة خصائص معينة مفيدة للغاية لرأس المال، وتساعد علي تخفيض تكاليف الاستثمار والصيانة. يتفأو ت سعر وقيمة البرمجيات، ففي حين أن قيمة قطعة واحدة من البرمجيات منخفضة للغاية بحكم الخصائص النوعية للمعرفة، تباع بمئات أو آلاف الدولارات، وبهذه الطريقة يتحقق فائض قيمة إضافي extra surplus value.

٥٠ – ينتج البرنامج الواحد individual software ويباع مرة واحدة (علي العكس من البرمجيات، التي تنتج وتباع بأعداد كبيرة بالجملة). هذا نموذج بسيط للإنتاج السلعي حيث لا إناتج يتراكم، ولا تراكم لفائض منتج. إذا أنتجت نفس الشركة برنامجا جديدا، واستثمر الربح في هذه العملية فينبغي اعتبارها عملية إنتاج جديدة. يُنتج فائض القيمة، فقط باعتباره فائضا لقيمة رأس المال المستثمر، غير أن فائض القيمة هنا ليس غاية في ذاته، ولا يحدث تراكم مستمر لرأس المال والسلع علي أساس دورة واحدة للنسخ a single loop of (re-) production.

٥١ – الفكرة الرئيسية التي أود التأكيد عليها، هي أن تراكم رأس المال في صناعة البرمجيات لا يستند فقط إلي العمل الفكري، بل هو أيضا في حاجة إلي حامل مادي – ملموس للمعرفة، وأن الأرباح في الاقتصاد الجديد هي نتيجة الفارق الكبير بين قيمة سلعة معلوماتية وسعرها. لنتأمل مثالا يثبت أنه يمكن لرأس المال أن يستغل الخصائص النوعية للمعلومات ليحصد أرباحا ضخمة من السلع المعلوماتية، تخيل إنتاج برنامج بالجملة a mass

في دورة زمنية معينة turnaround time software. افضـــل وقت يخصص لإنتاج المعـــــرفة اللازمة، هو فترة الدورة الأولي لرأس المال. نفترض أن كل النسخ قد بيعت، وأن الربح تحقق بعد إكمال الدورة الأولي ، وأنه ليست هناك فائدة أو ريع يتعين دفعه. وأن ثمن القطعة الواحدة من البرنـــامج ١١٩ دولارا. علينا أن نميز بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير في إنتاج المعرفة (c1 and c2) عن رأس المال الثابت والمتغير المشتغل بعملية إعـــادة الإنتاج المادي (c2 and v2).

ولنفترض أيضا أنه قد أنتج ١٠٠,٠٠٠ قطعة من السلعة فـــي الـــدورة الأولي، وأن:

C1 = $ 1,000,000 ، و v1 = $5,000,000، و c2 = $ 500,000، و v2 = $ 200,000.

إذن يكون إجمالي تكاليف الاستثمار 6،700،000 $. ونفترض أن معدل فائض القيمة 100%.

يكون إجمالي رأس المال الثابت c = c1+c2 = 1,500,000، وإجمـــالي رأس المال المتغير v = v1+v2 = 5,200,000. ولما كان معدل فائض القيمة 100%، فإن إجمال فائض القيمة المنتج يكون s = 5،200،000. كل النســخ بيعت. إذن تكون الدخول 11,900,000$. وبطرح تكليف الاستثمار من هـــذا المبلغ يكون الربح الناتج $ 5,200,000 في السنة الأولي.

متوسط قيمة النسخة الواحدة v = sd + vd + cd، حيث أن تعبر cd وsd عن متوسط نصيب السلعة الواحدة من رأس المـــال الثابـــت وراس المـــال المتغير، وكذلك من إجمالي فائض القيمة المنتج. إذن يكون متوســـط قيمـــة السلعة:

$$V = \frac{15 \times 10^5}{10^5} + \frac{52 \times 10^5}{10^5} + \frac{52 \times 10^5}{10^5} = 119$$

إذن، قيمة السلعة في هذا المثال، تساوي سعرها في السوق.

لنلقي نظرة علي الدورة الثانية لرأس المال. نفترض أن ظروف الإنتاج والتكليف وإجمالي مقدار السلع المنتجة بقيت كما هي. كيف ينموالربح ؟

ليس الرأسماليون في حاجة إلي دفع الاستثمار، هـــذه المـــرة، لإنتـــاج

المعرفة، بحكم الخصـــائص النوعيـــة للمعلومـــات ($v1 = 0،c1= 0$). إذن:
ينخفض متوسط قيمة السلعة إلي:

$$v = \frac{5 \times 10^5}{10^5} + \frac{2 \times 10^5}{10^5} + \frac{2 \times 10^5}{10^5} = 119$$

هذا يعني أن متوسط قيمة قطعة برمجيات واحدة قد إنخفض انخفاضا جسيما دون تغير ظروف الإنتاج !.

هذا يرجع إلي حقيقة أن المعرفة يجب أن تنتج مرة واحدة فقط. إنها تفقد فقط، ما أسماه ماركس قيمتهـــــا " المعنوية " value " moral "، ولكنها لا تفقد قيمـــة بتقدم العمر، أو بالاستعمال أو بعدم الاستعمال، ويمكن نسخها بسهو لـــة، وبثمن رخيص للغاية.. الخ. لا يزال البرنامج يباع بـــ ١١٩ دولارا ولهذا، يزيد الربح من ٢٠٠،٠٠٠، ٥ دولار إلي٠٠٠، ٢٠٠، ١١ دولار.

هذا يعني زيادة متوسط الربح من ٥٢ دولار إلي ١١٢ دولار للســلعة الواحدة، وزيادة معدل الربح من ٧٨، ٠ إلي ١٦ (معدل الربح = الــربح / رأس المال الثابت + رأس المال المتغير (c + v) !

هذا يثبت أن قيمة أن قيمة قطعة برمجيات أقل كثيرا من قيمتها السوقية، وأن الخصائص النوعية للمعرفة هي الآلية التي تضمن أرباحا أعلـــي مـــن متوسط الأرباح ومعدل الربح في صناعة البرمجيات.

ملخص الحجج الرئيسية

- لكي نتجنب المفاهيم المثالية، مثل: " العمل غير المادي immaterial labour " و" الاقتصاد المجـــرد مـــن الطـــابع المـــادي dematerialized economy "، و"الاقتصاد عديم الوزن weightless economy "، و" مجتمع ما بعد الصناعة"، ولنؤسس تأسيسا ملائما نظرية مادية للعمل في القيمة، ينبغي أن نؤكد أن لرأس المال المعلوماتى informational capital أســـاس مـــادي وأن فائض القيمة المتشيء في سلع معلوماتية في حـــــاجة إلـــي حامـــل / وسيط فيزيقي – مادي physical - material carrier / medium.
- أن الأرباح الأعلى من متوسط الأرباح المحققة في الاقتصاد الجديـــد بإنتاج وبيع سلع معلوماتية ترتبط بالخصائص النوعية للمعلومات: إنها بصفة

عامة، لا تستهلك باستخدامها المتعدد الأوجه، وتنتشر باستخدامها ويمكن ضغطها can be compressed، ويمكن أن تحل محل موارد اقتصادية أخري،ويمكنها أن تنتقل بسرعة الضوء عبر شبكات المعلومات الكوكبية وتكاليف نسخها عامة، منخفضة للغاية، ونخفضها أكثر الابتكارات والتقدم التكنولوجي.

- لا يرتكز تراكم رأس المال في صناعة البرمجيات فقط علي العمل الفكري، بل هو أيضا في حاجة إلي حامل مادي – ملموس للمعرفة. الأرباح في الاقتصاد الجديد ناتجة عن الفارق الكبير بين قيمة سلعة معلوماتية وثمنها.
- يعرف في علم الكومبيوتر، ذلك الجزء من هندسة البرمجيات حيث تُبدع المعرفة بمنهجيات هندسة البرمجيات.
- إن النقلة في منهجيات هندسة البرمجيات من نماذج المسقط المائي إلي أساليب التصميم التطورية و"التشاركية " هي انعكاس للتغيرات الاقتصادية والأيديولوجية التي انطوي عليها الانتقال من الفوردية إلي ما بعد – الفوردية. لم يؤد انتشار أساليب التصميم " التشاركية " في التصميم والإدارة إلي مقرطة وأنسنة العمل والمجتمع، بل هي آلية أيديولوجية تستخدم لزيادة الأرباح،وتعزيز " الوعي الزائف ".

(٣)

حول الاقتصاد السياسي للاشتراكية: ضد ضبط الأسواق للعلاقات الاجتماعية

مارتن كونينجز Martin Konigs*

١- مدخـــل

أصبح مألوفا في هذه الأيام، أن يقال أن السنوات الأخيرة شهدت تعديل الفرضيات التقليدية للاشتراكية ووسائلها وأهدافها. غالبا ما تخدم مثل هـــذه العبارات إخفاء التدني الشديد لطموحات اليسار. لقد قوض موت الشيوعية في أوروبا الشرقية، والمشاكل التي حاصرت دولة الرعاية الاجتماعية الغربيـــة تصور أن الاشتراكية أيا كان نوعها، قد تقدم بديلا قابلة للحياة أو مرغوبا فيه لسوقنة marketization المجتمع. تشيع الآن، الالمســـاواة بـــين الاشـــتراكية وطغيان سلطة الدولة والقمع الصريح لحقوق الفرد.

ومما يدعو للسخرية أن يشارك اليسار نفسه قي الكثير مما يروي عـــن السياسة الاشتراكية من الروايات الثابتة. لقد أدي الفشل في تجاوز تعريـــف المدافعين عن الليبرالية للاشتراكية إلي إهمال عناصر في التراث الاشتراكي أفلتت من الميراث الدولدتي statist legacy ، وما ترتب علي ذلك، من عجز عن الرد علي حجج اليمين الليبرالي الجديد. لقـــد فقـــد اليســـار المنظـــم institutionalized left القدرة علي، تصور إستراتيجيات تحريرية، بمفـــاهيم أخري، غير مفهومي الدولة والسوق، مما دعم حكم رأس المال.

---

* حول الاقتصاد السياسي للاشتراكية : ضد الأسواق

* البحث منشور في مجلة RESEARCH IN POLITICAL ECONOMY

* مارتن كونج باحث اقتصادي ماركسي في جامعة يورك مرشح لنيل الدكتوراه.

نظرية اشتراكية السوق الأنيقة، أبعد ما تكون عن حل أزمة السياسة الاشتراكية، إنها تلخصها.

أدق وصف لاشتراكية السوق، هو أنها محاولة لرسم حدود اشتراكية أعيدت لها حيويتها، قادرة علي مواجهة المطالب التي يفرضها العصر الحديث وعملياته، عمليات التباين الاجتماعي social hetrerogenization والعولمة. لقد أصبحت محاولات اشتراكيي السوق maket socialists بناء " اشتراكية ممكنة التحقيق " تحتل موقعا مركزيا، جعل اشتراكية السوق الآن كما تدعي مجموعة مقالات حديثة، أحد موضوعات الجدل الرئيسية في صفوف اليسار في العالم كله. (Ollman،1998)

ستقدم هذه الورقة أولا، نقدا لمنظور اشتراكية السوق، ثم أبدأ في إيضاح النقطة الرئيسية في عرض حجتي بالتفصيل علي نحو بناء، وهي: أن الاشتراكية تتناقض بطبيعتها مع تنظيم الشئون الاجتماعية بواسطة الأسواق. وهذا لا يعني بالطبع، أن لا معني لمساعي الاشتراكية وجهود التغيير طالما أن هناك أسواق، وإنما يعني أن على هذه المساعي والجهود العمل ضد قوي السوق وتحديها. وبدلا من تبني الخطاب الليبرالي الجديد، خطاب الدول والأسواق، علي الاشتراكية أن تنتهز فرصة التأمل الذاتي المفروض عليها للتنقيب عن الأفكار والاستراتيجيات والبدائل التنظيمية التي تهبط عليها من السماء عندما تحتل اشتراكية الدولة مقدمة المسرح.

٢- قضية السوق الاشتراكي المعاصرة

إن تراث الدولتية th legacy of statism هو ما يحرص المدافعون عن اشتراكية السوق علي مخاصمته.

ففي رأيهم أن التراث الدولتي فعل الكثير لنزع الثقة في مجموعة الأفكار التي تقوم عليها سياسة اليسار، ولهذا ينبغي البحث عن طرق جديدة للتعبير عما كان يعد دائما القيم لأساسية للاشتراكية وتحقيقها. إن ما ينبغي أن يتعلمه الاشتراكيون من الليبراليين، أن دولة مقيدة دستوريا وما يلازمها من تحديد لمجال خاص لعدم التدخل، هي شروط أولية جوهرية لمحاولات إعطاء مضمون عملي للمثل الأعلى للاستقلال الذاتي للإنسان. يستنتج من هذا انه ينبغي قبول الملكية الخاصة ومؤسسات السوق اللامركزية باعتبارها الطريقة المناسبة لتنظيم شئون المجتمع اليومية. وهذه بالطبع، لا يمكن أن

تكون ذات الملكية الخاصة وذات الأسواق الموجودة في المجتمعات الرأسمالية. علينا أن نميز بين الأسواق الرأسمالية والأسواق الاشتراكية.

في ظل الاشتراكية، سوف تستخدم الأسواق كأدوات للمجتمع، توضع تحت تصرفه لضبط شئونه. ضبط السوق market regulation له أهمية لا لأن حقوق الفرد الطبيعية، التي لا يمكن التنازل عنها تمليه، ولكن لقدرته علي توجيه النشاط البشري وتنسيقه علي نحورشيد ويحترم رغبة الأفراد في الاستقلال الذاتي autonomy.

سوف تكون الأسواق إذن، اكثر رسوخا بكثير عنها في النظام الرأسمالي في إطار مؤسسي يضمن عملها للصالح العام. تشترك كل مقترحات السوق الاشتراكي في تصور أن الملكية الخاصة الكاملة لوسائل الإنتاج غير مبررة، وأن المجتمع (أو ممثليه) ينبغي أن يكون قادرا علي ممارسة حقوق الملكية'لي رأس المال. و من ثم، فإن الفكرة الأساسية في اشتراكية السوق، هي أن ضبط السوق ونوع من جماعية رأس المال socialization of capital، سوف يجعلان الاشتراكية ممكنة التحقيق. وبعبارة ابسط: الفكرة الرئيسية هي الإبقاء علي آلية السوق لتقديم معظم السلع والخدمات بينما تحول ملكية رأس المال إلي ملكية اجتماعية socialization of capital" (Mill 1989).

سوف تكون الاستراتيجية المبنية علي أساس هذين العنصرين الرئيسيين، قادرة علي الوفاء بوعود التحرر، التي كان التراث الاشتراكي يقدمها دائما، دون أن يصطدم، مع ذلك، بالمطالب التي يفرضها العصر الحديث.

يقال أن الأسواق وُهبت صفات كثيرة لها قيمة كبيرة ليس في وسع المجتمع الاشتراكي الاستغناء عنها. بالغت شيوعية أوروبا الشرقية والاشتراكية الديموقراطية، في رأي اشتراكيي السوق مبالغة شديدة، في تقدير عقلانية الضبط والتدخل والملكية الحكومية. لقد تبين أن قدرة الدول وأدوات ضبطها البيروقراطية علي جمع المعرفة والتعبير عنها، وتصوراتها للخير العام وتحقيقها محدودة للغاية بالمقارنة بما كان يمكن أن تتصوره الاشتراكية الكلاسيكية. الأسواق بخلاف بيروقراطيات الدول، لديها احترام أصيل لتفضيلات الفرد، ومن ثم تسمح بالسعي لتحقيق مشاريعهم الشخصية والانخراط في معاملات من اختيارهم، وبهذا يمكن ضمان تخصيص الموارد

واستبعاد الربط الشائع بين الاشتراكية وتبديد الموارد. توفر منافسة السوق للفاعلين الحوافز المطلوبة، وهذا يخفف كثيرا المشاكل المعقدة بين الأصيل والوكيل، بين الرئيس والموظف principle-agent problems (عندما يكون المجتمع، الأصيل مثلا). تولد المنافسة أيضا الابتكار والنموالاقتصادي. فضلا عن أن آليات الثمن قادرة علي معالجة تدفقات المعلومات الضخمة التي تنقل يوميا في المجتمع الحديث، فلا حاجة لسلطة مركزية لجمع المعرفة التي لها أهمية حقيقية فقط لأناس قليلين، أو غير القابلة بطبيعتها للنقل الواعي. تتطابق إذن الحرية باعتبارها غياب القيود، بسلاسة مع تعزيز مصالح المجتمع ككل، عن طريق اليد الخفية the invisible hand.

الترتيبات المؤسسية المقترحة للملكية الاجتماعية لرأس المال كثيرة الأنواع والأحجام. ملكية الدولة وسيطرتها الشاملة مستبعدة بداهة. ومن جهة أخري، تبرز كل نماذج اشتراكية السوق إلغاء كل الملكيات الكبيرة الخاصة لرأس المال. تدار – في معظم المقترحات – أنشطة المجتمع الإنتاجية من خلال مشروعات مستقلة تربطها الأسواق، بينما يحتفظ المجتمع الذي تمثله الدولة بحقوق أساسية علي الموارد الإنتاجية المستخدمة. وهكذا، بالرغم من أن رأس المال تُشغلة مشروعات تشارك في المنافسة في السوق، كما يحدث في النظام الرأسمالي، إلا أنها لا تمارس حقوق الملكية الكاملة. يظل المجتمع المالك النهائي لمعظم رأس المال الاجتماعي، وتستأجر المشروعات رأس المال من الدولة باعتبارها ممثل المجتمع. وعلي المشروعات أن تحافظ علي الأقل علي قيمة رأس المال المستأجر وأن تدفع ضريبة رأس المال capital charge. تبين أن دعوى اشتراكية السوق تستند إلي حد كبير إلي إمكانية فصل حقوق الملكية عن حقوق الإدارة،علي النحوالذي تحقق في رأسمالية الشركات corporate capitalism. ولهذا، تكون الاشتراكية الكلاسيكية قد أخطأت بدمجها نظم الملكية في آليات التنسيق coordination mechanisms.

التمييز بين الملكية الاجتماعية والملكية الخاصة، لا يتطابق بحال مع التمييز بين التنسيق السابق ex ante والتنسيق اللاحق ex post بواسطة الأسواق. الأسواق والرأسمالية ليسا مترادفان. وكذلك، ليست هناك حاجة إلي سلطة مركزية للقيام بالتنسيق المسبق للمجتمع كله، لإعطاء مضمون

لفكرة الاشتراكية، لأنه يمكن تحقيق الجمع بين أشكال الملكيـــة الاجتماعيـــة والتنسيق بواسطة الأسواق علي نحوكامل.

السؤال الأساسي الذي ينبغي الإجابة عنه هو: هل نجحـــت اشـــتراكية السوق في تحديد المبادئ العامة لإعادة ترسيخ الأســـــواق re-embedding markets ؟ بالرغم من أن إدعاء أن الأســـــواق الاشتراكية تتفق مع قـــيم وأهداف السياسة الاشتراكية يقدم عادة، كحجة أساســـية، إلا أنــــه لـــيس إلا مصادرة علي السؤال: ماذا تعني إعادة ترسيخ الأسواق ؟ لا مفــر إذن مـــن التوصل إلي تصور أوضح لمكانة مفهوم السوق.

٣- الضبط الرأسمالي للعلاقات الرأسمالية بواسطة الأسواق

الأسواق سابقة تاريخيا علي النظام الرأسمالي. كثيرا ما تقدم هذه الحقيقة لتأييد فصل اشتراكية السوق بين الأسواق والنظـــام الرأســـمالي. إن وجـــود الأسواق في مجتمعات غير رأسمالية لا يبرر استنتاج أن ارتبـــاط الأســـواق والرأسمالية هو مجرد ارتباط عارض. ربما ينبغي التركيز علي الدور الذي تلعبه الأسواق بدلا من التركيز علي وجودها أو غيابها. ذلك أن الدور الذي تلعبه الأسواق في المجتمعات السابقة علي الرأسمالية يختلف اختلافـــا كيفيـــا عن دورها ووظائفها في ظل النظام الرأسمالي (وأيضا عن تلك التي تحـــدد للأسواق في مجتمع اشتراكية السوق كما سيتضح لنا)

ليس إذن وجود الأسواق في حد ذاته، السمة المحددة للنظام الرأسمالي. إن ضبط الشئون والعلاقات الإنسانية بواسطة الأسواق، هو ما يعطي النظام الرأسمالي سماته المميزة. وبعبارة أخري، تقوم الأسواق بوظـــائف ضـــبط regulatory functions عندما يفقد الناس قدرتهم علي السيطرة علي تطـــور المجتمع وقيادته. وهذا بدوره يحدث عندما ينفصل الناس بعضهم عن البعض وعن وسائل إنتاج وسائل إنتاج حياتهم. لقد كان خلق أسواق العمل والأرض ورأس المال واغتراب العامل عن قوة عمله وعن وســـائل الإنتـــاج وعـــن المجتمع كله، أمرا جوهريا لنموالرأسمالية. أصبحت منافسة السوق أســـلوب ضبط a mode of regulation نتيجة لهذا الاتساع في الأســـواق، وتحولـــت مبادلات السوق إلي قوي السوق. (وفقا لتمييز ديفين Devine (1988) بينهما الذي سنناقشه فيما بعد).

يتطابق انفصال المنتجين عن وسائل الإنتاج، وتعمـــيم الأســـواق مـــع

لانفصال الدولة مؤسسيا عن المجتمع، وانفصال مصالح الناس المشتركة عن العلاقات الاجتماعية التي يشاركون فيها. إن ممارسة الحكم الطبقي عن طريق ما يبدوأنه أنشطة تبادل مستقلة (بيع قوة العمل مقابل أجر نقدي) يقتضي ويفترض سلطة سياسية مجردة، تستخدم كمستودع لسلطة القهر. الدولة الرأسمالية مخلوقة وخالقة معا لعلاقات الإنتاج الاجتماعية الرأسمالية بالمعني الحقيقي لهذه العبارة، فقد لعبت دورا رئيسيا في تجريد العمال مما تبقي لهم من حقوق في الوصول إلي الموارد الإنتاجية المشتركة واحتفظت بدور جوهري في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج السائدة طوال تاريخ الرأسمالية.

ليس ضبط السوق إذن، بنية طبيعية تعكس منطقا لا زماني لاختيار اقتصادي وفرضه عن طريق فصل أغلبية السكان عن وسائل الإنتاج، إنه نتاج تاريخي عرضي للصراع الاجتماعي.

خلقت الأسواق سياسيا عن طريق مؤسسة الملكية الخاصة، ونشا الاقتصاد كمجال مستقل عن المجتمع نتيجة لذلك. إن لتأكيد الأصول والطبيعة السياسية لاقتصادات السوق الحرة أهمية خاصة:

" إن تمايز الاقتصادي والسياسي في النظام الرأسمالي، هو بعبارة أدق، تمايزا للوظائف السياسية ذاتها، وانفصال تخصيصهما للمجال الاقتصادي الخاص والمجال العام للدولة.

هذا التخصيص يفصل الوظائف السياسية المعنية مباشرة باستخراج وتملك فائض العمل عن تلك الوظائف التي لها هدف اجتماعي أعم. (Wood,1995). البحث فيما وراء هذا التمايز في الوظائف والتشكيك فيه ونقده، يجد كثيرا من مدي جهو د التحرير والتغيير " العملية ": " ليس افتراض انفصال السياسة عن الاقتصاد كنقطة بداية (...) ليس افتراضا نظريا بريئا كنقطة بداية. إنه يعني إعادة الإنتاج التلقائي لعلاقات إنسانية اجتماعية معينة تحدث وتعزز هذا الانفصال المؤسسي institutional separation (Rosenberg, 1994). تأكيد أن قوي السوق هي كيانات يمكن أن يدفعها التدخل السياسي إلي الأمام، وأن يقأو مها أو يكيفها، هو بالتحديد إعادة إنتاج نظري، للترتيبات المؤسسية المضللة للمجتمع الرأسمالي، كما يحول دون كشف أساليب الربط بينها. قوي السوق هي بني سياسية، بقدر ما هي بني اقتصادية.

ومن ثم فإن أفضل تصور للاقتصادي والسياسي، هو تصورهما باعتبارهما شكلان مختلفان للعلاقات الاجتماعية، وأن انفصالهما ليس مطلقا بل شكليا. تشيأ reified الخط الفاصل بين الدولة والمجتمع وأصبح مطلقا absolutized في التراث البنيوي، لمجرد تأكيد أن هناك وحدة وظيفية نهائية يحددها المستوي الاقتصادي. أدت كل المحاولات النظرية لإعطاء الفاعل agency والنضال السياسي حقه إلي انهيار المقولات البنيوية بدلا من زيادة قوة الواقع. يبين الإسهام الجوهري للجدل حول أصل الدولة، رغم إهماله، أن أي رغبة في الإبقاء علي استعارة الأساس – البنية الفوقية - base superstructure، إشكالية، حتى مع تعديلها، وأن السياسة والاقتصاد، ينبغي فهمهما باعتبارهما أشكالا تاريخية للصراع الطبقي في ظل النظام الرأسمالي.

(انظر: Holloway & Picciotto, 1978) يمكن تنظير وظيفة العلاقات الاجتماعية إذا ما اتخذت أشكالا تاريخية محددة، وهي وظائف قد تؤديها أو تفشل في أدائها. انفصال الدولة عن المجتمع هو نتاج تاريخي غير ضروري لصراعات اجتماعية ممتدة ومتكررة لا تحسم مرة واحدة وإلي الأبد: الانفصال المؤسسي للسياسة ليس فقط نتيجة للصراع الطبقي، بل هو أيضا سياقه وموضوعه. الخط الفاصل إذن محل نزاع مستمر، وخاضع للتغيير وإعادة التشكيل. وبعبارة أخري، يدور الصراع داخل تمايز الوظائف الاقتصادية والسياسية وضده وحوله. ليس انفصال الاقتصادي عن السياسي سمة موضوعية لبنية فرضها منطق رأس المال، إنه إطار مؤسسي فرضه الصراع الطبقي الدائم وحده علي علاقات الإنتاج الرأسمالية، إطار يعاد إنتاجه ويتغير من خلال ذلك الصراع. " (Clark ,1991)

ما نعنيه إذن بـ " اقتصاد السوق الحر" هو مجموعة من الأشكال الاجتماعية. ومن خلالها ينفصل الناس عن بعضهم ويتشكلوا كأفراد أصحاب ملكية، وهي يمكن أن تتناقض مع " حال الانسان " the human condition بالمعني الدارج، تتعارض مع ضرورة أن يعمل الناس معا لإنتاج معيشتهم ".

التناقض الأساسي في ضبط السوق، هو التناقض بين الطابع الاجتماعي (عبر التاريخ) وإنفصال الناس عن بعضهم البعض، وعن وسائل الإنتاج عن طريق فرض الشكل السلعي commodity-form.

ينبغي التأكيد علي أن هذا التناقض لا ينبغي النظر إليه باعتباره تناقضا مع جماعية العمل، علي اعتبار أنها تقتصر علي المشروعات المملوكة ملكية

خاصة، بل باعتباره تناقضا بين المتطلبات الوظيفية للإنتاج ، وتنظيمه علي أساس الملكية الخاصة. إنه تناقض بين شكل اجتماعي (أسواق حرة) ووظيفة (استمرار الإنتاج، وفي نفس الوقت إعادة إنتاج مجمل العلاقات الاجتماعية المنظمة للإنتاج).

ولإعادة الإنتاج لابد من تحقيق قدر من التعاون. تجد الطبقات العاملة نفسها مضطرة لعرض قوة عملها للبيع في سوق العمل. يشتري مالك رأس المال قوة العمل، وبالتالي يجتمع العمل ورأس المال (في تعاون يتيح القيام بالإنتاج. يحدث التعاون بشروط يضعها مالك وسائل الإنتاج، الذي يدفعه توقعه لزيادة رأسماله إلي التصرف فيه مؤقتا. سوف يصمم علي الاحتفاظ بسيطرته (التي قد يمارسها لحسابه مدير معين) علي عملية الإنتاج، ولذا يكون المشروع الرأسمالي عامة ذوطبيعة تراتبية hierarchic. يعتمد التخطيط التراتبي hierarchic planning في ظل النظام الرأسمالي علي تفكيك المجتمع dissosciation of society: الأخير سابق علي الأول.

لابد أن نستنتج من هذا، تصور أن العلاقات المكونة للنظام الرأسمالي تنطوي علي ثنائية duality صراعات أساسية، أي علي تناقضات طبقية وتناقضات تنافسية competitive contradictions، وأن الجمع بين هذين التناقضين الاجتماعيين، هو ما يعطي النظام الرأسمالي " قوانين حركته التي تميزه " (Baker, 1997) وهو تصور خاطئ.

ليست المنافسة والصراع الطبقي بعدان مختلفان بُني المجتمع الرأسمالي وفقا لهما. المنافسة هي الوسيلة التي يدير بها رأس المال الصراع الطبقي " إنها مجرد طريقة خاصة لتنظيم الصراع الطبقي"(Cleaver, 1997). لا ينبغي أن يقودنا تصورنا لاقتصادات السوق الحر باعتبارها أشكالا تاريخية للصراع الطبقي إلي أن نحدد مكان الصراع بالمكان الذي غالبا ما يكون فيه أكثر ظهو را، وبالتحديد المشروع the enterprise. اغتراب الناس بعضهم عن بعض، وعن وسائل إنتاج عيشهم، حيث يضعهم بعضهم ضد بعض، هو ذات الأسلوب الذي ينفذ به النظام الرأسمالي " قوانينه " (إنتظامات regularities الصراع الطبقي).

ينبغي الاستفادة بهذه الملاحظات أيضا في تقويض تصور أن وجود التراتبيات hierarchies في كل مكان في ذاته، يشير إلي القضاء تدريجيا علي علاقات الإنتاج الرأسمالية، وتحول النظام الرأسمالي إلي مجتمع منظم

فبالرغم من أن المشروعات قد تنمو فتسيطر علي موارد هائلة وتتسع إمكانية استخدامها لها، تبقي أنشطتها في نهاية المطاف، موجهة إلي المنافسة في التبادل exchange competition. تجد تراتبيات كل من الحكومة والمشروع أهدافها البعيدة المدى محددة لها. ليس في التخطيط في جوهره شيئا معاديا للرأسمالية (ناهيك أن يكون اشتراكيا) وطالما ساد ضبط السوق، واستمدت آليات التخصيص المباشر direct allocation هدفها من تنافس شرائح المجتمع (كما تعبر عنه الأسعار) تتكامل الأسواق والتراتبيات.

ربما كان دور الدولة في البداية أكثر وضوحا في تحديد حقوق الملكية وحمايتها غير أننا إذا سلمنا بالتطور المتناقض لمجتمع السوق الحر، لا يتصور أن يكون تداخل الدولة والمجتمع مشابها للصورة الليبرالية لدولة الحد الأدنى minimal sate. لقد شهد تطور الدولة الحديثة تكاثر وتركز الوظائف التي تؤديها الدولة، استجابة للتبعات التي تواجه تراكم رأس المال. تنخرط مؤسسات الدولة انخراطا ماديا مباشرا في صميم عمل النظام الرأسمالي. وبناء عليه تعد الالمساواة بين النظام الرأسمالي والملكية الخاصة تبسيطا مفرطا. يعاد إنتاج اعتماد الجماهير علي رأس المال(ويُتحدي) بطرق مختلفة، وتعميم الشكل – السلعي commodity form لا يحدث مرة واحدة وإلي الأبد بل لابد أن يتكرر باستمرار. لا يمكن تفسير المرونة التي أظهرها النظام الرأسمالي طوال القرن الماضي دون تنظير الأدوار المختلفة الكثيرة التي يمكن وينبغي أن تلعبها الدولة عن طريق التدخل المباشر والتنفيس عن الضغوط الشعبية التحريرية.

تتكون دورات إعادة إنتاج رأس المال من لحظات كثيرة، هي إمكانات للقمع والتغيير في آن واحد.

غير أن تمايز العلاقات الاجتماعية إلي أشكال سياسية واقتصادية، وبناء ضبط السوق المُفكك والبَاني في آن واحد للعلاقات الاجتماعية، هو ما يعطي النظام الرأسمالي خصوصيته التاريخية.

ليس ما يميز النظام الرأسمالي أنه ليس نظاما للقهر الصريح والممارسة غير المقيدة للسلطة بل انفصال السلطة والحكم والنفوذ مؤسسيا (انفصالا ميليا tendentially دائما) عن الإنتاج المادي القائم علي أساس التبادل المعمم generalized exchange. تتحقق السيطرة في ظل النظام الرأسمالي بتضافر بارع للحركة الذاتية self - movement وسلطة القهر، أو

بالأحرى الفصل بينهما. هذا يعني أن المبرر (الطريقة التي تجعل الفاعلين يتصرفون بطريقة فعالة لإعادة الإنتاج وتمكينهم من ذلك) التي تفرض من خلال ضبط السوق، ينبغي أن تكون أساسية لتحليل المجتمع الرأسمالي. لكي يكون لمفهوم النظام الرأسمالي معني، ينبغي أن يكون المجال الاقتصادي "قائما بذاته ". طالما أن إعادة الإنتاج تحدث فعلا، وأن الإنتاج الاجتماعي المنظم علي أساس التملك الخاص ينجح باستمرار في" توفير السلع "، ليس إلا مجرد ملاحظة، فلابد أن يكون في فكرة التنسيق coordination بواسطة " اليد الخفية the invisible hand " بعض الاتساق. لا يمكننا إذن أن نستنتج أن ميول الأزمة المستوطنة في التكوينات الرأسمالية من معرفة شكله فقط، لأنها تتبع من التناقض بين هذا الشكل وما يفرضه عليه (مضمونه). ضبط السوق ليس متسقا داخليا أو غير متسق بالمعني المنطقي البحت، وإنما العلاقة المتناقضة بين الضبط وما يفترض أن يضبطه، هي التي تشعل شرارة ميول الأزمة المميزة للتطور الرأسمالي، وتقتضي أن تعيد الدولة تنظيم علاقات الإنتاج باستمرار. إن فرض عقلانية سوق مسببة للاغتراب alienating rationality، ومقاومة هذا الفرض، هي ما يدور حوله الصراع الطبقي.

سوف نبحث عقلانية ضبط السوق في القسم الرابع، بينما ستكون طبيعتها المتناقضة موضع اهتمام القسم الخامس، ودون ادعاء ما يشبه تحليلا جامعا لضبط السوق، والتناقض بينما متطلبات إعادة الإنتاج الاجتماعي وتنظيمه عن طريق السوق، سوف أركز المناقشة فيما تبقي من هذه الورقة علي قضايا الدافع motivation والمعلومات. لابد لتحقيق التنسيق بين الأنشطة الاقتصادية من أداء وظيفتين علي الأقل، وظيفة المعلومات information function ووظيفة الدافع function motivation. ينبغي في ظل أي نمط من أنماط التنسيق، وداخل أي مجموعة من الأشكال الاجتماعية حفز الفاعلين بالحافز المناسب للتصرف علي نحويتسق مع إعادة الإنتاج الاجتماعي، ويجب أن يملكوا المعلومات التي تمكنهم من ذلك. سوف يتيح لنا اختيار قضيتي المعلومات والحافز للمناقشة بحث وجهة النظر المدافعة عن اشتراكية السوق (التي تستند إلي حد كبير إلي التفوق المزعوم للسوق من حيث وظيفة الدافع ووظيفة المعلومات)، وكذلك إلقاء الضوء علي مشاكل وقضايا التنظيم الاشتراكي الاقتصادي – السياسي، التي ظلت دون تنظير في التراث

الاشتراكي (الماركسي خصوصا) (كما لاحظ اشتراكيو السوق بحق في أغلب الأحيان).

٤- اشتراكية السوق والمنطق التوحيدي totalizing logic لضبط السوق

كان أو ل نموذج لسوق اشتركي هو النموذج الذي قدمه لانـــج Lang عام ١٩٣٩ (1970) الذي قيل التحدي الذي طرحه فون ميـــزس Von Mises (1935). زعم الأخير أن الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج لن تسمح بالحساب الاقتصادي economic calculation والتنظيم الرشيد للنشاط الاقتصادي.. إذا سلمنا بإستحالة تحديد القيمة تحديدا عينيا valuation in kind في اقتصاد معقد وفي ظل غياب سوق للسلع الرأسمالية، فلا سبيل إلي معرفة قيمـــة الســـلع الإنتاجية. يتطلب الحساب والتخصيص الرشيد، وجود آلية عامـــة لاختـــزال سلسلة من متباينة تباينا نوعيا إلي قاسم مشترك أنه يتطلب أسواقا تنافســـية تخلق الأسعار.

يسمح نموذج لانج للسوق الاشـــتراكي بالأســـواق لكـــل مـــن الســـلع الاستهلاكية وقوة العمل، ولكن لا يسمح بها للسلع الرأسمالية. لقد زعـــم أن فون ميزس خلط بين معنيين لمفهوم " الثمن "، أي بين النســـبة – التبادليـــة exchange - ratio من جهة، و" الشروط التي تقدم بها البدائل "من جهة أخري (Lang,1970)، وهذا التمييز يجعل مشكلة الحساب قابلة للحل، لأن الأســـعار بهذا المعني الأخير أي بدالتها البرامترية parametric function لا غني عنها للحساب والتخصيص الرشيد، ويمكن استنتاج مؤشرات البـــدائل indices of altarnatives دون اللجوء إلي عمليات الســـوق التنافســـية. إذا ســـلمنا بـــأن تفضيلات المستهلكين تعبر عنها أسعار الطلب demand prices فـــي ســـوق السلع الاستهلاكية، وأن كمية الموارد المتاحة معروفة أيضا، فـــإن جـــدول مؤشر البدائل تحـــدده دالات الإنتـــاج production functions. وطالمـــا أن سلطـــــة التخطيط المركزي سوف يكون لديها " بالضبط ذات المعرفـــة، أو الافتقار إليها، التي لدي منظمي المشروعات " (المرجع السابق)، فإنها سوف تكون قادرة تماما، عن طريق التجربة والخطأ،علي تسعير السلع الرأسمالية. تؤدي أسعار المحاسبية accounting prices، إذن ذات الوظيفة التي تؤديهـــا الدالة البرامترية لأسعار السوق في النظام الرأسمالي. بعد تحديـــد الأســـعار

المعقولة، وإثبات إمكانية حساب التكلفة تصدر التعليمات للمديرين بـأن لا يعظموا الأرباح، بل يختاروا أساليب الإنتاج التي تقلل متوسط التكاليف، ثـم يحددوا الأسعار عند المستوي الذي تكون فيه مسأو ية للتكاليف الحدية.

بالرغم من اعتبار لانج تحدي فون ميزس مشكلة فنية، تحل باسـتخدام أدوات النظرية النيوكلاسيكية، كانت حجته هي بالتحديد: أن نشـأة نسـب التبادل exchange ratios في المنافسة في السوق ومن خلالها هي الطريقـة العملية الوحيدة لمعرفة الشروط التي تعرض بها البدائل في عالم أكثر تعقيدا وديناميكية من أن يفهمه عقل واحد، وفي مثال واحد. إن ما يدور حوله الجدل إذن هو رؤيتان لعمليات السوق. الخلافات بين هذين المدخلين كمـا سـنري جوهرية، وأن تبني أحدهما أو الآخر سوف ينظر إليه باعتباره يؤدي إلـي نتائج متعارضة تعارضا جذريا حول تناقض الأسواق مع الاشتراكية. يـدور الكثير من الجدل حول المعني الاجتماعي للمنافسة، وهو ما فهمه فون ميزس علي نحوأفضل كثيرا من لانج. سوف أزعم أن مفهوما أفضل أكثر ملاءمـة من المفهوم الذي طرحه الاقتصاد النيوكلاسيكي، سيثبت عدم صـحة فكـرة اشتراكية السوق ، ويضعها علي منزلق السوقنة marketization. إن قبـول ضبط السوق للتفاعل الاجتماعي يجعل الحجج النمسـاوية المؤيـدة لنظـام رأسمالي كامل أكثر اتساقا من الحجج المؤيدة لاشتراكية السوق. ومع ذلـك، لا ينبغي أن نسمح للخلافات بين النظرية النيوكلاسيكية والنظرية النمسـاوية أن تعمينا عن رؤية الأرضية المشتركة التي بنيت عليها هاتان النظريتـان: فكلاهما يرتكز علي نوع من النزعة الفرديـة السـاذجة. إن رفـض هـذه الأرضية المشتركة، سيعيد فتح الباب للدفاع عن اسـتراتيجيات اشـتراكية. التأكيد النمساوي،لاستحالة التنظيم الاشتراكي للإنتاج هو ذاته مؤسس علـي رؤية قاصرة لكيفية تفاعل الفاعلين، ولتصور إمكان تفاعلهم، أي للشـروط الاجتماعية للفاعلية agency. يربط هذا القصور بتعريفه البالغ الضيق للأطر الاجتماعية والسياسية اللازمة لمساندة اقتصاد سوق حر.

الفرضيات التي تبنتها النظرية النيوكلاسيكية إشكالية إلي حد كبيـر. أو لا، يفترض أن الفاعلين معظمين – للمنفعة utility maximizers. تكفي هنا الإشارة إلي حقيقة بديهية، أن الناس يتصرفون في أغلب الأحيـان لأسـباب انفعالية، ومعيارية وعاطفية، وهي بالتعريف غير عقلانية. لا يترك التصور النيوكلاسيكي للدافع والاختيار، بإخلاصه لعقيدة العقلانية، مكانا لأي اختيار

حقيقي ذي معني. الأفراد عبيد لتفضيلاتهم الخاصة، التي يعظمونها آليا. إن نتيجة عمليات السوق إذن متضمنة في الفرضيات الموضوعة. الفرض الأول يستند بصورة ما إلي الفرض الثاني، لأنه يمكن أن يقال أن الأفراد يكونون رشيدين فقط إذا كانوا علي علم تام fully informed. يفترض إذن، أن تكون المعلومات متاحة بحرية، ولا وجود لعدم اليقين الحقيقي الذي لا يمكن انتقاصه.

ومن الإنصاف أن ننظر إلي هذا باعتباره تعبيرا عن نزعة وضعية ساذجة. ومما يدعوللسخرية أنه إذا كان لدي الفاعلين معلومات كاملة فلن يكونوا في حاجة إلي التبادل في السوق.: إذا كان كل مشارك في السوق بائعا بالمزاد والراسيا [نسبة إلي والراس الاقتصادي النمساوي - المترجم] (Walrasian auctioneer) فإن وظيفة الأسعار كوسيط mediating function تصبح لا لزوم لها إطلاقا. عندما تختزل الاختيارات الفردية إلي اختيار أقصي نقطة علي مقياس تفضيل preference scale محدد سلفا في ظل ظروف وقيود معروفة تماما تتحدد عملية السوق بأكملها. ينظر إلي الاقتصاد بإعتباره مجرد " ميزان كمي للأشياء "(Lavoie, 1985) يحذف منه الفاعل الهادف: هذا يجعل السوق صندوقا أسود black box : حيث يؤدي مُدخل معين تلقائيا إلي ناتج معين.

واصل هايك حتى النهاية عمل فون ميزس، مفصلا أفكاره الرئيسية فيما يعرف بالنظرية النمساوية لعمليات السوق. جوهر هجوم هايك هو التركيز علي المشكلة الاقتصادية باعتبارها تشتتت المعرفة المناسبة. تركز النظرية النيوكلاسيكية التي بنيت عليها نظرية اشتراكية السوق علي مفهوم وضعي لطبيعة المعرفة والمعلومات. أخطأ اشتراكيو السوق market socialists في تحديدهم " للمشكلة الاقتصادية " باعتبارها مشكلة تحديد الهيكل الأمثل للإنتاج بافتراض توفر معلومات موضوعية كاملة عن تكاليف الفرصة opportunity costs (الـ " الشروط terms"). المعلومات المطلوبة لا يمكن أبدا أن تعطي كمعلومات موحدة لـ " عقل واحد "، بل " توجد فقط كأجزاء متناثرة من المعرفة الناقصة والمتناقضة في أغلب الأحيان التي يملكها كل الأفراد المنفصلين عن بعضهم ". (1949) توجد المعرفة بالنسبة للأغراض العملية، فقط كمعرفة ذاتية وضمنية وغير منظمة. ليست المشكلة الاقتصادية إذن مشكلة تحقيق الأمثل optimization في ظل شروط معلومات كاملة بل

تنظيم هذه المعلومات واستخدامها. استطاع لانج أن يدافع عن قضيته استنادا إلي التماثل الشكلي للاختيار الاقتصادي في ظل الرأسمالية والاشتراكية وحده، بالتغاضي عن المشكلة الأسبق، مشكلة اكتساب المعلومات data acquisition، أي بالخلط بين المعرفة الذاتية والمعرفة الموضوعية بين المعرفة المتاحة لعدد محدود من الفاعلين المنفردين ، المعرفة المتاحة لبائع المزاد الوالراسي. لا يشير " منطق " الاختيار الاقتصادي، إذا ما وجد إلي الانتقاء الآلي لأفضل الوسائل لتحقيق غاية معينة، علي أساس تكاليف فرصة معروفة موضوعيا، بل عليه أن يأخذ في الاعتبار ظروف نقص المعلومات، اللايقين الذي لا يمكن القضاء عليه، أي انه يخص " بدائل ذاتية يدركها متخذ القرار، ولكنه يتجاهلها في لحظة اتخاذ القرار" (Lavoie, 1085). ليست المعلومات عن دالات الإنتاج فقط " بلا أساس في الواقع"، حتى يجمعها المشاركون في السوق أو سلطات التخطيط، بل حتى المنتج (" المنظم ") لا يعرفها في أغلب الأحيان إلي أن يكتشفها أثناء منافسته لغيره من المنتجين حينئذ لا تؤدي الأسعار وظيفة بارامترية parametric function، المنافسة الموجودة من قبل، وتحقيق توازن كميات الأشياء balancing quantities وإنما الأسعار متغيرات ترسل باستمرار المعلومات الجديدة التي ينظمها المنظمون، اللذين يستخدمون تخفيضات الأسعار كأداة في المنافسة. التكاليف والأسعار في حركة دائمة، ويؤثر كل منهما في الآخر من خلال وساطة المنظمين. كما تبين أن الأرباح أيضا لا تعظم آليا. المنافسة إذن ليست إذن مسألة " مثالية "، ليست مسألة تغيير هامشي للكميات لتناسب أسعار معينة، وإنما هي عملية متعددة الأشكال لا يمكن معرفة نتائجها إلا بعد حدوثها فعلا.

إن لأساليب إعادة صياغة النظرية النمساوية لمفاهيم النظرية الاقتصادية نتائج بعيدة المدى بالنسبة لوجهة النظر المدافعة عن اشتراكية السوق. النقطة الرئيسية التي أوضحها هايك، هي أن إعادة إدخال المنافسة جزئيا في إطار اشتراكية السوق لم تفعل الكثير لتحصين الاشتراكية من لا معقوليتها باعتبارها بالدرجة الأولي، تخطيطا مركزيا تراتبيا " إذا كان للمنافسة أن تعمل بصورة مرضية يتعين السير في الطريق حتى نهايته، وعدم التوقف عند إدخال المنافسة جزئيا " (1935).

لن تكون الأسواق قادرة علي أداء وظائف الضبط regulatory functions التي كلفها بها اشتراكيوالسوق، وذلك بالتحديد، بسبب القيود

المفروضة علي منافسة السوق. ونتيجة لذلك، لا يكاد يقلل قصـر الملكيـة العامة علي وسائل الإنتاج صعوبة المهام التي تواجه سلطات التخطيط: فـلا تزال تحتاج معرفة متي تخطط وتدير كل شئون المجتمع الاقتصادية.

يقدم هايك حججا محددة كثيرة تبين الحاجة إلي أسواق رأسمال حقيقية. سوف أبرز منها هنا واحدة فقط. يتجاهل اقتراح اشتراكية السـوق إحـلال مجموعة قواعد تصدرها السلطة المركزية لمديري الإنتـاج محـل تعظـيم الربح، حقيقة أن ظاهرة التكلفة هي حتى بالنسبة للمديرين أكثر مراوغة وأقل تحديدا مما كان يفترض لانـج والنظريـة النيوكلاسـيكية. سـوف يعجـز مديروالإنتاج تماما عن اكتشاف أقل تكاليفهم الممكنة إذا لم تتح لهـم حريـة المنظمين entrepreneurs في الانخراط في عمليات المنافسة فضلا عن أنـه عندما تؤخذ الجوانب الدافعية motivational في الاعتبـار، تظهـر مشـكلة المسئولية (المالية) للمديرين. إذا كانت المعلومات المناسـبة لـدي السـلطة المركزية أقل مما لدي مديري الإنتاج، سوف يتمتع الأخيرون بحريـة فـي اتخاذ القرار لا تتفق مع الصالح العام. إن حصول السـلطات المركزيـة بطريقة أو بأخري علي ذات المعلومات التي لدي المديرين، هو وحده الـذي يمكنها من التأكد من أن المديرين يتصرفون وفقا للقواعد التي تضعها.

ربط هايك بين مشاكل الدافع والمعلومات علي هذا النحو، وبهذا يكـون قد قدم عناصر تنظير العلاقـة بين الأصيل والوكيل / الرئيس والموظف principle - agent problem. يفترض أن يمثل الموظف مصالح رئيسه نظير مكافأة. إذا لم يكن لدي الرئيس ذات المعلومات التي لدي مرءوسـه تثـور مشكلة رقابة monitoring، هي عجز الرئيس عن التأكد مـن أن المـرءوس يسعى لتحقيق مصالحه علي نحوكاف ، مما يتيح للمرءوس حرية التصـرف قد يحقق في ظلها مصالحه الخاصة.

كيف يضمن الرئيس إذن أن مرءوسه يتصرف بما يتفق مع مصـالحه دون امتلاك نفس المعلومات المتاحة للمرءوس ؟ يمكن التمييز بـين ثلاثـة أنماط لعلاقة الرئيس بالمرءوس، وثيقة الصلة بالموضوع: تلك القائمة بـين المجتمع والدولة، وبين الدولة ومديري الإنتاج، وبين المديرين والعمـال. لن أتناول فيما تبقي من هذه الورقة العلاقة بين المديرين والعمال، أو النظر في احتمال ارتكاب موظفي الدولة مخالفات. (ادعاء أن الدولة لا يمكنها تمثيل المجتمع تمثيلا صحيحا لا يستند إلي هذا الافتراض).

خلاصة وجهة النظر النمساوية ضد الاشتراكية والمؤيدة للرأسمالية، هي الزعم بأنه يمكن حل مشاكل مثل مشكلة العلاقة بين الأصيل والوكيل / الرئيس بالمرءوس، حلا مرضيا في مجتمع السوق الحر فقط، حيث يضمن انتشار واستمرار المنافسة يحفز الأفراد لاستخدام المعرفة المتاحة لهم علي نحويؤدي إلي التنسيق بيتن مجموعة متنوعة من الخطط الفردية التي لا يمكن اختزالها. إن وجود جهاز الثمن price mechanism يفي في إظهار ونقل المعلومات الوثيقة الصلة بالمشاريع الفردية لأناس آخرين، ويفرض السلوك المسئول بالربط بين سلطات اتخاذ القرار والمساءلة accountability برباط قوي. تجمع المعرفة المشتتة والضمنية وتنظم وتترجم إلي أسعار السوق من خلال نشاط المنظم التنافسي الذي يراهن علي إدارته لعمله.

نماذج اشتراكية السوق الأحدث من حيث النشأة، أكثر تقديراً من لانج بكثير، لمزايا السوق الحقيقية. لم تعد تحاول ما أسماه باردهان Bardhan ورومر Romer (1993) مجادلات الجيل الخامس لمحاكاة semulation الأسواق، تحاول استخدام قوي السوق في مخطط اجتماعيsocial scheme (وليس خطة بالضرورة). تم التخلي عن طموح التحديد المركزي لأسعار السلع الإنتاجية إلي جانب فكرة وجوب أن تكون المشروعات مملوكة ملكية عامة، بمعني أن تكون الدولة هي الحائز الرئيسي لحقوق الدخل والسيطرة .(Bardhan & Romer,1993)

وتخلي اشتراكيوالسوق عموما عن سخطهم علي الطابع الفوضوى لمنافسة السوق، ليركزوا علي جهو دهم علي إنقاذ مبادئ الالمساواة الاشتراكية، بأن يثبتوا أنه يمكن لقوي السوق أن تعمل تلقائيا للخير المشترك بصورة جيدة تماما. حدث الكثير، في النظرية وفي العالم الحقيقي، منذ أصدر هايك حكمه علي مخطط لانج، ولهذا، قد يكون من المفيد فحص مبرر التراجع عن لانج إلي نماذج السوق الاشتراكي المعاصرة.

يمثل عمل بروس Brus (1972,1973,1975 1989, Brus & Laski) تراجعا تدريجيا عن الطموحات الاشتراكية لصالح نموذج له بعض الملامح الا - رأسمالية non-capitalis يسمي " اشتراكية السوق بمعني الكلمة "، وهو لهذا السبب مفيد للغاية في إيضاح وجهة النظر التي نعرضها هنا. وهو إذ يكتب من منظور " الاشتراكية الموجودة بالفعل " يأخذ في الاعتبار مشاكل

وتناقضات نظم الأوامر المركزية centralized command systems، ويلخص احتمالات وشروط اللامركزية decentralization.

يشمل قطاع الدولة في النموذج المركزي " العلاقات بين هيئات الإدارة الاقتصادية والمشروعات، والعلاقات بين المشروعات ذاتها " (1972) يضم هذا النموذج أشكالا نقدية وسلعية أدخلت لتجنب المشاكل المرتبطة بنظام الأوامر ذي النزعة البيروقراطية المفرطة، القائم علي التخصيص العيني للموارد الإنتاجية. تتمتع المشروعات في هذا النظام بمجال محدود للنشاط المستقل، لأن الدولة عاجزة عن مراقبة كل تصرف فردي. وغالبا ما يستغل هذا المجال، فمن المعروف أن الدولة باعتبارها مدير المجتمع سوف تتحمل نتائج سلوك المشروعات. هنا، نلمس مشكلة قيود الميزانية الرخوة soft budget constrains (أنظر: Kornai، 1993): " الإمكانيات المحدودة لجعل الشركات تنظر إلي أهداف التخطيط المحددة مركزيا، باعتبارها قيود ميزانية فعاله علي سلوكها. غير أنه لم يسمح للأشكال النقدية والسلعية التي أدخلت في الاطار المركزي إلا بدور سلبي في التعامل مع هذه المشكلة، فهي لا توجه حركة الموارد، وإنما تستخدم كمجرد أدوات إدارية هدفها الرئيسي استخلاص حساب الربح والخسارة، الذي يتضمن معلومات ذات دلالة تمكن المركز من محاسبة وحدات الإنتاج. لا يسمح للمشروعات بإتخاذ قراراتها الاستثمارية، ولا يزال التخطيط مركزيا ومباشرا وملزما.

غير أن وظيفة الأرباح الإعلامية informational function، تفترض قدرة الشركة علي الاستجابة بأقل قدر من المرونة للظروف المتغيرة. تقتضي زياد شدة قيود الميزانية، مركزية قرارات الاستثمار، حتى يمكن الربط بين سلطة اتخاذ القرار والمساءلة accountability.

اللامركزية الحقيقية عن طريق الأسواق هي العلامة المميزة لنموذج الامركزي. هذا لا يعني التخلي عن التطلع إلي التخطيط، وإنما يعني ارتباط الخطة الاجتماعية الشاملة بوحدات الإنتاج الاجتماعي عن طريق آلية سوق مضبوط regulated market علي نحوغبر مباشر، بدلا من التوجيهات الإدارية. يزعم بروس Brus أنه يمكن استخدام آلية سوق إيجابية (بدلا من الآلية السلبية أي التوجيهات الإدارية) كجزء من الخطة المركزية. هذا يعني اختزال دور الدولة إلي تحديد طريقة تقسيم الدخل والاتجاهات الرئيسية للاستثمار. المشروعات التي لا تزال مشروعات مملوكة للدولة تعمل على

نحومستقل، وتتخذ القرارات علي أساس حسابها للـربح والخسـارة (مبـدأ الربحية). إن لها حق الاستثمار، ويمكنها أن تتوسع وأن تفلس. غير أنه لا يجوز لها إقامة مشروعات جديدة، ولا يسمح بتدفقات (أفقية) لرأس المـال بين الفروع والشركات. هذا الضبط المتزايـد بواسـطة السـوق market regulation للقرارات الاقتصادية الجارية يتيح لمخططي المركز تركيز جهو دهم وطاقاتهم المحدودة علي التخطيط طويل الأجل. " تستكمل filled out " القرارات التي مركزيا بالأساليب اللامركزية في اتخاذ القرار.

غير أن علاقات السوق وحدها لا تعمل علي تحقيق الخطـة: تـوفر محاولات المركز نقل المهام غير المهيأ ة للتعامل معها إلـي غيـره، يتـيح للمشروعات فرصة استخدام سلطات اتخاذ القرار المكتسبة حديثا علي نحـو لا يتفق مع مصلحة المجتمع. ولكي يتحقق هـذا " الاسـتكمال " للقـرارات المركزية، لابد من ضبط مؤسسات السوق (بطريقة غير مباشـرة). تسـتند قدرة الدولة علي التأثير في قرارات المشروعات التي تعمل بصورة مسـتقلة إلي الوظيفة البرامترية للأسعار (استقلالها عن المصالح الخاصـة). يمكـن التأثير في الأسعار (بواسطة الضرائب مثلا) للتأثير في حساب المشـروعات للربح والخسارة علي النحوالذي يتفق مع الأولويات الاجتماعية، أي ترجمـة الأولويات المحددة مركزيا إلي قيود (ميزانية) فعالة.

غير أن عمل الأسعار المتلاعب بها كمتغيرات، كخيط يشدها المركـز وتستجيب لها المشروعات كالدمى (Kornai,1993) هو بالتحديد ما لا يمكـن افتراضه سلفا. تقتضي قوة الدفع التي يوفرها إدخال علاقات السوق للحركة الاقتصادية، إعادة تخصيص رأس المـال أفقيـا horizontal reallocation وضبط الدولة له سـوف يهـزم الغاية من إصلاحات اللامركزيـة. إن زيادة كبيرة في قيود الميزانية ستكون أملا فارغا، إذا ما اقترن اتساع مجال المبادرة بفـرض قيـود لا تتفـق مـع اللامركزيـة، باعتبارهـا سـوقنة marketization. إن لامركزية قرارات الاستثمار الجارية تقتضـي إدخـال أسواق المال.

إن استمرار قيد الميزانية الرخو، حتى بعد تحقيق قـدر معتبـر مـن اللامركزية، يعزز التوتر المتأصل بين دور الدولة الممثل (الفاعـل agent) المحايد للمجتمع، ودورها العملي باعتبارها طرف من الأطراف المتفاعلة في الحياة الاقتصادية (وإن يكن الطرف الضخم بصورة غير عاديـة، صـاحب

الموارد الكبيرة والقوي). التمييز بين هذين الدورين، ناشــئ عــن حــدود عمومية الدولة state's universality، بمعني أنها ليست ذلك البائع الوالراسي بالمزاد، الذي لديه المعلومات الكاملة، والتي تراقب مجتمعا بأسره، مكونا من أفراد يسهل ضبطهم آليا. النتيجة، تضارب بين الوظيفة ومحدودية القــدرات والموارد المتاحة. إن تصور أن ضبط أنشطة تخضع لنظام ضبط أسهل من ضبطها المباشر، لابد أن يبني علي تصور قصور هذا النمط (آلية الســوق) باعتباره صندوقا أســـود black box يعطي مخرجــا معينــا لأي مُــدخل معطي. إذا أردنا صياغة الحجة بلغة مشكلة العلاقة بين الرئيس والمرءوس / الأصيل والوكيل، نقول: لأن الدولة كمــدير لا تملــك القــدرات الدافعيــة والمعلوماتية لمراقبة موظفيها (المشروعات) علي النحووبالشدة المطلوبة لن تكون وكيلاagent جيدا عن المجتمع، الأصيل في النهاية. اقتراح لامركزيــة قرارات الاستثمار والإبقاء علي الملكية العامة يجمع بين الأسوأ في العالمين: المشروعات حرة في انتهاج سلوك غير مسئول والسعي إلي تحقيق كســب خاص، لأنها تعلم أن الدولة تتحمل المسئولية في النهاية، وتأتي لإنقاذها.

يتضح من هذه الاراء المبرر لدفاع بــروس ولاســكي (1989) عــن "اشتراكية السوق بــالمعني الــدقيق "، " اقتصــاد أصــبح اقتصــادا نقــديا monetarized economy حقا، يقدم كل المنافع كسلع" (1989). الفرق الوحيد بين اشتراكية السوق والنظام الرأسمالي، هو أنه في ظــل الأولــي وســائل الإنتاج ليست مملوكة ملكية خاصة، غير أن المشروعات تمــارس حقوقــا جوهرية كثيرة، وتحتفظ الدولة بمكانة الأصــيل / المديــــر the principle ويتمثل عنصر الملكية العامة في فرض ضريبة عامة علي رأس المال. ولا نحتاج إلي خيال واسع لنتصورفرض ذات مخطط الضريبة علي رأس المال في النظام الرأسمالي. يبدوأن بروس ولاسكي، باختزالهما الاشــتراكية إلــي نوع من الرأسمالية المعدلة، قد تجاهلا طبيعة المشاكل التي كثيرا ما واجهتها إستراتيجيات اليسار.

لا يشعر كل اشتراكيى السوق بأنهم مضطرين إلي التسليم بوجهة النظر المؤيدة للنظام الرأسمالي.

تستخدم بعــض النمــاذج الحديثــة، كنمــوذج روم Roomer (1944) ويونكرYonkers، استخداما أكثر صراحة حجة كانت مضمرة في المناقشــة

السابقة، ونعني الفرص التي أتاحها فصل الملكية عن الرقابة (الإدارة) control (القيام بدور المنظم entrepreneurship) كما هو موجود في النظام الرأسمالي المعاصر. إذا كان يمكن جعل الشركات الرأسمالية تعمل من أجل مساهميها، فلماذا لا يمكن أن يحل المجتمع ممثلا في الدولة محل المساهمين؟.

غير أن هذا الاقتراح يستند إلي تصور خاطئ للطبيعة المحددة لهذا الفصل. إنه يتجاهل حقيقة أن فصل الملكية عن الإدارة / الرقابة، في حد ذاته، لا يطبق بصورة عامة ومطلقة: الملاك (الأصلاء principles) لا زالوا إلي حد ما في حاجة إلي أن يكونوا قادرين علي مراقبة المراقبين (مديري الشركة والموظفين) حتى وإن اقتصر الهدف علي الحصول علي دخل رأس المال وهو بالتحدي، المشكلة التي سبقت مناقشتها. وفي هذا الخصوص، يؤدي الحائزون لنصيب كبير من راس المال وظيفة جوهرية، هي مراقبة مديري الشركات، وإعلان المعلومات المتعلقة بأداء وإدارة الأعمال (البزينس) وسوف تنخفض أسعار الأسهم استجابة لأرقام مخيبة للآمال، وهذا يجعل زيادة الشركة لرأسمالها أكثر صعوبة. يتوقف حل مشكلة العلاقة بين الأصيل والوكيل في ظل النظام الرأسمالي إلي حد كبير علي تركز حقوق الملكية وما يقترن به من حضور قوي للمصالح الخاصة. لن يكون لدي المساهمين المشتتين دوافع كافية لمراقبة أداء المديرين. غير أنه لا توجد في هيكل الدولة مصالح قوية بالقدر الكافي لأداء دور الأصيل / المدير الفعال principle effective. لدي المساهمين في النظام الرأسمالي الوسائل الكافة لمراقبة المراقبين، التي سوف يكون علي الدولة الاشتراكية الاستغناء عنهم.

قد يرد علي هذه الحجة، بدورها، بأنه يمكن محاكاة الترتيبات المالية الرأسمالية تماما، بإقامة مؤسسات وسيطة تتصرف كرئيس للمديرين principle of manager، وكوكيل agent عن الدولة. هذه الحجة لا تكون معقولة، إلا إذا اعتمدنا علي التصور النيوكلاسيكي الأحادي الجانب لمشكلة العلاقة بين الرئيس والمرءوس، فنركز علي الحوافز incentives، بدلا من التركيز علي العلاقات المتبادلة بين العوامل الدافعية والعوامل المعلوماتية، كما لخصناها فيما تقدم (Adam & Devine,1996,1997). ولهذا السبب، يمكن التقدم علي طريق اشتراكية السوق بـ " اصطفاف الفاعلين lining up "

ورتبوا علي النحو الذي يجعل لديهم الحافز المناسب الذي يجعلهم يستجيبون له آليا، وإلا كان إنشاء مؤسسات وسيطة مجرد ترحيل للمشكلة، وقد يمثل خطوة أخري نحو انحلال الهيكل التنظيمي لاشتراكية السوق.

النقطة الرئيسة التي نخرج بها من المناقشة المتقدمة، هي أن قبول اشتراكيي السوق، السوق باعتباره المنظم الملائم للتفاعل الإنساني، يجبرهم علي قبول العقلانية التي يفرضها علي الفاعلين. هذا يحبط محاولات إعادة إدخال عقلانية اجتماعية حقيقية social rationality ، لأنها سرعان ما تبدو كتقطيع لأوصال قوي السوق بدلا من أن تكون تدخلا مفيدا.

لا يمكن أن يضبط السوق الاقتصاد في غياب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمنافسة والأسعار النقدية وتعظيم الربح (McNally,1993). القضية التي فشل اشتراكيو السوق في مواجهتها، هي قضية المغزى الاجتماعي لعقلانية السوق والضبط والمنافسة. واصل فون مزيس وهايك التمسك بنظرتهما الفيتشية fetishized view للسوق حتى نهايتها المنطقية، وهي " ما أن تقوم الأسواق بضبط التفاعل الاجتماعي، حتى تفرض عقلانيتها الخاصة اللا- اجتماعية a-social rationality والتوسعية. وبناء علي ذلك، لا يكاد يكون هناك مجالا للتدخل ، ولا حتي لتخطيط عملية، عندما نجرد من وسائل وأدوات السيطرة الأساسية، ونصر علي رفض النضال لاستعادتها. هذا الرفض هو مساهمة اشتراكيي السوق في النظرية الاشتراكية.

لا تكتسب نماذج اشتراكية السوق مظهر القابلية للتطبيق إلا بالاستناد إلي التفسير النيوكلاسيكي لعمليات السوق، الذي ينكر في الواقع وجود منافسة حقيقية بين أشخاص حقيقيين، وضبط حقيقي لشئون البشر بواسطة أسواق فوضوية anarchic markets. يعتمد الدفاع عن منافسة السوق والضبط باعتبارهما من عناصر المجتمع الاشتراكي، اعتمادا كبيرا علي تجريدهما من خصائصهما الجوهرية، وبالتالي يصبح كل شئ ممكنا، إذا ما " اصطف " الفاعلون ورتبوا علي النحو الملائم، كل بالحوافز التي تجعله lined up يستجيب آليا لتعظيم تفضيلاته المحددة سلفا.

تعمل الأسواق كصناديق سوداء black boxes، يمكن استخدمها كأدوات تقنية لتحقيق أهداف اجتماعية. ما تخفيه النظرية النيوكلاسيكية عن الأنظار هو أن علاقات السوق هي أشكال لعلاقات رأس المال الاجتماعي، وتميل إلي نزع الطابع المؤسسي ما أن تختفي شروط إخضاعها للرقابة الاجتماعية.

بدلا من أن تفرغ النظرية النمساوية مقولتي الفاعل agency والمنافسة من مضمونهما، حتى يمكنها أن تجعلهما مناسبتين لأي مخطط اجتماعي درست الفاعل في وضع يكون فيه الفاعلون مرتبطين بعلاقات شراء وبيع. ومن المفيد علميا، خدمة لهدف النظرية الاشتراكية، قراءة ما قدمه هايك من تفسير للاغتراب باعتباره عملية اجتماعية، لا باعتباره حالة خالية من الألم anodyne condition، خالية من المنافسة والاغتراب. إذا كانت المنافسة والاغتراب حالتين لا تنطويان علي تناقض تناحري، لكفانا انتظار بائع المزاد الوالراسي متخفيا في صورة منظر السوق الاشتراكي، ليحدد الخير الاجتماعي ومخطط تحقيقه. تحول النزعة الذاتية المتطرفة دون عودة هذا الخيار، خيار استعادة النزعة الموضوعية. إن ما يريده اشتراكيوالسوق هو استعادة الاستقلالية وتحديد المصير الذاتي بعد تخليهم منذ وقت طويل عن شروطها الأولية الأساسية. يقتضي ترسيخ الأسواق إجراءات مختلفة اختلافا كليا عن تلك التي يفترضها اشتراكيوالسوق. إذا افترضنا أن التفاعل الإنساني يحتاج إلي أن يضبط بالأسواق، باعتبارها البديل الوحيد للتخطيط التراتبي، فإننا سوف نواجه منطق السوقنة الذي لا يرحم.

٥- ضد ضبط السوق

كل هذا لا يعني أن هايك قدم وصفا مناسبا لما تفعله الأسواق فعلا وما لا تفعله. حجة النظرية النمساوية ضد اشتراكية السوق القائمة علي افتراض حاجة العلاقات الاجتماعية لضبط السوق حجة قوية بقدر ما هي إشكالية للغاية. " لا ينفصل نقد ميزس – هايك استنادا إلي معيار الحساب (الاقتصادي) criterion of calculation عن نظرية للحياة الاقتصادية التي يقوم عليها، وهي نظرية ترتكز علي نزعة فردية منهجية شديدة التطرف وتفتقر إلي الاتساق خارج إطار هذه النظرية " (Mcnally، 1993). وهذا يتفق مع ملاحظتي السابقة، أنه لا يفترض أن يضبط السوق ما يسبب التناقضات ويشعل شرارة اتجاهات الأزمة المميزة لمجتمعات السوق. ومع التسليم بالنزعة الذاتية المتطرفة للنظرية النمساوية، لا تأخذ بعين الاعتبار التعارض المحتمل بين المتطلبات الاجتماعية الوظيفية لإعادة الإنتاج (عبر-التاريخ trans-historical) من جهة، وانفصال الأفراد، كل منهم عن الآخر وعن وسائل الإنتاج من خلال السوق من جهة أخري. تحل السوق في

الحقيقة مشكلة تشتت المعرفة الجوهرية. المنافسة الحقيقية بين الأفراد (البشر الفاعلين وليس المعظمين للمنفعة utility - maximyzers) هي حالة طبيعية وليست هي ذاتها محصلة صراع اجتماعي.

ومن ثم، يكون فهم هايك للفاعل agency في مجتمع السوق فهما خاطئا. الإطار المؤسسي لاقتصاد سوق حر، كما حدده النمساويون في غاية التخلف. وبالرغم من أن المدرسة النمساوية كرست إهتمامها بالوظائف التي يؤديها الاطار القانوني والنقدي لاقتصاد السوق، لم تضف شيئا لما يمكن اعتباره وصفا للشروط المؤسسية الأولية لاقتصاد السوق. إن ما ينقصها، هو إدراك أن السوق الحر ذاته هو أصلا " عملية مُؤسَّسَة instituted process " (Polnyi,1985)، وإن تكن عملية تتناقض مع طبيعتها الاجتماعية، ولهذا، تتوسع باستمرار حتى تقوض شروطها المؤسسية الأولية.

وبصراحة ينبغي رفض النزعة الذاتية المتطرفة التي بني عليها صرح النظرية النمساوية. وهذا ما سنتناوله بصورة أفضل تحت عنوانين: الدافع والمعلومات. أولا، ليس السلوك التنافسي النابع من المصلحة الذاتية الموجه إلي تحقيق المكسب الفردي ليس ميلا طبيعيا، بل نمط من التفاعل الاجتماعي، لن يوجد أبدا في صورة نقية أو غير ملطفة. حساب المنفعة utilitarian calculus غير ملائم للوصول إلي وصف سلوك الفاعلين في التبادل، ليس فقط لأن الفاعلين ليسوا حساسين للمنفعة ومعظمين دائما لها وإنما لأن عمل مجتمع السوق اليومي يعتمد أساسا علي وجود قدر معتبر من " الثقة "، ومن المدخلات الأخلاقية moral inputs.

ثانيا، لا يقتضي رفض إبستمولوجيا ذات نزعة وضعية ساذجة، تأييد نزعة ذاتية متطرفة ولا ينبغي أن يقودنا إلي النظر إلي الأسواق باعتبارها أسلوبا ملائما للتعامل مع مشكلة المعلومات.

وكما يزعم هودجسون Hodgson (1988) علي تحومقنع، يعتمد الفاعلون محدودي المعرفة بالضرورة علي المؤسسات الاجتماعية في تشكيل إطار تصوري يمكنهم من معالجة معطيات الحواس الخام، ثم يستخدمون ما حصلوا عليه من معلومات في القيام بعمل ذي مغزى، وهذا صحيح، بصرف النظر عن طبيعة المعلومات. وثمة ملاحظة بسيطة، هناك قدر كبير من المعلومات التي يحتمل أن تكون مهمة ليست بطبيعتها ضمنية أو غير واضحة، وهذا لا يعني أنها متاحة بسهو له، بل قد تكون قابلة للتشفير والنقل

إذا ما توفرت الترتيبات الاجتماعية الملائمة. فضلا عن أن المعـــرفة التي لا يمكن توصيلها خطابيـــا discursively communicated، تعتبـــر عـــادة مهـــارة.

وقد لا يكون نقل المهارة بالاتصال اللفظي وحده ممكنا، ولكن هـــذا لا يحول دون توصيل طريقة اكتساب المهارة. تفيد هذه الآراء في لفت انتباهنا إلي أن المعرفة ليست بالدرجة الأولي صفة من صفات الأفراد، بـــل نـــاتج اجتماعي (Wainwright.1999). وبإعادة المعرفة والمعلومات من مجال تبادل الأفراد المستقل إلي مستوي المجتمع، أي إذا أعدنا لهما طابعهما الاجتماعي وأعدنا تسييسهما repoliticized، فإننا نكون في وضع يمكننا من بحث العلاقة المعقدة بين المعرفة والتنسيق coordination والسلطة. نخلص من هذا إلـــي أن طاقات الناس الدافعية والمعرفية يبنيها المجتمع، وترتبط ارتباطا لا ينفصم بالسياق الاجتماعي، الذي يجدون أنفسهم فيه.

تضع هذه الملاحظات الأولية الأساس لاستكشاف التناقض بين متطلبات الإنتاج والشكل الذي ينظم به، إذ يتوقف ما ينسب إلي ضـــبط الســـوق مـــن مزايا واتساق إلي حد كبير علي أن الناس بطبيعتهم متنافسون منعزلون عـــن بعضهم البعض. لابد أن نستنتج من هذا أن المعرفة والمعلومات هما إلي حد كبير نتيجة، وليستا مبررا لتنظيم الإنتاج الاجتماعي بالســـوق. كانـــت هـــذه النظرة الثاقبة

كما زعم آدمان Adman وديفين Devine – جـــوهر مســـاهمة ضـــب Dobb (1955,1997) الذي أُهمل في الجدل حـــول الحســـاب الاشـــتراكي socialist calculation. توصـــل ضـــب (1955) فـــي استكشـــافه للمشـــكلة الاقتصادية، من منظور ديناميكي أيضا، إلي نتيجة مختلفة عن تلـــك التـــي توصل إليها هايك. فقد زعم – ضد إدعاء النظرية النمساوية أن جهاز الثمن يظهر وينقل كل المعلومات الملائمة – أن فشل السوق فـــي أن يأخـــذ فـــي الاعتبار (والأسعار في أن تعكس) علاقات الاعتمـــاد المتبـــادل الديناميكيـــة يجعله غير ملائم للقيام بالتخصيص الرشيد rational allocation. وبعبـــارة أخري، أكد ضب اللايقين الناشئ عن التفتت وعدم التنسيق في صنع القـــرار بدلا من اللايقين النابع من " الطبيعة الموضوعية للأشـــياء " (1995). لـــيس اللايقين نتيجة لعيوب معرفية فطرية في الأفراد بل نتيجة للأشكال الرأسمالية للتنظيم الاجتماعي. آليات الثمن آليات تنسيق ضعيفة لأن الأسعار لا تحتوي

علي كل المعلومات الملائمة. ولهذا استنتج ضب الحاجة إلي إحلال التنسيق السابق ex ante coordination محل التنسيق اللاحق ex post بالتخطيط المركزي، خاصة فيما يتعلق بتخصيص الاستثمار. ولسوء الحظ أن هذا المطلب – دفاعا عن التخطيط المركزي، باعتباره البديل المناسب لعجز جهاز الثمن عن تسجيل " التنبؤ بالأحداث القادمة، لم يتحقق بعد " (1955) – يشير إلي الارتداد إلي افتراض أن المعلومات متاحة موضوعيا، وإلي الفشل في تقدير نقد النظرية النمساوية لهذا الافتراض.

وبمثل هذه الروح استعاد أو نيل O 'Neill اعتراضات ماركسية كلاسيكية مفيدة علي ضبط السوق، مستخدما لغة المعلومات والتنسيق والاتصالات. آلية السوق قاصرة، في رأيه، عن توصيل كل المعلومات المناسبة إلي الأفراد المناسبين، لأن هؤلاء الأفراد متنافسون، ولهم في معظم الأحوال مصلحة في إخفاء المعلومات المتعلقة بمشاريعهم عن بعضهم البعض. السوق يعوق نقل المعلومات بدلا من التمكين من نقلها. بالإضافة إلي أن ضبط السوق، بسماحه للتصرف الفردي وحده بتعزيز المصالح الفردية، يشل محاولات التنسيق الجماعي، عندما يملك كل المشاركين المعلومات المناسبة. فضلا عن أن مفهوم هايك " للمعلومات المناسبة " مفهوم بالغ الضيق. فهو من جهة لا يشمل إلا المعلومات الكمية – الأسعار تختلف فقط من حيث البعد الكمي. إن كون مستهلكي الصفيح ليسوا في حاجة إلي معرفة لماذا وكيف اصبح الصفيح أكثر ندرة لا يمكن تبرير تعميمه والادعاء بأن كل المعلومات فيما عدا تلك التي تجسدها أسعار السوق لا لزوم لها بالنسب للجميع. أيا كان ما قد تشمله " المعلومات المناسبة relevant information "، فهي لا تشمل بالتأكيد المعلومات التي يحتاجها متابعة مشروعات لا تهدف إلي تحقيق مكسب شخصي. ما تقوله الأسعار قليل، وإن كانت تقول لنا شيئا عن الآثار البيئية للإنتاج، لا يترجم السخط الأخلاقي إلي إشارات سوق. وبالرغم من أن هذا يأخذنا بعيدا عن الإرسال الفعَال functional transmission للمعلومات، تمنع الأسواق بالتأكيد توصيل النظريات التي تستخدم في مسخ الهو يات الراسخة والفاعلين العاديين الذين لهم أهمية جوهرية بالنسبة لأي جهد تغييري، وتشوه هذه النظريات. تخفي اقتصادات السوق فعلا الطابع القهري للعلاقات الاجتماعية التي تقوم عليها (Ollman,1998). الشيء الوحيد المناسب البارز الذي يتفوق فيه السوق، هو

نقل المعلومات التي تتعلق بالاستهلاك دون أي معلومات عن النتائج الاجتماعية التي تترتب عليه.

بالرغم من أن النقد النمساوي لاشتراكية السوق، قد أوضح بجلاء معني ودلالات العقلانية التوسعية expansive rationality التي يفرضها ضبط السوق، لم يأخذ في الاعتبار، لماذا تكون هذه العقلانية التفكيكية dissociating rationality في صراع دائم مع أصولها الاجتماعية والسياسية، ولماذا تعتمد إعادة إنتاج اقتصاد تبادل السوق المعمم علي سلسلة من المؤسسات لمحاصرة مظاهر هذا التناقض المختلفة ومهاجمتها. يثبت هذا القصور، مبالغة هايك في مدي لاعقلانية أي قرار حكومي لم يصمم لتشجيع المنافسة وتقوية نظام سوق حر، وأنه سوف يكون لاعقلانيا بالضرورة، ويؤدي إلي الفساد. لقد أثبتت السوق دائما أن قدرتها الحافزة catallaxy ملموسة، وأقل مراوغة بكثير مما تصور هايك أننا نعتقد. غير أن السوق ليس بالتأكيد طيعا بالقدر الذي ظل يفترضه، لوقت طويل، جانب كبير من التراث الاشتراكي، وعلي الأخص الاشتراكية الديموقراطية. والفكرة الرئيسية التي ينبغي أن نتبناها من أفكار هايك هي في اعتقادي: أنه لكي ينظر إلي قوي السوق، ولكي تعمل باعتبارها السبب الرئيسي للرفاهية الاجتماعية، لا يمكن تقليصها كما نشاء دون إلحاق الضرر بنتائجها المفيدة المفترضة. يعني موقف فون ميزس وهايك: إدعاء أنه إذا حرم لنظام الرأسمالي من أي من أسسه (سوق رأس المال) سوف يتوقف عن العمل.

إن كل ما يقوله لنا النقد النمساوي لاشتراكية السوق هو: أو لا، كيف سيعمل النظام الرأسمالي لوانه كان نظاما متسقا للضبط، أي إذا لم يتسبب تفكيك العلاقات بين البشر في مجموعة من التناقضات. ثانيا، لماذا سيعمل النظام بأقل من نصف كفاءته بكثير، إذا جعلناه يقف علي ساق واحدة (اقتراح اشتراكية السوق). غير أن هذا سوف يكون إشكاليا فقط إذا سلمنا بان البشر مخلوقات محدودة القدرات وعاجزة (من حيث القدرات الدافعية والمعرفية) لدرجة أنهم لن يكونوا قادرين أبدا علي إدارة شئونهم المشتركة علي نحو معقول.

تقوم حجتي ضد كل من اشتراكية السوق والنظام الرأسمالي، إذن، علي تقدير كل من المنطق الكلي totalizing logic لقوي السوق، وضبط السوق باعتبارهما يحدثان تناقضا أساسيا بين شروط الإنتاج الاجتماعية والسياسية

وتنظيمه (المفكك للعلاقات الاجتماعية)، أي أنها تقوم علي فهم متكامل لمنافسة السوق والضبط، باعتبارهما محصلة وسياق الصراع الطبقي وموضوعه. أدرك نقد اشتراكية السوق العنصر الأول، ولم تدرك اشتراكية السوق أيا منهما. تتشكل قوي السوق من خلال تباين الأشكال الاقتصادية والسياسية، غير أن عقلانية هذه القوي أدت إلي تدمير متواصل لشروطها الأولية المؤسسية غير الاقتصادية. هذا قد يبدوكما لوكنت أحاو ل التوفيق بين وجهتي نظر لا يمكن التوفيق بينهما. قد يكون الرد المحتمل أن كلا من السوقين مؤسسة اجتماعية، ويمكن، باعتباره كذلك، ضبطه واستخدامه لما فيه خير المجتمع، أو أن الأفراد بطبيعتهم، متنافسون منعزلون عن بعضهم البعض، وأن السيطرة الجماعية وهمية من حيث المبدأ ولا يمكنك الجمع بينهما. غير أن المشكلة من منظور اشتراكي هي بالتحديد فقدان حرية تقرير المصير الذاتي والسيطرة. الاغتراب وفقدان حرية تقرير المصير الذاتي عمليتان اجتماعيتان وعلاقات صراع، وليستا شرطين مفترضين.

تشارك اشتراكية السوق، الاشتراكية الديموقراطية، في التصور الخاطئ للأبعاد الاجتماعية والسياسية باعتبارها أبعادا خارجية بالنسبة لقوي اقتصاد السوق ومتحدة بها (وليست داخلة في تكوينها). إن فهم الطبيعة ذات الوجهين، والمتناقضة لضبط السوق أساسي لتقييم مناسب لمحنة دولة الرعاية الاجتماعية الغربية، وللسياسة الاشتراكية الديموقراطية.

يبدوأن الجدل حول أزمة دولة الرعاية الاجتماعية يوازن ما بين تصورات لعدم قابليتها للحياة أساسا fundamental unsustainability والهجوم المباشر عليها frontal attack والاستنزاف الهامشي التدريجي في مواجهة تخندقها القوي. وفي الحقيقة، لم يكن ممكنا أن توجد الرأسمالية المتقدمة، دون وجود جهاز دولة معقد يقوم بالوظائف الكثيرة التي يؤديها وسوف ينهار فورا نظام السوق الحر تحت وطأة تناقضاته، ومن جهة أخري، من الخطأ الجسيم أن نزعم " أن الصعوبات التي عانت منها الإدارة الاقتصادية القومية لدولة الرعاية الاجتماعية الكينزية ومؤسساتها، كانت نتيجة اضطرابات مؤقتة أو خارجية "، وليست متجذرة في عيوب مفاهيم الحوكمة governance، والقدرة علي القيادة، التي تقوم عليها تلك المؤسسات.

لقد أدرك أوف Offe (1984)، مثلا، التناقض في هذه العبارة: " أزمة الإدارة crisis of crisis management". لا يمكن أن تعيش الرأسمالية

المتقدمة بدولة رعاية اجتماعية أو بدونها، بالمعني المادي لهذه العبارة.

تخدع الاشتراكية الديموقراطية نفسها، إذ تعتقد أن المجال السياسي مفتوح، وغير متحيز ويمكن الاستيلاء عليه، واستخدامه للتحكم في حركة النظام الرأسمالي. كان لإعتقاد أن الدولة بطبيعتها أداة ملائمة لتحقيق الطموحات الاشتراكية ضد عمل اقتصاد السوق (" الساسة ضد الأسواق ") سطوة قوية علي الفكر الاشتراكي الديموقراطي. لقد عزز الإيمان بقدرات مؤسسات الدولة التراتبية علي التنسيق، نزعتها البنائية constructivism [البنائية اتجاه في علم الاجتماع يري أن " المجتمع هو نتاج بشري" Oxford Dictionary,1998. p609 المترجم].

بحثنا دون جدوى عن القيود المفروضة علي جهو د التغيير الاشتراكية الديموقراطية فلم نجد غير رفض تحدي العلاقة بين الأشكال السياسية والاقتصادية وإعادة بنائها.

ونقول مرة أخري، ليس هناك سببا لإنكار المكاسب المهمة التي حققتها الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية البرلمانية في " الصراع الطبقي الديموقراطي ". غير أن عيوب إستراتيجية الاعتماد علي الدولة الرأسمالية لتحقيق برنامجها التحريري، أي مواطن القصور في " دولة الهندسة الاجتماعية " قد برزت بقوة في العقود الأخيرة. هذه بالتأكيد هي أزمة الاشتراكية ".

يسعى الأنصار المعاصرون لاشتراكية السوق – لحرصهم علي القطيعة مع الدولتية statism الاشتراكية الديموقراطية – إلي محاكاة بنية الخطاب النيوليبرالي " بمراوغة الدولة " (Pierson 1995)، ويقدمون لنا اقتصادا غير مسيس depoliticized إلي حد كبير " في بنيته عنصر اشتراكي built- in " كبديل لقيادة تكنوقراطية لدولة الرعاية الاجتماعية.

هكذا، وقعت نظرية السوق الاشتراكي – كما بينا – في شرك بحث لا ينتهي عن مدخل لمشكلات علاقة الأصيل / الرئيس بالوكيل / المرءوس وتشديد قيود الميزانية. إن ما تفتقر إليه هذه النظرية دائما، هو إدراك أن اقتصاد السوق اقتصاد سياسي، ويعاد تسييسه باستمرار. ليس خيار تحدي وصفات الليبرالية الجديدة علي أساس شروطها المضللة، خيارا قابلا للحياة. الاستدلال القائم علي ثنائيات النظرية الليبرالية يعادل رفض المشاركة في

إعادة بناء العلاقة بين السياسي والاقتصادي. وهذا لا يؤدي إلا إلي إعاقة وإجهاض جهو د التحرير والتغيير الحقيقي.

أصبح واضحا أن اشتراكية السوق، هي شكل مختلف من أشكال الاشتراكية الديموقراطية أي اقتصاد مختلط mixed economy من الأسواق والتراتبيات (Panitch,1986). كان بيرسون قوي الحجة، عندما زعم أن أقصي ما يمكننا الحصول عليه من تبني مشروع السوق الاشتراكي هو نوع من رأسمالية الرعاية الاجتماعية welfare capitalism. وهذا هو أيضا المعني الوحيد لإمكان أن تمثل اشتراكية السوق " اشتراكية عملية ". " ثمة سخرية هنا. نموذج اشتراكية السوق يؤيد بشدة " الاشتراكية في دولة – قومية واحدة ". كان يغذي الاهتمام باشتراكية السوق، ما يبدومن استحالة انتهاج إستراتيجية اشتراكية أو اشتراكية ديموقراطية علي أساس قومي (...) لقد كان من الصعب للغاية القول بأن الاشتراكيين وجدوا أنفسهم مضطرين"أن يتعلموا حب السوق "

ظلت اشتراكية السوق حبيسة شرك الثنائيات الزائفة للنظرية الليبرالية.

السؤال الرئيسي الذي يواجه الاشتراكية إذن، هو كيف تتجنب الوقوع في الشراك الليبرالية التي أو جزنا الحديث عنها فيما تقدم، وكيف نتجاوز ثنائياتها الزائفة. بداية، كيف نرد علي تحدي نوف Nove: " هناك روابط أفقية (أسواق)، وروابط رأسية (تراتبية hierarchy)، ما هو البعد الآخر الموجود ؟." (1983)وبصيغة مختلفة لهذا السؤال، تحمل الإجابة، بصورة أو بأخرى:

أي نوع من الاتحادات associations يدخل فيها الناس لا تنصاع لعقلانية تفكيك مسبق prior dissociation لعلاقاتهم ؟ أي أشكال الاتحاد غير– التراتبية سوف تتحدي ضبط السوق ؟ نجد الآن، غير السوق والتخطيط، اتحادات حكم ذاتي ديموقراطية. لا ينبغي النظر إلي التحول الاشتراكي socialization باعتباره اتحادا لأفراد مفككين ومغتربين، بل إلغاء أفراد اجتماعيين يمتلكون الشروط الأولية لحكمهم الذاتي، لعقلانية السوق المفروضة عليهم.

بينا فيما تقدم كيف حاولت نظرية اشتراكية السوق تسخير الضغوط من أجل لامركزية سلطات اتخاذ القرار من خلال نزع الطابع السياسي depoliticization للاقتصاد بإدخال المزيد والمزيد من آليات السوق.

أفضل الطرق الواعدة للتعامل مع العيوب الملازمة لسلطات التنسيق والرقابة لهياكل الدولة المركزية، أي التعامل مع عجز الدولة عن أن تكون وكيلا ملائما للمجتمع، هو النضال من أجل نقل سلطة الدولة إلي جماعات ديموقراطية في المجتمع المدني. قدم بروس Brus، قبل أن يستسلم للنزعة الليبرالية في كتابين (1973.1975) مفتاحين تجريبيين لفرص تحقيق اللامركزية، والمقرطة بدلا من السوقنة. قد يتمخض عن هذا، فكرة تعدد المصالح المنخرطة مباشرة في التجديد الديموقراطي لاستخدام موارد المجتمع الرئيسية. قدم بروس في هذه الكتابات تصورا لتحويل ملكية وسائل الإنتاج إلي ملكية مجتمعية socialization، باعتبارها عملية process، هذا يجعلنا نفترض أنه أيا كانت نقطة البداية، علي المجتمع في كل الأوقات أن يقوي و/ أو أن يجدد قبضته علي تخصيص الموارد الإنتاجية. لأنه لا توجد ببساطة في الواقع فاعليات agents أو آليات قادرة علي التصرف أو العمل نيابة عن المجتمع: تفويض الفاعلية، سوف يفضي إلي إلغائها.

لا توجد المصلحة الاجتماعية قبل التعبير عنها، وتصورها تصور ذومعني، لا في هياكل الدولة الغفل anonymous، ولا في آليات اليد الخفية التي يزعمون أنها تضمن التناغم بين المصالح الجزئية والمصالح العامة.

أيا كان المجال المنفصل عن الآخر [الاقتصاد / السياسة م.]، الذي تكون السلطة والقهر، قد انتقلت إليه، ينبغي في النهاية، أن يتحقق الحكم الذاتي في المجتمع المدني، لأن قصر جهو د التحرير علي مجال أو آخر، يعني بالتحديد عزل مجالات معينة من الحياة الاجتماعية، فلا تصلها هذه الجهود.

(ولابد هنا من توخي الحذر الشديد: مرة أخري، لا ينبغي النظر إلي المجتمع المدني باعتباره الساحة الشهيرة لما بعد - الماركسية post-marxism، حيث يمكن لأي شيء أن يحدث، لأن المحددات determinants قد استبعدت. (إلي أين ؟، تؤثر في ماذا ؟)، والفاعل agency طليق (لكنه بلا هدف). أنا هنا، أقرر حالة، مكان locus الحكم الذاتي. " المجتمع المدني وليس الدولة، ولا المشروع الاقتصادي، المكان الذي يتحقق فيه الحكم الذاتي." (Devine,1991)

غير أن منظور بروس بقي غامضا، لأنه لم يتمكن من التخلص من الوصفات المغشوشة، التي تجعل أجزاء من المجتمع تعمل لصالح الكل،

بسبب عجزه عن تصور أن تكون الديموقراطية شيئا آخر غير كونها أساسا ظاهرة سياسية في جوهرها.

وكما ألمح بلاكبيرن (Blackburn ,1991)، الذي لم يصل حتى بفكرته الرئيسية إلي نهايتها المنطقية، إلي أن ما بين " العقل الواحد single mind " والعقل المنعزل، نكتشف تلاقي العقول. تمكننا هذه الملاحظة من التغلب علي عيوب النظريات الاشتراكية التي تقدم صورا مختلفة لعلاقة الدولة بالسوق كرد فعل لجوانب الضعف التي يجدها بعضها في البعض الآخر. لسوء الحظ أن إلسون (Elson,1988) اختارت هذه الفكرة لتستخدمها ضد اشتراكية السوق. ولأنها تسلم بان التنسيق coordination تقوم به عادة " يد ثالثة " لشبكات غير رسمية وعلاقات، كبديل حقيقي لكل من السوق (يد خفية) والبيروقراطية (يد مرئية)، فإنها تقترح " اشتراكية السوق market of the socialization ". ولسوء الحظ، يبدوأن إلسون قد تراجعت عن النتائج الكاملة لتحليلها (MacNelly, 1993). الدافع الرئيسي لتمسكها بضبط السوق هو أنه لا يمكن الاستغناء عن الوظيفتين المعلوماتية والتنسيقية لأسعار السوق. الأسعار تمكننا من الاختيار والمعلومات التي تقدمها لنا قد تكون غير كافية وتحتاج إلي إضافة، ولكننا، في نفس الوقت، لسنا في غني عنها.

ليست هناك حاجة إلي النضال من أجل إلغاء السوق، طالما أنه يمكننا أن نجعلها اشتراكيةsocialized، ومن اقتراحات إلسون لتحقيق هذه الغاية علانية عمليات تكوين الثمن price formation عن طريق إنشاء هيئات عامة تكشف كل أنواع المتصلة بهذا الموضوع وتوفير إمكانية الوصول مجانا إلي شبكات المعلومات. الضبط الاجتماعي هو قضية شفافية وليس قضية تخطيط مسبق قائم علي معرفة مركزية centralized knowledge.

نجد لوينرايت (Wainwright,1994) تأكيدا مماثلا علي جماعية المعلومات والمعرفة socialization، في كتابها الذي كرسه لإبداع سياسة تحريرية للمعرفة، أي لاكتشاف " طرق لجعل معرفة السوق معرفة اجتماعية" (1984). وهي في معارضتها لمفهوم دولة الهندسة الاجتماعية social engineering الوضعي للمعرفة بعد الحرب العالمية من جهة ولافتراض هايك أن المعرفة العملية غير المنظمة هي خاصية فردية

وادعاؤه أن الأسعار التي يولدها السوق تنقل كل المعرفة اللازمة، تلخص نظرته للمعرفة باعتبارها نتاج اجتماعي، وتفتح أفقا للتغيير الاجتماعي.

" اليد الثالثة " عند وينيرايت هي علاقات اجتماعية، لا هي سوق، ولا هي خطة، ولا هي نتاج اعتباطي لنشاط فرد، ولا هي من تصميم سلطة مركزية تعرف كل شيء." (1994)

وبناء علي ذلك، تعني السيطرة المجتمعية socialization والمقرطة democratization " بناء تحالف بين المؤسسات العامة واتحادات مستقلة " (1994).

بصرف انظر عن اختلاف الموقفين اختلافا جوهريا عن الموقف المؤيد للسوق الاشتراكي، لا يزال هناك إحساس بالارتباك فيما يتعلق بالشروط الأولية الواقعية للحكم الذاتي، لأنه ليس واضحا تماما ما إذا كان هذان الموقفان قد تخلصا من تلك السمات المحددة لمجتمعات السوق المسئولة عن فردنة individualization وخصخصة المعرفة والتنسيق المجتمعي socialized coordination. يفترض توفير شروط إخضاع السوق للتنسيق المجتمعي المقترح ، بدلا من جعلها موضوعا للبحث. الاعتراف المهم بالطابع الاجتماعي لضبط السوق (الغائب عن فكر نظرية السوق الاشتراكي)، قد يقودنا إلي الطريق إلي التنظير لبديل اشتراكي، ولسوء الحظ أن التنظير وحده لا يفعل الكثير في هذا الخصوص. ضبط السوق يمتزج دائما بشيء آخر. (Hodgson,1988) ، إنه " طريق ثالث "a third way" فهو في حاجة دائما إلي مدخلات اجتماعية جديدة لا تولدها قوي السوق ذاتها. غير أن المشكلة هي أن ميول السوق التوسعية جعلت افتئاتها الدائم علي قوي السوق متعذرا بصورة واضحة.. إن الاعتماد أكثر من اللازم علي مفاهيم كثيرا ما تفتقر إلي التحديد كـ" السيطرة المجتمعية socialization " تنطوي علي خطر الانتهاء بحماية الرأسمالية من نفسها.

يصوغ بَتلر Butler المسألة من منظور مشابه لمنظور وينرايت علي النحوالتالي: " الحس المجتمعي هو ذاته نتيجة لسبب (...) يستحضر الاشتراكيون رؤية مبهرة، ويؤكدونها ضد عالم يفتقر إلي الشروط العملية الأساسية لقابليتها للتطبيق."(1995)

ليس المقصود بهذه الملاحظات الأخيرة بحال، التقليل من الأهمية الحيوية لجعل المعلومات والمعرفة اجتماعية، بل مجرد الإلحاح علي أنها

ينبغي أن يكون تصورها جزءا لا يتجزأ من وضع " إطار للتغيير transformative framework " (Butler,1995) يربط كلا من المعرفة الشعبية والمتخصصة، والتفاهمات والمظالم بالقدرات الاجتماعية علي الوساطة agency. ليس هناك ما يدعوإلي تفضيل وسيط عقيم علي وسيط يفتقر إلي التوجيه. معرفة الأمور لا تكفي لتغييرها: يجب أن يمتلك الفاعلون الوسائل وأن يكونوا في وضع يمكنهم من التأثير في هذه المعرفة. يمكن أن يتحقق التغيير الديموقراطي لتنسيق وضبط التفاعل الاجتماعي فقط بفاعلين متحدين علي النحوالذي يمكنهم من ممارسة مجموعة كاملة من القدرات، وأن يتغلبوا علي العقبات التي تعترض طريقهم . إن توليد المعرفة وتوصيلها أساسي بالنسبة لهذه الجهو د، غير أن النظرية لا يمكن أن تحل محل الممارسة.

٦ - الاتحادات ضد الرأسمالية

لا أدعي الانفراد بالنظرة الثاقبة التي تري أن البحث عن بدائل اشتراكية، ينبغي أن يحثنا علي أن نأخذ بعين الاعتبار مزايا أشكال الاتحاد الديموقراطي democratic association التي تتجاوز ثنائيات السوق والتراتبيات المألوفة. غير أن تقدم الهيمنة الرأسمالية المطرد الذي بلغ حد التسليم الشائع، بأن التراتبيات (الاتحادات / الجمعيات التراتبية hierarchic associations) هي البديل الوحيد للسوق يبرر إعادة طرح القضية.

موضوع التجمع/ الاتحاد association ماثل في أعمال ماركس (وإنجلز) (أنظر: Schlechte,1982). وفهم ماركس للتحول الاشتراكي مشهور، لا يحتج إلي معالجة مستفيضة.

مع تقدم النظام الرأسمالي، واحتدام التناقض بين علاقات الإنتاج الظالمة وتطور القوي الإنتاجية تبلغ الطبقات العاملة درجة من الوعي تسمح لها بالتجمع في حزب، أو أن تستبدل تنظيم الإنتاج القائم باتحاد للمنتجين المباشرين. عندئذ لن تعود فوضي السوق، باعتباره علاقة الإنتاج الوحيدة، لتحكم الإنتاج، بل سوف ينظمه، ديموقراطيا، المنتجون أنفسهم، وفقا لمبدأ الحاجة.

هناك أمران ينبغي أن نشير إليهما هنا: الأول، هو كما سبق أن أشرنا، كان أحد الموضوعات المتكررة في الأدبيات الماركسية،هو نوع من الإحباط لندرة تعليقات ماركس حول ما سوف يكون عليه شكل التنظيم الاشتراكي

للإنتاج علي مستوي مؤسسي أكثر تحديدا. ، الأهم أنه يبدوأن وعي ماركس بدا ضئيلا باحتمال تناقض الحكم الذاتي الديموقراطي مع التخطيط المركزي. والثاني، أن أكثر من قرن من التطور الرأسمالي قد فعل الكثير الذي ضعضع ثقة اشتراكيين كثيرين في محورية الطبقة العاملة كفاعل، صانع للتغيير.

بالرغم من أن لوم ماركس علي عدم تنأو له لموضوعات كثيرة بأي قدر من التفصيل، لا يبدوأن صمته بالنسبة للنقطة الأولي كان يرتبط جزئيا علي الأقل بثقته في كل من الأغلبية العددية الوشيكة للبرولتاريا، وفي قدراتها علي تنظيم نفسها، ولم يعد أيا منهما مسلما به الآن.

سنعرض في هذا القسم عدداً من مشاريع التحرير التي تسعي إلي مخاطبة هذه المشاكل. وبينما تحتفظ رؤية ماركس للاشتراكية بكل ما فيها من شموخ، تبقي لدلالاتها المؤسسية أهمية جوهرية بالنسبة للنظرية الاشتراكية (وبالطبع، دون أن ينشغل بتصميم أي مخططات مفصلة).

بالرغم من أن غياب ضمانات في التاريخ يلزمنا بان نجعل فهمنا للتجمع/ الاتحاد association والفاعل صانع التغيير، أكثر تعقيدا وتحديدا يبقي مع ذلك، تصور الطبقة العاملة باعتبارها تتكون من أو لئك الذين يشتركون في المصالح المترتبة علي وضعهم التابع في التنظيم الاجتماعي للإنتاج أمرا لا غني عنه لأي مشروع اشتراكي، كما كان في أي وقت مضي.

تبني مشروع الديموقراطية التجمعية associative democracy مؤخرا فكرة التجمع association، وهو يحاول وضع المبادئ العامة لإعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية، في حين أنه يهدف إلي خلع الطبقة العاملة من موقعها المتميز في التراث الماركسي. ترجع نظرية الديموقراطية التجمعية إلي أفكار الاشتراكية النقابية guild socialism والتعدديين الإنجليز English pluralists (Hirst,1989)، وإن كانت قد حادت عنها بصورة أو بأخرى. كانت اشتراكية كول Cole النقابية معنية بإنقاذ التعددية الاجتماعية socialpluralism من النزعة الاختزالية الطبقية الماركسية، ولهذا أكدت قيمة التمثيل الوظيفي functional representation، بمعني أنه يجب أن يكون هناك عدد من الجماعات المُمثلة المنتخبة، المستقلة عن بعضها بقدر عدد الوظائف الأساسية المتميزة المطلوب أداؤها. (Cole,1920).

يقتضي التجمع الديموقراطي قدرا معينا من التمثيل. غير أن هذا يكون

له مبرر إذا كان المطلوب تمثيل مصالح ترتبط بوظيفة لا بأشخاص. هذا يفسر كراهية كول الشديدة للمؤسسات النيابية للسياسة الليبرالية – الديموقراطية.

ثمة صعوبة تكمن في الدفاع عن التمثيل الوظيفي كأساس للتجمع، تلحق الضرر بكل من الاشتراكية النقابية والديموقراطية التجمعية / القائمة علي الجمعيات، وبالكثير من رؤاها الثاقبة المفيدة المتعلقة بتنظيم الديموقراطية الاشتراكية، لأن الوظائف تتحدد فقط بالنسبة لتنظيم اجتماعي محدد تاريخيا لإعادة الإنتاج.أعتقد أنه يستحيل شرح فكرة " الوظيفة " بمعزل عن المحافظة علي مجموعة من الأشكال الاجتماعية. وهذا يحول بداهة دون منظور تغييري حقيقي، ويضع قيودا شديدة علي الإمكانات التحريرية للمقترحات الاشتراكية النقابية. واستباقا لإجابة محتملة، وإن لم تخل من الارتباك، نقول: أن الصعوبة لا يحلها اقتراح أن التجمع ينبغي أن يقوم علي الهياكل المتوقعة للمجتمع الاشتراكي المقبل، وأنه ينبغي تصور ما سوف يكون عليه شكل التمثيل الوظيفي.

إن تجاهل القيود التي يفرضها الحاضر، لن يجعل المجتمع الاشتراكي القادم أقرب منالا، وتخيله وحده (يوتوبيا منعزلة ليست قائمة علي أساس تحليل للتطور الاجتماعي) لا يمكن أن يشكل أساساً لتحدي المجتمع القائم. ببساطة، ليس للأفراد مصالح يمكن تمثيلها تمثيلا وظيفيا، لا في ظل الرأسمالية، ولا في ظل الاشتراكية.

تتجنب الديموقراطية التجمعية بحذر كثرة استخدام مصطلح " وظيفة". انتقد هرست Herst صراحة مذهب التمثيل الوظيفي، لأنه لم يدرك انه يوجد ما يسمي بـ " التمثيل الحقيقي " التمثيل بطبيعته غير كامل imperfect، لأنه يستتبع قدرا من الاحلال substitution وإعادة البناء reconstruction. إن خطر التفكير الديموقراطي – الوظيفي كما يقول حرفيا، هو: " أنه يميل إلي النظر إلي بعض الجماعات الاجتماعية باعتبارها ثابتة. " " ينظر إلي " المصالح " الأساسية المطلوب تمثيلها باعتبارها معطيات، علي افتراض أن النظام الأساسي للمجتمع ثابت لا يتغير. " (1990) إن انخراط المواطنين الطوعي الإيجابي (ممارسة التصويت) في الجمعيات / الاتحادات المنظمة علي أساس تمثيل المصالح المشتركة، هو وحده الذي يمكنه أن يمنع وجود التراتبيات، وأن يضمن المساءلة. غير أنه، حتى في أنسب الظروف، سوف

ينفر بعض الأفراد من المشاركة أحيانا، لذا يتعين أن يترك لهم الخيار في الخروج منها. ولهذا سوف يكون علي مشاريع إصلاح الجمعيات أن تكمل المؤسسات التمثيلية للديموقراطية الليبرالية بمؤسسات أخري لا أن تستبدلها.

سوف تقوم تكملة المؤسسات الديموقراطية الليبرالية بمؤسسات اتحادية-ديموقراطية associative-democratic institutions علي دعامتين:

الأولي، قيام مبادرات طوعيه كثيرة لإنشاء الجمعيات في المجتمع المدني، تحقق مصالح الأفراد علي نحوأفضل بالتحالف مع مواطنين آخرين يشتركون في هذه المصالح. تنموقدرات الفرد علي تقرير مصيره، عندما يشارك بإيجابية في ذات العمليات الاجتماعية التي تشكل حياته وتؤثر في مصالحه. السوق وصندوق الاقتراع أضعف من أن يكونا بديلين لذلك. والدعامة الثانية، تحويل المجتمع المدني إلي مجتمع عام publicization of civil-society بنقل السلطة العامة إليه وبتعددية الدولة plurality of the state. يُمَكن هذا النقل لسلطة السيادة، الجمعيات من الحكم الذاتي. سوف يحقق هذان العنصران معا تسييس المجتمع المدني، ويتيحان بهذا إمكانية إخضاع تلك المصالح وهؤلاء الفاعلين actors، الذين يحميهم عادة التمييز الليبرالي الوهمي بين العام والخاص. لهذا السبب، ليست السياسة حكم المواطنين بواسطة هياكل الدولة الغفل anonymous البعيدة عنهم، بل إدارة المواطنين انفسهم المستمرة لشئونهم من خلال عمليات التفأوض والاتصال المؤسسية. الديموقراطية الليبرالية البرلمانية تكملها الديموقراطية باعتبارها تشاورا deliberation وهذا يمكننا من بناء تصور مشترك للخير العام من أفكار متداخلة.

وبعبارة أخري، أصبح التنسيق بين الأفراد اجتماعيا: أصبح إبلاغ المعلومات هادفا، وأهداف المواطنين ودوافعهم تتسق مع المصالح الاجتماعية، لأنهم شاركوا في صياغة خطاب تصورها discursive construction، سيحل تعزيز نزعة التعاون لتبادل المنافع، محل العيوب والمظالم المتأصلة في المنافسة، وانعدام التنسيق في صنع القرار. التنسيق القائم علي المشاركة يقوم علي التفأوض التعددي علي الأولويات الاجتماعية ". (Martel,1992)

لا تحل مشكلتي علاقة الأصيل / الرئيس بالوكيل / المرءوس، وقيود الميزانية الرخوة soft budget constrains بإحالتها إلي جهاز مستقل،

يولد الشكوك وانعدام الثقة، بل بمشاركة من تتأثر مصالحهم في صنع القرار والمراقبة، وفرض الإجراءات. يهزم نزع الطابع السياسي للمجتمع المدني نفسه بنفسه، لأن الرأسمالية المتأخرة قد تسيست فعلا تسييسا كاملا فالرأسمالية المتأخرة مجتمع تنظيمي organizational society حيث تحل تراتبيات الشركات والحكومة محل ضبط السوق، وهي تستخدم أساسا في الربط بين المنظمات. ينتهي نزع الطابع السياسي depoliticization من خلال إدخال علاقات السوق عمليا بتسليم المجتمع لرأسمال الشركات corporate capital. يعني الاقتصاد السياسي للمشاركة associative political economy التصالح مع الحقائق الراهنة، بدلا من محاربة صورة بالية لرأسمالية السوق الحرة. يجري الجمع بين التسليم بالتنوع الذي لا يمكن اختزاله للمصالح والهو يات، ومؤسسات تشجع خطاب التنسيق والتفأو ض بينها، لتصبح مصالح جوهرية مشتركة: الليبرالية والاشتراكية يتصالحان. يصبح السؤال البارز إذن، هو " ما إذا كانت ديموقراطية المشاركة تحمي نفسها بفاعلية من الاتجاهات الإشكالية المتأصلة في هدف " إنقاذ تعقد المجتمع المدني من النزعة الاختزالية الاقتصادية economic reductionism بالتأكيد علي مصالح الناس المهمة بنفس القدر كمستهلكين ومرضي وطلبة وأعضاء لجان،.. الخ " (Schester,1994)، والتي تشارك فيها الاشتراكية النقابية.

لا شك أن نظرية الديموقراطية التجمعية associative democracy شانها شان الاشتراكية النقابية، تقدم رؤى ثاقبة كثيرة لهياكل النشاط الجماعي الممكنة، وآليات وأدوات إستراتيجيات التحول الاشتراكي. والأهم، أنه سوف يكون من الظلم نقد الديموقراطية التجمعية لفشلها في إعادة النظر في تحديد الحدود الفاصلة بين الدولة والمجتمع المدني. فهذا بالتحديد هو ما تحاول أن تفعله: إنها تميز نفسها صراحة عن الاشتراكية الديموقراطية واشتراكية السوق، وأيضا عن تيار النزعة الجمهورية المدنية civic republicanism الذي أصبح موضة الآن. ويعاب علي الأخيرة، تمجيدها للمشاركة السياسية والفضيلة المدنية، في غياب إدراك أن مؤسسات الرأسمالية المعاصرة لا تتفق تماما مع التمييز الليبرالي بين العام والخاص، ومتورطة بشدة في المجال الاقتصادي " الخاص ".

لم يتضح بعد ما إذا كان تصور نظرية الديموقراطية التجمعية للأشكال المكونة للمجتمع الرأسمالي وفرص تغيره تصوراً مرضيا. إنها قد تتجاوز

تلك النظريات التي تسلم بالحاجة إلي ضبط السوق بالتأكيد علي الأهمية الجوهرية لإعادة بناء الروابط بين اقتصاد السوق والمجتمع المدني والدولة. ولكن حقيقة أن هذا الثلاثي التقليدي لا يزال يستخدم في حد ذاته - بمعني أن اقتصاد السوق لا يحلل في المقام الأول باعتباره مجموعة من الأشكال الاجتماعية، وأن الدولة لا يمكن تنظيرها علي نحوملائم منفصلة عن المجتمع ذاته، وأن " المجتمع المدني " لا يزال يصور باعتباره المجال المميز الوسيط لفاعل ولتفاعل غير مقيد نسبيا- يدل علي عجز هذه النظرية عن إدراك كيف تقيد تجزئة المجتمع إلي أجزاء منعزلة عن بعضها compartmentalization الجهود التجمعية، وتخلق المشاكل لتحقيق مجتمع ديموقراطي حقيقي يحكم نفسه بنفسه. وبعبارة أخري، إنها فشلت في تقديم تفسير مقنع لاختلاف الحكم الذاتي عن الديموقراطية الليبرالية.

لا تزال الديموقراطية التجمعية غافلة عن مظالم المجتمع المدني. ومع التسليم باللاالمساواة المركزة (غير- المركبة) في توزيع مجموعة من الموارد (المال والسلطة والمعرفة والمعلومات والقدرات الاتصالية والقدرات التنظيمية) المميز للمجتمعات المدنية الموجودة حاليا، هناك خطر واضح من أن تنظيم المجتمع المدني من خلال الجمعيات التطوعية، وتحول سيادة الدولة إلي سيادة متعددة pluralization of state sovereignty قد يفضي إلي تسليم السلطة العامة إلي أقوي المصالح الجزئية أو الخاصة، وقد تكون النتيجة: " ديموقراطية الأقوى، ومن أجله، في ظل ما تبقي من الدولة residual-state " (Amin,1996)، لأن المجتمع المدني " ساحة للصراع الاجتماعي ". وسوف تنعكس اللاالمساواة بين الأطراف المتصارعة في الفرص المتاحة للمباريات التجمعية وفي نتائجها.

إمكانية " أقلمة regionalization " رأس المال " [تحوله إلي رأس مال إقليمي. م] أمر جوهري بالنسبة للبرنامج التجمعي - الديموقراطي، ولكن يصعب تصوره دون إجراء إصلاحات أكثر راديكالية بكثير من الإصلاحات المقترحة، المصممة لمنع خيارات خروج رأس المال. يتساءل ستريك Streek (ربما علي غير ما نتوقع) عما إذا كانت الديموقراطية التجمعية قادرة علي " إستعادة مجتمع سياسي كامل وظيفيا له حدود، وقادر علي وقف الهروب exodus من السياسة الديموقراطية ومن الالتزامات الاجتماعية الجماعية" (1995). أيا كانت مكانة مفهوم الرأسمالية المتأخرة، لا يمكن أن

تشمل التغيرات، التي يفترض أنه أحاط بها إلغاء منافسة السـوق بواسـطة هياكل تنظيمية. الحضور القوى للمنظمات والمؤسسات السياسـية لا يمثـل قطيعة كيفية في التطور الرأسمالي أو معه. لم تصبح الرأسـمالية مسيسـة بدخولها طورها " المتأخر " الحالي، إنها لم تتطابق أبداً في أي وقت مـن الأوقات مع نموذج النظرية الليبرالية وكانت سياسية منذ بـدايتها ذاتهـا. هكذا، تنبع مقترحات تعدد سيادة الدولة من تصـور إشـكالي لشـكل ودور الدولة.

لا يمكن أن تكون الدولة راعيا لمشـروعات تغيريـة transformative projects، إنها المجال الذي ينبغي أن تعمل فيه هذه المشروعات، كما تكون موضوعا لها (" في الدولة، وضد الدولة ").

ليس ما ندعوإليه هو دولة " نحيلة a lean state "، بل ندعوإلي مقرطة الدولة، أو بالأحرى إعادة بناء العلاقات بين الدولة والمجتمع علـي أسـس ديموقراطية. ويري أمين أن "ما نحتاج إليه هو مد ديموقراطي أكثر اتساعا" (1996)، عناصره الرئيسية هي إعادة صياغة أساسية للضمانات الدسـتورية والقانونية الليبرالية، ومقرطة عميقة للدولة، وتحويـل ملكيـة رأس المـال والرقابة عليه إلي ملكية ورقابة اجتماعية، ودعم المشاركة في عمليات اتخاذ القرار من خلال الجمعيات.

فشلت الديموقراطية – التجمعية في إدراك أن الحدود الفاصـلة بـين الدولة والمجتمع هي محصلة وسياق وموضـوع الصـراع الاجتمـاعي أي الصراع الطبقي. إن إدراك هذا، يجعل مهمتها أيسر. يمكنها أن تكون " مرنة soft في التعامل مع الرأسـمالية " (Levine,1995)، دون التنكـر لوعودهـا التغييرية والتحريرية، لأن مصالح أو هو يات يمكنها أن تشـارك بحريـة بخطابها في تصور الأهداف الاجتماعية وهذه سوف تنعكس علـي الأولـي بنفس الدرجة تقريبا. يطلب منظر الديموقراطية – التجمعيـة ببسـاطة مـن المواطن أكثر (بالتحديد أن يصبح المواطن حاكما لنفسـه self-gouverning) مما يطلبه منظر النزعة الجمهو رية المدنية أو منظـرو المجتمـع المحلـي (أن يكون مواطنا فاضلا، مشاركا)، ولكنه لا يوفر له أدوات أفضل لتحقيـق ذلك.

الديموقراطية - التجمعية تفتقر إلي أي مبدأ تغييري حقيقي، ولذا فهـي أساسا " سياسة هوية politics of identity "، ومشكلتها الأساسية أنها جعلت

من الهويات ظواهر طبيعية. ينبغي أن يمجد أي مشـــروع تحريـــري قيمـــة التعددية وأن يشجع علي تبنيها، ولكن من المشكوك فيه أن يكـــون أفضـــل السبل لتقدم التعددية، هو دمج كل ما نلاحظه من هو يات ومصالح معا، علي اعتبار أنها جميعا وعلـــي قـــدم الالمســـاواة مكونـــة ومؤسســـة للمجتمـــع الرأسمالـــي.

وإذ تبذل الديموقراطية – التجمعية كل ما في وسعها لتجنب الوقـــوع في شراك النزعة الجوهرية الوظيفية functionalist-essentialism ترتكـــب خطأ " المبالغة في أهمية دور الفاعل agency ".

" يفتقر المرءوسون إلي الفاعلية agency. هذا ما يجعلهم مرءوســـين. " (Heftler,1997)

إن إنكار أن للصراع محاور أساسية في الختلافـــات اللانهائيـــة التـــي نلاحظها، يعني طمس مشكلة المنطـــق المنظـــومي systemic logic لقـــوي السوق برمتها. عندئذ يمكن أن تكون السياسة التحريرية قادرة علي إعطـــاء كل مصلحة الوزن الذي تستحقه، بدلا من غلبة مصـــلحة علـــي مصـــلحة أخري. وتجـــرد الرأسمالية من إختلافهـــا النـــوعي differentia specifica التاريخي ويمكن تغيير التنظيم الاجتماعي إذا أردنا (إذا أراد المُنظِّر).

وبعبارة أخري، يعتمد افتراض وجود استمرارية بين الديموقراطيـــة الليبرالية والديموقراطية الاشتراكية علي الفصل النظـــري بـــين مجـــالات المجتمع، وأن ننسب إليها الاستقلالية autonomy.

يفترض تصور السياسة التحريرية كامتداد صريح للديموقراطية، إمكانية فك الارتباط بين العنصر الديموقراطي في الديموقراطية الليبرالية والعنصر الرأسمالي، ونقله إلي باقي المجتمع. غير أن هذا بالتحديد هو مـــا لا يمكـــن عمله، كما زعم وود (Wood,1986,1995). الديموقراطية في ظـــل النظـــام الرأسمالي، هي بالتأكيد مكسب للمقاومة الشعبية، ولكنها تمثل في نفس الوقت قيدا علي الديموقراطية، وهي متورطة إلي حد بعيد في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، من خلال إخفائها لخصخصة السلطة، وتجريدها مـــن طابعها السياسي de-politicization.

يمكن تجنب الوقوع في شراك النزعة الوظيفية، فقط، بالتأكيد علي بناء المجتمع من خلال صراع طبقي مفتوح حتى النهاية (وجود العمل " داخـــل " راس المال وضده ")، لا بأن ينسب إلي السياسة منطقا مستقلا، قد يفيد عندئذ

في تحدي البنية التي تستند إليها الديموقراطية، أي بأن نفرض لا تحددا بلا بنية unstructured indeterminacy (ديموقراطية راديكالية radical democracy) علي هياكل متشيئة reified structures (الاقتصاد). سوف يؤدي اختيار الطريق الأخير إلي تفسيرات غير مرضية لاختلاف الديموقراطية الاشتراكية عن الديموقراطية الرأسمالية. " الديموقراطية " مفهوم علي درجة عالية من اللاتحدد / غير محدد، ولهذا، لابد أن تكون خصوصية الديموقراطية الاشتراكية واضحة تماما. ينبغي أن تكون بؤرة البحث، شروط الحكم الذاتي الديموقراطي بواسطة الجمعيات. وكما يعلن كتاب وود Wood " الديموقراطية ضد الرأسمالية "، الديموقراطية والرأسمالية نقيضان، فينبغي أن يكون **النضال الديموقراطي الحقيقي نضالا ضد الرأسمالية، وليس محاولة لاستكمال مؤسسات الديموقراطية الليبرالية. ليست فقط " أكثر ديموقراطية " من الرأسمالية، التي تحظى بديموقراطية برلمانية، بل ينبغي أن تكون ديموقراطية من نوع مختلف، استخدامها للمؤسسات المميزة للديموقراطية لليبرالية محدود للغاية.**

يمكن اعتبار التراث الاشتراكي بأكمله محاولات لفهم ما يميز الديموقراطية الاشتراكية، هذا أحد أهم معانيه. وإن كانت قد عنيت حتى الآن بإظهار بعض عيوبها، فقد يكون من الحماقة رفضها ببساطة باعتبارها معيبة وغير ملائمة، وأن أشرع في تقديم تصورى للطبيعة الخاصة للسياسة الاشتراكية، استنادا إلي مفهوم نظري خالص للنظام الرأسمالي، أي تصور منفصل عن الطريقة التي شكلت بها هذه الأشكال المختلفة للمقاومة تطوره، لأن قضية قدرات النظام الرأسمالي الإدماجية integrative والانتقائية co-opting، والتغييرية transformative لأنماط الفاعلين، قضية تاريخية. إن تنظيرنا للاشتراكية يحتاج إذن، إلي تطوير صياغة تصورنا لتباين قدرة أشكال التنظيم الاشتراكية المختلفة علي التغيير. ولما كانت مناقشة الأشكال التنظيمية المختلفة، حتى ولوبطريقة سطحية، مستحيلة بداهة، في الحيز المتاح في هذه الورقة، سوف نركز هنا علي بعض الرؤى الثاقبة المأخوذة عن النظرية الشيوعية، وهي رؤى ثاقبة أهملت إهمالا شديدًا ولم تمثل بشكل مناسب في التراث الاشتراكي.

بقدر ما تنبذ نظريات المجالس council الشيوعية [المجالس العمالية مثلا م.] هاجس " التحطيم smashing "، ومعاداة " نزعة التدرج

gradualism "، تقترح تصحيحات قيمة للإستراتيجيات التي سبقت مناقشتها بتركيز الاهتمام علي شروط التغيير الاجتماعي والحكم الذاتي الديموقراطي بواسطة الجمعيات." الهاجس " لا يزال موجودا في مؤلف ماتيك Mattick (1978)

الذي بدا أحيانا أنه يعتقد أن أي نشاط تحريري لا ينسجم مع أشكال معينة للمجالس، ولا يهدف بوعي إلي تحقيق تغيير شامل للنظام الاجتماعي لابد أن يقع في مصيدة هياكل النظام الرأسمالي.

والدلالة الضمنية الاستثنائية لهذا، والتي تتناقض مع الحدس، هي أنه يمكن أن يقال أن للعناصر الفاعلة الهدامة أهمية إذا أدت إلي الإطاحة بالنظام الرأسمالي. غير أن النظام الرأسمالي ليس نظاما مغلقا ولا يمكن أن يكون كذلك: لقوي السوق منطق منظومي، ولكن تكونها من خلال الصراع يمنحها الهشاشة vulnrability المتأصلة فيها، والانفتاح معا، المطلوبين لاستيعاب مدخلات اجتماعية جديدة في ظل هذه الاتجاهات التوسعية. القول بأن التحول الاشتراكي عملية (كما انه علاقة صراعية relation of struggle) وافتراض أن هذه العملية تبدأ فقط بعد نقطة بداية معينة تحددها الميتا نظرية metatheoritically defined لا يفيدنا كثيرا، فلا معني لإرجاء تحديد الفاعل صانع التغيير إلي يوم قيام الثورة.

الإسهام القيّم لشبوعية المجالس كما أفهمها، هو رسم الخطوط العامة لما سوف يكون عليه شكل تنظيم المصالح الطبقية في جمعيات تستعيد السيطرة علي الشروط العملية للإنتاج، وبهذا تعطي لنفسها وظائف كانت حكرا علي المجتمع السياسي political community. ديموقراطية تجمعية ولكن، علي ارض أكثر صلابة وخصوبة. وطالما أن الرأسمالية ليست " نظاما اقتصاديا " فقط فإن تغيير النظام الرأسمالي، يعني أيضا، تغيير السياسة، باعتبارها (تاريخيا ومفهوميا) الوجه الآخر لاقتصاد السوق التنافسي، الذي يفصل الناس بعضهم عن بعض وعن وسائل الإنتاج).

السياسة باعتبارها فصلا عاما public adjudication منظما (مؤسسيا) في تنازع مصالح متعارضة لن تزول أبداً. ولكن عندما لا تعود هذه التعارضات والخلافات، تخص مباشرة توزيع فرص حياة الأفراد، فإنها لا تؤدي إلي تعارض أساسي في المصالح كالذي نجده في المجتمع

الرأسمالي.عندئذ تظهر تعددية حقيقية، وإمكانيــة الفصــل فــي النزاعــات adjudication والتنسيق بوسائل أخري غير (التهديد) القسر والمنافسة.

إن تعزيز ثقافة – مضادة counter-culture للتضامن والتعاون، معادية لتنافسية وتناحر المجتمع الرأسمالي، ترتبط إذن ارتباطا لا انفصام له ببرنامج ديموقراطية المجالس council democracy.

كان شيوعيوالمجالس ضد نزعة الدولية الثانية المادية الدوجماطية، فقد كانوا معنيين بإعادة توحيد النظرية والممارسة بإعطاء الجوانب غير المادية (" الروحية ") " الواعية " الوزن الذي تستحقه.

التواصل بين أنواع المعرفة المناسبة مشروط بوجود أنماط تفاعل غير تنافسية وغير تراتبية. إن ما نجده، هو أن عددا معتبرا من العناصــر التــي اصطلح علي تسميتها إطار التغيير، قد أضحت الآن مترابطة علي نحومنظم.

تظهر بعض هذه الاعتبارات أيضا في تنظير الديموقراطية الاشتراكية، الــــذي قدمــــه دفــــاين (Devine,1988,1991)، أنظــــر أيضــــا: (Adamaman&Devine,1996,1997). وبمناسبة تصديه لقضــية اشــتراكية السوق، رد علي تحدي نوف Nove علي النحوالتالي: " لا يوجد بعد آخر.. ليس هناك ما يوجب أن تكون الصــلات الرأســية vertical links صــلات تراتبية باي معني تسلطي authoritarian، ولا ما يوجب أن تكون الصــلات الأفقية مستندة إلي قوي السوق، فكلاهمــــا يمكن أن يقوم علــي التنســيق التفأوضي negociated coordination " (1988).

شرع دفاين في وضع نموذج لتخطيط ديموقراطي تشاركي يواجه نقــد اشتراكية السوق، ومن ثم يتجنب الارتداد إلي الدفاع عن التخطيط المركزي. المبدأ الأساسي للحكم الذاتي هو: " أن القرارات والمسئولية عن تنفيذها ينبغي أن يتحملها أو لئك الذين يتأثرون بها. " (1988) وبالتالي، ينبغــي تصــور الملكية الاجتماعية باعتبارها " ملكية أو لئك الذين يتأثرون باستخدام الأصول assets التي نحن بصددها " Adman & Devine,1997.

السبيل الوحيد للخروج من أزمة الوكالة crisis of agency (أي الوعي المؤلم باستحالة التفويض الدائم للوكيل، الذي ابتليت بــه الاشــتراكية، هــو تجمع/ اتحاد association الأفراد الذين يشتركون في المصالح في جمعيــات للحكم الذاتي. يشارك كل الذين تأثرت مصالحهم في عمليات تنسيق عــن طريق التفأو ض المؤسسي (هيئات التنسيق من خلال التفأو ض تتخذ مــن

خلالها قرارات تخصيص الموارد الإنتاجية بصورة تعاو نية. ينبغي أن تتخذ قرارات الاستثمار علي أكثر المستويات لامركزية بما يتفق مع مبدأ إدخال كل المصالح التي تتأثر بالقرار في صنعه.

لا يستبعد هذا التصور الخطابي discursive construction " الهرمي " للمصالح الاجتماعية استخدام آليات السوق. تفكيك مفهوم السوق، إلي مبادلات وقوي السوق، يشير إلي الطريق إلي فهم دقيق لكيفية خروج آثار تفاعلات – التبادلexchange-interactions بين الأفراد عن سيطرتهم وشروط ذلك (أي اختلاف الرأسمالية التاريخي النوعي differentia specifica، منطقها المنطومي). تشير "مبادلات السوق" في نظرية دفاين إلى معاملات بين منتجين ومستخدمي سلع وخدمات علي أساس هيكل إنتاج معين، بينما تدل قوي السوق علي غياب التنسيق المسبق ex - ante بين القرارات المتعلقة بتغيير الطاقة الإنتاجية، أي إمتداد تنسيق السوق إلي قرارات الاستثمار. تصبح مبادلات السوق قوي السوق، يتعزيز السيطرة عليها أو التنبؤ بها، إذا امتد تنسيق السوق إلي قرارات الاستثمار. " ينسق تبادل السوق market exchange إذن استخدام الطاقة الإنتاجية الموجودة، ولكن التغييرات في هيكل الطاقة الإنتاجية تكون محل تفاوض وتنسيق مسبق بين من يتأثرون بها. " (Adaman&Devine,1997) تتنافس وحدات الإنتاج علي العميل في غياب أي محاو لة لتنسيق مسبق. إنها تحدد أسعارا تسأو ي متوسط التكلفة في الأجل الطويل تشمل تكاليف العمل والضرائب علي رأس المال التي تحدد مركزيا، وتكاليف المدخلات المشتراة. لا تمنع مبادلات السوق قوي السوق من تقرير إحداث تغييرات في تخصيص الأصول الإنتاجية وهو امتياز أصحاب المصالح التي تتأثر بها، والمشاركة في هيئات التنسيق بالتفأو ض، ولديها للقيام بهذه المهمة مصادر المعلومات المختلفة، الكمية والكيفية.

هناك ثلاثة أنواع من المعلومات الكمية والكيفية متاحة: النوع " الأول المعلومات المحاسبية عن أداء كل مشروع، ولدها استخدامها لطاقتها الموجودة(أي تبادل السوق by market exchange)

والثاني، تقديرات للتغيرات المتوقعة في الطلب، أو في التكاليف بالنسبة للأنشطة القائمة. والثالث، تقديرات الطلب المتوقع والتكاليف بالنسبة للناتج المحتمل أو الابتكارات العملية process innovation " (المرجع السابق)

يضاف إلي ذلك، نوعان من المعلومات الكيفية " تقدمهما المصالح المشارك في عمليات التنسيق الذي يتم بالتفاو ض: " الأول، أحكام عن أسباب تباين أداء المشروعات. والثاني، أراء أو لئك الذين تأثروا في الوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمعات المحلية والمناطق التي قد لا يحدث فيهما استثمار disinvestment وأو لويات التوزيع الإقليمي للاستثمار الذي يتفق عليه من خلال العملية السياسية الديموقراطية وهموم أصحاب المصالح الأخرى الممثلة " (المرجع السابق)

لم يأخذ هذا الموجز للتخطيط القائم علي المشاركة participatory planning في الاعتبار كلا مصدري نقص المعرفة الذين حددناهما فيما تقدم. وهو وإن كان يقدر كل التقدير آراء ضب Dobb الثاقبة في عدم كفاءة التنظيم الاجتماعي الذي يفتت المجتمع إلي أجزاء صغيرة متنافرة وما يصاحب ذلك من خصخصة للمعلومات، لا يعتمد علي افتراضات غير مبررة لموضوعية المعرفة المتاحة لتبرير التخطيط المركزي البيروقراطي كبديل بل ينشئ مؤسسات لتوليد المعرفة واكتشافها والتعبير عنها وتوصيلها اجتماعيا. تضمن المشاركة الواسعة في عمليات التفاوض التعاونيnegotiation cooperative، تعميما لوظيفة الاكتشاف، ابتداء من المنظم كما تتصوره المدرسة النمساوية حتى كل من تتأثر مصالحهم بتلك العمليات. ويصبح التنسيق عملا اجتماعيا صريحا، ومن ثم يكون قادرا علي حل كثير من المشاكل المعلوماتية والدافعية motivational التي كانت تعتبر غير قابلة للحل في ظل ترتيبات أخري.

بقيت مع ذلك، في اقتراح دفاين Devine بعض المشاكل والإلتباسات ليس من بينها بأي حال من الأحوال، الاعتراض الذي أثاره بلاكبيرن Blackburn أن " إذا كان يمكن مراقبة الاقتصاد الحديث المعقد الذي ينتج ملايين المنتجات، فإن المطالبة بأن يكون محل " تفاو ض " إيجابي مطلب فعَّال " (1991). هذا التعليق كما لا حظ دفاين وآدمان لا يمكن إلا أن يكون ناتجا عن فشل في تقدير الفارق الأساسي بين قوي السوق (التي يمكن استبدالها بالتخطيط القائم علي المشاركة) ومبادلات السوق. وأكثر من هذا أن ما أو ضحه دفاين بجلاء، أننا إذا أردنا أن لا تحكمنا قوي السوق، فالخيار الوحيد هو أن نجدد باستمرار السيطرة علي تطور، عن طريق المشاركة الديموقراطية في تخطيط تخصيص واستخدام موارده الرئيسية. وهذا يحتاج

فعلا الوقت والجهد والموارد (ولكنه ليس بالضرورة أكثر مما ينفق علي حل مشاكل المعاملات في الرأسمالية المتقدمة)

ثمة مسألة أخري، أثارها بلاكبيرن، تبدوأكثر أهمية: كيف تحسم الخلافات التي لا حل لها ؟ وأيضا، كيف تحدد قواعد التنسيق التفاوضي ومن الذي يحددها ؟ هذه الأمور لا يمكن بطبيعة الحال أن تكون محصلة لعمليات تنسيق تفاوضي. وهذا لا يظهر حقيقة في نموذج دفاين كمشكلة لأنه تصور وجود الترتيبات المؤسسية للتشاور والتفاوض إلي جانب مؤسسات تمثيلية قائمة علي اتخاذ القرار بالأغلبية.غير أن هذا التعايش قد يؤدي فعلا إلي تناقضات مهمة، وغياب تنظير واضح لهذه المسائل. إن التهو ين من شأن هذه الصعوبات قد يكون مرتبطا بالتقليل من شأن الدور التكويني constitutive role للمجال السياسي. يبدوأن هناك فكرة مترددة، تري أن تغيير الاقتصاد مهمة أشد إلحاحا (من بعض النواحي) وجوهرية من تغيير المؤسسات السياسية.

يبدو أن مقاومة تصفية ما بعد – الماركسية للمقولات الاقتصادية تكون إلى حد ما بالتمسك بنموذج الأساس – البنية الفوقية، لعلاقة الاقتصاد بالسياسة. ومن هنا، ربما كان هناك تناقضا بين ما أظهره دفاين من خيال راديكالي عن إمكانات التغيير الاقتصادي، والإستراتيجيات السياسية المترددة التي يسعي إلي أن تتضمنها. " (Callinicos, 1993) هناك، علي سبيل المثال بعض التعارض بين تأكيد " أن المجتمع المدني، وليس الالدولة أو المشروع هو المكان الذي يتحقق فيه الحكم الذاتي: (Devine,1991)، وبين المطالبة بأنه ينبغي تصور الديموقراطية القائمة علي المشاركة باعتبارها عملية تفاعل وتفأو ض قائمة علي علاقة ذات طريق – ثلاثي بين الهيئات التمثيلية المنتجة وهياكل الدول الإدارية وجماعات الحم الذاتي self-government groups داخل المجتمع المدني. " (المرجع السابق)

وبعبارة أخري، لم يقدم دفاين بيانا مقنعا تماما لأي العناصر يدخل في تكوين قوي السوق.

وقد يترتب علي ذلك، التقليل من أهمية مجالات التحول والتغيير الاشتراكي. يناظر الإهمال النسبي لشكل السياسة، غياب تصور واضح لضبط السوق وقوي السوق، باعتبارهما سياق وموضوع ومحصلة الصراع الاجتماعي المنظم قانونا. يعب تصور إمكان منع سوق عمل من أن يؤدي

إلي تنافس تناحري، قد يعرض درجة التراضي العالية، التي يتطلبها عمل مؤسسات التنسيق التفأو ضي علي نحومرض للخطر. إن إقتراح وضع حد أدني للدخل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ولكن هنا،، يطفومرة أخري علي السطح التناقض بين وظائف السوق الضابطة markets regulatory functions، وقابليته للتحول الاشتراكي. يحقق دخل أساسي في أحسن الأحوال جزءا من نصف المهمة التي نواجهها. إنه يجعل تخصيص الدخل مستقلا نسبيا عن أداء العمل المأجور (تصفية السلعنة decommodification) ولكن هذا لن يجعل مشكلة إمكانية تخصيص العمل قابلة للتعامل معها بما يتفق مع معايير محددة اجتماعيا، دون التضحية باستقلالية الفرد.

ليست لدي إجابات حقيقية عن هذه المسألة المعقدة، ولكن ثمة نقطة ترتبط بها تستحق الاهتمام. المشكلة الأساسية أن تحرير الإنسان من ضغوط سوق العمل، وضمان استمرار الإنتاج في نفس الوقت، يتطلب درجة عالية من الثقة. والرغبة في التعاون في إجراءات التواصل communication والتفأو ض. هذا يعود بنا فورا إلي مشكلة السلطة السياسية الأولي المشرفة علي عمليات التفأو ض، وقد يبدوأنه سوف يكون علينا الارتداد إلي النزعة الدستورية الليبرالية liberal constitutionalism، لتجنب الممارسات الاستبدادية. غير أن خيار الدخل الأساسي قد برهن مثلا، علي أن الحقوق المقننة دستوريا ليست في حاجة إلي أن تتخذ شكلا ليبراليا.

فضلا عن أن التحول إلي الاشتراكية socialization يمكن أن يتسع اتساعا نوعيا بتوفير ضروريات الحياة مجاناً. قد لا تكون فكرة الاقتصاد الطبيعي والحساب العيني calculation in kind مفيدة كثيرا في تحقيق معظم الأهداف، ولكنها في اعتقادي ممكنة التطبيق لتوفير هذه المجموعة ذات الأهمية الحيوية من السلع. (أنظر: Dobb,1955, Mandel,1999). حتى أكثر أصحاب النزعة الذاتية حماسا، لا يمكنهم إنكار أن حاجات البشر تراتبية وانه يمكن تحديد التراتبيات المناسبة للإمداد بالسلع التي تلبي الحاجات الأساسية للجميع،تحديدا دقيقا دون إثارة نزاع. ونأمل أن يؤدي ضمان إشباع الحاجات الأساسية إلي تخفيف الاعتماد الاجتماعي المتبادل عن طريق التنسيق القائم علي التفاوض، وسوف يثبت أنه إجراء فعال في التعامل مع المسائل المثيرة للنزاع. ليس المقصود بهذه الملاحظات اقتراح ترتيبات مؤسسية، بل تأكيد أن تحرير الفرد وجماعية socialization (إلغاء

الخصخصة de-privatization) الاعتماد المتبادل، يعزز كل منهما الآخر، وأنه ينبغي مواصلة النضال من أجلهما باعتبارهما وجهان لذات العملية: ليس هدف الاشتراكية التنشئة الاجتماعية socialization للفرد بقدر ما هو شخصنة personalization المجتمع. " (Mandel,1986).

يفسر ما وجدناه من النواقص أيضا ، الافتقار إلي منظور لكيفية تحقيق الاشتراكية. لقد أكد دفاين مرارا علي أهمية العنصر المُغير element transformative الذي يحتويه نموذجه، لكنه ميز في نفس الوقت " بين ديناميات إحداث التغيير transformatory dynamics الذي يتضمنه النموذج وعملية الانتقال من النظام، الرأسمالي القائم والمجتمعات الدولتية إلي المجتمع القائم علي هذا النموذج " (Devine,1988). هذا التمييز يعني الفصل بين الإصلاح والثورة، بين الإستراتيجية والدولة – الغاية end-state، التي فعلت الكثير لإحباط الطموحات الاشتراكية. وبالرغم من كل أو جه الشبه بين هذا الفصل وبين نموذج دفاين وفكر شيوعية المجالس، فإن هذا الانفصال غائب غيابا ملحوظا عن هذا الفكر. التفكير القائم علي النماذج / المجالس، مع أرجاء قضية إنشائها إلي لحظة تالية، قد لا يساعد كثيرا علي إعادة صياغة سياسة نضال الطبقة العاملة، باعتبارها " سياسة التحالف من أجل استبدال الرأسمالية بمشاريع اجتماعية متنوعة "(Cleaver,1996). فضلا عن أني أميل إلي اعتقاد أن الملاحظات غير النهائية التي قدمتها في الفقرة السابقة، قد تقدم بعض المفاتيح فيما يتعلق بالتجاوز المطرد للمصالح الطبقية لصالح تعددية حقيقية، وتحقيق طرائق بديلة لا تحصي للحياة في المستقبل" (Cleavland 1996) وبالرغم من أن رؤى دفاين الثاقبة، سوف تحدد الكثير من شروط الحوار في المستقبل، يبدوأنه يمكن أن نكسب إستراتيجيات التغيير، الكثير من محأو لة استخلاص الدلالات من فهم مفصل لرأس المال باعتباره علاقة ديناميكية معقدة التركيب بين رأس المال والعمل، أي باعتباره عملية – علاقة process-relation تاريخية محددة، تتخذ أشكالا مختلفة وتتكون من خلالها.

٧ - الخلاصة

لا يمكنني إنكار أن هذه الملاحظات النقدية غير دقيقة، وغير منهجية إلي حد كبير. دعوني أطرح بدقة بضعة نقاط رئيسية تحدد منظورا لما

ينبغي أن يكون عليه تعميق تناو ل وبحث هذه القضايا. قد يري الكثيرون من اشتراكيي السوق أن هذا المنظور غير واقعي، ومغالٍ في طموحه، وغير متواضع. غير أن هذا السجن " المتواضع " للطموحات السياسية، في ثغرات النظام الرأسمالي، باعتبارها عيوبا، بدونها يصبح قلعة منيعة، وبالتحديد ما يخفي عنا باستمرار منطقه الشمولي totalizing logic، الذي يعيد ضبط الصراع الاجتماعي إنتاجه. ينبغي أن تبني اشتراكية تتجاوز طموحاتها الفئات المتساقط من مائدة رأس المال، علي تصور التكوينات الاجتماعية الرأسمالية باعتبارها محصلة وسياق وموضوع للصراع الطبقي. هذا يعني بحث العلاقات المحددة القائمة بين السياسة والاقتصاد كما يشكلها الصراع الطبقي. كثيرا ما يفتن النموالاقتصادي" التلقائي" للرأسمالية، النظرية الاشتراكية. وكترياق مضاد لانتقال الفاعل agency إلي مجال سياسي مفروض علي مجال آخر superimposed، ينبغي أن يتحول الاهتمام إلي السبل الكثيرة لتحدي الطبقات العاملة لحكم رأس المال، والتي شكلت بها تطور الرأسمالية.

لا يمكن اكتساب الرؤى الواضحة المفيدة للعقبات المطلوب التغلب عليها والقيود التي تفرضها مجالات مؤسسية معقدة علي العناصر الصانعة للتغيير transformative agencies، التي تجمدت فيها سلسلة من الفاعلين السابقين، وشروط دعم فاعليات التحرير emancipatory agencies بالاتحاد والتجمع، إلا بالتنقيب وبدراسة إستراتيجيات وأفكار وتجارب اشتراكية متنوعة. وفي حين أنه ينبغي بالتأكيد أن نتفحص بعناية اغراءات النزعة الإصلاحية، والمأزق الراهن للاشتراكية الديموقراطية، ومشكلة تطور " الاشتراكية القائمة بالفعل "، فإن ما هو أكثر أهمية أكثر من أي وقت مضي هو البدائل التنظيمية، وأشكال المقاومة التي طواها النسيان طوال القرن العشرين، التي تقدم لنا مجموعات متماسكة من الأفكار التي تقع حاليا خارج مخيلتنا الجماعية.

ما هي الظروف التي نشأت في ظلها هذه الحركات والمبادرات ؟، وما ذا كان شكلها، وما هي العقبات التي تسببت في إخفاقها ؟ ماذا كان الفارق بينها في القدرة علي التغيير، وكيف شكلت التطور الرأسمالي، وكيف انتشر التهديد الذي كانت تمثله ؟ ما هي الرؤى الثاقبة، أو حتى الإرشادات التي تقدمها للنشاط في ظل النظام الرأسمالي المعاصر ؟ إن البحث عن إجابات

عن هذه الأسئلة، هو وحده الذي يمكننا من معرفة أي نوع من الفاعلين وأي أشكال تنظيمية تتسم بمنطق إصلاح تراكمي accumulative re-formationبدلا من الخضوع للاندماج المطرد في عقلانية النظام الرأسمالي وبهذه الطريقة وحدها يمكننا إحراز بعض التقدم في تحديد مفهوم خدع الجميع مثل التحول الاشتراكي socialization والمقرطة، وأن نحظى برؤية ثاقبة للشروط الأولية للتجمع،وحكم ذاتي فعلين. إن ما تحتاجه الاشتراكية بإلحاح هو اقتصاد سياسي للعمل، أنظر: (Cleaver,1979, Kratk,1996).

الصراع الطبقي لا نهاية له، ولهذا السبب بالتحديد تكون لهذه الجهود ميزة، لا لأن الفهم الذي تم اكتسابه مؤخرا يمكن " تطبيقه " مباشرة، لأن هناك ميزة كبيرة لحشد الفاعلين الذين قد يكونوا راغبين في وضع أفكار المنظر علي الأجندة السياسية – ربما ينبغي أن يمارس هنا قدرا أكبر من التواضع. بل تكتسب النظرية الاشتراكية معناها داخل أطر التغيير transformative frameworks التي تستخدم في ربط الفاعلين المحتملين بالأطر المؤسسية التي يجدون أنفسهم فيها أي إيضاح علاقة الفاعلين بسياقاتهم الاجتماعية وفهمهم لها. (أنظر: Butler,1995). تنبع كل أشكال الفعل الجماعي في النهاية من تقييمات مشتركة للواقع الاجتماعي. ينبغي أن تعني وحدة النظرية والممارسة، بناء تصور أطر اجتماعية تيسر توصيل المعرفة، وتنمية الفهم المشترك. وأحد المتطلبات الأساسية لتحقيق ذلك، هو ممارسة ما اصطلح علي تسميته " التحديد المؤسسي institutional concreteness (وهو ما فشلت في تحقيقه هذه الورقة). هذا لا يعني توجيه جهو د البحث إلي تفاصيل لا لزوم لها، أو حكايات مسلية، بل تكريس جهد كبير للتحديد المناسب لمفاهيم غير محددة. المسألة ببساطة، هي أن فاعلية الفاعل تتوقف علي فهمه المفصل لوضعه في علاقته بمحيطه. وطالما أن الفاعلين يفتقرون إلي القدرة علي معرفة العالم كله، أن الاعتبارات المجردة التي ليست لها علاقة ظاهرة بحياتهم الخاصة لا تحركهم، يجب أن يكون علم الاجتماع المعني بقضية التحول الاشتراكي، قادرا علي توليد هذا الفهم.

نضالات الناس لا توجهها الرغبة في القضاء علي فوضى السوق، أو انقلاب inversion الموضوع إلي ذات، إنهم يناضلون ضد الأعراض الملموسة للعلاقات الاجتماعية التي تعنيها هذه المفاهيم. اهتمامات الفاعلين غالبا ما تكون محددة ومحلية وملموسة. وبالتالي ينبغي أن تكون النظرية

قادرة علي صياغة إستراتيجيات علي درجة عالية من التحديـــد، ونضـــالات ضد المظالم المحلية وجهو د تحرير ليست بالضرورة تحت راية الصـــراع الطبقة [كنضال الحركة النسوية مثلا – م].

وبعبارة مختلفة قليلا، ينبغي أن تفهم وأن تطرح النظرية الاشـــتراكية نفسها كما هي: أي باعتبارها علم اجتماع، أي معرفة المجتمع، هـــي ذاتهـــا معرفة اجتماعية. هذا يعني الاستغناء عن كل من إبداع فاعلين جدد، راغبين في تنفيذ مخططات المنظر لتحل محل المخططات التي فقـدت الثقـــة فيهـــا وأصبحت عاجزة، وعن الاعتماد علي التغييرات التلقائية لتحقيق تغيير شامل مرة واحدة وإلي الأبد.

إن علم اجتماع واقعي، لأنه ملهم، وملتزم بتحليل عمليات علائقية بنيوية لفاعلية البشر، وتفاعلهم، هو وحده الذي يمكنه أن يتجنب اللجوء إلي إدخـــال بني موضوعية بصورة تعسفية تتجاوز إدراك البشر الفاعلين، أو إلي فاعلين غير مقيدين بأي قيد من صنع الخطاب discursively constructed agencies هذا العلم الاجتماعي، هو وحده الذي سوف يكون قادرا علي تحقيـــق تقـــدم قضية التحول الاشتراكي.

الفصل الخامس

علـــم السياســـة

(١)

أزمة السياسة البنيوية

إستيفان ميزاروس*

أعراض أزمة أساسية

أود أن أبدأ بعرض موجز لما يمكن في الحقيقة وصــفه بــالتطورات العالمية المثيرة للقلق البالغ المنذرة بالأخطار في مجال السياسة والقانون.

وأود أن أبرز في هذا الخصوص، أني تعرفت شخصــيا، منــذ ثلاثــة وعشرين عاما علي الأقل في برابيا Prabia.في البرازيل علـــي الملابســـات المؤلمة لانفجار الشغب بسبب الطعام. وبعدها بعشرين عامـــا وقـــت حملـــة الرئيس لولا الانتخابية، قرأت أنه أعلن أن أهم جزء في إستراتيجية المقبلة، هو تصميمه علي القضاء علي المجاعة، أخطر الشرور الاجتماعية. لم يكن العقدان المنصرمين منذ وقوع أحداث الشغب الدامية بسبب الطعام في برابيا كافيين بداهة لحل هذه المشكلة المزمنة. قيل لي أن الإنجازات التي تحققــت في البرازيل متواضعة للغاية. فضلا عن أن إحصاءات الأمم المتحدة الكئيبة تبرز باستمرار أن ذات المشكلة بنتاجها المدمرة مازالت قائمة فـــي أنحـــاء كثيرة من العالم. وهذا بالرغم من أن القوي الإنتاجية التي تحـــت تصـــرف البشرية اليوم قادرة علي أن تمنع إلي الأبد هذا الإخفاق الاجتماعي الـــذي لا يغتفر،وأن تجعل الجوع وسوء التغذية، شيئا ينتمي للماضي.

قد يكون هناك ما يغري في إرجاع هذه الصعوبات، كما هو حادث في

---

* إستيفان ميزاروس STEFAN MEZAROS ماركسي مجري، أستاذ كرســي الفلســفة فــي جامعــة ساسكيس، تاثر بفلسفة جورج لوكاش، وآخر أعماله الاشتراكية او البربرية: بديل عن النظام الاجتمـــاعي لرأس المال، من القرن الأمريكي إلى مفترق الطرق (٢٠٠١)

ـ المقال منشور في مجلة MONTHLY REVIEW SEPTEMBER 2006.

الخطاب السياسي التقليدي إلي أو ضاع سياسية يمكن تصحيحها بسهولة ومن ثم يفترض أن يكون العلاج عن طريق إحداث تغيرات في الموظفين في أقرب فرصة، في الانتخابات التالية التي تنظم تنظيما صارما. غير أن هذا تهرب مألوف، وليس تفسيرا مقبولا، لأن الاستمرار العنيد للمشاكل الملحة بكل نتائجها الإنسانية المؤلمة، تشير إلي ما يبدوأنه قوة قصور ذاتي ما، لا يمكن السيطرة عليها، قادرة علي تحويل حتى النوايا الطيبة للبيانات السياسية الواعدة المتكررة تكرارا محبطا، إلي أحجار تمهد الطريق إلي جهنم كما تقول كلمات دانتي الخالدة. وبعبارة أخري، التحدي القائم هو مواجهة الأسباب الكامنة، والمحددات البنيوية structural determinations، التي تميل بقوة القصور الذاتي إلي إخراج كثير من البرامج السياسية المصممة لتدخل تصحيحي عن مسارها، حتى وإن كان واضعوها يسلمون ابتداء بان الأو ضاع القائمة لا يمكن تحملها.

لنتأمل بعض النماذج بعض النماذج القليلة المذهلة،التي تثبت بوضوح، ليس فقط أن هناك شيئا يؤثر تأثيرا خطيرا في الطريقة التي نضبط بها معاملاتنا المجتمعية societal interchanges، بل الأسوأ هو أن الاتجاه الملحوظ هو، اشتداد الأخطار الذي بلغ نقطة اللاعودة.

كتبت منذ ست سنوات، في محاضرة ألقيتها في أثينا في أكتوبر ١٩٩٩ أن " الأرجح أن يكون الشكل النهائي لتهديد الخصم في المستقبل، هو " الابتزاز النووي **nuclear blackmail** " " دبلوماسية البوارج gunboat " الجديدة ، التي يمارسونها من " الجوالذي أصبح احتكارا لهم ".. غير أن أهدافها سوف تكون مماثلة لأهداف تلك التي تنتمي إلي الماضي.، بينما يبرز أسلوبها عدم جدوى محاولة فرض عقلانية رأس المال المطلقة علي الأجزاء المتمردة من العالم بهذه الطريقة.

" خلال هذه السنوات الست، لم تعد مثل هذه الممارسات في صنع هذه السياسات، التي قد تكون قاتلة، سياسات الهيمنة الإمبريالية الكونية، مجرد إمكانية عامة، بل أصبحت أيضا جزءا لا يتجزأ من "التصور الإستراتيجي" المحافظ الجديد للولايات المتحدة المسلم به صراحة. بل أصبح الوضع اليوم أكثر سوءا. فقد دخلنا في الأسابيع القليلة الماضية، فيما يتعلق بإيران، مرحلة التخطيط لعمل يمكن أن يهدد لا إيران وحدها، بل البشرية كلها بكارثة نووية. والحيلة الوقحة التي تستخدم عادة في الإعلان عن مثل هذه

التهديدات، هي " عدم تأييدها أو إنكارها ". غير أن مثل هـذا الملعـوب لا ينطلي علي أحد. دفع هذا الخطر الذي يهدد بكارثة نووية حقيقية مجموعـة من علماء الفيزياء الأمريكيين المتميزين / منهم خمسة حائزين علي جـائزة نوبل إلي كتابة خطاب احتجاج مفتوح إلي الرئيس بوش، يقول: " إن التفكير في عمل يمكن أن يؤدي في النهاية إلي تدمير واسع للحياة علي الكوكب، هو تفكير غير مسئول بالغ الخطر من جانب الإدارة الأمريكية باعتبارها أكبـر قوة عظمي. إننا نناشد الإدارة أن تصرح علنا بأنها تستبعد الخيار النووي في مواجهة كل الخصوم غير النوويين في الحاضر والمستقبل، ونناشد الشـعب الأمريكي إسماع صوته في هذا الأمر. "

هل مؤسسات مجتمعاتنا السياسية في وضع يمكنها من معالجـة أكثـر المواقف خطورة عن طريق التدخل الديموقراطي في عملية صـنع القـرار الفعلية كما يلح الخطاب السياسي التقليدي علي طمأنتنا بالرغم مـن أن كـل الشواهد تدل علي العكس ؟ إن الأكثر تفاؤلا والسذج هم وحدهم الذين يمكنهم أن يؤكدوا، وأن يعتقدوا مخلصين أن هذا هو الحاصل. فقـد شـنت القـوي الغربية الرئيسية دون عائق حروبا مدمرة في السـنوات القليلـة الماضـية مستخدمة حيلا سلطوية كـ " امتياز السلطة التنفيذية executive prerogative "والامتياز الملكي Royal prerogative "، دون استشارة شعوبها في مثل هذه الأمور الخطيرة، ضاربة بعرض الحائط إطار القانون الدولي، وهيئات الأمم المتحدة المختصة باتخاذ القرار. وتدعي الولايات المتحدة أن لها الحق، الذي تعتبره حقا أخلاقيا في التصرف كيفما تشاء ن ومتي تشاء، وحتف إلي حـد استخدام الأسلحة النووية، ليس فقط بصورة إستباقية، بل وحتى وقائية ضـد أي بلد تشاء عندما تمليها " مصالحها الإسـتراتيجية " المزعومـة. تفعـل الولايات المتحدة ذلك كله، مدعية أنهـا بطلـة " الديموقراطيـة والحريـة " وحارستهما، تتبعها وتؤيدها في تصرفاتها غير القانونية، " ديموقراطياتنـا العظيمة " الخانعة.

في سالف الزمان، كان تعبير التدمير المتبادل المؤكد، يستخدم ليصـف حالة المواجهة النووية القائمة. والآن، ولم يعد في وسع " المحافظين الجدد " إدعاء أن الولايات المتحدة (والغرب عامة) مهددة بتـدمير نـووي، تحـول هـذا التعبير إلي جنون بالمعني الحرفـي للكلمـة باعتبـاره " التوجـه

المشروع لسياسة " **جنون عسكري / سياسي مقنن** **institutionalized military / political insainity**.

وهذا، يعتبر جزئيا نتيجة خيبة أمل المحافظين الجدد في حرب العراق. فقد كان المحافظون الجدد يأملون أن يؤدي غزوالعراق إلي تداعي النظم في المنطقة: كما تتداعى قطع الدومينوبانتفاضة شعب إيران، وشعوب الدول النفطية الغنية مطالبة بالحريات وبالديموقراطية علي النمط الغربي.

ولسوء الحظ أن العكس كان صحيحا في إيران علي الأقل. ولكنه أسوأ من ذلك بكثير لأن نسقا بأسره من " التفكير الإستراتيجي " الراسخ والآمن مؤسسيا، المتمركز في البنتاجون ذاته كان كامنا وراءه. هذا ما يجعل الجنون الجديد بالغ الخطورة علي العالم كله بما في ذلك الولايات المتحدة التي يعد هؤلاء " المفكرون الإستراتيجيون " بالتحديد أسوء أعدائها.

يمكننا أن نري هذا بوضوح في كتاب ب.م. بارنيت P.M. BARNET " خريطة البنتاجون الجديدة " الصادر في ٢٠٠٤، الذي عرضه ريتشارد بيت RICHARD PEET في مجلة منثلي ريفيو Monthly Review ، ونقتبس منه:

" كان ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هدية مدهشة خادعة وقاسية علي ما يبدو كانت دعوة من التاريخ إلي الولايات المتحدة لتستيقظ مما يشبه حلم التسعينات (القرن الماضي)، وأن تفرض بالقوة قواعد جديدة علي العالم. لم يكن العدودينا (الإسلام) ولا مكانا، بل حالة الإنفصال condition of disconnectedness. أن تكون منفصلا في هذا العالم يعني أن تكون منعزلا محروما مقموعا وغير متعلم. تحدد هذه الأعراض حالة الانفصال، الخطر في رأي بارنيت.

وبعبارة بسيطة، إذا كان بلد ما يخسر من **العولمة**، أو يرفض الكثير من محتوي تدفقاتها الثقافية، ستكون هناك في النهاية، فرصا لترسل الولايات المتحدة، قوتها هناك... تحتاج الرؤية الإستراتيجية في الولايات المتحدة إلي التركيز علي " زيادة عدد الدول التي تسلم بمجموعة من القواعد المتسقة فيما يتعلق بالحرب والسلام "– أي بالشروط التي يكون فيها شن الحرب ضد أعداء محددين لـ " نظامنا الجماعي " أمرا معقولا. " تنمية هذه الجماعة أمر بسيط، هو تحديد الفرق بين النظم الطيبة والنظم الشريرة، وتشجيع النظم

الشريرة علي تغيير أساليبها. ويعتقد أن على الولايات المتحدة استخدام قوتها الهائلة لتجعل العولمة عولمة حقيقية، وإلا فأن أقساما من البشرية سوف يحكم عليها بالبقاء في مكانة من هم خارج العربة outsider status، وهو في النهاية، ما سوف يحددهم كأعداء.. وإذا ما حددت الولايات المتحدة هؤلاء الأعداء سوف تشن الحرب عليهم، مطلقة العنان للموت والدمار.

يدعي بارنيت أن هذا ليس ضما إجباريا forced assimilation، ولا توسيعا لإمبراطورية، بل توسيعا للحرية. تقترب هذه الرؤية بداهة من الجنون. عبر بارنيت عن مضامينها الوحشية بوضوح في مقابلة مع مجلة إسكواير قائلا: " ماذا يعني هذا النهج الجديد بالنسبة لهذه الأمة وللعالم علي المدي الطويل ؟ لأكون واضحا كل الوضوح في هذا الأمر: لن يعود الأولاد أبدا إلي بلادهم. لن تترك أمريكا الشرق الأوسط إلي العالم. ببساطة لاخروج يعني أنه لا إستراتيجية للخروج. "

الحق أنه يصعب في الحقيقة إيضاح المسألة أكثر مما فعل بارنيت في كتابه. هكذا نري كيف تضفي المثالية مجانا علي ادعاءات الولايات المتحدة غير السخيفة حول " قوتها الهائلة "، وما يقابلها من تصور لـ " العولمة " باعتبارها سيطرة أمريكية عارية، تعترف صراحة بأن أدواتها " الموت والدمار ". ومن يعتقد أن بارنيت كاتب غير منطقي وانتهازي، سوف تفزعه الحقائق لأن بارنيت كان باحثا إستراتيجيا كبيرا في كلية الحرب البحرية في نيوبورت في جزيرة رودس ورجلا ذا رؤيا gay vision " في إدارة قوات التحويل Transformation Force التابعة لوزارة الدفاع. فضلا عن أنه مدرج علي قائمة " أصحاب الرؤى " والكلمة المسموعة النافذة.

ومما يدعو للأسى، أن تكتظ أعلي مستويات " التفكير الإستراتيجي " في الولايات المتحدية بأمثال هؤلاء من " أصحاب الرؤى " المصممين علي إضافة نواياهم الشريرة العدوانية بدلا من النوايا الطيبة لتكون أحجارا ضخمة تمهد طريق دانتي إلي جهنم، فالشاعر الإيطالي العظيم لم يزعم أبدا أن الطريق إلي جهنم ليس مفروشا بالنوايا الحسنة وحدها.

ووفقا لماكس بوت Max Boot أحد أولئك "الرجال أصحاب الرؤى" الخطرين، وزميل كبير في مجلس العلاقات الخارجية المهيب: " سوف تعاني أي أمة مصممة علي تنظيم الأمن الإمبراطوري imperial policing بعض النكسات. فقد مني الجيش البريطاني بهزائم كبيرة ، وآلاف الضحايا في

حروب الملكة فكتوريا الصغيرة، في الحـــرب الأفغانيـــة الأولـــي (١٨٤٢) وحرب الزولو(١٨٧٩). وهذا لم يقلل من تصميم البريطانيين علي الدفاع عن الإمبراطورية وتوسعها، بل جعلهم متعطشـــين للانتقـــام. وإذا لـــم يكـــن الأمريكيون قادرون علي تبني نوقف دموي مماثل فلا شان لهم **بتنظيم الأمن الإمبراطوري**.

تقدم لنا " رؤية إستراتيجية " عدوانية من هذا النوع، بناء الإمبراطورية البريطانية بجوانبها الأكثر وحشية في صورة مثلية صريحة. وتقدم بوقاحـــة باسم نشر " الديموقراطية والحرية "، نصيحة تبنـــي العنـــف الاســـتعماري السابق، دون تحفظ كنموذج لبناء الإمبراطورية الأمريكية اليوم.

إن ما يجعل هذا كله مقلقا هو بالتحديد، أن كل الأمـــور ذات الأهميـــة الكبرى ــ ومنها ما قد يؤدي إلي تدمير البشرية ــ هو أننا نجد فـــي أعلـــي مستويات صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة إجماعا غيـــر مقـــدس بالمرة. وهذا صحيح، بالرغم من طقـــوس الانتخابـــات الدوريـــة للرئاســـة والكونجرس، التي يفترض أنها تقدم بدائل حقيقية. بيد أن الخلافات المـــدعاة في مثل هذه الأمور الحيوية ليست، كقاعدة عامة، إلا خلافات مزعومة. وكما سبق أن قلت في تعليقي في ديسمبر ٢٠٠٢ قبل غزوالعراق: " أن الـــرئيس الأمريكي كلبنتون تبني نفس السياسات التي يتبناها خلفه الجمهـــو ري، وإن كان ذلك بصورة أكثر تمويها.. أما المرشح الديموقراطي للرئاسة آل جـــور فقد أعلن مؤخرا انه يؤيد بلا تحفظ الحرب المخطط لها ضـــد العـــراق، لأن مصل هذه الحرب لن تعني " تغيير نظام regime change "، بل فقـــط نـــزع سلاح نظام يملك أسلحة دمار شامل. كما لا ينبغي أن ننسي أن أو ل رئـــيس للولايات المتحدة ضرب أفغانستان بالقنابل كان بيل كلينتون، الذي غالبا ما يصور في صورة مثالية مثيرة للسخرية. ليس هناك إذن ما يدعوللدهشـــة أن يسارع جون كيري خليفة آل جور كمرشح في سباق الرئاسة الأخير، إلـــي ترديد كلمات خصمه الجمهو ري جورج دابليوبوش قائلا أن " الأمـــريكيين يختلفون حول ما إذا كانوا يدخلون الحرب وكيف يكون ذلك.

ولكن، لا يتصور الآن، أن ننسحب بلا نظام، تاركين وراءنا مجتمعا في صراع عميق، يسيطر عليه الراديكليون. " أن يصف جور فيـــدال الكاتـــب والناقد الأمريكي بسخرية مريرة سياسة الولايات المتحدة بسياسة نظام حزب

واحد بجناحين يمينيين إذن أمر مفهوم.

ولسوء الحظ أن الولايات المتحدة ليست بأي حال وحدها التي ينبغي أن توصف بهذا الوصف فهناك كثيرون غيرها تحتكر صنع القرار السياسي فيها مؤسسات ترتيب الإجماع، التي تضفي الشرعية علي نفسها (لا تكاد توجد فروق بينها) بصرف النظر عن تغيير العاملين في المستوي الأعلى من آن لآخر. وسوف أقتصر هنا علي مناقشة حالة واحدة بارزة، المملكة المتحدة (بريطانيا العظمي)، هذا البلد بالتحديد، الذي يتباهي دائما بأنه " البلد الأم للديموقراطية " استنادا إلي الماجنا كارتا التاريخية، مؤهل تحت رئاسة بلير للتمتع بهذا الامتياز المريب، التمتع بنظام " الحزب الواحد بجناحين يمينيين " مثل دولة أمريكا الشمالية تماما. فقد بصم حزب المحافظين وحزب " العمال الجديد " في البرلمان البريطاني علي قرار حرب العراق. مستعينين بحيل وانتهاكات واضحة. ونقرا " أن الأدلة الموثقة التي قدمها شرا النائب العام لورد جولد سميث في تحقيق رسمي، توحي بأن النصيحة البالغة الأهمية حول شرعية الحرب ، المقدمة باسمه إلي البرلمان، كتبها له اثنان من أقرب حلفاء بلير.

قال لروبين كوك وزير الخارجية السابق مساء أمس، أنه، وقد استقال في اليوم السابق علي بدأ الحرب، لم يسمع أبدا أن لورد جولد سميث عرض مسألة شرعية الحرب علي المجلس. وقال لصحيفة الجارديان: " اعتقد الآن، أنه لم يكتب أبدا رأيا رسميا آخر. "

إن ما تلي ذلك، من قيام خبراء قانونيين بارزين بفضح هذه الممارسات، وإدانتهم لها علنا، لا يغير بطبيعة الحال من الأمر شيئا، فمصالح الإمبريالية الكوكبية المهيمنة الراسخة، التي يخدمها بلا تردد، وعلي نحومهين، نظام إجماع سياسي لقوة إمبريالية طيري سابقة، لابد أن تسود بأي ثمن.

إن لهذا الأسلوب في ضبط المعاملات الاجتماعية والسياسية نتائج بعيدة المدي وقد تكون لها في الواقع نتائج مدمرة للمصداقية المزعومة للنظام القانوني كله.

ويكفي أن نذكر هنا، ثلاث حالات مهمة لإيضاح المقصود:

الأولي ، تتعلق بالانزعاج الذي أبداه الكاتب الشهير جون موريتيمر، الذي كان، فيما مضي متحمسا لحزب العمال البريطاني، ولم يكن بحال

شخصية راديكالية اجتماعيا - غير أن التطورات القانونية والسياسية الأخيرة، وعلي الأخص إلغاء الضمانة القانونية البالغة الأهمية: أن الإنسان بري حتى تثبت إدانته ــ جعلته يشعر بضرورة الاحتجاج بذات الحماس فكتب في مقال صحفي: الآن ظهرت الحقيقة القبيحة: أن فكرة حزب العمل الجديد أن " التحديث " هو إجبارنا علي العودة إلي ما قبل ماجنا كارتا Magna Carta وقانون الحقوق Bill of Rights، أي إعادتنا إلي الأيام السوداء، قبل تحقيق مبدأ افتراض البراءة... يبدوأن بلير يؤيد أحكام سريعة بالإدانة في عدد كبير من القضايا التي يقدمها البوليس، بغير حاجة لأية محكمات. هكذا تلفظ قرون من الاعتزاز الكبير والفخر بالدستور. "

وتبين الحالة الثانية، كيف ردت الحكومة البريطانية علي نقد قاس من أعلي الهيئات القضائية برفض سلطوي، كما اتضح مؤخرا: " وصم قاضيا في محكمة عليا أو امر جهاز الرقابة الحكومية ضد المشتبه فيهم بالإرهاب، بأنها " إهانة للعدالة "، وقي بالأمس بأنها انتهكت قوانين حقوق الإنسان.. **رفضت وزارة الداخلية حكم المحكمة** ". أما الحالة الثالثة، فتشير إلي أمر علي أعلي درجة من الأهمية التشريعية: أن سلطة البرلمان ذاتها مهددة بقانون حزب العمال الجديد، " قانون الإصلاح Reform Bill ". لنقتبس قول بيلجر: " اجتاز قانون الإصلاح التشريعي واللائحي القراءة الثانية في البرلمان، دون اكتراث معظم أعضاء حزب العمال في البرلمان وصحفيوالمحاكم، بالرغم من انه قانون شمولي بمعني الكلمة من حيث نطاق تطبيقه. إنه يعني أن في إمكان الحكومة أن تعدل سرا التشريع البرلماني والدستور ويمكنها إلغاء القوانين بمرسوم من دأو نينج ستريت. القانون الجديد هو علامة نهاية الديموقراطية البرلمانية الحقيقية، وله من حيث تأثيره ذات الأهمية التي لتخلي الكونجرس الأمريكي عن **قانون الحقوق Bill of Rights** في العام الماضي. "

ينطوي إذن، التلاعب بالقانون الداخلي والقانون الدولي، لتبرير ما لا يمكن تبريره، علي أخطار كبيرة حتى بالنسبة للمقتضيات الدستورية الأولية. ولا تقتصر التغيرات السلبية ــ استبعاد بعض صور التدقيق القانوني، والضمانات الحيوية من الأطر القانونية والسياسية لـــ " حلفائهم - علي السياق الدولي (الذي تفرضه الولايات المتحدة). إنها تفضي إلي تقويض الشرعية الدستورية عامة بما يترتب علي ذلك من نتائج لا يمكن تداركها

بالنسبة للنظام القانوني الداخلي للحلفاء " المستعدين للاستجابة " هادما تقاليدهم القانونية والسياسية. ويمكن للتعسف والتسلطية أن تعربدا نتيجة لمثل هذه التغييرات اللا مسئولة، التي لا تتردد في تدمير الدساتير الراسخة.

يقدم الجدل الحالي في اليابان، مثالا مذهلا في هذا الخصوص: نشأ وضع خطير تتنافس فيه حاليا القوي السياسية لوضع مسودة دستور جديد يتضمن **تعديلا يتناقض مع الدستور القائم**. يضع الحزب الليبرالي الديموقراطي الذي يتولى الحكم منذ مدة طويلة " " مسودة دستور جديد " تحذف الفقرة الثانية من المادة التاسعة من الدستور، وتضف نصا يسمح لليابان " بالاحتفاظ بجيش للدفاع عن النفس " مهمته القيام بأنشطة يجري تنسيقها دوليا لضمان سلام وأمن المجتمع الدولي " ممهدا بهذا الطريق للسماح لليابان **باستخدام القوة في الخارج**، كما يتضمن بندا لتقييد بعض **حقوق الإنسان الأساسية** باسم " المصلحة العامية والنظام العام "، وهو ما يعني إنكار المبادئ الدستورية. إنه لأمر خطير أيضا أن تجعل مسودة الحزب الليبرالي الديموقراطي للدستور إجراء مزيد من التعديلات المحالفة للدستور أكثر يسرا، بتسهيل شروط اقتراح إدخال تعديلات علي الدستور عن طريق الدايت (مجلس الشيوخ) بالأغلبية البسيطة بدلا من أغلبية ثلثي أعضاء كل مجلس. إن الهدف المباشر لهذه التعديلات، هو بداهة أن يصبح الشعب الياباني " مستعدا " لأن يكون وقودا لنيران المدافع في الحروب الإمبريالية الأمريكية الحالية والمقبلة. ولكن، هل هناك من يمكنه تقديم التأكيدات والضمانات بأنه لن يكون لهذه التعديلات نتائج مرعبة علي المدى الطويل ؟ وبصرف النظر عن الشواهد المؤلمة علي المغامرات اليابانية الإمبريالية السابقة، مع تاريخا الأشد قمعية في الداخل.

وفي غضون ذلك، تستصرخ مشاكل كثيرة بلغة الخطورة إيجاد حلول حقيقية يمكن أن تكن في متنأو لنا. وبعض هذه المشاكل بقي معنا لعدة عقود فارضا علي الملايين المعاناة والتضحيات الرهيبة. وكولومبيا مثال بارز، فقد حأو لت قوي القهر الداخلي والخارجي التي تسيطر عليها الولايات المتحدة علي مدي أربعين عاما أن تحنق نضال الشعب الكولومبي دان أن تنجح. وقد أحبطت بانتظام محأو لات الوصول إلي تسوية عن طريق التفاوض بمشاركة كل الجماعات الاجتماعية، دون استثناء، لتتصالح الأسرة الكولومبية، علي حد قول مارولاندا فيليز قائد FARC - EP. وكما كتب فيليز

في خطاب مفتوح وجه مؤخرا إلي مرشح للرئاسة: " لم تقدم أي حكومة ليبرالية أو محافظة حلا سياسيا فعالا للصراع الاجتماعي والمسلح. واستخدمت المفاوضات لعدم تحقيق أي شيء، ليبقي كل شيء كما هو.. كانت كل المخططات السياسية للحكومات تستخدم الدستور والقانون كعائق لتضمن استمرار بقاء كل شيء علي حاله. "

هكذا، تستخدم المصالح المسيطرة لفرض هذه المصالح " الشرعية الدستورية وقواعد " الإجماع الديموقراطي " في كولومبيا (وفي أماكن أخري) كحيلة وقحة للتهرب من حل حتى أشد القضايا إلحاحا وإرجاؤها إلي الأبد مهما تكن جسامة المعاناة المفروضة علي الشعب نتيجة لذلك. وفوق ذلك كله، وفي سياق اجتماعي مختلف، وأن كان في ظل ذات المحددات البنيوية العميقة نري التغاضي حتى عن الانتهاكات الصارخة المعترف بها صراحة للشرعية الدستورية القائمة بالرغم من طقوس الحديث المتكرر عن ضرورة احترام المقتضيات الدستورية. وفي هذا الاتجاه عندما انتهت لجنة الكونجرس للتحقيق في قضية " الكونترا إيران جيت Irangate Contra Affair " إلي مسئولية إدارة ريجان عن هدم القانون وتقويض الدستور " لم يحدث أي شيء علي الإطلاق لإدانة الرئيس المذنب ن ناهيك عن عزله.

وكما رأينا في حالة من نوع مختلف تصميم حكومة الحزب الليبرالي الديموقراطي علي تقويض الدستور الياباني، وعندما بدا أن أحكامه تعوق الإقدام علي مغامرات عسكرية خطرة، فرضت المصالح الاجتماعية والسياسية المسيطرة إطارا قانونيا جديدا، وظيفته الأساسية تصفية الضمانات الديموقراطية التي سبق إعلانها، وحولت ما كان يعتبر قانونا غير مشروع ، بصورة تعسفية إلى " شرعية قانونية دستورية ".كما لا ينبغي أن ننسي ما كان يحدث في السنوات القليلة الماضية، وما كان ينطوي عليه من اتجاه سلطوي خطر معاد للشرعية الدستورية البريطانية والأمريكية.

لا يمكننا كما أشرنا في البداية، إرجاع المشاكل المزمنة لمعاملاتنا الاجتماعية إلي ظروف سياسية عارضة يمكن تعميمها بسهولة. فالرهان كبير، وليس لدينا تاريخيا سوي وقت محدود لإصلاح المظالم الاجتماعية الصارخة للطبقات الاجتماعية الخاضعة بنيويا، وذلك بطريقة اجتماعية قابلة للحياة.

والسؤال، كيف ؟ سؤال لا يمكن تجنبه إلي البد. فهو سؤال يتعلق

بالمسائل الجوهرية، لا بمجرد إخفاقات شخصية عارضة. حتى وإن كانت خطيرة، كأمثلة الفساد السياسي، التي كثيرا ما تسلط عليها الأضواء. فلابد من استقصاء الأسباب الاجتماعية، والمحددات البنيوية العميقة الجذور للاتجاهات السياسية المقلقة في السياسة والقانون، حتى يمكننا تفسير استمرارها العنيد، وازديادها سوءا في الوقت الراهن.

هذا السؤال، كيف ؟، هو ما سوف أتنأو له الآن.

٢- طبيعة أزمة رأس المال البنيوية

لابد أن نوضح، في هذا المقام، الفروق التي تتصل بموضوعنا، بين أنماط types أو أشكال modes الأزمات. فاعتبار أزمة في المجال الاجتماعي أزمة دورية / ظرفية periodic / conjunctural، أو اعتبارها شيئا أكبر من ذلك بكثير، شيء أساسي، وليس أمرا غير هام. فلا يتصور بداهة التعامل مع أزمة أساسية بمفاهيم الأزمات الظرفية.

لنعجل بطرح إحدى النقاط الرئيسية في هذه المحاضرة: فيما يخص السياسة، الفارق الأساسي موضع البحث بين نمطي الأزمات المتباينين تباينا حادا هو أن الأزمات الدورية أو الظرفية تنمو وتحل بدرجة أو بأخرى من النجاح ضمن إطار محدد للسياسة، في حين أن الأزمات الأساسية تؤثر في الإطار ذاته ككل. وبعبارة أخري، إننا نتحدث عن نظام اجتماعي اقتصادي وسياسي معين عن الفارق الأساسي بين الأزمات المتكررة بدرجة أو بأخرى في السياسة in politics في مقابل الشكل القائم للسياسة ذاته، the established modality of politics بكل ما يتطلبه حلها المحتمل من شروط مختلفة اختلافا نوعيا، وهو الشكل الذي يعنينا اليوم.

وبعبارة عامة، ليس هذا الفارق مجرد شدة التباين الظاهر بين نمطي الأزمة المختلفين. فالأزمة الدورية أو الظرفية قد تكون أشد درامية، كما كانت: الأزمة الاقتصادية العالمية الكبري ١٩٢٩ – ١٩٣٣ "، ومع ذلك كانت ممكنة الحل ضمن محددات النظام المعين. الخطأ في تفسير شدة أزمة ظرفية معينة واعتبارها أزمة نظام أساسية fundamental systemic crisis كما فعل ستالين ومستشاريه إبان " الأزمة الاقتصادية الكبري ١٩٢٩ – ١٩٣٣ "، كان لابد أن يؤدي في الحقيقة إلي إستراتيجيات خاطئة وإرادوية volantaristic كإعلان اعتبار الاشتراكية الديموقراطية " العدوالرئيسي " في

أوائل الثلاثينات، الأمر الذي كان لابد أن يعزز قوات هتلر، وقد عززها في الحقيقة بصورة مأساوية. وبنفس الطريقة، وإن يكن في الاتجاه المعاكس قد يؤدي الطابع " غير المتفجر non - explosive " لأزمة بنيوية ممتدة - على العكس من " العواصف الرعدية thunderstorms " (ماركس)، التي تمكن الأزمات الدورية / الظرفية من تفريغ وحل نفسها بنفسها - قد يؤدي أيضا إلي إستراتيجيات قائمة علي خطأ أساسي في التصور نتيجة لغياب " العواصف الرعدية " كما لوكان غياب " العواصف الرعدية " دليلا علي الاستقرار الأبدي " للرأسمالية المنظمة organised capitalism "، وعلي " اندماج الطبقة العاملة فيها ".

يفضي هذا التفسير الخاطئ، الذي تؤيده، قطعا، وبشدة المصالح الأيديولوجية السائدة بدعوى " الموضوعية العلمية "، إلي دعم مواقف الذين يبررون قبولهم لمناهج التسوية الإصلاحية في أحزاب ونقابات الطبقة العاملة النظامية التي كانت معارضة حقيقية، وأصبحت الآن المعارضة الرسمية، " المعارضة الرسمية لصاحبة الجلالة Her s Official Opposition،Majesty كما يقول المثل ". ولكن حتى عند أشد نقاد نظام رأس المال التزاما، قد يؤدي ذات التصور الخاطئ لمنظور نظام خال إلي الأبد من الأزمات إلي اتخاذ موقف دفاعي يشل حركة أصحابه، وهو ما شهدناه في الحركة الاشتراكية في العقود القليلة الماضية.

لسنا في حاجة إلي تأكيد أنه لا يمكننا فهم أزمة السياسة في عصرنا دون الرجوع إلي الإطار الاجتماعي العام الواسع الذي تعتبر السياسة جزءا لا يتجزأ منه.

وهذا يعني أنه، لإيضاح طبيعة أزمة السياسة المستمرة، التي تزداد عمقا في كل أنحاء العالم علينا أن نركز علي أن أزمة نظام رأس المال التي نعيشها منذ بداية السبعينات علي الأقل، هي أزمة بنيوية شاملة.

دعونا نلقي نظرة علي السمات المحددة للأزمة البنيوية التي تعنينا بإيجاز بقدر الإمكان. تتجلي الجدة التاريخية لأزمة اليوم في أربعة جوانب رئيسية:

(١) أن طابعها عام universal، لا يقتصر علي مجال واحد معين (مالي أو تجاري مثلا، أو تؤثر في في هذا الفرع أو ذاك من فروع الإنتاج أو

تنطبق علي هذا النمط أو ذاك من العمل بمدي مهاراته الخاصـــة ودرجـــات إنتاجيته.. الخ)

(٢) نطاقها كوكبي global حقا (بكل ما ينطوي عليه المعني الحرفي للكلمة من وعيد) لا يقتصر علي مجموعة معينة من البلدان (كما كانت كـــل الأزمات الكبري في الماضي).

(٣) أن مقياسها الزمني time scale ممتد ومستمـــــر ودائـــم، إذا أردت، بدلا من أن تكون محدودة ودورية، كما كانت كل أزمات رأس المال السابقة.

(٤) يمكننا أن نسمي نمط ظهو رها النمط الزاحف creeping علـــي النقيض من الانفجارات وانهيارات المثيرة الدرامية السابقة، مع إضافة تحفظ: أنه، حتى أشد التقلصات وأعنفها، لا يمكن استبعدها في المستقبل عندما تنفد طاقة الآلة المعقدة المنهمكة بنشاط فـــي " إدارة الأزمـــة " وفـــي ترحيـــل displacement مؤقت للتناقضات المتنامية...

لابد هنا، من إيضاح بعض النقاط العامة عن معيار الأزمـــة البنيويـــة والأشكال المتصورة لحلها.

وبعبارة أعم وأبسط، تؤثر الأزمة البنيوية في كل المركب الاجتمـــاعي the social complex في كل علاقاته بالأجزاء المكونة لـــه، أو مركباتـــه - الفرعية sub- complexes، كما تؤثر في علاقاته بغيـــره مـــن المركبـــات الاجتماعية التي يرتبط بها. وبالمقابل، تؤثر الأزمة غير البنيوية فقـــط فـــي بعض أجزاء المركب موضوع البحث، ومن ثم لا يمكن أن تهدد اســـتمرار بقاء البنية العامة، مهما يكن مدي شدتها بالنسبة للأجزاء التي تأثرت بها.

وبناء عليه يكون ترحيل التناقضـــات displacement of contradictions ممكنا فقط عندما تكون الأزمة جزئية ونسبية يمكن أن يديرها النظم داخليـــا، لا تتطلب اكثر من إحداث نقلات shifts حتى ولوكانت نقلات كبري ضمن حدود النظام ذاته المتسق نسبيا.

وتهدد الأزمة البنيوية، لذات السبب، وجود المركب الاجتماعي المعنـــي ذاته ككل، طارحة تجاوزه وإحلال مركب اجتماعي بديل ليحل محله.

قد تعبر الحدود الحالية لمركب اجتماعي معين عن ذات التباين فـــي أي وقت إذا ما قورنت بتلك التي لا يتصور تجاوزها. ليست الأزمـــة البنيويـــة

معنية، إذن، بالحدود الحالية للبنية الكلية immediate limits بـــل بحـــدودها النهائية ultimate limits of global structure...

ليس هناك إذن ما هو أخطر من الأزمة البنيوية لنمط متابوليزم * إعادة الإنتاج الاجتماعي لرأس المـــال mode of social metabolic reproduction capital، s، الذي يحدد الحدود النهائية للنظام القائم. ولكن، بالرغم من عمق خطورة الأزمة البنيوية بكل محدداتها العامة المهمة، قد لا يبدوظاهريا أن لها هذه الأهمية الحاسمة إذا ما قورنت بالتقلبات الدرامية لأزمة ظرفية كبـــري. ذلك أن " العواصف الرعدية " التي تفرغ بها الأزمات الظرفيـــة شـــحنتها ملغزة، بمعني أنها، بحكم نمط نموهـــا وانتشـــارها mode of unfolding، لا تفرغ شحنتها فحسب، بل تحل أيضا نفسها بنفسها (وتفرض الحل) بقدر مـــا تسمح الظروف القائمة. ويمكنها أن تفعل ذلك بالتحديد،لأنها بسبب طبيعتهـــا الجزئية التي لا تضـــــع موضع التساؤل الحدود النهـــائية للنظام الكلـــي the global system، وإن كان في إمكانها أن تحل – في نفـــس الوقـــت ولذات السبب – المشاكل البنيوية الكامنة وراءها، التي تفرض نفسها مـــرات ومرات، في صورة أزمات ظرفية محددة، حلا محدودا ومؤقتا، إلي أن تلوح في أفق المجتمع، الأزمة الظرفية التالية.

وفي المقابل، ونظرا للطبيعة المعقدة والممتدة التي لا مفر منها، للازمة البنيوية التي تنمو وتنتشر تدريجيا عبر الزمن التاريخي، صانعة عصـــرا جديدا، لا حدثا عارضا أو لحظيا، فإن الترابط التراكمي بين أجزاء الكل the accumulative inter relations of the whole ، هو الذي يحســم المسألـــــة حتى في ظل المظهر الزائف لـــ "**حالة طبيعية** **normality**". وهذا، لأنـــه في الأزمة البنيوية يكون كل شيء علي المحك، بما في ذلك الحدود الشـــاملة النهائية للنظم المعين، والتي لا يمكن أن يكون له مثالا رمزيـــا / **نموذجـــا نظريا محددا** **"paradigmatic" symbolic**. وبدون فهم روابط النظام الكلية overall systemic connections ودلالات الأحداث والتطورات، نفتقد رؤيـــة التغيرات التي لها أهمية حقيقية وأدوات التدخل الإستراتيجي الملائمة الممكنة للتأثير فيها لصالح إجراء التغيير اللازم في النظام. لهذا تـــدعونا مســـئوليتنا الاجتماعية إلي الوعي النقدي الذي لا يعرف المساومة بالترابطات التراكمية التي تبرز، emerging cumulative interrelations بدلا مـــن البحـــث عـــن

تطمينات مريحة في عالم الحالة الطبيعية الوهمي حتى ينهار البيت علي رؤوسنا.

ومع التسليم بوجود أزمة بنيوية لرأس المال في عصرنا، يصبح عدم تجليها العميق البعيد الأثر في مجال السياسة، بلا ريب ضربا من المعجزات لأن السياسة تحتل موقعا حيويا بالغ الأهمية في نظام راس المال. وهذا يرجع إلي حقيقة أن الدولة الحديثة هي هيكل القيادة السياسية الموحد لرأس المال the command structure totalizing political (طالما بقي نظام إعادة الإنتاج القائم) لتحقيق نوع التماسك cohesion (أو الوحدة الوظيفية الفعالة) – حتى ولوكانت الأكثر إشكالية وتتقوض دوريا – لمكونات رأس المال المتعددة **الطاردة مركزيا** the multiplicity of **centrifugal constituents** (عوالم الإنتاج والتوزيع الصغيرة microcosms) في نظام راس المال.

هذا النوع من التماسك، لا يمكن إلا أن يكون غير مستقر، لأنه يتوقف بطبيعته علي **علاقات القوي المتغيرة**، فإذا ما تقوض هذا التماسك نتيجة لتغير كبير في علاقات القوي لابد أن يعاد بناؤه بصورة أو بأخري ليلائم علاقات القوي الجديدة إلي أن يتقوض مرة أخري. هكذا تسير الأمور، كما لوكانت مسلما بها.

ينطبق هذا النوع من ديناميات التجدد الذاتي self - renewing dynamics **داخليا** بين القوي الحاكمة لبلد معين، **ودوليا**، متطلبا إجراء تكييفات دورية periodic adjustments، تبعا لعلاقات القوي المتغيرة بين العديد من الدول في نظم راس المال الكوني. هكذا استطاعت الولايات المتحدة تحقيق هيمنتها العالمية في القرن العشرين، معتمدة علي الديناميات الداخلية لنموها من ناحية، وتأكيد تفوقها المطرد علي القوي الامبريالية السابقة التي ضعفت كثيرا أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا من ناحية أخري.

السؤال الكبير في هذا الخصوص، هو: إلي متي يمكن أن يستمر هذا التقويض وإعادة البناء لنظام تحقيق التماسك الفعال، دون أن ينشط الأزمة البنيوية لرأس المال ؟ لا يبدوأن إعادة التكييف المفروضة لعلاقات القوي بين الدول تشكل السياق، في هذا الخصوص، في نهاية المطاف. علينا أن نتذكر قبل أي شئ، أن علي البشرية أن تتحمل، وقد تحملت فعلا أهوال حربين عالميتين دون أن تهدد استقرار رأس المال، ليبقي النظام المتحكم في

ميتابوليزم إعادة إنتاج مجتمعنا. ولم يعتبر هذا أمرا مفهوما فحسب، بل والأسوأ من ذلك، اعتباره أمرا مقبولا أيضا، لأن رأس المال بطبيعته يشترط دائما " أنه لابد من الحرب إذا لم تكن هناك أي طريقة أخري لإخضاع الخصم." غير أن المشكل، هو أن مثل هذا التفكير، وهو لم يكن تفكيرا بأي حال من الأحوال كالقول بان " القوة هي الحق might is right" أيا كانت النتائج، وهو قول لا يقبله عقل. لأن الحرب العالمية الثالثة لن تقف عند حد إخضاع الخصم المتهم فقط، بل ستدمر البشرية كلها. عندما سؤل أينشتاين: أي نوع من الأسلحة ستستخدمها الحرب العالمية الثالثة ؟ كانت إجابته، أنه لا يمكنه أن يعرف، ولكنه يضمن أن الحروب التالية سوف تكون **بالبلطة الحجرية فقط.**

كان دور السياسة في إعادة بناء التماسك المطلوب دائما دورا كبيرا في نظام رأس المال. وببساطه لا يمكن المحافظة علي مثل هذا النظام بدونها، لأنه سوف يتجه إلي الانهيار تحت ضغط القوي المركزية الطاردة للأجزاء المكونة له. إن ما يبدو، في ظل الحالة الطبيعية للرأس المال أنه أزمة سياسية، إنما يرجع إلي الحاجة إلي خلق تماسك جديد علي مستوي المجتمع ككل، بما يتفق مع تغير علاقات القوي ماديا، فالاتجاهات الاحتكارية في التطور مثلا، لا يمكن أن تترك لحالها دون أن تتسبب في مشاكل جسيمة في كل مكان. ينبغي أن تضعها السياسة، هيكل القيادة الموحد لرأس المال في إطار متماسك نسبيا. هذا ما ينبغي عمله، حتى وإن كانت الخطوات المتخذة لا تعدوأن تكون ترشيدا وتبريرا أيديولوجيا صارخا لعلاقات القوى الجديدة، لتصبح اقل توترا لصالح الشركات الاحتكارية (أو شبه الاحتكارية)، كما يمليه الاتجاه الكامن وراءها. تحدث التطورات الاحتكارية بطبيعة الحال علي أساس محددات من ذات النوع. ولكن كل هذه العمليات تتفق من حيث المبدأ مع حالة رأس المال الطبيعية capitals. normality دون أن تؤدي بالضرورة إلي أزمة بنيوية للنظام، ولا إلي أزمة بنيوية في السياسة،لأننا في حديثنا عن الأزمة، لا زلنا نتحدث عن أزمة في السياسة crisis in politics، أي عن أزمات معينة تظهر وتحل نفسها بنفسها ضمن محددات للنظام السياسي يمكن التحكم فيها، لا عن أزمة السياسة Crisis of politics.

إن للمؤسسات السياسية الراسخة وظيفة مهمة، هي تبرير انسب الطرق وأكثرها دواما لإعادة بناء التماسك المجتمعي المطلوب، بل وتحويلها إلي

روتين ينسجم مع التطورات المادية الجارية وما يناظرها من علاقات قوى متغيرة، منشطة في نفس الوقت أيضا الترسانة الثقافية والأيديولوجية لتحقيق تلك الغاية.

تتخذ إدارة هذه العملية في المجال السياسي في البلدان الرأسمالية الديموقراطية،عادة، شكل انتخابات برلمانية دورية مشكوك في صحتها. وحتى عندما يتعذر احتواء عمليات إعادة التكيف اللازمة لإعادة بناء التماسك في إطار مثل هذه المحددات النظامية نتيجة لبعض التغيرات الكبرى في علاقات القوي الراهنة الكامنة وراءها، جالبة معها أنماطا دكتاتورية من التدخل السياسي / العسكري إننا لا نزال بصدد حديث عن أزمات في السياسة، يمكن لرأس المال أن يحتويها، شريطة العودة إن عاجلا أو آجلا إلي " المبادئ الدستورية الديموقراطية democratic constitutionality" المميزة للحالة الطبيعية لرأس المال capitalist normality. فضلا عن أن هذه التطورات غالبا ما تكون خاضعة للسيطرة الخارجية، كما تشهد علي ذلك نماذج الحكم في أمريكا اللاتينية التي تديرها وتلهمها الولايات المتحدة.

ويختلف الأمر تماما، بطبيعة الحال، عندما تسود عمليات، واتجاهات سلطوية خطيرة، لا في المناطق التابعة، بل في صميم القلب inner-core - في الأجزاء المسيطرة بنيويا – من نظام رأس المال الكوكبي. لا يصلح في تلك الحالة، نمط " ازدواجية المعايير double bookkeeping " السابق، الذي يتمثل في السيطرة التي لا ترحم (حتى السيطرة العسكرية الإمبريالية)، مع الانصياع في الداخل لـ " قواعد اللعبة الديموقراطية "، بما في ذلك المراعاة الكاملة **للمبادئ الدستورية**.

أن **ترحيل التناقضات**،هو ما يطمح إليه نظام رأس المال طالما كان ممكنا. ومن الطبيعي في ظل التراتبية البنيوية structural hierarchies السائدة، أو التي ينبغي أن تسود في العلاقات بين الدول، أن تحاول البلدان المسيطرة أن تصدر تناقضاتها الداخلية في صورة **تدخلات عنيفة**، بما فيها الحروب إلي أجزاء النظام الأقل قوة، فهذا جزء من طبيعة النظام المألوفة systemic normality. إنهم يفعلون ذلك آملين أن يضمن لهم ذلك، تحقيق التماسك الاجتماعي المطلوب، وسط الصدامات العنيفة الكبري، التي تزداد حدة عبر الحدود الطبقية.

غير أن هذا يصبح أكثر صعوبة - بصرف النظر عن أسطورة "العولمة المفيدة للعالم كله " التي يستخدمها نظام راس المال كلما تزايد تضافره كوكبياً. لابد أن تظهر نتيجة لذلك تغيرات مهمة لها نتائج خطيرة في كل مكان، لأن الهم الأول للبلد المهيمن، وهو حاليا الولايات المتحدة، هو ضمان السيطرة علي نظام راس المال الكوكبي، والمحافظة عليها، باعتبارها القوة العظمي للإمبريالية الكوكبية المهيمنة.

لكن نظرا لما يقتضيه ذلك من تكاليف مادية وبشرية مانعة، يتعين دفعها بطريقة أو بأخرى، يحمل هذا المخطط للسيطرة الكونية أخطارا هائلة، كما يفضي إلي مقاومة دولية، بل وداخلية أيضا. لهذا السبب، لابد للحفاظ علي السيطرة السلطوية علي نظام رأس المال ككل في ظل ظروف أزمة بنيوية تزداد عمقا و لا تنفصل عن العولمة الرأسمالية في عصرنا، أن تشتد النزعات السلطوية التي لا تخطئها العين، علي الصعيد الدولي، بل وداخل البلدان الإمبريالية المهيمنة أيضا، لإخضاع أي مقاومة محتملة.

إن ما رأيناه من انتهاكات للمبادئ الدستورية في الولايات المتحدة وللإطار القانوني لحلفائها، وما يحتمل علي الأرجح في المستقبل القريب، وما توقعناه من إجراءات وشروط قانونية تقنن اليوم، أو لا تزال " قيد البحث " من جانب واحد في القناة التشريعية، التي يتلاعبون بها بوقاحة، هي مؤشرات واضحة علي هذا الإتجاه الخطر تتخذ تحت ضغط الأزمة البنيوية لرأس المال.

ومن الأمثلة الكاشفة للتلاعب المتحيز بالتشريع، الطريقة التي يضع بها الفرع التشريعي للحكومة مسودة التشريعات المهمة. ليس هناك إذن ما يدعوللدهشة، إذا ما وجد قاضيا في المحكمة عليا في بريطانيا نفسه مضطرا إلي الشكوى في مسألة حيوية تتعلق بحقوق الإنسان، قائلا أن " القوانين التي أجيزت، صيغت مسودتها بطريقة تمنع المحاكم من إلغاء قرارات المراقبة control orders... " وقال القاضي أن شارلز كلارك وزير الداخلية (في ذلك الوقت) قرر أن يصدر القرار استنادا إلي معلومات من جانب واحد one-sided information، ولكنه كان عاجزا عن تصور الظروف التي تسمح للمحكمة بإلغاء قرار وزير الداخلية، وبناء علي ذلك، قال القاضي أنها سوف يتعين عليه أن يترك الأمر كما هو، ومع ذلك قضي بمخالفته لقانون حقوق الإنسان.

اتسم الاحتفال " بنهاية الإمبريالية " في أعقاب الحرب العالمية الثانية بشيء من التسرع والسذاجة، فما رأيناه في الحقيقة ليس إلا إعادة تكييف readjustment للعلاقات الدولية، كانت واجبة منذ زمن طويل، لتتفق مع الطريقة التي أعيد بها تشكيل علاقات القوي الاجتماعية الاقتصادية موضوعيا قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، كما عكستها بالفعل، فقرة رئيسية مهمة في أو ل خطاب افتتاحي للرئيس روزفلت، تدافع عن "سياسة الانفتاح open door policy " في كل مكان بما في ذلك الأقاليم التي كانت لا تزال حينئذ مستعمرة. وقد حمل تكيف ما بعد الحرب معه بالطبع تراجع مكانة القوي الاستعمارية السابقة إلي الصف الثاني والثالث، لتصبح قوي تابعة للإمبريالية الأمريكية.

غير أنه علي مدي سنوات عديدة إبان حقبة إعادة البناء والتوسع الاقتصادي المستقر التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي ساعدت علي إقامة وتمويل دولة الرعاية الاجتماعية welfare state بنجاح، اقترن التغيير الكبير الذي بشرت به " سياسة الانفتاح " (انفتاح الولايات المتحدة هذا هو المقصود) التي تم تدشينها بقوة بوهم أن الإمبريالية ذاتها قد أصبحت وإلي الأبد شيئا ينتمي إلي الماضي. كما اقترنت أيضا بالأيديولوجية الواسعة الانتشار التي لم تصب المثقفين فحسب، بل أصابت أيضا بعض حركات اليسار التقليدي المنظمة، التي تري أن أزمات النظام الاجتماعي والسياسي القائم (التي كان مسلما بها إلي عهد قريب) أصبحت تنتمي إلي ماض لن يعود. تم ترويج هذه الأيديولوجية مع توأمها التي بشرت بـ " نهاية الأيديولوجيا "استنادا إلي افتراض مجاني، هو أننا نعيش الآن في عالم "رأسمالية منظمة organized capitalism " نجحت في السيطرة علي تناقضاتها علي أساس دائم.

كان لابد أيضا، من صحوة قوية في السياسة والأيديولوجيا، بعد أن فرضت الأزمة البنيوية الشاملة التي تزداد عمقا لنظام راس المال الاعتراف بها.

كان رجال البنوك التجارية الأو روبيون عام ١٩٨٧ إبان أزمة البورصات الدولية يزعمون في مناقشة عامة متلفزة أن سبب تلك الأزمة، رفض الولايات المتحدة فعل أي شئ فيما يتعلق بدينها الفلكي. رد عليهم المصرفي الأمريكي بحسم وعدوانية، قائلا أن عليهم فقط الانتظار حتى تبدأ

الولايات المتحدة في أن تفعل شيئا بخصوص دينها، وعندئذ سيرون مدي جسامة الأزمة التي ستنفجر في وجوههم. وكان علي حق إلي حد ما، لأنه من السذاجة أن نتصور أن أوروبا يمكنها أن تعزل نفسها بسهولة عن التأثير الفظيع الشامل للازمة البنيوية الكوكبية المزمنة التي لم تحل، والتي لا يعتبر دين الولايات المتحدة إلا أحد وجوهها، ويفترض تواطؤ المصالح الذاتية الكامل للبلدان الدائنة.

رأينا في العقدين الأخيرين عودة إمبريالية صريحة صارخة لتثأر، بعد أن نجحت لزمن طويل في التمويه، بأنها تمثل عالم ما بعد الاستعمار، عالم " الديموقراطية والحرية ".،واتخذت في الظروف السائدة الآن شكلا مدمرا واضحا. إنه تهيمن الآن علي المسرح التاريخي، مؤكدة صراحة ضرورة خوض " حروب محدودة "، وهي كما ذكرنا من قبل، لا تتردد حتى في إصدار مرسوم بـ " الشرعية الأخلاقية " لاستخدام الأسلحة النووية - بطريقة " اجهاضية preemptive " أو وقائية حتى ضد البلدان التي لا تملك مثل تلك الأسلحة.

كانت مشاكل النظام الخطيرة تتراكم، وتزداد سوءا في كل المجالات منذ بداية الأزمة البنيوية لرأس المال في أو ائل السبعينات، ولم يكن أقلها في مجال السياسة. تستمر الدعاية في كل مكان للتفكير الذي يتمني " عولمة مفيدة للعالم كله "، بالرغم من كل الشواهد التي تدل علي العكس ولا نملك هيئات سياسية دولية قابلة للحياة قادرة علي إصلاح النتائج السلبية للتطور الجاري. وحتى قدرات الأمم المتحدة المحدودة، يلغيها التصميم الأمريكي علي فرض سياسات واشنطن العدوانية علي العالم، كما حدث في شن حرب العراق تحت ادعاءات زائفة.

تفترض الولايات المتحدة إذ تتصرف علي هذا النحو، أن دورها الذي لا يمكن لأحد أن يتحداه هو الحكم الكوكبي لنظام رأس المال ككل، دون أن يزعجها الفشل الحتمي لمثل هذا المخطط في النهاية، لأنه لا يكفي " إطلاق قوة ساحقة " كما يوصي المذهب العسكري السائد لتدمير جيش الطرف الآخر، ملحقا بكل السكان أثناء القيام بهذه المغامرات العسكرية، ما يسمونه بلغة داعرة " أضارا جانبية collateral damage".

أما الاحتلال والسيطرة الدائمين، بما فيهما من استغلال مربح آمن للبلدان التي تهاجم، فأمر مختلف تماما. أن نتصور أنه يمكن، حتى لأكبر قوة

عسكرية عظمي في العالم أن تفعل ذلك باعتباره أمراً " طبيعياً مفروضاً " علي العالم كله " forced normality "، يمليه مأزق " النظام العالمي الجديد " هو تصور مناف للعقل.

لسوء الحظ، أن الأحداث والتطورات كانت تسير في هذا الاتجاه منذ زمن طويل. فلم يكن الرئيس جورج دابليوبوش، بل الرئيس بل كلينتون هو الذي أعلن انه " ليس هناك غير أمة واحدة ضرورية، هي الولايات المتحدة الأمريكية. " لقد أراد النصابون الجدد فقط أن يحافظوا علي هذه العقيدة وأن يفرضوها بالقوة. ولكن، ليس في وسع، حتى من يسمون بالليبراليين أن يبشروا بما هو أكثر إيجابية من تلك العقيدة الخبيثة. كانوا يشكون من أن لدينا في عالم اليوم " دولا اكثر مما يلزم "، ودافعوا عن ما أسموه " توحيد السلطة القضائية jurisdictional integration باعتباره الحل القابل للبقاء لمثل هذه المشكلة. إن ما يسمونه " توحيد السلطة القضائية " أمر يدعوللسخرية، لأنه يعني في الحقيقة إضفاء شرعية زائفة علي السيطرة السلطوية المباشرة لأقل من حفنة من القوي الإمبريالية في مقدمتها الولايات المتحدة علي تلك " الدول الأكثر من اللازم " التي يرثي لها. ولا يختلف المفهوم المشوش لهذا المصطلح كثيراعن تنظير توماس ب. م. بارنيت لكيفية التعامل مع " حالة فقدان التواصل state of disconnectedness " الذي سبق الحديث عنه.

إذا كانت هناك " دولا أكثر من اللازم " اليوم فلا يتصور محوها من الوجود. لا يمكن تدميرها عسكريا لتقوم علي هذا الأساس السعادة المعولمة the globalised happiness " في ظل الحالة الطبيعية الجديدة the new normality ". لا يمكن قمع المصالح القومية المشروعة إلي ما لا نهاية، وتشهد بلدان أمريكا اللاتينية علي هذه الحقيقة.

أزمة السياسة البنيوية هي جزء لا يتجزأ من الأزمة البنيوية لنظام رأس المال المتفجرة منذ زمن طويل. إنها موجودة في كل مكان، ولهذا لا يمكن أن تحل بالتلاعب الدائم بأي جانب من جوانبها السياسية بمعزل عن الجوانب الأخرى، ناهيك عن التلاعب بالمبادئ الدستورية ذاتها، الذي يمكننا أن نري الكثير من أمثلته المفزعة. وهى لا تحل حتى بتخريب النظام الدستوري وإلغائه برمته.

إذا كان في إمكان قضاة المحكمة العليا البريطانيين والقضاة الإيطاليين أن يحتجوا علي مثل هذه المحاولات، أيا كان مدي عدوانية أنصار

بيرليسكوني في هذا العالم في إدانتهم لها، حتى قبل الانتخابات العامة بثلاثة أيام، فإن في إمكاننا جميعا أن نفعل أيضا الشيء نفسه بما نخاطر به بـــوعي نقدي.

إن نمط سيطرتنا علـــي الميتـــابوليزم الاجتمـــاعي mode of social metabolic control في ظل أزمة عميقة لا علاج لها، لا يكون إلا بتأســـيس نمط إنتاج مختلف اختلافا جذريا، قائم علي **مساواة حقيقية**، أصبحت ممكنة فعلا في عصرنا ة لأول مرة في التاريخ.

ينتقد أناس كثيرون اخفاقات السياسة البرلمانية الواضحة المؤلمة، وهـــم محقون.

غير أن ضرورة إعادة التفكير، في هذا المقـــام أيضـــا، فـــي النظـــام البرلماني السابق والحالي لا يمكن أن تؤدي إلي نتائج باقية، ما لم نضعها في إطارها الأو سع، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من نظام الميتابوليزم الاجتماعي الجديد المنشود الذي لا ينفصل عن متطلبات الالمساواة الحقيقية.

يتفق الكثيرون اليوم علي أن نظام ميتابوليزمنا الاجتماعي غيـــر قابـــل للحياة علي المدى الطويل نظرا لطابعه التـــدميري المتزايـــد حتـــى علـــي المستوي البيئي، وكذلك في مجال الإنتاج والتراكم الرأسمالي المدمر، ناهيك عن المظاهر المباشرة المتنامية لأكثر صور التدمير العسكري لا مســـئولية. غير أنه ينبغي أن يكون في مقدمة وعينا النقدي باتجاهات التطور الراهنـــة وتأثيرها التراكمي، هو أن المدى الطويل أصبح أقصر وأقصر في عصرنا. وتقع علي عاتقنا مسئولية أن نفعل شيئا قبل أن ينفد الوقت . •

* ميتابولزم اعادة الإنتاج الاجتماعي reproduction of social metabolism : مصـــطلح فـــي علـــم البيولوجيا ويقصد به عمليات البناء والهدم في الخلية الحية أي عمليات تجددها (اعادة إنتاجهـــا) ونموهـــا (إعادة الإنتاج الموسع) واستعارته العلوم الاجتماعية للتعبير عن عمليـــات الهـــدم والبنـــاء فـــي الحيـــاة الاجتماعية: فى التكوينات الاجتماعية والطبقات والمؤسسات . (المترجم)

(٢)

العولمة الرأسمالية وتحول الدولة إلي دولة متعدية الجنسية

وليم آي. روبنسون*

كانت الرأسمالية العالمية تمر بإعادة هيكلة عميقة منذ سبعينات القرن العشرين. وانتهي الكثيرون إلي اعتبار هذه العملية عولمة globalization بالرغم من أن المعني الدقيق لهذا المفهوم وطبيعة هذه العملية ومدي أهمية التغيرات المرتبطة بها موضع جدل ساخن. إن مفهوم العولمة في رأيي مفهوم مفيد فكريا ويساعدنا سياسيا. إنه يعيننا علي تنظيم المعلومات الامبيريقية عن إعادة هيكلة الرأسمالية علي نحويقدم لنا تفسيرا لطبيعة واتجاه التغيير الاجتماعي العالمي مع مطلع فجر ألفية جديدة، ومن ثم اكتساب إدراك أفضل لآفاق العمل الاجتماعي التحريري.

وسوف أحلل في هذا الفصل العولمة الرأسمالية، وأقدم تحليلا ماديا تاريخيا لتحول الدولة إلي دولة متعدية الجنسية the transnationailzation of the state. لم يعد ما كان يمكن لماركس أن يقوله في زمانه ينطبق علي عالمنا، غير أن من منهج المادية التاريخية كمعرفة أساسها الممارسة لا يقتصر علي ظروف تاريخية معينة.

والحق أن المادية التاريخية تحريرية لأنها بالتحديد تسمح لنا باختراق التشيؤ reification الناشئ عن إضفاء طابع طبيعي علي ترتيبات تاريخية، وتظهر الخصوصية التاريخية للأشكال الاجتماعية القائمة.

سوف أزعم هنا، أن الدولة – القومية nation - state هي شكل تاريخي محدد للتنظيم الاجتماعي العالمي، يمر بعملية تجاوز العولمة الرأسمالية له. لقد تزايد تركيز الجدل حول العولمة الرأسمالية علي علاقة الدولة – القومية بالعولمة الاقتصادية. غير أن مسالة العولمة والدولة لم توضع في الإطار الصحيح. فإما أن ينظر إلي الدولة – القومية (ونظام

---

* وليم آي روبنسون WILLIAM I. ROBINSON أستاذ علم الاجتماع في جامعة كليفورنيا وهو أحد كبار المحللين النقديين الماركسيين للعولمة الرأسمالية باعتبارها منظومة للقوة.

ـــ المقال منشور في مجلة SCIENCE AND SOCIETY في ربيع ٢٠٠٠ العدد (١) مجلد ٦٤.

العلاقات بين الدول (inter - state system) علي أنها تحـتفظ بـأو لويتهـا باعتبارهـا محور العلاقات الدولية والتطور العالمي فـي تصـور ثنـائي يفترض وجود منطقين منفصلين لنظام اقتصادي يتعولم، ونظام سياسي قـائم علي أساس الدولة - القومية، أو أن ينظر إلي الدولة علي أنها لم تعد مهمـة كما هو الحال في أطروحات نهاية الدولة - القومية المختلفة. وأنا إذ أرفض هذين الإطارين بنقد وتجاوز ثنائية العالمي - القومي، أدعوإلي مفهوم مادي تاريخي للدولة، واستكشف علي هذا الأسـاس ثـلاث فرضـيات: (١) أن العولمة الاقتصادية لها نظيرها في التكـوين الطبقـي المتعـدي الجنسـية transnational class formation وفي ظهو ر دولة متعدية الجنسية وجـدت للعمل كسلطة جماعية لطبقة حاكمة عالمية (٢) أن الدولة - القومية لا هـي احتفظت بأو لويتها ولا هي اختفت وإنما هي آخذة في التحول والاسـتيعاب في هذا الهيكل الأو سع لدولة متعدية الجنسية. (٣) هـذه الدولـة المتعديـة الجنسية البازغة تؤسس قانونا institutionalize العلاقة الطبقية بين العمـل ورأس المال علي الصعيد العالمي. لاستكشاف هذه القضـايا أهميـة بالغـة بالنسبة للنضال الشعبي ولسياسة الاشتراكية في القرن الجديد.

يمكن أن تكون العولمة أي شيء، ولكنها لا يمكن أن تكون عمليـة سلمية. لقد انطوت علي صراع اجتماعي ممتـد ودمـوي. وهـي تواجـه باعتبارها عملية نهايتها مفتوحة، تحديا كبيرا من أسفل، ومسارها معـرض للتغيرات. ولكن ينبغي أن تنطلق إستراتيجيات " عولمة بديلة من اسفل " من نقد يحدد كيفية ظهور هذه العملية، والتناقضات التـي تواجههـا، والمواقـع الجديدة للصراع السياسي، كالدولة المتعدية الجنسية.

ينقسم هذا القسم إلي خمسة أجزاء. الأول: يناقش العولمـة باعتبارهـا مرحلة جديدة في تطور النظام الرأسمالي العالمي. والثاني: يدعوإلي قطيعـة مع المفهوم الفيبري للدولة الذي يكمن وراء كثير من المناقشات حول العولمة ويطور مفهوم الدولة المتعدية الجنسية. والثالث: يضع نشاه الدولة المتعديـة الجنسية في سياق علاقة جديدة بـين رأس المـال الكـوكبي global capital والعمل الكوكبي global labour. والرابع: يعرض الشواهد الإمبيريقية علـي نشأة الدولة المتعدية الجنسية بين ستينيات وتسعينات القرن العشرين. وأخيرا يشير الخامس، كخاتمة إلي آفاق عمل اجتماعي تحريري فـي ضـوء مـا تقـدم.

وينبغي التنبيه إلي أن الحيز المتاح لا يسمح بمناقشة كاملـــة للقضـــايا النظرية والتحليلية المطروحة. والفرضيات المقدمة هنـــا، هـــي بطبيعتهـــا محاولات تتطلب المزيد من الإستكشاف في مكان آخر.

العولمة آخر مراحل تطور الرأسمالية

تحقيب تطور النظام الرأسمالي هو أداة تحليلية تتيح لنا فهم تغير النظام عبر الزمن. تمثل العولمة في رأيي نقلة إلي عصر جديد، هي الرابعة فـــي تاريخ النظام الرأسمالي.

الأولي، هي المركانتلية mercantilism والتراكم الأولي. بدأت بمـــيلاد الرأسمالية وخروجها من شرنقتها الإقطاعية في أوروبا، وتوسعها الخارجي. والثانية، هي الرأسمالية التنافسية أو الكلاسيكية، التي طبعت بطابعها الثـــورة الصناعية، ونشأة البرجوازية ووصياغة الدولة – القومية. والثالثة، كانـــت نشأة رأسمالية الشركات الاحتكارية، ورسوخ سوق عالمي واحد ونظام الدول – القومية nation-state system الذي أصبح إطـــارا لتنظـــيم الرأســـمالية العالمية. يبدأ العصر الأول من تاريخ رمزي في عام ١٤٩٢، وينتهي فـــي عام ١٧٨٩، والثاني يمتد حتى أو اخر القرن التاسع عشر. ويمتد الثالث إلي بداية سبعينات القرن العشرين. وبدأ الرابع (الحالي) عصر العولمـــة بأزمـــة السبعينات الاقتصادية العالمية، وإعادة الهيكلة العميقة الجارية للنظام منذ ذلك الحين، واتسمت بنشأة رأس المال المتعدي الجنسية ووضع حد لنظام الدولة – القومية كمبدأ تنظيمي للتطور الرأسمالي. لا تمثل العولمة كعصر، عمليـــة جديدة، بل ما يقرب من ذروة عملية استمرت طوال قـــرون مـــن انتشـــار علاقات الإنتاج الرأسمالية في العالم كله، وحلولها محل كل العلاقات السابقة علي الرأسمالية. يمر النظام بتوسع درامي كثيف، وتقترب حقبـــة التـــراكم البدائي من نهايتها. وفي هذه العملية تزاح جانبا المؤسسات الثقافية والسياسية التي تعوق الرأسمالية لتمهد الطريق للسلعنة الشاملة total commodification أو " السوقنة الشاملة total marketization " للحياة الاجتماعية في العالم كله.

لقد بحثت العولمة بحثا جيدا. حقق رأس المال حراكا كوكبيا جديدا، وهو يعيد تنظيم الإنتاج عالميا بما يتفق مع سلسلة من الاعتبارات السياسية وعامل التكلفة. وهذا يقتضي علي الصعيد العالمي لامركزية الإنتاج مع تركز القيادة والسيطرة علي الاقتصاد الكوكبي في رأس المال الكوكبي وفي هذه العملية

تصبح أجهزة الإنتاج الوطنية مجزأة داخليا ومتكاملة خارجيا داخل دوائر التراكم المعولمة. هنا يمكننا التمييز بين **اقتصاد عالمي world economy وإقتصاد كوكبي global economy**.

كان كل بلد في الحقب السابقة يطور دوائر تراكم ترتبط ببعضها من خلال التبادل السلعي وتدفقات رأس المال في سوق دولي موحد (اقتصاد عالمي)، وفي الاقتصاد البازغ تفتت عملية العولمة ذاتها هذه الدوائر الوطنية وتوحدها وظيفيا في دوائر تراكم كوكبي . تقوم العولمة إذن بتوحيد العالم في أسلوب إنتاج واحد، وتحقق التكامل العضوي لمختلف البلدان والمناطق في اقتصاد ومجتمع كوكبي. ليس ذوبان الحواجز المكانية وإخضاع منطق الجغرافيا لمنطق الإنتاج، وهو ما أسماه البعض " إنضغاط الزمان – المكان space-time compression "إنه يجبرنا علي إعادة النظر في جغرافيا وسياسة الدولة – القومية (Robinson1998). تجسد الدولة المتعدية الجنسية كما سنري، ممارسات اجتماعية وعلاقات طبقية جديدة ترتبط بهذا الاقتصاد الكوكبي.

لقد تخلفت إعادة التنظيم السياسي للرأسمالية العالمية بالنسبة لإعادة تنظيمها اقتصاديا مما أدي إلي انفصام بين العولمة الاقتصادية والمأسسة السياسية political institutionalization للعلاقات الاجتماعية الجديدة التي تظهر في ظل العولمة.

بيد أنه مع تغير الأساس المادي للمجتمع البشري، تغير أيضا تنظيمه المؤسسي. كانت الرأسمالية تنمومنذ إتفاقات وستفاليا في القرن السابع عشر حتى ستينات القرن العشرين من خلال نظام الدولة – القومية الذي ولد ما صاحبه من هياكل ومؤسسات وعناصر وطنية. لقد أدت العولمة إلي التآكل المتزايد لهذه الحدود الوطنية، وجعلت محافظة الأمم المنفردة علي استقلالية اقتصادها وسياستها وهياكلها الاجتماعية مستحيلة بنيويا. إن احدي السمات الرئيسية للعصر الراهن هي إلغاء الدولة – القومية.كمبدأ تنظيمي للنظام الرأسمالي ومعها نظام العلاقة بين الدول inter-state system كنظام مؤسس للتنمية الرأسمالية. وفي ظل الشكل الكوكبي للرأسمالية أخذ الفضاء المتعدي الجنسية أو الفضاء الكوكبي يحل محل الفضاءات القومية national spaces. لم يعد هناك شيء خارج النظام، وهذا لا يعني أنه " نظام مغلق closed system "، وإنما يعني أنه لم يعد هناك بلد أو منطقة تبقي خارج النظام

الرأسمالي العالمي. لم تعد هناك مناطق سابقة علي الرأسمالية لتستعمر، أو تراكما مستقلا ذاتيا autonomous accumulation خارج مجال رأس المال الكوكبي. الرابطة الاجتماعية الداخلية الآن هي رابطة كوكبية، ومثل هذه العلاقات الاجتماعية العضوية هي دائما علاقات ممأسسة مما يجعلها " ثابتة fixed "ويجل إعادة إنتاجها ممكنا. وعندما تصبح الصلات العضوية والداخلية بين الشعوب كوكبية حقا، تكون المؤسسات المتعدية الجنسية قد تجاوزت طاقم مؤسسات الدولة القومية برمته. طرحت العولمة صعوبات جدية علي النظريات علي اختلاف أنواعها. تعوق مركزية الدولة القومية، المتأصلة في كثير من النماذج النظرية القائمة – في رأيي – فهمنا للتغيير في ظل العولمة (Robinson 1998).

إن فرضياتي فيما يتعلق بوحدة البنية الفوقية للمجتمع العالمي، هي تصور للعصر الراهن يختلف عن تصور تحليل النظام – العالمي - world system analysis الذي يفترض نظاما عالميا لبني فوقية سياسية وثقافية منفصلة، يربطها تقسيم جغرافي للعمل، ويختلف عن كثير من التحليلات الماركسية ، التي تري أن الدولة – القومية ملازمة للتطور الرأسمالي. لقد أضحت النظرية القائلة أن التدويل المستمر لرأس المال، ونمومجتمع مدني دولي، إقتضيا تدويل الدولة أيضا قد أصبحت نظرية قد أصبح معترف بها في عدد من أدبيات العلوم الاجتماعية وأدبيات العلوم البينية interdisciplinary sciences في العولمة حافلة بمناقشة الأهمية المتزايدة للمؤسسات فوق أو المتعدية الجنسية. غير أن ما تشترك فيه هذه التفسيرات المختلفة،هو أن مركزية الدولة – القومية فيها هي التي أو قعتها في شرك ثنائية قومي – كوكبي. إنها تفترض أن الظواهر المرتبطة بالدولة المتعدية الجنسية إمتدادات دولية لنظام الدولة – القومية. والفكرة هي أن الدول – القومية خلقت منفردة أو جماعيا المؤسسات الدولية كآليات لضبط تدفق السلع ورأس المال عبر حدودها، ولتكون وسيطا في العلاقات بين الدول. وأميز هنا بين **الدولي international والعابر للجنسية transnational** (أو الكوكبي). الأول، تصور للديناميات العالمية مؤسس علي نظام الدولة – القومية القائم، في حين أن الأخير يحدد عمليات وعلاقات اجتماعية تتجه إلي تجاوز ذلك النظام.

صياغة مفهوم جهاز الدولة متعدية الجنسية:
من فيبر إلي ماركس

قضية الدولة هي محور الجدل حول العولمة. غير أن هذا الجـدل قـد شوشه الخلط المستمر بين الدولة – القومية والدولة. والاثنان غير متطابقين. وهنا نحتاج إلي التمييز، تحليليا، بين عدد من المصطلحات المتصلة ببعضها: الأمة والبلد، والأمة – الدولة nation-state والدولة القوميـة national state والدولة المتعدية الجنسية. الأمم – الدول هي وحدات جغرافيـة وقانونيـة وثقافية أحيانا. والمصطلح كما هو مستخدم هنا، يحل محل بلد أو أمة. الدول هي علاقات قوي تتجسد في مجموعة محددة مـن المؤسسـات السياسـية. وأساس الخلط بين هذين المفهومين المتصلين وإن كانا متميـزين، المفهـوم القيبري للدولة الذي شكل جانبا كبيرا من تحليـل هـذا الموضـوع، حتـى تحليلات كثير من الماركسيين. الدولة في رأي فيبر هي مجموعة من الأطر والمؤسسات التي تمارس سلطة " احتكار مشروع لممارسة القهر coercion" علي إقليم معين " الاقتصادي والسياسي في التصور الفيبـري (" الأسـواق والدول " في المصطلح الفيبري) مرتبطان ارتباطـا خارجيـا، و إن كانـا مجالين منفصلين بل متعارضين، لكل منهما منطقه الخاص المستقل. تتفاعل الدول – القوميـة – فـي التصـور الفيبـري – خارجيـا مـع الأسـواق (Weber1978: 353 - 4) وبالتالي ينظر إلي العولمة باعتبارها تشمل المجـال الاقتصادي، بينما قد يبقي المجال السياسي ثابتا، يبقي نظام الدولة – القومية غير قابل للتغيير. يواجه من يديرون الدولة نتـائج العولمـة الاقتصاديـة ومنطق رأس المال المتعدي الجنسية المنفلت، باعتباره منطقا خارجيا (أنظر: Vernon1971، Sassen 1996 Strange 1996، Boyer and Drache1996). لقد أصبحت هذه الثنائية، ثنائية الدولة – السوق الإطار السائد لتحليل العولمة والدولة وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بثنائية الكوكبي – القومي. يقال أن هناك مبالغة في الحديث عن العولمة أو أنها وهما، طالمـا أن للـدول – القوميـة "سلطة أكبر" مما تدعي، أو لا لأن هناك تفسـيرات " قوميـة " للظواهـر أفضل من تفسـيرات العولمـة (Weiss1998, Hirst and Thompson 1996 Gordon 1988).

إن ما يحدث " داخل " دولة – قومية يوازن مـا يحـدث فـي النظـام الكوكبي.. يتزايد الاعتراف في هذه النائيات المتكرر بالعولمـة الاقتصـادية

غير أنها تحلل كما لوكانت مستقلة عن المؤسسات التي تهيكل هذه العلاقـات لاجتماعية، وخاصة الدول، والدولة – القومية. يفترض أن للاقتصاد المعولم globalized economy، وللنظام السياسي القائم علي أساس الدولة – القوميـة منطقين منفصلين.

المخرج من هذه التناقضات هو تجاوز فيبر، والعودة إلي المفهوم المادي التـاريخي للدولـة. الدولـة فـي المفهـوم الماركسـي هـي مأسسـة institutionalization العلاقات الطبقية في شكل محدد للإنتاج الاجتماعي. إن انفصال الاقتصادي عن السياسي في النظام الرأسـمالي لأول مـرة يمـنح كليهما استقلالية ذاتية autonomy ويفترض وجود علاقة معقدة بينهما، ينبغي صياغة إشكاليتها النظرية. غير أن هذا الانفصال يولد أيضا وهـم اسـتقلال مجالين تربطهما علاقات خارجية. الاقتصـادي والسياسـي فـي المفهـوم الماركسي هما لحظتان متميزتان في ذات الوحدة totality. إن العلاقة بـين الاقتصاد أو علاقات الإنتاج الاجتماعي في ظل الرأسمالية والدول باعتبارها مجموعات من علاقات طبقية ممأسسة لصيقة بتلك العلاقات الإنتاجية، هـي علاقات داخلية. ولا مجال هنا للعودة إلي المجادلات النظرية التي اشـتعلت منذ إحياء الاهتمام بالدولـة فـي سـتينات القـرن العشـرين والتـي لـم تحسم.(Jessop1982,Held1989,Clark1991)

ومع ذلك ، لاحظ: (١) أن النظريات الماركسية حول الاستقلالية النسبية للدولة، سواء أكدت علي التبعية البنيوية للدولة، أو " أداتيـة instrumental " للطبقات المسيطرة اقتصاديا، لا تفترض أن الدولـة مسـتقل independent state ، أي كمجـال مستقل له منطقه الخاص (" ليست هناك دولة معلقـة في الهو اء " كما يقول ماركس) (Marx1978: 607).

إن مهمة التحليل،هي اكتشاف مركب العمليات والعلاقات الاجتماعيـة التي تجعل الدول جزءا لا يتجزأ من صورة المجتمـع المـدني والاقتصـاد السياسي. (٢) ليس في المفهوم المادي للدولة ما يربطها بالضرورة بـإقليم أو بأمة – دولة state–nation .

وإذا كانت الدولة قد اتخذت تاريخيا شكلا جغرافيا، فهذا أمـر ينبغـي صياغة إشكاليته النظرية.

الدول باعتبارها نظما قهرية للسلطة، هي علاقات طبقية وممارسات اجتماعية تبلورت وفعلت من خلال مؤسسات. تعطي الدولة في رأي ماركس

المؤسسات الاقتصادية وعلاقات الإنتاج شكلا سياسيا. الأسواق هي ساحة الحياة المادية، في حين أن الدولة تنبع من علاقات الإنتاج الاقتصادية وتمثل مأسسة علاقات السيطرة الاجتماعية، ومن ثم لا يمكن أن تكون العولمة الاقتصادية لرأس المال ظاهرة منعزلة عن تحول العلاقات الطبقية والدول.

الدول في التصور الفيبري هي بحكم التعريف مؤسسات ترتبط بإقليم ومن ثم لا يمكن تصور دولة متعدية الجنسية إذا ما استمر نظام الدولة - القومية nation-state system.

تختزل النظرية الفيبرية للدولة، الدولة إلي جهاز الدولة وكوادره، وهي بهذا تشيء الدولة. ليست الدول، فاعلة actors باعتبارها كذلك. الطبقات والجماعات الاجتماعية فاعلون تاريخيون historical actors. الدول، بذاتها per se لا تفعل شيئا. الطبقات والجماعات الاجتماعية التي تتحرك داخل الدول وخارجها" تفعل " أشياء كفاعلين تاريخيين جماعيين.

أجهزة الدولة هي تلك المؤسسات التي تفرض وتعيد إنتاج العلاقات والممارسات الطبقية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الدولة. قد يستمر وجود الدول في عصر العولمة.

غير أن العولمة تقتضي أن نغير تصورنا لتلك البني. إن جهاز الدولة المتعدية الجنسية يبزغ في ظل العولمة من داخل نظام الدولة – القومية، وبالعولمة يجري حاليا تجاوز الظروف المادية التي أدت إلي نشأة الدولة – القومية. المطلوب هو العودة إلي المفهوم النظري المادي التاريخي للدولة لا باعتبارها " شيئا، بل باعتبارها علاقة اجتماعية محددة تندرج في بني اجتماعية أكبر قد تتخذ أشكالا مؤسسية مختلفة محددة تاريخيا، ليست الدولة – القومية إلا أحد أشكالها.

وتلخيصا لما قلناه، الدولة هي تبلور مجموعة معينة من القوي والعلاقات الطبقية المحددة تاريخيا، وتتجسد الدول دائما في مؤسسات سياسية. الدول هي إذن : (أ) لحظة في علاقات القوي الطبقية (ب) مجموعة كم المؤسسات السياسية (" جهاز an apparatus "). ليست الدولة أحدهما دون الآخر. هي الاثنين معا في وحدتهما. والفصل بينهما هو منهجي بحت. (خطأ فيبر هو اختزال الدولة إلي البعد (" ب ").

نشأت الدول القومية كتجسيد لتركيبة من الجماعات والطبقات داخل نظام الدول القومية في العصور الأولي للرأسمالية، وأصبحت ترتكز إلي

جغرافيات محددة..ما هي إذن الدولة المتعدية الجنسية ؟ ما همـــا بالتحديــد البعدين (ا) و(ب) في الدولة المتعدية الجنسية ؟ إنها تركيبة محددة من القوي والعلاقات الطبقية المرتبطة بالعولمة الرأسمالية، وبنشأة طبقة متعدية الجنسية تتجسد في مجموعة من المؤسسات السياسية. هذه المؤسسات، هي دول قومية تغيرت زائد مؤسسات دولية مختلفة تستخدم في مأسسة سيطرة هذه الطبقــة باعتبارها القسم المهيمن hegemonic fractioin من رأس المال في العالم كله. تتحول الدولة كعلاقة طبقية إذن، إلي دولـــة متعديـــة الجنســـية. أصـــبحت الممارسات الطبقية لطبقة حاكمة جديـــدة " مكثفـــة condensed " إذا أردنـــا استخدام مجاز بولانتزاس في دولة متعدية الجنسية ناشئة، وفي عملية عولمة رأس المال اندمجت معا أقسام من طبقات من مختلف البلدان في جماعـــات رأسمالية جديدة داخل فضـــــاء متعدي الجنســـــية transnational space. هذه البرجوازية المتعدية الجنسية الجديدة أو الطبقة الرأسمالية الجديدة، هـــي تلك الشريحة من البرجوازية العالمية التي تمثل رأس المال المتعدي الجنسية. إنها تشمل ملاك وسائل الإنتاج الرئيسية العالمية، كما تتجســـد أساســـا فـــي الشركات المتعدية الجنسية والمؤسسات المالية الخاصة. إن ما يميز الطبقـــة الرأسمالية المتعدية الجنسية عن أقسام الرأسمالية المحلية هو أنهـــا تشـــتغل بالإنتاج العالمي وتدير دوائر التراكم الكوكبي مما يجعل لها وجـــودا طبقيـــا موضوعيا وهو ية مكانيا وسياسيا في النظام الكوكبي تعلوفوق أية أقـــاليم أو سياسات محلية.

تشمل الشركات المتعدية الجنسية تلك المؤسســـات والممارســـات فـــي المجتمع الكوكبي، التي تحافظ علي هيمنة البرجوازية الكوكبية الناشئة وعلي تقدمها وعلي مشروعها لبناء كتلة تاريخية رأسمالية جديدة. هذا الجهاز للدولة المتعدية الجنسية هو شبكة ناشئة تضن الدول القومية المتكاملـــة خارجيـــا **ومعها** المنتديات الاقتصادية والسياسية الفوق- قومية، التي لم تكتسب بعـــد أي شكل مؤسسي مركزي.

تقتضي نشأة الدولة المتعدية الجنسية إعادة تنظيم الدولة في كـــل أمـــة. وسوف أشير إلي كل دولة من تلك الدول باعتبارها دولا قوميـــة national states، وتشمل في آن واحد نشأة مؤسسات اقتصادية وسياسية فوق قوميـــة حقيقية. ليست هاتان العمليتان : تحول الدول - القومية، ونشأة المؤسســـات فوق القومية منفصلتين أو تستبعد إحداهمـــــا الأخرى. إنهما فـــي الحقيقـــة

بعدان توأمان في عملية تحول الدولة إلي دولة متعدية الجنسية. جهاز الدولة المتعدية الجنسية متعدد المستويات، متعدد المراكز multi-centered يربط وظيفيا مؤسسات تتجلى فيها بدرجات متفاوتة مظاهر مميزة" للدولة ness State- ولها مسارات تاريخية مختلفة. المنظمات فوق – القومية منظمات اقتصادية وسياسية، رسمية وغير رسمية. وتشمل المنتديات الاقتصادية economic forums صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنوك الإقليمية وهلم جرا. وتشمل المنتديات السياسية political forums مجموع السبعة ومجموعة الـ ٢٢ التي تكونت مؤخرا، كما تشمل مؤسسات أكثر رسمية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهلم جرا، وهي تضم أيضا تجمعات إقليمية كرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASIAN)، والهياكل القضائية والإدارية والتنظيمية التي أنشئت باتفاقيات إقليمية كاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، ومنتدى آسيا الباسيفيك للتعاون الاقتصادي (APEC). وتحل معاهد التخطيط الفوق- قومية تدريجيا محل المؤسسات الوطنية في سياسة التنمية وفي إدارة الاقتصاد الكوكبي. وتنقل وظيفة الدولة القومية من صياغة السياسات الوطنية إلى إدارة صاغتها مؤسسات فوق قومية. غير أن تجنب ثنائية قومي – كوكبي أمر جوهري: ليست الدول القومية خارج الدولة المتعدية الجنسية، بل هي آخذة في الاندماج فيها لتصبح أحد مكوناتها. تعمل المنظمات الفوق – قومية في تناغم مع دول قومية قد تغيرت، فهي فهي تزود بموظفين متعدي الجنسية يجدون نظراء لهم من الموظفين متعدي الجنسية الذين تزودها بهم دولا قومية تغيرت. تتصرف هذه الكوادر المتعدية الجنسية باعتبارها قابلات للعولمة الرأسمالية Midwives of capitalist globalization.

تحاول الدولة القومية أداء وظائف الرأسمالية العالمية التي كان يؤديها في حقب سابقة النظام – العالمي world-system ويشير إليها الباحثون في العلاقات الدولية باعتبارها سلطة رأسمالية " مهيمنة hegemon " أو مسيطرة، لديها الموارد، والموقع البنيوي الذي يمكنها من تنظيم الرأسمالية العالمية ككل، وفرض القواعد والبيئة الضابطة regulatory environment إلخ، التي تسمح للنظام بالعمل.

إننا نشهد أفول سيادة الولايات المتحدة، والمراحل الأولي لخلق هيمنة متعدية الجنسية من خلال هياكل فوق – قومية ليست قادرة حتى الآن علي

توفير الضبط الاقتصادي economic regulation والظروف الاقتصادية لإعادة إنتاج الرأسمالية الكوكبية.

ومثلما لعبت الدولة القومية هذا الدور في الحقبة السابقة، تسعي الدولة المتعدية الجنسية إلي خلق الشروط الأولية لتحقيق قيمة valorization رأس المال وتراكمه في الاقتصاد الكوكبي، وهو ليس مجرد مجموع الاقتصادات والطبقات الوطنية، ويتطلب سلطة مركزية لتمثل كل رءوس الأموال المتنافسة التي لم تعد رؤوس أموال وطنية. تكمن طبيعة ممارسات الدولة في اقتصاد كوكبي ناشئ في ممارسة سلطة اقتصادية وسياسية متعدية القومية لإعادة إنتاج علاقات طبقية هي جزء لا يتجزأ من عملية تحقيق قيمة رأس المال وتراكمه عالميا.

قوة الدول القومية وقوة رأس المال المتعدي الجنسية

عندما كان التكوين الطبقي يتقدم عن طريق الدولة – القومية في حقبة سابقة، كان الصراع الطبقي في العالم كله ينمومن خلال المنطق المؤسسي والتنظيمي لنظام الدولة – القومية. كانت الدول القومية أثناء طور الدولة – القومية من تطور الرأسمالية، تتمتع بدرجات مختلفة، وإن كانت مهمة، من الاستقلالية، تمكنها من التدخل في مرحلة التوزيع، وكان يمكنها تحويل الفوائض من خلال مؤسساتها.

كانت الطبقات الحاكمة والمحكومة تتصارع علي الفائض الاجتماعي من خلال هذه المؤسسات وقاتلت لاستخدام الدول القومية للاستحواز علي أنصبة من الفائض. وحدثت نتيجة لذلك، إذا أردنا استدعاء تحليل كارل بولاني الكلاسيكي " حركة مزدوجة double movement " في القرن الماضي (Karl Polany 1944)، وكان حدوثها ممكنا لأن رأس المال كان إزاء حدود إقليمية ومؤسسية وغيرها من القيود المرتبطة بنظام الدولة – القومية، يواجه سلسلة من القيود التي أجبرته علي التوصل إلي حل وسط تاريخي مع الطبقات العاملة والشعبية. استطاعت هذه الطبقات أن تفرض مطالب إعادة التوزيع علي دول قومية وضعت قيودا علي سلطة رأس المال (ساهمت هذه الحلول الوسط أيضا في إحداث انقسام في الحركة الاشتراكية العالمية وفي نشأة الاشتراكية الديموقراطية). استطاعت الطبقات الشعبية أن تحقق هذا لأن الدول القومية تملك القدرة علي الاستحواز علي الفوائض وتوجيهها من

خلال آليات تدخلية interventionist mechanisms.

كانت محصلة الصراعات الطبقية في هذه الحقبة دولا كينزية Keynsian states أودول " الصفقة

الجديدة New deal states "، وإنتاج فوردي Fordist production في مراكز الاقتصاد العالمي، في مختلف الدول التنموية المتعددة الطبقات ومشروعات شعبوية في الأطراف (فوردية الأطراف preferal fordism)، وهو ما أسماه ليبتز Lipietz وآخرون " الحل الوسط الفوردي Fordist compromise " (Lipiez 1992).

وسطت الطبقات الخاضعة في كل حالة من هذه الحالات الدولة – القومية في علاقاتها برأس المال. نمت الطبقات الرأسمالية داخل شرنقة حماية الدولة – القومية ونمت مصالح تتناقض مع رؤوس الأموال الوطنية المتنافسة. عبُرت هذه الدول عن تحالفات طبقات وجماعات إندمجت في الكتل التارخية لدول – قومية. لم يكن هناك ما هو متعد للتاريخ transhistorical ومحتم سلفا في عملية التشكل الطبقي هذه علي الصعيد العالمي، والآن تتجاوزها العولمة. إن ما يجري هو عملية تشكل طبقي متعدي الجنسية، قد تغيرت خلالها الدول القومية كعنصر وسيط (عن الطبقات المتعدية الجنسية أنظر: Vander Pijil 1998, Sklair 1995. Gill 1990, Robinson and Harris 2002) ومع تكامل هياكل الإنتاج الوطنية عبر الجنسيات، تمر الطبقات العالمية classes world، التي تحقق نموها العضوي عن طريق الدولة -القومية، بعملية اندماج مع طبقات " وطنية " في بلدان أخري. اقتضت نشأة الطبقات انقساما متسارعا للعالم إلي برجوازية كوكبية global bourgeoisie وبروليتاريا كوكبية، وإحداث تغيرات في علاقة الطبقات السائدة بالطبقات التابعة. ويفتت الاقتصاد الكوكبي التماسك القومي في عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي، وينقل موقع إعادة الإنتاج من الدولة – القومية إلي الفضاء المتعدي الجنسية بإعادة تحديده لطور التوزيع في تراكم رأس المال. لقد غير ما ترتب علي ذلك، من تحرير رأس المال المتعدي الجنسية من القيود والالتزامات التي فرضتها عليه القوي الاجتماعية في طور الدولة – القومية من تطور الرأسمالية ميزان القوي بين الطبقات والجماعات الاجتماعية في كل أمة في العالم وعلي الصعيد العالمي، تغيرا دراميا، لصالح الطبقة المتعدية الجنسية وعملائها. (الحق أن القيود التي

فرضتها الطبقات الشعبية في العالم كله، في طور الدولة - القومية من تطور الرأسمالية، هو بالدرجة الأولي ما دفع رأس المال إلي التحول إلي رأس مال عابر للقومية).

تعكس قدرة الدولة - القومية المتناقصة علي التدخل في عملية تراكم رأس المال، وعلي تحديد السياسات الاقتصادية، السلطة الجديدة التي اكتسبها رأس المال المتعدي الجنسية علي الطبقات الشعبية. تنازع مختلف الطبقات والجماعات الدولة سلطتها (الوطنية)، غير أن السلطة الحقيقية في النظام الكوكبي تنتقل إلي فضاء متعدي الجنسية لا يخضع للسيطرة " الوطنية ". لقد استخدمت السطوة البنيوية structural power لرأس المال المتعدي الجنسية علي السلطة المباشرة للدول القومية في إقرار الانضباط أو في تقويض السياسات التي قد تصدر من تلك الدول عندما تستولي عليها طبقات شعبية أو أقساما أو أجنحة وطنية من جماعات محلية سائدة، وهو ما اكتشفته القوي الشعبية التي فازت بسلطة الدولة في هيتي ونيكاراجوا وجنوب أفريقيا وفي أماكن أخري في ستينات وتسعينات القرن العشرين. هذا يبدوكتناقض مؤسسي بين السطوة البنيوية لرأس المال المتعدي الجنسية والسلطة المباشرة للدول (أنظر علي سبيل المثال: Gill and Law 19890) غير أن هذا تناقض بنيوي داخل نظام رأسمالي يتطور، في قلبه علاقات طبقية هي الجوهر الداخلي لحالة مظهرها الخارجي تناقض مؤسسي. مجموعة من العلاقات الاجتماعية تعكس مجموعة أخري من العلاقات الاجتماعية أكثر منها جوهرية. ظاهريا يبدوأن السطوة البنيوية لرأس المال المتعدي الجنسية علي السلطة المباشرة للدول قد زادت بالعولمة عدة مرات. وفي الجوهر تضاعفت القوة النسبية للطبقات المستغلة عدة مرات، علي الأقل مؤقتا، في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة. أخذت سلطة رأس المال الكوكبي النسبية الجديدة علي العمل الكوكبي ترسخ علاقة كوكبية جديدة بين رأس المال والعمل، وهو ما أطلق عليه البعض: تحويل العمل إلي عمل عارض أو غير رسم informalization and casualization أو إلي مختلف فئات العمل العارض الأخرى، التي تشمل نظما بديلة للسيطرة علي العمل ترتبط بالتراكم المرن ما بعد الفوردي Post - fordist flexible accumulation (عن أزمة الفوردية / الكينزية أنظر: Kollo 1988, Harvey 1990, Cox 1987 , Lipies 1987, Lash and Ury 1987) ومفهوم أزمة الهيكلة مفهوم أساسي في هذه العلاقة

الجديدة بين رأس المال والعمل. أفضت أزمة رواج ما بعد الحرب الطويل في السبعينات من القرن العشرين إلي نقلة جذرية في أساليب ومواقع تراكم رأس المال نجم عنها وفقا لتحليل هو جفيت تحول في آليات استخلاص فائض القيمة (Hoogvit1997) . وتشمل هذه النظم الجديدة للسيطرة علي العمل، المقأو لة من الباطن وعقد العمل والحصول علي الموارد من الخارج outsourcing والعمل بعض الوقت ن والعمل المؤقت والعمل غير الرسمي، والعمل المنزلي، وعلاقات الإنتاج الأبوية، وورش العمل الشاق sweatshop وغيرها من علاقات الإنتاج القهرية. تنشأ في ظل العولمة اتجاهات مشهو رة ترتبط بإعادة هيكلة علاقة،العمل برأس المال تشمل " الالمساواة في تخفيض الأجور downward levelling "، وتفكيك النقابات، وتقديم العمل " لغرض محدد ad hoc"، و" في الوقت المحدد just in time "، والاستغلال الزائد للجماعات المهاجرة كمكمل لتصدير رأس المال، وإطالة يوم العمل ، وفئة عالمية جديدة دون – الطبقة a new global" under -class من المحرومين المستبعدين من الشباب العاطل الزائدين عن حاجة العمل التي تخضع لأشكال جديدة للضبط الاجتماعي بل والإبادة الجماعية وأشكال جديدة لتراتبيات قائمة علي التمييز الجنسي genderedوالعرقي بين العمال.

كانت هذه العلاقات الجديدة موضع مناقشات واسعة في أدبيات العوامة. ما يعنينا هنا هو الساق الاجتماعي الوسع التي تعتبر جزءا لا يتجزأ منه ومدي استمرار الدول والدولة – القومية كوسيط لهذه السياقات. ممارسات الدولة وهيكل الدولة ذاته محل تفأو ض وإعادة تفأو ض في مراحل تاريخية محددة من خلال تغيرات في ميزان القوي الاجتماعية مع تطور الرأسمالية وصراع الطبقات. بدأ رأس المال في التخلي عن المعاملة بالمثل السابقة ابتداء من سبعينات القرن العشرين فصاعدا، لأن عملية العوامة بالتحديد سمحت له بالانعتاق من قيود الدولة القومية، ولأن العولمة سهلت قيام هذه الأنماط الجديدة للعمل بمعني مزدوج: الأول، أن رأس المال مارس سلطته علي العمل من خلال أنماط جديدة للتراكم المرن لرأس المال flexible accumulation أصبحت ممكنة بفضل تكنولوجيات " الموجة الثالثة"، وإلغاء عوائق التراكم المكانية والسيطرة علي المكان التي جاءت بها هذه التغيرات. والثاني، أن العولمة ذاتها تنطوي علي بلوغ التراكم الأولي لرأس المال عالميا ذروته. وهي عملية تم فيها انتزاع الملايين من وسائل إنتاجهم

وتحويلهم إلي بروليتاريا والإلقاء بهم في سوق عمل كوكبي، كان رأس المال قادرا علي تشكيله. أصبح العمل في هذه العلاقة الجديدة بينه وبين رأس المال صراحة وبصورة متزايدة مجرد سلعة. لم يعد جزءا لا يتجزأ من العلاقات تبادلية المتجذرة في الجماعات الإجتماعية والسياسية التي تولت تاريخيا، مؤسسيا إلي دول – قومية (دول – أمم).

استندت تصفية " التسوية الطبقية class comprmise القائمة علي الرعاية الاجتماعية أو الكينزية علي سلطة رأس المال المتعدي الجنسية التي اكتسبها علي العمل الذي أصبح موضوعيا متعدي الجنسية، ولكن قوته مقيدة، وشوه نظام الدول – القومية وعيه الذاتي. وهنا، نري كيف يخدم استمرار وجود الدولة القومية مصالح كثيرة للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، فمثلا، توفير إمدادات عمل ملائم سياسيا واقتصاديا هو أمر حيوي بالنسبة للنظام الرأسمالي والسيطرة علي العمل وعلي منتجاته موجودة في قلب كل المجتمعات الطبقية. وفي ظل العولمة الرأسمالية، يتغير ارتباط توفير العمل بالإقليم، ومجمعات العمل labour pools أخذة في الاندماج في مجمع كوكبي واحد للعمل يخدم الرأسمالية الكوكبية. لم تعد إمدادات العمل الكوكبي معظمها مجبرة (خاضعة للإكراه غير الاقتصادي) علي ممارسة الانضباط الاقتصادي economic discipline بالمعني الدقيق، وإن كانت حركته خاضعة لرقابة قانونية.

وهنا تؤدي الحدود وظيفة حيوية. شكل المكان configuration of space شان يخص الدول القومية ، وهو ما أطلق عليه عالم الاجتماع فليب ماكميش (١٩٩٦) " مناطق احتواء السكان "population containment zones". ولكن الدول– القومية تستخدم وظيفتها الإحتوائية في إحتواء العمل لا رأس المال المتحرك عالميا. لا تضبط السلطات السياسية الوطنية حركة رأس المال الكوكبية، ولكنها تضبط حركة العمل. يتصرف نظام العلاقات بين الدول inte - state system باعتباره أحد شروط القوة البنيوية لرأس المال المتعدي الجنسية من حيث محتواه الحقيقي وطابعه ولكنه يخضع لمختلف الترتيبات المؤسسية ولسيطرة الدول القومية المباشرة.

ما هي إذن صلة سلطة للرأس المال الكوكبي النسبية علي العمل بتحليلنا لتحول الدولة إلي دولة متعدية الجنسية ؟ أصبحت العلاقات الطبقية والممارسات الاجتماعية الجديدة الناتجة عن للمأسسة المتعدية الجنسية الناشئة

والمميزة لها، مجمدة congealed وممأسسة. فمثلا عندما يشترط صندوق النقد أو البنك الدولي للتمويل، إصدار قوانين عمل جديدة ليصبح العمل أكثر "مرونة flexibe "، أو التراجع عن " الأجر الاجتماعي social wage"، الذي ترعاه الدولة، بتطبيق برامج التقشف، فإنهما يخلقان هذه العلاقات الطبقية الجديدة. كذلك، أنتجت أنماط ممارسات الدول القومية التي تم تعميمها في أو اخر القرن العشرين: التحرير deregulation والسياسة المالية والنزعة المحتفظة في السياسة المالية والنزعة النقدية monetarism، وتخفيض الضرائب والتقشف، الخ.. مما أدي إلي زيادة الخدمات والإعانات التي تقدمها الدولة لرأس المال،،ويبرز دور الدولة المتزايد في تسهيل تراكم رأس المال الخاص. وبهذا، ينتقل الدخل والسلطة من العمل إلي رأس المال. تولد هذه النتائج الظروف السياسية الأعم لصياغة العلاقات الجديدة بين المال والعمل.

غير أننا الآن في حاجة إلي المزيد من تحديد العلاقة بين الدول القومية والدول المتعدية الجنسية. يكتسب رأس المال سلطته الجديدة في مواجهة الدول القومية (كما يعبر عنها داخلها) التي تحولت إلي سيور ناقلة للحركة transmission belts ومصفاة filtering devices، بل تحولت أيضا إلي أدوات نشطة لتشجيع أجندة الرأسمالية العالمية والارتقاء هذا التأكيد علي الزعم بان قوي اجتماعية متعدية الجنسية تفرض سلطتها البنيوية علي الأمم، وفي نفس الوقت التأكيد علي الزعم بأن دولا استولت عليها أقسام (من طبقات) متعدية الجنسية، هي عناصر فاعلة مؤيدة لعملية العولمة، يبدوان متناقضين في الظاهر فقط، إذا تخلينا عن الدياليكتيك وتبنينا ثنائية التصور الفيبري: دول – أسواق وثنائية قومي – كوكبي.

تقوم الحكومات بإعادة هيكلة تخدم احتياجات رأس المال المتعدي الجنسية، لا لمجرد أنها" عاجزة " عن مواجهة العولمة، وإنما لأنه توجد الآن تركيبة تاريخية معينة من القوي الاجتماعية تقدم قاعدة اجتماعية أساسية لهذه الإعادة لهيكلة العالمية للرأسمالية.

لم تصبح الدول القومية إذن، نافلة أو **عاجزة** في مواجهة رأس المال المتعدي الجنسية ومؤسساته الكوكبية، بل انتقلت السلطة، باعتبارها القدرة علي إصدار الأو امر وضمان طاعتها أو بعبارة أدق، القدرة علي تشكيل البني الاجتماعية من جماعات وطبقات اجتماعية لها مصالح في التراكم

القومي إلي أو لئك الذين تكمن مصالحهم في الدوائر الكوكبية الجديدة للتراكم.

يفعل التناقض بين منطق التراكم القومي ومنطق التراكم الكوكبي فعلهما في هذه العملية. يحدث انقسام الطبقة إلي أقسام class fractionation علي محور جديد قومي / متعدي الجنسية مع نشأة نخب الشركات المتعدية الجنسية والنخب السياسية (أنظر مناقشة ذلك في: Robinson 1996 m1996 b ، Robinson and Harris 2000) تكمن مصلحة جماعة في التراكم القومي الذي يشمل مجموعة كاملة من آليات الضبط والحمائية، وجماعة أخري تكمن مصلحتها في اقتصاد كوكبي آخذ في التوسع يستند إلي تحرير عالمي للسوق. كان الصراع بين الأقسام الوطنية الآفلة من الجماعات المسيطرة والأقسام المتعدية الجنسية الصاعدة غالبا الخلفية لديناميات عمليات سياسية وأيديولوجية تجري علي السطح في القرن العشرين. كان هذان الجناحان يتنافسان علي السيطرة علي أجهزة الدولة المحلية منذ سبعينات القرن العشرين. لقد صعدت سياسيا أقسام متعدية الجنسية من النخب المحلية في بلدان مختلفة من العالم، وتصادمت في رهانها علي الهيمنة مع أقسام من طبقات لها قاعدة وطنية. أخذت الأقسام المتعدية الجنسية الناشئة تتفوق في سبعينات وتسعينات القرن العشرين علي الأقسام الوطنية في بلدان المركز الرأسمالي في الشمال، وتستولي علي " القمم المسيطرة " علي صنع سياسة الدولة. وابتداء من الثمانينات وفي التسعينات أصبحت هذه الأقسام في الجنوب أقساما صاعدة، وأخذت تنافس علي السيطرة علي أجهزة الدولة الوطنية واستولت عليها في بلدان كثيرة. وقد حولت دول قومية استولت عليها قوي اجتماعية متعدية الجنسية هياكل سلطة الرأسمالية الكوكبية إلي هياكل داخلية للسلطة internalized the authority structures. لقد تجسد الكوكبي في بني وعمليات اجتماعية محلية. تنقل السلطة النظامية disciplinary authority للرأسمالية الكوكبية سلطة صنع القرار داخل الدولة القومية إلي الكتلة الرأسمالية الكوكبية التي تمثلها قوي اجتماعية محلية ترتبط بالاقتصاد الكوكبي. لقد أصبحت الكتل المتعدية الجنسية مهيمنة في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين في الأغلبية الساحقة من بلدان العالم، وشرعت في تغيير بلدانها. واستخدمت أجهزة الدولة الوطنية لدفع عجلة العولمة وأقامت آليات اتصال بين هياكل الدولة الوطنية والأجهزة المتعدية الجنسية.

وبحلول تسعينات القرن العشرين أصبحت الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية الجناح المهيمن عالميا. هذه البرجوازية التي فقدت جنسيتها denationalized bourgeoisie واعية طبقيا، واعية بأنها متعدية الجنسية. تدير مصالحها نخبة إدارية managerial elite تسيطر علي آليات صنع السياسة وتمارس سلطة الدولة المتعدية الجنسية من خلال شكلها هذه المتعدد المستويات. غير أن هذه الطبقة المتعدية الجنسية ليست جماعة موحدة.

لاحظ ماركس وإنجلز في مناقشتهما لنشأة جماعات طبقية جديدة أن "نفس الظروف ونفس التناقضات والمصالح عامة، تنتج بالضرورة عادات متشابهة في كل مكان ".

"غير أن الأفراد المنفصلين عن بعضهم البعض، لا يشكلون طبقة إلا بقدر ما يكون عليهم خوض معركة مشتركة ضد طبقة أخري، وإلا عادي بعضهم بعضا، باعتبارهم متنافسين. " (Marx and Engels 1970: 82). إن المنافسة الشرسة بين تجمعات احتكارات القلة oligopolistic clusters والضغوط المتصارعة، والخلافات علي تكتيكات وإستراتيجية المحافظة علي السيطرة الطبقية، ومواجهة أزمات الرأسمالية الكوكبية وتناقضاتها، تجعل أي وحدة داخلية حقيقية للطبقة الحاكمة الكوكبية أمرا مستحيلا.

والخلاصة، أن استيلاء عملاء رأس المال المتعدي الجنسية علي الدول المحلية أي الدول القومية يحل التناقضات المؤسسية التي سبقت مناقشتها بين رأس المال المتعدي الجنسية والدول القومية، بمعني أن ممارسات الدولة المحلية أصبحت أكثر انسجاما مع الرأسمالية الكوكبية. غير أن هذا يزيد من حدة التناقضات الطبقية والاجتماعية الكامنة وراءها. دعونا، قبل مناقشة هذه التناقضات، أن نتصور بإيجاز نشأة الدولة المتعدية الجنسية في العقود الأخيرة من القرن العشرين متتبعين كيف سعت الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية إلي إضفاء الطابع المؤسسي علي مصالحها داخل الدولة المتعدية الجنسية.

بعض النقاط المرجعية الأساسية: نشأة دول متعدية الجنسية: الستينات والتسعينات من القرن العشرين

بدأت رؤوس الأموال الوطنية national capitals حقبة جديدة من التدويل والتكامل الخارجي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية

تحت مظلة السيادة السياسية – العسكرية للولايات المتحدة . وانتشر النشــاط الاقتصادي المتصاعد داخل الإطار المؤسسي لنظام للدولة القومية، وقيــام " نظم دولية بــ" ضبط regulation " cross-borderعبر الحدود، هو بالتحديد نظام بريتون وودز. ومع اتساع مدي نشاط الشركات متعدية الجنسية ليشمل العالم، سعت إلي التهرب من ضوابط البنك المركزي المرتبطة بنظام بريتون وودز التي تلزمها بإيداع رأس مالها في أسواق النقد الأجنبي. وهكذا، جلب التدويل الاقتصادي الانتشار الهائل للدولارات وعملات بلدان رئيسية أخري في العالم كله. ارتفعت ودائع البترودولار ارتفاعا كبيرا من ٣ بليــون دولار عام ١٩٦٠ إلي ٧٥ بليون دولار في عام ١٩٧٠، مما دفع إدارة نيكســون إلي التخلي عن قاعدة الذهب في عام ١٩٧١، ثم صعدت إلي ما يزيد علــي تريليون دولار في عام ١٩٨٤. لقد كان انهيار نظام بريتون وودز بتثبيــت سعر صرف العملة، والضبط الاقتصادي القومي عن طريق ضــوابط رأس المال capital controls، الخطوة الأولي في تحريــر رأس المــال المتعــدي الجنسية الجنيني ن القيود المؤسسية لنظام الدولة – القومية.

أصبح رأس المال السائل يتركز في أسواق رأس المال البعيــدة التــي أقامتها البنوك المتعدية الجنسية الوليدة، التي تحاول تحاشي سلطات الضــبط في الدول القومية.

بدأت البنوك المتعدية الجنسية في إعادة تدوير هذا الرأسمال السائل عن طريق القروض الضخمة لحكومات العالم الثالث. قفز الإقراض المصــرفي الدولي من ٢ بليون دولار عام ١٩٧٢ إلي ٩٠ بليون دولار عام١٩٨١ قبل ان ينخفض إلي ٥٠ بليون دولارعام ١٩٨٥(112: Strange1994).

أخذت هذه الأسواق المالية الكوكبية الحديثة التحرر تحدد قيم العمــلات وتزعزع استقرار الماليات الوطنية، وتقوض الإدارة الاقتصادية الكلية لنظام الرأسمالية الكينزي الأسبق. وبحلول أو ائل تسعينات القرن العشرين، كــان يجري التعامل قي تريليون من مختلف العملات يوميا كلها خــارج رقابــة الحكومات الوطنية (ibid:107). كان فقدان الحكومــات الوطنيــة الــدرامي لرقابتها علي النقد يعني أنه لم يعد في إمكان من يديرون الدولة ضبط قيمــة عملتهم الوطنية. لقد انتقلت سلطة الحكومة علي التأثير في صــنع سياســة الدولة الاقتصادية من مديريها إلي تجار العملة والمستثمرين فــي المحــافظ المالية والمصرفيين المتعديين الجنسية، وبالتحديد ممثلي رأس المال المــالي

بحكم قدرتهم علي تحريك الأموال حول العالم. لقد نمت أسواق رأس المال من ٣١٥ بليون دولار عام ١٩٧٣ إلي ٢ تريليون دولار عام ١٩٨٢، وفي نهاية سبعينات القرن العشرين كانت تجارة العملة إحدى عشر ضعفا لقيمة تجارة السلع. ونظرا لما خلقته هذه الحركة الكوكبية للسيولة من عدم إمكانية التنبؤ بشروط تحقيق الربح، خفضت الشركات المتعدية الجنسية مخاطرها بتوزيع عملياتها علي العلم كله، معجلة بذلك عملية العولمة، والضغوط من أجل إنشاء أجهزة متعدية الجنسية.

عندما ظهرت نخب شركات ونخب سياسية علي المسرح العالمي في ثمانينات القرن العشرين طالبت صراحة ببناء وإدارة اقتصاد كوكبي من خلال مؤسسات متعددة الأطراف ومؤسسات وطنية تعاد هيكلتها. وضغطوا لتفكيك دول الرعاية الكينزية والدول التنموية، ورفع الضوابط علي حركة رأس المال الكوكبية. ودفعوا إلي فتح القطاعات العامة، ومجالات المجتمع غير السلعية أمام تحقيق الربح وخصخصتها. وهو ما أطلق عليه ماركس إستلاب الدولة alienation of the state (Marx 1959:754-5)، وأخذت تفرض علاقات إنتاج جديدة للتراكم المرن flexible accumulation وأصبحت البرجوازية متعدية الجنسية منظمة سياسيا.

كانت احدي علامات تسييسها البارزة، إنشاء اللجنة الثلاثية الأطراف التي ضمت أقسام نخب البزينيس والنخب السياسية والثقافية التي أصبحت متعدية الجنسية في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان. وكذلك كان إنشاء منتدى مجموعة السبعة علي المستوي الحكومي، الذي بدأ مأسسة الإدارة الجماعية للاقتصاد الكوكبي بواسطة النخب السياسية من الدول القومية الرئيسية، وتحول المنظمة الاقتصادية للتعاو ن والتنمية OECD التي أنشأها في الخمسينات اكبر أربعة وعشرون دولة صناعية كمؤسسة فوق قومية لمراقبة إقتصاداتها الوطنية إلي منتدي لتنسيق السياسة الاقتصادية وإعادة الهيكلة، وإنشاء المنتدي الاقتصاد العالمي الذي ضم أعلي ممثلي نخب الشركات المتعدية الجنسية والنخب السياسية الكوكبية.

تلاقت تدريجيا أنشطة النخب الكوكبية وإستراتيجياتها ومواقف سلطاتها في بحثها عن حلول لمشاكل التراكم عالميا، حول برنامج لإعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية العالمية، يتمحور حول تحرير السوق، وهو ما يسمي " إجماع واشنطون " (Williamson1993)، وأصبح برنامجا متماسكا في

ثمانينات القرن العشرين.

شرعت النخبة الكوكبية إلي تحويل العالم غلي مجال موحد للرأسمالية الكوكبية، وسط صراعات اجتماعية حادة، وأشكال عديدة من مقاومة الجماعات الخاضعة، وكذلك من الجماعات المسيطرة التي لم تدخل الكتلة الرأسمالية الكوكبية الناشئة. وضغطت من أجل تحقيق توحيد وتماثل أكبر لتقنية وقواعد السوق الكوكبي، وهي عملية مشابهة لبناء الأسواق القومية في القرن التاسع عشر وإن كانت تستنسخ في القضاء الكوكبي الجديد. اختار السبعة الكبار في عام ١٩٨٢ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كسلطة مركزية لممارسة السلطة الجماعية للدول القومية الرأسمالية علي المفأوضات المالية الدولية (Harvey 1990: 170).

افتتحت الدول الرأسمالية الرئيسية بقيادة الولايات المتحدة في قمة كانكون في المكسيك في عام ١٩٨٢ عصر الليبرالية الجديدة الكوكبية كجزء من هذه العملية، وأخذت تفرض برامج التكيف الهيكلي علي العالم الثالث، ثم علي العالم ثاني. وشجعت النخب المتعدية الجنسية عمليات التكامل الاقتصادي الدولي بما في ذلك نافتا NAFTA والاتحاد الأو روبي وأبيك APEC وغيرها. وأنشأت مجموعات جديدة كم المؤسسات والمنديات، مثل منظمة التجارة العلمية واتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار (MAI) وهلم جرا.

لم يتم في هذه العملية تجاوز المؤسسات الفوق – قومية القائمة، مثل بريتون وودز، ومؤسسات الأمم المتحدة، ولكنها استخدمت كأدوات وتغيرت. أخذت مؤسسات بريتون وودز زمام قيادة تنظيم إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية،وخاصة من خلال البرامج الليبرالية الجديدة. كذلك ساعد نظام مؤتمر الأمم المتحدة في تحقيق إجماع حول إعادة تشكيل النظام السياسي والاقتصادي العالمي بينما أخذت وكالات الأمم المتحدية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية وتشجيع أجندة النخبة المتعدية الجنسية للتحرير الاقتصادي. شرح كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي عام ١٩٩٨ كيف تسعي الأمم المتحدة إلي تحقيق الأمن الدولي، وتوفير البيئة الضابطة regulatory environment والظروف الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية لازدهار الأسواق الكوكبية قائلا: " تساعد (وكالات الأمم المتحدة) الدول

علي الانضمام إلي نظام التجارة الدولي، وسن قوانين صـــديقة للبـــزينيس. الأسواق لا تعمل في فراغ، بل تنشا في إطار قوانين وقواعد، وهي تستجيب لإشارات صادرة من الحكومات والمؤسسات، فبدون قواعد تحكـــم الملكيـــة والحقوق والعقود، وبدون ثقة تستند إلي حكم القانون، وحس عـــام بالاتجـــاه وقدر مقول من العدالة والشفافية لا يمكن أن تكون هناك أسواق جيـــدة الأداء سواء كانت داخلية أم كوكبية. يوفر نظام الأمم المتحدة مثـــل هـــذا الإطـــار الكوكبي: مجموعة من المعايير والأهداف التي تحظى بقبول عالمي. إن أمما متحدة قوية أمر جيد للبزينيس ". (Annan 1998:24)

أنشأت جولة أو رجوي لمفأو ضات التجارة الدولية التي بدأت في عـــام ١٩٨٦ مجموعة شامل جديدة من قواعد التجارة العالمية لضـــبط الاقتصـــاد الكوكبي الجديد تستند إلي:

(١) حرية الاستثمار وحركات رأس المال. (٢) تحرير الخدمات بمـــا فيها البنوك. (٣) حقوق الملكية الفكرية. (٤) حرية حركة السلع. وفي ختـــام جولة أو رجوي أنشأت الجات GATT منظمة التجارة العالميـــة WTO فـــي ١٩٩٥ لمراقبة تنفيذ نظام " التجارة الحرة " الجديد. بالرغم من أن سلطات منظمة التجارة العالمي أبعد ما تكون عن السلطات مطلقة،قد تكن النمـــوذج الأول للمؤسسة المتعدية الجنسية للعصر الجديد.

ولمنظمة التجارة العالمية سلطات غير مسبوقة في فرض قواعد الجات لـــ " التجارة الحرة". ولها سلطة قضائية مستقلة، وقواعدها وأحكامها ملزمة لكل الأعضاء لها سلطة توقيع الجزاء علـــي الـــدول والســـلطات المحليـــة والاعتراض عليها، وأن تتجاوز سلطات الضبط الوطنيـــة. ولهـــذا مغـــزاه النظري، وهو أن منظمة الجارة العالمية هي أول مؤسسة فوق قوميـــة لهـــا أهلية ممارسة القسردون أن تكون جزءا لا يتجزأ من دولة قومية محددة، بل يمارسها مباشرة موظفون متعدوالجنسية ونخب الشركات المتعدية الجنسية.

عندما كانت الدولة المتعدية الجنسية كمؤسسة تحـــاول، فـــي أو اخـــر تسعينات القرن العشرين أن تفرض سلطتها علي عملية تـــراكم رأس المـــال سلسة ومنفتحة مكانيا، تولت بعض سلطات الدولة القومية ووظائفها التاريخية التي فقدتها، في تنظيم العمل الجماعي لتيسير هذه العملية وإعادة إنتاجها في الاقتصاد الكوكبي.

إن خلق ببنية فوقية رأسمالية تؤدي علي المستوي المتعدي لجنسية وظائف لا غني عنها لإعادة إنتاج رأس المال، ولا سيما تلك التي تعجز الدولة القومية عن أدائها، لا يعني أن الدولة المتعدية الجنسية قد ترسخت تماما كهيكل سياسي وإداري وتنظيمي regulatory، قادر تماما علي العمل. ليس هناك تسلسلا واضحا للقيادة، وتقسيم للعمل داخل الجهاز الدولة المتعدية الجنسية، أو أي شيء آخر، يشبه في الوقت الحاضر نمط التماسك الداخلي للدول القومية إذا أخذنا بعين الاعتبار الطور الجنيني من هذه العملية. فبدلا من دولة متماسكة متعدية الجنسية، يبدوأن هناك مراكز متعددة وآليات ضبط جزئية. فضلا عن أن للمؤسسات المختلفة التي تشكل دولا متعدية الجنسية تواريخ ومسارات مختلفة، وهي متمايزة داخليا، وهي تمثل مداخل مختلفة entry points باعتبارها مواقع للصراع sites of contestation.

ومع ذلك، أبدعت الدولة المتعدية الجنسية آليات للقيام بعدد متزايد من الوظائف التي ارتبطت تقليديا بالدولة القومية، كالتعويض عن قصور السوق (ضمان صندوق النقد الدولي للمتعثرين bailouts مثلا)، وخلق النقود (عملة التحاد الأوروبي مثلا)، وتقديم ضمانات قانونية لحقوق الملكية وعقود السوق market contracts (سلطات منظمة التجارة العالمية) وتقديم الخدمات العامة (البنية التحتية الاجتماعية والمادية) وغيرها. وبالرغم من هذا النشاط المتسع للدولة المتعدية الجنسية، هناك وظائف كثيرة لم تكن الدولة المتعدية الجنسية قادرة علي القيام بها ككبح جموح المضاربة، والتجاوزات التي ميزت " رأسمالية الكازينو Casino capitalism " المجنونة للاقتصاد الكوكبي (Strange 1986).

إن تحديد وظائف الدولة المتعدية الجنسية هذه، لا يعني تحليلا وظيفيا طالما تم تحديد الظروف التي لم يتم فيها أداء هذه الوظائف، وصياغة إشكاليتها النظرية، وهو ما سوف أفعله، شريطة أن يوضح التحليل التاريخي آلية الوساطة agency of mechanism ، أو كيف يمكن أن تختلف النتيجة.

أخذ جهاز الدولة المتعدية الجنسية يظهر من العملية التي أو جزنا هنا الحديث عنها، لا كشيء خطط له، وإنما كنتيجة سياسية للممارسة الاجتماعية والفعل السياسي للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية في هذا الظرف التاريخي، وكجهاز لا يحل محل البنية التحتية للرأسمالية العالمية السابقة علي

العولمة، بل ينبثق منها. غير أن النخبة المتعدية الجنسية كانت تعمل أيضا من خلال منظومة من عدد كبير من جمعيات الأعمال الخاصة المتعدية الجنسية، ومجموعات التخطيط السياسي التي انتشرت منذ سبعينات القرن العشرين، وتشير إلي توسع مجتمع مدني متعدي الجنسية، باعتباره جزءا من عملية العولمة، وموازٍ لنشأة الدولة المتعدية الجنسية. وهي تشمل هيئات مشهورة مثل اللجنة الثلاثية الأطراف وغرفة التجارة الدولية والمنتدى الاقتصادي العالمي. قد تستكشف دراسة أو في، مما هو متاح هنا، العلاقة بين الدولة المتعدية الجنسية والمجتمع المدني المتعدي الجنسية مستخدمة مفهوم جرامشي الواسع (الموسّع) للدولة، الذي يشمل المجتمع السياسي political society (الدولة بالمعني الدقيق) والمجتمع المدني. موضوع المجتمع المدني المتعدي الجنسية موضوع بالغ الأهمية، طالما أن الدولة متعدية الجنسية موجودة كجزء من وحدة أكبر، ولأن ممارسات طبقة حاكمة كوكبية ناشئةتحدث علي كلا المستويين. وتحاول هذه الطبقة الحاكمة بناء هيمنة كتلة تاريخية رأسمالية جديدة علي المستوي الاعرض لدولة بالمفهوم الأوسع (Robinson1996a).

إننا أبعد ما نكون عن " نهاية الدولة القومية " التي أعلنها عدد كبير من الدراسات الحديثة (انظر: Guehenno 1995, Omae 1996)، فنحن نشهد تحولها إلي " دولة ليبرالية جديدة " وهي تؤدي باعتبارها أدوات الدولة المتعدية الجنسية ثلاث خدمات: (١) تتبنى سياسات مالية ونقدية تضمن الاستقرار الاقتصادي الكلي (٢) توفر البنية التحتية اللازمة للنشاط الاقتصادي الكوكبي (الموانئ الجوية والبحرية وشبكات الاتصالات ونظم التعليم، الخ..) و(٣) توفير النظام الاجتماعي، أي الاستقرار الذي يتطلب مساندة أدوات القسر المباشر وأجهزة أيديولوجية.

عندما تتحدث النخبة المتعدية الجنسية عن " الحوكمة governance " فهي تعني هذه الوظائف والقدرة علي القيام بها. وهذا ما عبر عنه البنك الدولي صراحة في تقرير تنمية العالم لعام ١٩٩٧ الدولة في عالم متغير الذي أوضح أن رعاية الدولة القومية أساسية بالنسبة للعولمة. ووفقا لكلمات البنك الدولي " تبدأ العولمة في الداخل Globalization begins at home " (1997:12). غير أن وظائف الدولة الليبرالية الجديدة متناقضة. ومع تقدم العولمة يقل التماسك الاجتماعي ومعه التكامل الاقتصادي الوطني.تحتفظ

الدولة الليبرالية الجديدة بسلطات أساسية لتسهيل العولمة ولكنها تفقد القـدرة علي تحقيق الانسجام بين المصالح الاجتماعية المتصارعة داخل البلد، لأداء الوظيفة التاريخية في الحفاظ علي الوحدة الداخلية للتكوين الاجتماعي من منظور وطني، وتحقيق الشرعية، والنتيجة هي احتدام أزمات الشرعية، وهو تناقض داخل نظام الرأسمالية الكوكبية.

ملاحظات ختامية:

مقاومة من أسفل متعدية الجنسية لمقاومة تعبئة متعدية الجنسية من أعلي

ما العمل إذن ؟ تحطيم الدولة المتعدية الجنسية ومحاولة العودة إلي مشاريع الدولة القومية للتغير الاجتماعي ؟ المشكلة في هذه القضايا، هي أن العولمة بالرغم من أنها تفترض فاعلا agency مثلما تفترض بنية structure ليست مشروعا تم تخيله وتخطيطه وتنفيذه عمدا. أعتقد أن علينا أن ننظر إلي الأمام لا إلي الخلف.

إن مثل هذه العمليات غير قابلة للارتداد، ولكن يمكن التأثير فيها وإعادة توجيهها وتجاوزها. وهذا يعود بنا إلي تأكيدنا الافتتاحي، أن المادية التاريخية تحريرية لأنها بالتحديد تكشف الخصوصية التاريخية للأشكال التاريخية للحياة الاجتماعية. المشروعات الحريرية تعمل في التاريخ. وكما يذكرنا ماركس، أننا نصنع تاريخنا الخاص، غير أننا لا نصنعه كما نريد تماما " بل في ظروف وجدناها مباشرة، معطاة، انتقلت إلينا من الماضي. "

ليس من المحتم أن تترسخ نخبة متعدية الجنسية جديدة سوف ترسخ هيمنتها الاقتصادية والسياسية . فقد يحبط العملية أزمة اقتصادية أو انهيار اقتصادي أو يدفعها في اتجاهات لا يمكن التنبؤ بها. يتمتع رأس المال المتعدي الجنسية حاليا بسلطة بنيوية غير مسبوقة علي الطبقات الشعبية في العالم كله، غير أن هذا ظرف تاريخي وليس سمة ثابتة للنظام. إن الثقة التي أبدتها البرجوازية المتعدية الجنسية في العقود الأخيرة من القرن العشرين مع أطروحتها عن نهاية التاريخ وغيرها تتراجع، ليحل محلها الخوف من نذر تلوح في الأفق بعد أن أصبحت التناقضات داخل الرأسمالية الكوكبية أكثر وضوحا. لقد فضح الركود العالمي في تسعينات القرن العشرين هشاشة النظام النقدي العالمي، وتسبب في انزعاج الدوائر الداخلية في الطبقة الحاكمة

العالمية، وتزايدت الانشقاقات في صفوفها. ومع اقتراب العقد من نهايته ارتفعت أصوات جوقة داخل النخبة الكوكبية، داعية إلي ضبط مالي كوكبي مركزي، وقدمت مقترحات عديدة لتحقيقه، بدءا من إنشاء بنك مركزي عالمي إلي تحويل صندوق النقد الدولي إلي " مقرض اخير lender of last resort ". تبرز هذه التطورات محاولة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية تحقيق نوع من نظام الضبط regulatory order، مع التسليم بعجز دولة متعدية الجنسية في بدايتها عن تحقيق النظام.

كانت الرأسمالية دائما نظاما عنيفا وغير مستقر مفعم بالتناقضات. تطفو كل التناقضات المتأصلة في النظام الرأسمالي علي السطح في عصر العولمة، وعلي الأخص التراكم المفرط overaccumulation والاستقطاب الاجتماعي في العالم كله. أدت هذه التناقضات في الماضي إلي أزمات دورية أسفرت في كل مرة عن إعادة تنظيم النظام ؟ سمحت الإمبريالية مثلا لبلدان المركز أن ترحل بعض التناقضات التناحرية الأكثر حدة التي ولدها النظام الرأسمالي إلي العالم الكولونيالي، بينما أجلت آليات الاستيعاب الكينزية Keynsian absorbtion mechanisms كخلق الائتمان أزمات التراكم المفرط. غير أن الدولة القومية كانت وسيطا في كثير إن لم يكن في كل أزمات الرأسمالية المتكررة. وفي ظل العولمة تكون الدولة القومية أقل قدرة علي مواجهة هذه الأزمات المتعددة الأوجه، وحتى الدولة المتعدية الجنسية، هي أيضا غير مجهزة لحلها ولاسيما أزمات التراكم المفرط والاستقطاب الاجتماعي. وحتى إن أمكن إخضاع النظام المالي الكوكبي للضبط، لا توجد ببساطة آليات لإستراتيجيات الاستيعاب، ولا النظام يوفر الأساس المادي لمشروع للشرعية.

ليس واضحا كيف يمكن في العصر الجديد إنهاء تناقضات النظام ، غير أنه من المؤكد أن فرصا جديدة لمشاريع التحرر تلوح في الأفق. إن الحديث عن العولمة باعتبارها ذروة توسع الرأسمالية، وتسارع فتحها للمجالات السابقة علي الرأسمالية، يفترض أن مجموعة من الديناميات والتناقضات التاريخية العالمية قد تغيرت، أو حلت محلها هذه الظروف جديدة. لن تهزم النظام تحديا خارج منطقه، كتحديات الكتلة السوفييتية السابقة، وحركات العالم الثلث التحريرية. سوف تكون الهزيمة من داخل النظام الكوكبي ذاته فمثلا تتضاءل أهمية التناقضات بين الطبقات الرأسمالية والطبقات السابقة

علي الرأسمالية. تفسح مقاومة الاستعمار الرأسمالي الكولونيـالي الطريـق لمقاومة الرأسمالية من الداخل. يجذب التغلغل العالمي للرأسمالية بالعولمة كل الشعوب لا إلي شبكات علاقات السوق فحسب بل، بل وإلي شبكات المقاومة أيضا.

إن الدفاع عن صلة ماركس الوثيقة بعصرنا، وعن استمرار حيوية المادية التاريخية لا يكون بان نقول أن كل ما كان يمكن أن يقوله ماركس لا يزال ينطبق علي ظروف البشرية في الألفية الجديدة، بـل العكـس، إن أي فرض مثل هذا يصبح دوجما عقيمة فكريا، وسببا للعجـز سياسـيا. لقـد أصبحت مقولة ماركس وإنجلز " " علي بروليتاريا كـل بلـد، بالتأكيـد، أن تسوي أولاً، الأمور مـع برجوازيتهـا " هـي الآن مقولـة باليـة. " إن برجوازيتها "، هي الآن برجوازية متعدية الجنسية كل برجوازية " وطنية " هي أيضا برجوازية لبروليتاريا بلدان كثيرة. إن علي الطبقات الشعبية فـي عصر العولمة تحويل نضالاتها إلي نضالات متعديـة الجنسـية. لا يمكـن مقاومة تعبئة البرجوازية المتعدية الجنسية إلا بتعبئة متعدية الجنسية لفـرض مطالبها علي النظام.

هذا يعني إبداع آليات - تحالفات وشبكات وعمل مباشر ومنظمـات ـ تتيح مقاومة متعدية الجنسية. ويعني أيضا، إبـداع أيديولوجيـة وسياسـة اشتراكية متعدية الجنسية واستهداف الدولة المتعدية الجنسية باعتبارها أرضا متنازع عليها.

(٣)

أزمة العولمة الرأسمالية وأزمة الدولة القومية

عادل غنيم

تواجه الدولة القومية المعاصرة تغيرات هيكلية في النظام الاجتماعي التاريخي الذي يشكل النظام الحديث. ويسمي إريك هو بزبوم عقدا السبعينات والثمانينات: " عقدا الأزمة العالمية أو الكوكبية "، الطور الختامي لما أسماه "القرن العشرين القصير" (١٩١٤ – ١٩٩١):

". فقد خلق انهيار النظم الشيوعية، في رأيه، " منطقة شاسعة من اللايقين وعدم الاستقرار السياسي والفوضى والحرب الأهلية "، والأسوأ من ذلك أنه دمر النظام الذي وفر الاستقرار في العلاقات الدولية قرابة أربعين عاما.. وكشف هشاشة النظم السياسية الداخلية التي كانت تستند إلى هذا الاستقرار " (هوبز بوم ١٩٩٤ ص ٩ – ١٠)

وهذا يصدق أيضا، علي أزمة الفرضيات المشتركة التي تقوم عليها الرأسمالية والشيوعية أي أزمة المبادئ التي يقوم عليها المجتمع الحديث.

وفي المقابل، يري والرشتاين أن سبب هذه الفوضى المنظومية systemic chaos هو " أن تناقضات النظام الرأسمالي قد وصلت إلى الحد الذي أصبحت عنده كل آليات إعادة النظام الي عمله الطبيعي عاجزة عن العمل بفاعلية. (والرشتاين ١٩٩٥، ص ١، ٢٦٨) أي أن الأزمة الراهنة هي علامة النهاية، لا للحقبة السياسية ــ الثقافية التي افتتحها التنوير والثورة الفرنسية، بل هي أيضا نهاية النظام العالمي الحديث، الذي ظهر إلي حيز الوجود في القرن السادس عشر الطويل" ٠(١)

كما شهد الربع الأخير من القرن العشرين تراجع الحركات الثلاث الكبرى المناهضة للنظام الرأسمالي antisystemic mouvements: الحركة الشيوعية والحركة الاشتراكية الديموقراطية وحركة التحرر الوطني (والرشتاين ١٩٨٢)

العولمة: الأسطورة والواقع

العولمة globalisation عملية موضوعية تاريخية مركبة، جيوسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وهي عملية قديمة، وليست جديدة كما يزعم دعاة الليبرالية الجديدة. فقد بدأت منذ خمسة قرون مع تحول الرأسمالية إلى نظام عالمي world - system. ونحن نعيش الآن إحدى مراحلها .

أما" العولمة " في الخطاب السائد، فهي أسطورة بكل معني الكلمة، إنها خطاب قوى، "فكرة – قوة idee - force "، أي قوة إجتماعية، بعد أن تحولت الي عقيدة بفضل تقنيات الفرض والترسيخ التي تستخدمها يوميا وسائل الإعلام، التي تقدم ا لعولمة الرأسمالية باعتبارها قدرا محتوما . إنها السلاح الرئيسي في المعارك التي تخوضها الرأسمالية ضد مكتسبات دولة الرعاية الاجتماعية welfare state . وهي تبشر بنهاية الدولة القومية ذاتها (بيير بورديبه). (٢) ألم تجعل ثورة الاتصالات من العالم "قرية واحدة" تتوحد فيها أسواق السلع والعمل ورأس المال وتذوب فيها الفوارق بين الشعوب والحضارات ؟ ألم تصبح الشركات المتعدية الجنسية الفاعل الأول في الاقتصاد السياسي الكوكبي وليس الدولة القومية ؟.

وإذا أردنا محاربة أسطورة العولمة التي تجعلنا نقبل عودة رأسمالية متوحشة وإن كانت مرشدة، لابد من العودة إلى الواقع.

أولا ــ الواقع الجيوسياسي أو جغرافيا القوة العالمية

١ــ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ثار جدل واسع وشك عميق حول بروز دولة جديدة تهيمن علي العالم new world hegemonic state . وإذا كان الأمر كذلك، فأي دولة سوف تلعب هذا الدور ؟ ليس هناك في الواقع إجماع علي من كسب الحرب الباردة، هذا ا ذا كان أحد قد كسبها أصلا (ربرت جيلن:١٩٩٦ ص ٢). (٣)

وليس التوسع المالي الكوكبي global financial expansion، الذي شهدته العشرون سنة الأخيرة، مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية العالمية، ولا هو نذير " بالهيمنة القادمة" " للأسواق الكوكبية "، بل أو ضح علامة علي أننا نعيش وسط أزمة هيمنة. ويمكننا أن نتوقع أن يكون هذا التوسع ظاهرة مؤقتة، سوف تنتهي بصورة كارثية تبعا لكيفية معالجة الدولة المهيمنة الآفلة لها (أريجي وسلفر). وهناك بعض أو جه الشبه الهامة، بين التوسع المالي

المتمركز حول الولايات المتحدة وبين التوسع المالي المتمركز حول بريطانيا في أو اخر القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، كما لاحظ هيرست وطومسون وسوروس وكثيرون من المراقبين غيرهم، بل ومع التوسع المالي المتمركز حول هو لانده في القرن السادس عشر، ولكن التوسع المالي الراهن لم ينته بعد بانهيار نظام الهيمنة الأمريكي الآخذ في الاضمحلال.

قد يكون هناك أتساس لتوقع نهاية مختلفة لهذا التوسع عن التوسعين السابقين. ومع ذلك، هناك أسباب قوية تدعوإلى الاعتقاد بأن التوسع المالي الراهن وما يصاحبه من انتعاش قوة الولايات المتحدة، هو في الحقيقة علامة علي أزمة هيمنة مشابهة للأزمتين السابقتين. (٤)

٢ ــ وأهم جانب جيوسياسي جديد في أزمة الهيمنة \ القيادة الأمريكية الراهنة، هو انفصال القدرات العسكرية عن القدرات المالية للدولة، لم يسبق له مثيل في انتقالات الهيمنة السابقة. ويقلل هذا الانفصال من احتمال نشوب حرب بين أقوي وحدات النظام، ولكنه لا يقلل فرص تفاقم أزمة الهيمنة الراهنة وتحولها إلى فوضي منظومية قد تمتد لفترة طويلة.

ويرى بول كندى أن أهم سبب لاضمحلال قوة الولايات المتحدة وضمورها الإمبريالي imperial hypertrophy هو عجزها عن المحافظة على التوازن بين قوتها الاقتصادية من ناحية، وقوتها السياسية والعسكرية من ناحية اخرى(بول كندى ١٩٨٩).

٣ ــ وعلي خلاف التوسع المالي، يعتبر تكاثر وتنوع منظمات الأعمال والجماعات المتعدية الجنسية transnational business organisations and communities سمة جديدة لأزمة الهيمنة الراهنة قد يتعذر إلغاؤها. لقد كان هذا التوسع عاملا رئيسيا في تفسخ نظام الهيمنة الأمريكية، ويتوقع أريجي وسلفر استمراره ليشكل التغيير المنظومي الجاري systemic change ongoing من خلال تجريد عام وإن لم يكن عالميا للدول من سلطتها disempowerment of states(تعد دول شرق آسيا استثناء من هذه العملية(٦). وتلعب الشركات متعدية الجنسية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) وحركات الإسلام السياسي الدولية ومافيات المخدرات وتجارة السلاح وتجارة الرقيق الأبيض الدولية دورا بارزا في عملية تجريد الدولة القومية المعاصرة من سلطتها وسيادتها معمقة بذلك أزمتها.

٤ــ أما ظاهرة تجريد الحركات الاجتماعية من قوتها، وعلي الأخص الحركة العمالية والتي صاحبت التوسع المـالي الكـوكبي فـي الثمانينـات والتسعينات، فظاهرة ظرفية مؤقتة إلى حد كبير. إنها إشارة إلى ا لصعوبات التي يواجهها الوفاء بالوعود التي تتضمنها "الصفقة الشاملة " التـي قـدمتها الولايات المتحدة إلى العالم توسيعا للقاعدة الاجتماعية لهيمنتها في مواجـه ثورات الطبقة العاملة والتمرد علي الغرب، فقد وعدت الطبقات العاملة فـي بلدان الغرب الأكثر ثراء بضمان التوظف وبمسـتوعال مـن الاسـتهلاك الواسع، ووعدت نخب العالم غير الغربي بحق تقرير المصير والتنمية للحاق بمستويات الثروة والرفاهية التي حققتها دول الغرب. وسرعان مـا اتضـح استحالة تنفيذ هذه الوعود، مما ولـد الشـعور بالإحبـاط لـدي الطبقـات المحكومة، مهددا الاستقرار تهديدا جديا، ومعجلا في النهاية بأزمـة هيمنـة الولايات المتحدة. وهنا يكمن الطابع الاجتماعي الفريد لهذه الأزمة بالمقارنة بأزمتي الهيمنة السابقتين، الهو لندية والبريطانية. فقد كان انفجار الصـراع الاجتماعي علي مستوي النظام في الستينات والسبعينات سابقا علي التوسـع المالي وشكله بعمق. وربما كان هذا الانفجار، أهم كثيرا مـن تزايـد حـدة المنافسة الرأسمالية كحافز علي الهروب الكبير لرأس المال إلى أسواق المال الخارجية في السبعينات، مما وفر شروط العرض للتوسع المالي. لقد كان هذا الهروب الذي قادته الشركات المتعدية الجنسية بمثابة التصويت " بعـدم الثقة " في قدرة الولايات المتحدة وحلفائها علي حمايـة ربحيـة عملياتهـا الكوكبية من الاستهلاك العالي في البلدان الغنية، وحـق تقريـر المصـير والتنمية في البلدان الفقيرة. وقد كان لهذا التصويت بعدم الثقة آثاره الوخيمة، فقد عمق أزمة هيمنة الولايات المتحدة، جاعلا عمليات الشـركات المتعديـة الجنسية، وخاصة الأمريكية منها، أقل ربحية.

غير أن الموقـف لـم يتحـول الا فـي أعقـاب الثـورة الإيرانيـة والغزوالسوفييتي لأفغانستان واشتداد الطلـب مـن جديـد علـي الـدولار الأمريكي. وتحت وقع هذه الأحداث، شرعت الولايات المتحدة في خـوض منافسة نشطة في أسواق المال العالمية للحصول علي المال اللازم لتصـعيد سباق التسلح مع الاتحاد السوفيتي، وخفض الضرائب في الداخل فـي نفـس الوقت. وقد ساهم هذا التغيير في الاستراتيجية بصورة حاسمة في انطـلاق عملية التوسع المالي الكوكبي الذي عظم قوة الدولة الأمريكية ورأس المـال

الأمريكي في الثمانينات والتسعينات، وأضعف في المقابل، الحركات التي عجلت بأزمة الهيمنة الأمريكية. غير أن المشكلة الاجتماعية الأساسية التي ولدت هذه الحركات بقيت بغير حل، وأخذت تولد موجات جديدة من الصراع الاجتماعي علي صعيد النظام.

وثمة موجة جديدة من الصراع الاجتماعي تعكس العملنة prolitarianisation المتعاظمة والتأنيث femenisation المتزايد لقوة العمل وتغير صورتها مكانيا وعرقيا. لقد كانت أعظم حركات النصف الثاني من القرن العشرين علي صعيد الاقتصاد الكوكبي، حركة الرجال والنساء من المزرعة إلى المصنع، فكان: " موت طبقة الفلاحين " أكثر التغيرات الاجتماعية درامية وأبعدها أثرا علي حد قول هو بزبوم. كما كانت حركة النساء من البيت آلي المكتب أهم الحركات في أوروبا. فلا غروأن يتصاعد نضال الحركات النسوية والعمالية ويتزايد تلاحمهما ضد الرأسمالية.

ونحن نتفق مع أريجي وسلفر ووالرشتاين في أن الرأسمالية القائمة اليوم عاجزة عن تلبية مطالب العالم الثالث ومطالب الطبقة العاملة الغربية معا. (٧)

٥ ـ تغير ميزان القوي بين الحضارات

الصدام بين الحضارات الغربية والحضارات غير الغربية تاريخ مضي وطويت صفحاته. وما يواجهنا الآن، هو الصعوبات التي ينطوي عليها تحويل العالم الحديث إلى جامعة للحضارات تعكس ميزان القوي المتغير بين الحضارات الغربية والحضارات غير الغربية، وفي مقدمتها الحضارة المتمحورة حول الصين.أما عن مدي عنف هذا التحول، وما إذا كان سوف يفضي إلى جامعة لحضارات العالم أم إلى تدميرها المتبادل، فيتوقف علي شرطين: الأول: قدرة المراكز الرئيسية للحضارة الغربية علي التكيف بذكاء مع مكانة أكثر تواضعا، والثاني: قدرة المراكز الرئيسية للحضارة المتمركزة حول الصين علي الارتفاع جميعا إلى مستوي مهمة تقديم حلول علي مستوي النظام لمشاكله التي خلفتها الهيمنة الأمريكية. (٨)

ثانيا ــ تغير الجغرافيا الاقتصادية للعالم:

لقد " أفرخت الجيوبوليتيكا توأمها: الجيوإكونومكس. وفي ذلك ما يعكس الاعتراف بتغير الأولويات الخاصة للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بتقدم الارتباطات الاقتصادية إلى موقع الصدارة في ظل ظروف العولمة. " (٩)

بيد أن نظام الدولة السياسي والنظام الاقتصادي مكونان متكاملان في عملية واحدة للتطور المجسد فى مفهوم الاقتصاد العالمي. وعليه فليس هناك منطقان بل منطق واحد يحكم الأمور. بمعنى أن الاقتصاد العالمي لا يعمل إلا ضمن الإطار السياسي الذي يوفره نظام دولتي تنافسي. وذلك تعريف ضروري وإن لم يكن كافيا لاقتصاد رأسمالي عالمي :- Chase) Dun - 1982). والنتيجة التي نخرج بها هي أن آليات التغيير ليست اقتصادية فحسب، أو سياسية فقط، وإنما هى جماع الاثنين معا (١٠). إننا إذن في حاجة إلى إطار نظري سياسي- اقتصادي لفهم ديناميات النظام الرأسمالي العالمي ومن ثم فهم أزمة العولمة الرأسمالية الراهنة، بل وأزمة الدولة القومية، التي لا تزال تشكل الوحدة الأساسية للنظام العالمي.

كما أ أننا في حاجة إلى الربط الجدلي بين أزمة قيادة النظام الرأسمالي العالمي، أزمة الهيمنة الأمريكية وأزمة العولمة الرأسمالية.

١- العولمة الرأسمالية المعاصرة نتاج للثورة العلمية والتكنولوجية التي أملتها أزمة التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي ، وللثورة المضادة. فبإنهيار الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، انفتحت آفاق واسعة أمام التوسع الرأسمالي. كما جاءت عولمة رأس المال لمواجهة تصاعد نضال الطبقة العاملة واحتدام الصراع الطبقي في مركز النظام الرأسمالي.

٢ – العولمة الرأسمالية المعاصرة إذن مرحلة تاريخية جديدة في تطور النظام الرأسمالي العالمي وفى تطور أزمته الهيكلية، وإن اختلف الباحثون على تحديد طبيعتها: فمنهم من يرى أنها مرحلة جديدة في تطور الإمبريالية تكتسب فيها شكلا ومحتوا جديدين (جس هو ل ١٩٩٩) . بينما يصفها بيتر تيلور وكولن فلنت بالإمبريالية غير الرسمية: السيطرة بدون إمبراطورية(١١). ويسميها د. سمير أمين " إمبراطورية الفوضى " (١٩٩٩). ويعتبرها د. إسماعيل صبري عبد الله، مرحلة ما بعد الإمبريالية

(بمفهومها اللينينى) (٢٠٠٠) . ويسميها ميخائيل هاردت وأنطنيونجرو "إمبراطورية " "EMPIRE " بلا إمبراطور، بلا مركز يحكمها (٢٠٠١). ومصطلح "الإمبراطورية" عندهما لا يشير إلى سيطرة المركز الإمبريالي على الأطراف، بل إلى كيان شامل لا يعترف بحدود إقليمية خارجه لأنه يحيط بالكوكب بأسره. ففي أوجها كانت – في رأيهما "الإمبريالية " في الحقيقة امتدادا لسيادة للدول القومية الأوروبية إلى ما وراء حدودها " (p. xii) وأن الإمبريالية أو الكولونيالية، بهذا المعنى، قد ماتت. بل موت كل أشكال الامبريالية طالما أنها تمثل قيودا على قدرة السوق العالمية على تحقيق التجانس. أما أوديل كاستل فيصف العولمة بالامبريالية المتطرفة ultra - imperialisme (١٩٩٩). فهو يرى أن السمات الرئيسية للمرحلة الجديدة في تطور الرأسمالية تتمثل في: ١- ارتفاع درجة تركز راس المال إلى الحد الذي أدى إلى خلق احتكارات القلة العالمية oligopoles mondiaux التى اصبح لها دور حاسم فى الحياة الاقتصادية للأمم.
٢- اندماج المؤسسات المالية وراس المال الإنتاجي على الصعيد العالمي
٣- اصبح للتجارة البينية داخل الشركات أهمية خاصة في التجارة الدولية
٤ – اقتسام العالم بين احتكارات القلة العالمية. ٥ – الانتقال من منطق الجغرافية السياسية إلي منطق الجغرافيا الاقتصادية الذي يخدم مصالح احتكارات القلة في العلاقات الدولية، ومن ثم يكون مفهوم الإمبريالية المتطرفة هو المفهوم الأنسب لوصف المرحلة الجديدة في تطور الرأسمالية ويسميها برنار جيربييه الإمبريالية الجيواقتصادية imperialisme geoeconomique: فإذا كانت الإمبريالية لم تغير طبيعتها، فقد غيرت آلياتها تغييرا كاملا لتصبح أساسا إمبريالية اقتصادية. ومن هنا كانت الفرضية القائلة أن العالم دخل مرحلة الإمبريالية الجيوإقتصادية، بمعنى أن الصراع لم يعد صراعا عسكريا بين قوى عسكرية عظمى، بل أضحى صراعا اقتصاديا بين اقتصاديات قارية، النصر الإستراتيجي فيه هو فتح الأسواق لا فتح الأقاليم (برنار جيربييه ١٩٩٩). بينما يرى أريجى وسلفر ووالرشتاين: أن العولمة ظاهرة قديمة عرفتها الرأسمالية منذ خمسة قرون، وأن الجديد هو أزمة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي، المتمثلة في عجزها عن إدارة أزمته الراهنة (١). ويسميها فريدريك جيمسون " إمبريالية ما بعد الحداثة "

(٢٠٠٢). أما نحن فنميل إلى التأليف synthesis بين هذه الرؤى النظرية والمداخل المنهجية المختلفة لفهم هذه الظاهرة التاريخية المعقدة.

ثالثا- أزمة العولمة الراسمالية الراهنة:

لم تكن الأزمة التي ضربت جنوب شرق آسيا منذ خريف١٩٩٧ والتي ارتبطت بالركود العميق للاقتصاد اليابانى أزمة مالية ولا آسيوية، فامتدادها إلى روسيا وأكرانيا والبرازيل فى يناير ١٩٩٩ ثم الارجنتين، هو علامة على لحظة حاسمة فى عولمة راس المال التى تنامت ابتداء من الثمانينات وكان محركها الرئيسي إعادة تكوين reconstitution رأسمال مالي قوى.

ولقد صاحب عولمة راس المال تراكم زائد لرؤوس الأموال الصناعية وفائض سكانى عمالي ويكشف الاستمرار الدائم لهذين العنصرين عن حجم آليات الكساد التي تفعل فعلها (١٢).

وينبغي أن نضع الأزمة الراهنة التى بدأت في ١٩٩٧ في إطار الفترة التى افتتحت في ١٩٧٣ والتى اتسم فيها نموالاقتصاد العالمي بتناوب الانتعاش والانكماش،فهي تتدرج ضمن اتجاه طويل الأجل لنموشديد التباطؤ للتراكم والإنتاجية، ومستويات مرتفعة دائما للبطالة. هذا إذا أردنا ألا ننظر إلى كل أزمة جديدة كظاهرة منعزلة. ويفرض تاريخ الرأسمالية ضرورة إجراء هذا التمييز بين الدورات الظرفية والاتجاهات طويلة الأجل للنظام الرأسمالي (دورات كوندراتييف)

أسباب الأزمة الراهنة:

لا ترجع الأزمة التى بدأت عام ١٩٧٣ الى تشبع الطلب، ولا الى اختلال التوازن بين قطاع انتاج وسائل الانتاج وقطاع انتاج سلع الاستهلاك، وفقا لتفسير ماركس للازمة **الاقتصادية (الكتاب الثاني من راس المال)**، بل ترجع الى " قاعدة الاستهلاك norme de consommation " التى كان معمولا بها خلال العقدين الذين أعقبا الحرب العالمية الثانية وأطلق عليهما خطأ " العصر الذهبي "، الذي ثبت انه كان باهظ التكلفة بالنسبة لراس المال، وساهمت مع عوامل أخرى في تدهو ر شروط ربحية راس المال، وهو ما تجلى في نهاية الستينات معلنا الأزمة (١٣) .

لقد كان تخفيض تكلفة قوة العمل دائما شرط الخروج من الأزمة.لابد إذن من تخفيض الأجور وتصفية دولة الرعاية الاجتماعية الكينزية.

وينبغي تفسير صعود راس المال المالي والليبرالية الجديدة، باعتبارهما نتيجة أكثر من كونهما سببا للازمة الاقتصادية، وان كانا قد زادا من تفاقمها بدرجة كبيرة. فجذور هذه الأزمة الاقتصادية تتمثل في أزمة الربحية القديمة، الناجمة عن طاقة إنتاجية زائدة surcapacite وفائض إنتاج مزمن surproduction chronique في قطاع الصناعة التحويلية الدولي.

فهناك (أولا) الحركة الكبرى لراس المال نحوراس المال المالي نتيجة لعجز الاقتصاد العيني لا سيما في قطاع الصناعة التحويلية عن الحصول على ربح كاف. فقد أدى تزايد الطاقة الزائدة والإفراط في الإنتاج إلى انخفاض معدل الربح في ذلك القطاع منذ نهاية الستينات، وهو السبب العميق في تسارع صعود راس المال المالى منذ نهاية السبعينات.

(ثانيا) لم يكن التحول الى الليبرالية الجديدة في الحقيقة إلا نتيجة لثبوت عجز " السياسات الكينزية " في السيطرة على الطلب، عن حل أزمة الربحية القديمة، وإعادة تحريك تراكم راس المال. وقد وضعت أزمة التضخم في نهاية السبعينات نهاية لهذه السياسيات. لقد كانت النزعة النقدية والليبرالية الجديدة ردا على خيار عجز الموازنة الكينزى.

(ثالثا) إن الدافع وراء السياسات المقيدة للائتمان وتحقيق توازن الموازنة التى تحتل موقعا مركزيا في البرنامج الليبرالي الجديد، هو الرغبة فى الدفاع عن أرباح راس المال المالي وإن كان مبررهما الرئيسي هو استعادة ربحية النظام ككل بتخفيض نموالطلب، وذلك بطريقتين: (١) فهي بزيادة البطالة تضعف قوة العمال وتخفض نموالأجوروزيادة الأرباح.

(٢) وبتقويضها المشروعات المرتفعة التكلفة، المنخفضة الربحية، تجعل زمام السيطرة على السوق في أيدي المشروعات المنخفضة التكلفة العالية الربحية. وبهذا ترفع معدل الربح.

والحق أن التبني الكامل لبرنامج الليبرالية الجديدة على صعيد النظام ككل، قد لعب دورا مركزيا فى الانتقال من مشاكل الربح فى الأجل الطويل والركود الدائم الى الأزمة الحادة الراهن(١٤)

دور رأس المال المالي في الأزمة الراهنة

لقد انتهى القرن العشرون كما بدأ بسيطرة راس المال المالي الطاغية، ولكن مع اختلاف نوعى في أسس هذه السيطرة ومؤسساتها، وفي علاقته بالإنتاج المادي وبالدولة. فقد غير راس المال المالي، كما يقول سويزى، شروط تراكم راس المال ولم يعد عنصرا مفيدا، بعد أن اصبح دوره محدودا فيه، وتحول إلى قوة مدمرة رهيبة.

ويتخذ توسع راس المال المالي المعاصر أشكالا مؤسسية جديدة، كما يشهد على ذلك الدور المتزايد الذي تلعبه صناديق المعاشات وتبادل المساعدة في السيطرة على المشروعات وعلي إدارتها، وتبنيها معيار قيمة السهم كهدف إستراتيجي وأو لوية الربحية المالية على البحوث والتطوير وعلى القيمة المضافة. والجديد المهم غير المسبوق، هو انخراط مؤسسات راس المال المالي المباشر في كيفية إنتاج القيمة في الإنتاج، ومن ثم في شروط استغلال اليد العاملة عن طريق " التحكم في المشروع government d، entreprise "، وذلك نتيجة لتحول المشروعات الصناعية من الاستثمار الإنتاجي إلي الاستثمار المالي (استثمارات المحفظة) وهو ما يسمى بعملية " المالننة financiarisation ".

وترتكز سيطرة راس المال المالى على أساسين: ١ – السياسات التي طبقت في نهاية السبعينات باسم تحرير الاسواق المالية ولكنها في الحقيقة موجهة ضد الطبقات العاملة والحقوق الاجتماعية. ٢ – تحرير راس المال النقدي من القيود النقدية (١٥)

وتتسم الحقبة المعاصرة (١٩٨٠ –)، حقبة السياسات الكوكبية، بالضعف الشديد لدينامية النظام الرأسمالي العالمي، وبالتقلص الذي لا يقاوم لفضائه الاقتصادي حيث نشهد تركز التمويل في عدد قليل من الدول، واللامساواة في تكلفة راس المال والتمويل على الصعيد الدولي، مما زعزع استقرار عمل النظام العالمي. وتزايد عدد الدول وخاصة، دول الجنوب، ألتى أعلنت، تحت وطأة المديونية الثقيلة، عجزها الاقتصادي وانسحابها من النظام العالمي. ولأنها مضطرة للاندماج فيه وجدت نفسها مهمشة داخله باعتبارها ضحية للعولمة المالية الراهنة (١٦).

لقد أدانت وول ستريت جورنال وفايننشيال تايمز ونيوز ويك العولمة المالية وسوق المال العالمية وحملتهما مسئولية الأزمة الآسيوية والروسية والبرازيلية وأزمة العولمة الراهنة !!.

• الدولة فى خدمة راس المال المالي

(١) تلعب الدولة الرأسمالية، مع صعود اقتصاد الدين economie de dette، سواء في المراكز أو في الأطراف، دورا بارزا في حماية عائد القروض من الآثار المدمرة للتضخم من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية التى تنتهجها، سياسات تقييد الائتمان وتوازن الموازنة، المسئولة عن تباطؤ النموو البطالة المرتفعة.

(٢) تقليل الحواجز أمام حركة راس المال لضمان افضل عائد لراس المال المالي، بما يسمح له بسرعة ا لدخول والخروج من الأسواق. بيد أن حراك راس المال، قد جعل إدارة سياسة التنمية الوطنية اكثر صعوبة .

(٣) لقد هدد تحرير أسواق المال استمرار عملية التنمية الطويلة الأجل ن ولا سيما فى العالم الثالث لما ينطوى عليه من مخاطر انسحاب الأموال المفاجئ من الأسواق (١٧).

رابعا - الدولة القومية والعولمة الرأسمالية

ماذا فعلت العولمة الرأسمالية بالدولة القومية، وما هو مصيرها فى ظل هذه العولمة المتسارعة ؟ وماذا فعلت الدولة القومية بالعولمة الرأسمالية ؟ أهي حقا الفاعل الأول فيها أم أن الشركات المتعدية الجنسية هى محركها الرئيسي ؟

أثارت هذه الأسئلة، ولا تزال تثير جدلا واسعا، وانقساما عميقا بين الباحثين. فمنهم من يرى أن " الكوكبة قد أدت إلى تراجع مكانة الدولة القومية في عالم اليوم بالمقارنة بالشركات المتعدية الجنسية، استنادا إلى ثلاثة مؤشرات:

(أ) مقارنة الأحجام

فإيرادات ثلاثة عشر شركة هو لندية من قائمة مجلة فورشن بلغت ٢١١ مليار دولار، فى حين ان الناتج المحلى الإجمالى لهو لندا لا يزيد عن ٣٦٠

مليار دولار. وفي فرنسا كان الناتج المحلى ١٣٩٦مليار دولار، وكانت إيرادات التسع وثلاثين شركة الكبرى ٨٨٩ مليار دولار أي ما يساوى ٣،٥٩ % من الناتج المحلى الإجمالي . وفي اليابان نجد أن الناتج المحلى الإجمالي ٤٢٩٢ مليار دولار وإجمالي إيرادات الشركات الواردة في قائمة مجلة فورشن (١١٢) تصل إلى ٢٩٦٣ تريليون دولار. ومن هذه الأمثلة يمكن أن نتصور قوة هذه الشركات في التعامل مع أي دولة على حدة، بما في ذلك دولة الأصل أو مقر الإدارة العليا، حيث بوسعها دائما تقل جزء هام من نشاطها من دولة إلى اخرى. ومن الطبيعي أن يتقلص دور الدولة السيادى إزاء تلك الشركات.

(ب) الإستغناء عن بعض وظائف الدولة الموروثة

لم تعد الرأسمالية (المتعدية الجنسية) في حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية. فعهد الفتوحات والغزوات والاحتلال والضم قد انتهى. والعبرة اليوم بالقوة الاقتصادية للشركة المتعدية الجنسية، التي تمكنها من دخول أي دولة، ومد نشاطها إلى أنحاء متعددة من العالم. وهي لا تواجه ألا بمنافسة شركات من نفس النوع.

وفى مستوى الأمن الداخلي ضد الجريمة، يلاحظ المرء اعتماد الشركات على نظم أمن خاصة تستخدم احدث الأدوات الإلكترونية. فلم تعد في حاجة إلى خدمات الشرطة. أما الأمن السياسي والاجتماعي، فانه لا يمثل حاليا ضرورة ملحة، فالحكومات تنسحب من التعامل مع نزاعات العمل ويقتصر دورها في الحالات الهامة على الوساطة بين النقابات وإدارات الشركات. فالأمر ينظر إليه الآن على أساس تعاقدي، يترك لعقود العمل الجماعية.

وفي مجال الاتصالات، شاهدنا اعتماد رجال الأعمال المتزايد على شركات البريد الخاصة.

حتى القضاء، لم يسلم من الاستغناء عنه، فكل عقود الشركات الكبرى تنص على الالتزام بإجراءات التحكيم، ضمانا لحسم أي خلاف بين الأطراف المتعاقدة في اقصر وقت ممكن ز.. حتى في الحالات التى تخضع للقانون الجنائي، يجوز للمتهم والمجني عليه في قوانين بريطانيا والولايات المتحدة ومن حاكاهما، أن تنهى" صفقة deal" بين الطرفين كل إجراءات التقاضي.

وأخيرا، وأن لم يكن اقل الأمور أهمية، فقدت الدولـــة رمـــزا أساســـيا لسيادتها، هو خلق النقود.... وبعبارة أخرى، سقط حق خلق النقود من سيادة الدولة... بعد أن انتزعه القطاع الخاص، ليصبح محكوما بآليات السوق.

(ج) القيود على السياسات الاقتصادية الكلية

ومن انعكاسات الكوكبة الصعوبات التى تحد من قدرة الحكومات علـــى وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية macro-economic policies التـــي تراها صالحة للاقتصاد القومي إذا لم تشاركها القوى المتمثلة فى الشـــركات متعدية الجنسية التي تنتمي تاريخيا لها أو التي تعمل في أرضها، منع وجود الادارة العليا في بلد آخر....

ولابد من استيعاب أمرين:

(الأول): انه ليس بوسع أي دولة ان تنسحب من عملية الكوكبة لتعـــيش فى عزلة عنها..... وتلك طريق لا عودة فيها.

(الثاني): أن السلطة الاقتصادية على نطاق العـــالم لا تقابلهـــا ســـلطة سياسية على نفس المستوى. وهنا يكمن الخطر الأساسي حتى على الكوكبة ذاتها. لقد اعتمدت الرأسمالية على الدولة القومية، التى كثيرا مـــا تـــدخلت لحماية الرأسمالية كطبقة من تصرفات رأسماليين محدودي الأفق، أو يقدمون على تصرفات خرقاء. كذلك تتطلب الرأسمالية الكوكبية سلطة كوكبية تحميها حتى من أخطائها.

(د) تخلى الدولة عن المرافق العامة:

المقصود هنا هو السلع والخدمات الحيوية التي تشكل البنية الأساســـية للمجتمع، والتى يغلب عليها طابع الاحتكار بطبيعتها، أو بنص القانون، والتي يجب توفيرها حتى بدون تحقيق ربح أصلا أو بربح محـــدود.... والجديـــد الآن، هو خصخصة السكك الحديدية وبعض الطرق وشبكات التليفون وبعض خدمات البريد ان لم يكن المرفق كله.

(هـ) تآكل نظم التامين الاجتماعي:

فقد عانت نظم التامين الاجتماعي في السنوات الأخيـــرة مـــن عجـــز متزايد: عدم كفاية الموارد لتغطية كل النفقات " (١٨).

بل ذهب بعض الباحثين إلى حد القول بتحول العديد من الدول القوميـــة إلى دول افتراضية virtual states .

ظاهرة الدولة الافتراضية:

نشأت ظاهرة الدولة الافتراضية، هذا النوع الجديد من الدولة، بعد أن قامت بنقل إنتاجها ليستقر خارج أراضيها، واصبح فى استطاعتها التخصص في منتجات العقل، ألا وهي السلع غير المادية عالية القيمة. والدولة الافتراضية كالاقتصاد الافتراضي والشركة الافتراضية، هي نتاج الثورة الإتصالية والثورة المعلوماتية، والدور المحوري، الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر، على الصعيدين القومي والعالمي. وتجدر الإشارة إلى أن التوجه نحوالاقتصاد القائم على قاعدة الخدمات، هو أمر حديث النشأة نسبيا. فمنذ عام ١٩٤٥ زادت السلع المستمدة من الأرض زيادة بطيئة وارتفعت أسعار منتجات الصناعات التحويلية بمعدل أسرع نسبيا. أما الخدمات فارتفعت قيمتها بصورة اكثر حدة، وحققت الدول التى أو لت اهتماما كبيرا للخدمات عالية المستوى، مثل هو نج كونج وتايوان وسنغافوره وبدرجة اكبر كوريا وسويسرا وبلجيكا وهو لندا، حققت نتائج افضل من نظيراتها من الدول الصناعية. أما الولايات المتحدة، التى تمثل فيها الخدمات اكثر من ٧٠ % من الناتج المحلى الإجمالي، وتمثل الصناعات التحويلية ١٨ % فقط، فهي على وشك الانضمام إلى زمرة الدول الافتراضية.

غير أن التحول الى الافتراضية، يتطلب وجود دولة فعالة من الناحية التنظيمية. إذ أن الدولة التى تقيم إنتاجها خارج أراضيها تكون في حاجة لان تضمن أن أصولها، ستلقى معاملة نزيهة وغير متحيزة، وان حقوق الملكية الخاصة بها ستصان على مستوى العالم. وهذا يعنى أن على المناطق الأخرى في العالم أن تحاكى الغرب فيما يطبقه من مجموعة المبادئ التجارية والنظم القانونية والممارسات السياسية (١٩). وقد ترتب على هذا التحول إلى الافتراضية ثلاث نتائج رئيسية:

١- إعادة النظر في وظيفة الدولة:

وذلك " بعد أن تزايد باطراد إنتاج الصناعات المحلية في الخارج، وبعد ان أصبحت التكنولوجيا والمعرفة وراس المال اكثر أهمية من الأرض. ولم تعد الدولة تسيطر على الموارد كما كانت تفعل في الحقبة المركانتيلية السابقة. وإنما صارت تتجه بالأحرى إلى التفأو ض مع رأس المال والعمل المحليين والأجنبيين، كى تستميلهما إلى محيطها الاقتصادي الخاص، لتحفيز النموفيها. وتلجا الدولة الافتراضية أيضا إلى إقامة مواقع الإنتاج بالخارج،

لكي تركز جهو دها في الداخل على الخـدمات عاليـة المسـتوى: البحـث والتطوير، وتصميم المنتجات والتمويـل والتسـويق والنقـل. وأصـبحت الاستراتيجية الاقتصادية للدولة حاليا لا تقـل أهميـة عـن الاسـتراتيجية العسكرية، ان لم تزد وباتت التجارة والمندوبون المـاليون هـم سـفراؤها بالخارج.

٢ – الشراكة بين السياسة والاقتصاد، بين الدولة والسوق:

تحتاج الدولة الافتراضية لكي تنجح إلى قيام شراكة بـين الاقتصـاد والسياسة على المستويين المحلى والدولي . ويقتضي الأمـر مـن الدولـة الافتراضية ، أن تنظم من الأنماط المحلية من اللوائح والمزايا، ما يسهل من تدفق عوامل الإنتاج من بلد إلى آخر. ولكي يحدث ذلك، ينبغي التوفيق بـين مصالح كل من الدولة والسوق. فإذا ما قدر للسوق أن تفرض كلمتها على كل المعطيات السياسية فان الرشوة واستغلال النفوذ سـيكونان وراء القـرارات التي تتخذها السياسة. ومن ثم تصبح القرارات الحكومية والأحكام القضـائية معروضة للبيع لمن يدفع اكثر.

ومن ناحية أخرى، إذا أحكمت الدولة قبضتها على النشاط الاقتصادي، فسيكون ذلك على حساب التوزيع الكفء للموارد. وسـوف تسـبق القـيم العسكرية والسياسية في أهميتها المكاسب الاقتصادية (٢٠)

٣ – نظام جديد تماما للسياسة العالمية:

وتحمل الدولة الافتراضية في صورتها النقية، كنموذج مثالي يحتذي به من جانب دول كثيرة إمكانية قيام نظام جديد للسياسة العالمية. وفى الماضي، عندما كانت النزاعات العسكرية، وحتى التوسع الإقليمي، هي التـى تحـدد طبيعة العلاقات بين الدول، كانت الجيوش تشكل التدفقات الرئيسـية ببـين البلدان. أما في المستقبل فسوف تكون التدفقات في معظمها اقتصادية، حيـث ستنتقل عوامل راس المال والتكنولوجيا والمعلومات والقوى البشـرية بـين الدول بسرعة. وعلى المدى الطويل، يمكن أن تحـل قـدرة الدولـة علـى الوصول إلى عوامل الإنتاج العالمية محل الحاجة إلى السيطرة علـى أراض جديدة.

ولا يعنى ذلك، أن الدول ككيانات إقليمية ستختفي من الوجـود، أو أن النزاع على الأراضي سيتوقف، أو انه يمكن للسياسة أن تؤدى دورها فـي ظل عدم وجود مساحة جغرافية. (٢١)

ومن الباحثين من يرى العكس: أن العولمة الرأسمالية أي تحول الأسواق وراس المال

إلي أسواق وراس مال متعديين للجنسية، لا يفترض وجود الدولة القومية فحسب، بل ويعتمد عليها باعتبارها أداتها الرئيسية، فالنظام العالمي هو عالم من الدول القومية أكثر من أى وقت مضى (٢٢).

والنظام الرأسمالي القائم لا يعمل كنظام للمنافسة بين المستفيدين من احتكار الملكية فيما بينهم، وضد الآخرين ن.بل يحتاج لكي يعمل إلى سلطة جماعية، تمثل راس المال ككل، يحتاج إلي الدولة. لذلك لا يمكن فصل الدولة عن النظام الرأسمالي (٢٣). أن إدارة النظام الرأسمالي بالسوق وحده يوتوبيا، والإدارة الحقيقية للنظام الرأسمالي تحتاج السوق+ الدولة.

تؤدى العولمة الجديدة بالطبع إلى تآكل فاعلية إدارة الدول القومية للاقتصاد، ولكنها لا تلغى وجودها. وهي بهذا تخلق تناقضا جديدا لا يمكن حله في ظل النظام الرأسمالي. والسبب في ذلك أن الرأسمالية ليست مجرد نظام اقتصادي، إذ لا يتصور وجودها بدون بعد اجتماعي وسياسي أي بدون الدولة. لقد كان توسع الرأسمالية إلى عهد قريب قائما على التطابق بين فضاء إعادة إنتاج التراكم وفضاء إدارتها السياسية والاجتماعية: ومن ثم شكل فضاء الدولة القومية المركزية بنية النظام الدولي. بيد أننا دخلنا الآن عصرا جديدا يتميز بانفصال الفضاء المعولم للإدارة الاقتصادية للنظام الرأسمالي عن الفضاءات القومية لإدارته السياسية والاجتماعية. في ظل هذه الظروف يقتضي منطق المصالح السائدة أن تكون الأولوية للإدارة الاقتصادية على حساب وظائف الدولة القومية. " انهم يتحدثون اليوم عن الحوكمة gouvernence (وسائل التنظيم والتوجيه والرقابة المؤسسية على تدفقات عوامل الإنتاج)، وهو ما يفترض امكانية تحققها، فكيف يتحقق فى وضع يتعذر ادارته لانه وضع انفجاري ؟ "(٢٤)

ومع ذلك، هناك من يرى أن الدولة لا تزال مؤسسة محورية في خلق شروط التحكم الدولي الفعال.

٥- خمسة مستويات للحوكمة:

(١) الحوكمة من خلال الإتفاق بين الاطراف القومية الرئيسية وخاصة الثلاثة الكبار (أوروبا واليابان وامريكا الشمالية) لتثبيت اسعار الصرف، وتنسيق السياسات المالية والنقدية والتعاون فى تحديد

نطاق الصفقات المالية قصيرة المدى القائمة على المضاربة. (٢) التعاون من خلال عدد كبير من الدول لخلق وكالات توجيهية دولية لبعد نوعى من النشاط الاقتصادى مثل منظمة التجارة العالمية.

(٣) التحكم فى مناطق اقتصادية واسعة بواسطة تكتلات تجارة واستثمار مثل الاتحاد الأوروبى ونافتا، وهكذا، أضحت الأقلمة regionalism إحدى الآليات الكبرى للحوكمة.

(٤) الحوكمة من خلال سياسات المستوى القومي، التى توازن بين التعاون والمنافسة، بين الشركات والمصالح الاجتماعية الرئيسية. وتمثل الصين الشعبية نموذجا فذا لقدرة الدولة الاشتراكية على التحكم الفعال في تدفقات عوامل الإنتاج، من خلال التأليف الخلاق بين آلية التخطيط وآلية السوق " السوق الاشتراكية "، محققة بذلك، أعلى معدلات النموالاقتصادي (٧ - ٨ % سنويا) وسط الأزمة الاقتصادية، آلتي ضربت اليابان وأطاحت بإقتصادات " النمور الآسيوية "، وكساد عالمي ممتد.

٥ - الحوكمة من خلال سياسات على المستوى الإقليمي، تقدم خدمات جماعية إلي الأحياء الصناعية وتزيد من قدرتها التنافسية الدولية وتهيئ قدرا من الحماية ضد رءوس الأموال الخارجية (٢٥) .

غير أن دراسة العلاقة بين أزمة الدولة القومية، كشكل سياسي تاريخي للدولة الرأسمالية، والعولمة الرأسمالية، تقتضي في رأينا ضرورة التفرقة بين الدولة القومية في المركز والدولة القومية في الأطراف.

الدولة القومية في المركز

فالدولة القومية في المركز، لا تزال، بالرغم من العولمة بل وبسببها أحيانا، ترتبط ارتباطا عضويا براس المال المتعدى القومية transnational capital العامل فى قطاعات الاقتصاد القومي الاستراتيجية كالإنتاج الحربي والطاقة والمعلوماتية والاتصالات. والدولة الأمريكية هي أبرز نموذج لهذه العلاقة، حيث يتصاعد الإنفاق العسكري والإنفاق على البحث العلمي والتطوير المرتبط به، ليبلغ مستويات غير مسبوقة (الإنفاق العسكري ٣٥٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ مقابل ٢٤٧ مليار دولار عام١٩٩٧) ، وليصبح المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي، الذي يعانى من ركود عميق، وذلك بالرغم من انتهاء الحرب الباردة.

وأضحت شركات إنتاج السلاح الأمريكية المتعدية الجنسية مـن أعلـى الشركات ربحية.

والمجمع الصناعي – العسكري military - industrial complex تجسيد حي للتداخل العضوى بين البنتاجون وشركات الإنتاج الحربـي الأمريكيـة المتعدية الجنسية حيث يتبادل جنرالات وتكنوقاط البنتاجون المواقـع مـع أعضاء مجالس هذه الشركات.

وقد كشفت فضيحة إفلاس إنرون ENRON عملاق الطاقة الأمريكـي العابر للقارات عن الحقيقة التى حاولت الميديا الأمريكية إخفاءهـا: " فقـد عملت – ككثير من الشركات المتعدية الجنسية – كذراع للحكومة الأمريكية في عملياتها العسكرية، وكسلاح للهيمنة الاقتصادية والسياسـية والإقليميـة. وفي " عالم السوق الحر " لا يمكن التمييز بين أهداف الدولـة والشـركات وجهاز الأمن القومي (وكالات المخـابرات والعسـكر (THE MILITARY) وتتعاو ن هذه الجماعات الثلاث في تخطيط وإدارة العمليات. وتتحرك نخب الحكم والأعمال (التى تربطها علاقات صداقة قديمة) بين القطـاعين العـام والخاص دون عائق... وعلاقة إنرون بأو ليجاركية بوش/ تشينى، التـى تستند إلى المخابرات المركزية / البنتاجون ليست في حاجة الى المزيد مـن التوثيق... وارتبط عملاق التامين أميريكان انترناشونال جروب، منذ زمـن طويل بالمخابرات المركزية الأمريكية والعسكر، ويضم مجلس إدارتها أيضا فرانك وزنر مدير إنرون وجون داتش مدير سي آى إيه، وروبرت روبـن وزير الخزانة السابق، ونورا سلاتكن المدير التنفيذي السابق للسى آى إيـه. وهناك أيضا شركة هاللبيبرتون إبنة عم إنرون، التى كان يرأسها ديـك تشينى منذ ١٩٩٥ الى ان اصبح نائبا للرئيس. وتقـدم الشـركة " خـدمات الدعـم " للعسكر والصناعات النفطية،وعاشت على الحـروب و" عمليـات مكافحة التمرد " التى قامت بها الولايات المتحدة فـى الجزائـر وانجـولا والبوسنه وبورما وكرواتيا وهيتى والكويت ونيجيريـا وروسـيا وروانـدا والصومـال.

وشركات شبه عميلة quasi - agents مثل إنرون، هي واجهات فعالـة لتنفيذ سياسات النخبة الحاكمة. ومن أهدافها: ١– الحصول علـى المـوارد الطبيعية والسيطـرة عليـها (النفـط والغـاز الطبيعـي والكهربـاء) ٢ – الحفاظ على المزايا الاقتصادية والجيوسياسية والعسكرية ٣ – السيطرة

على الأهالي بالقضاء على المعارضة السياسية وتحطيم حركات الإصلاح السياسي.

وإذا نظرنا إلى نشاطات آخرون في هذا لإطار الواسع، نجد أنها ليست مظاهر أصيلة للنظام الحاكم فحسب، بل وللسياسة الرسمية أيضا (٢٦) .

كما تقدم الدولة الأمريكية الدعم المالي للشركات والبنوك الأمريكية المتعدية الجنسية في أو قات الأزمات، كما حدث في الأزمة ا لمكسيكية عام ١٩٩٥.

ولم يؤد تزايد عدد ووزن الشركات الأمريكية المتعدية الجنسية واتساع نشاطها الكوكبي الى تراجع مكانة الدولة الأمريكية بالنسبة لها في عالمنا، بل زادتها قوة ورسوخا.

ومن ناحية أخرى، أثبتت التغيرات العميقة التى طرأت على بنية الدولة الأمريكية واستراتيجيتها الكوكبية نتيجة لهجمات ١١ سبتمبر (بدءا بإنشاء وزارة للأمن الداخلي لأو ل مرة في التاريخ الأمريكي، وإصدار تشريعات تهدر ابسط الحقوق الديموقراطية والضمانات الدستورية، لتتحول الولايات المتحدة إلي دولة بوليسية، وانتهاء بغزوواحتلال أفغانستان والعراق) أثبتت أن الرأسمالية الأمريكية (المتعدية الجنسية) لا تزال في حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية، وأن عهد الفتوح والغزوات لم ينته، وأن العبرة اليوم، ليست بالقوة الاقتصادية للشركات المتعدية الجنسية وحدها، وأن الأمن السياسي ضرورة ملحة.

ونجد تغيرات مؤسسية مشابهة وأن يكن بدرجة اقل بكثير في عدد من دول المركز.

الدول القومية الطرفية وشبه الطرفية semiperephiral states

وتختلف الدول الطرفية وشبه الطرفية عن دول المركز اختلافا نوعيا، سواء من حيث طبيعتها، فمعظمها دول كومبرادورية، أو من حيث مكانتها التابعة في تراتبية النظام الرأسمالي العالمي ومن ثم خضوعها لآليات إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، و استنزاف فائضها الاقتصادي، أو من حيث تواضع قوتها التفأو ضية أمام جبروت الشركات المتعدية الجنسية، فتقبل صاغرة أو راضية شروطها، وان اقتضى الأمر التفريط في سيادتها، لتصبح هذه الشركات دولة داخل الدولة.

غير أن عجز الدولة القومية هنا، " هو "عجز من نوع خاص "، فكل من يحاول تحدى النظام القائم، يكتشف أن الدولة ما زالت قوية بما يكفى للقتال دفاعا عن هذا النظام"! (٢٧)

فبالرغم من عمليات الخصخصة الواسعة، وتصفية دولة الرعاية الاجتماعية زاد تضخم أجهزة الدولة البيروقراطية والقمعية !!.

رابعا – الجغرافيا الاجتماعية للعالم

عولمة الفقر والبطالة:

١ – عولمة الفقر:

ستدخل نهاية القرن العشرين التاريخ العالمي، باعتبارها فترة إفقار عالمي، اتسمت بانهيار النظم الإنتاجية في العالم النامي، وتصفية المؤسسات الوطنية، وتحلل البرامج الصحية والتعليمية.

وقد بدأت " عولمة الفقر " هذه – التى قلبت إلى حد كبير إنجازات فترة تصفية الاستعمار فيما بعد الحرب – في العالم الثالث في تزامن مع أزمة الديون، ونشبت قبضتها منذ التسعينات في كل أقاليم العالم الرئيسية، من بينها أمريكا الشمالية وأوروبا وبلدان الكتلة السوفيتية السابقة والبلدان المصنعة حديثا في جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى.

وظهرت في التسعينات مجاعات على المستوى المحلى في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية، وأغلقت العيادات الطبية والمدارس، وأنكر على مئات الملايين من الأطفال الحق في التعليم الابتدائي، وظهرت الأمراض المعدية، ومن بينها السل والملاريا والكوليرا، من جديد في العالم الثالث وأوروبا الشرقية والبلقان (٢٨) ويحصد مرض الإيدز طاعون العصر، أرواح الملايين في أفريقيا.

ويقابل عولمة الفقر، تركز هائل للثروة على الصعيدين العالمي والقومي. فقد قامت أقلية اجتماعية ذات امتيازات في الجنوب والشرق والشمال، بتجميع ثروات هائلة على حساب الأغلبية العظمى من السكان. وزاد عدد المليارديرات في الولايات المتحدة من ١٣ في عام ١٩٨٢ إلى ١٤٩ في عام ١٩٩٦. وتتجاوز الثروة العالمية " لنادى المليارديرات العالمي" (الذي يضم ٤٥٠ عضوا)كثيرا، إجمالي الناتج المحلى المشترك لمجموعة البلدان منخفضة الدخل، التى يقطنها ٥٦ في المائة ن سكان العالم.

وتجرى عملية تراكم الثروة بصورة متزايدة خارج الاقتصاد الحقيقي منفصلة عن الأنشطة الإنتاجية والتجارية المستقيمة. وتذكر مجلة فوربس أن " النجاحات في بورصة وول ستريت (بما يعنى التجارة المضاربة) أنتجت معظم مليارديرات عام (١٩٩٦) "

وتتجه مليارات الدولارات التى تراكمت من صفقات المضاربة هذه بدورها إلى أرقام حسابات سرية في أكثر من ٥٠ ملاذ مصرفي لا إقليمي في العالم أجمع (٢٩).

٢- عولمة البطالة

والبطالة العالمية هي أهم أسباب الفقر العالمي، وهي بطالة هيكلية نتاج للأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد أدى تدويل " التكيف الهيكلي " إلى تفاقم مشكلة البطالة، ومن ثم اتساع دائرة الفقر العالمي. وتتفاوت حدتها، فهي اقل حدة في دول الشمال الصناعية منها في الدول الاشتراكية السابقة لتبلغ الذروة فى دول الجنوب، فقد وصل عدد المتعطلين فيها إلي حوالي ٥٠٠ مليون فرد (٢٧ %) من قوة العمل مقابل ٦،٧ % فى الدول الصناعية والى ٨،١٠ % في الاتحاد الأوروبى (عام ١٩٩٧) أما في الدول الاشتراكية السابقة فقد وصلت البطالة فيها بعد سبع سنوات من التحولات العاصفة إلى أرقام فلكية، فارتفع عدد العاطلين في عام ١٩٩٥ بنسبة تتراوح ما بين ٤٠ - ٥٠% في أرمينيا وأكرا نيا، و٦،٢٤ % في يوغوسلافيا الاتحادية عام ١٩٩٣(٣٠).

ويعد اقتصاد الدين والتبادل غير المتكافئ وعولمة التكييف الهيكلي الآليات الثلاث الرئيسية لإفقار شعوب العالم.

سادسا- العولمة المضادة

وقد فجرت هذه الأزمة الاجتماعية العالمية صراعا طبقيا عالميا لم تعرفه الرأسمالية من قبل اتخذ شكل الحركات الاجتماعية العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية وسياساتها الليبرالية لجديدة المتوحشة.

لقد اتسعت جبهة النضال ضد الرأسمالية الكوكبية، لتشمل إلى جانب الحركات العمالية، الحركات النسائية، وحركات الشباب، وأنصار السلام والدفاع عن البيئة وحقوق الإنسان ومن ثم اتسع الأفق الإستراتيجي للثورة الاشتراكية العالمية، إيذانا بمولد أممية جديدة في مواجهة أممية رأس المال.

فقد حاصرت المظاهرات الحاشدة المناهضة للعولمة اجتماعات منظمة التجارة العالمية، التجسيد المؤسسي لسلطة الرأسمالية الكوكبية، بدءا بسياتل عام ١٩٩٩ وانتهاء بالدوحة عام ٢٠٠٢ واجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وطوقت هذه المظاهرات اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس مركز التخطيط الإستراتيجي للرأسمالية الكوكبية ، واجتماعات " السبع الكبار "، فأنزلت الرعب في قلوب قادة الرأسمالية ومفكريها فتحولت مقار هذه الاجتماعات إلى تكنات عسكرية، وتحولت مظاهرات الاحتجاج إلى مصادمات دامية مع قوات الشرطة والجيش. وقد بلغ عدد المنظمات التى شاركت في " الحملة الدولية ضد الفقر والعنف " (أكتوبر ٢٠٠٠) ٢٦٥١ منظمة، وتوجت هذه الحملة التى نظمها نساء العالم بمسيرتين كبيرتين واحدة في واشنطن احتجاجا على سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والثانية في نيويورك لتسليم المطالب وملايين التوقيعات إلى الأمين العام للأمم المتحدة . وتبدع حركة النضال اليومي ضد الرأسمالية الكوكبية ومؤسساتها، أفكارا وأشكالا تنظيمية جديدة (التنظيم الشبكي network الأفقي بدلا من التنظيم الهرمي المركزي)، فكان " المنتدى الاجتماعي العالمي " الذي عقد اجتماعه الأول في بورتواليجرى في عام ٢٠٠١ والثاني في عام ٢٠٠٢ وحضره أكثر من خمسين آلف وفد يمثلون أكثر من ألف منظمة من الشمال والجنوب، يجمعهم النضال المشترك ضد الليبرالية الجديدة وآثارها الاجتماعية المدمرة. وأخذ يتشكل مجتمع مدني عالمي جديد.

المجتمع المدني العالمي

هو " ذلك القطاع من مؤسسات المجتمع المدني القومية التى تلعب دورا عالميا من خلال الشبكات والمنظمات الدولية غير الحكومية (٣١) ". وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين طفرة هائلة في عدد منظمات المجتمع المدني العالمي، فارتفع عددها من ٦٠٠٠ منظمة دولية غير حكومية إلى ٢٦٠٠٠ في بداية القرن الحادي والعشرين، ويضم الملايين من البشر من مختلف القارات والحضارات. ويرتبط هذا " الانفجار العددي " ارتباطا جدليا بتسارع العولمة الرأسمالية، وتفجر أزمتها، وهو تعبير حي عن عولمة الصراع الطبقي حولها. وهذا المجتمع المدني العالمي الوليد ليس كتلة واحدة متجانسة بل كائن حي بالغ التعقيد والتنوع، حافل بصراع المصالح والثقافات.

ومن الطبيعي أن يصبح هذا الفاعل الدولي الجديد، ساحة للصراع السياسي والثقافي بين الفاعلين الآخرين (الدول والشركات متعدية الجنسية ومؤسسات التمويل الدولية) على المسرح الدولي.

وتختلف طبيعة علاقة الدولة القومية بالمجتمع المدني العالمي، باختلاف مكانتها في سلم النظام العالمي، وباختلاف موقفها من قضية الديموقراطية. فهو في الدول الطرفية يتخذ أحيانا مواقف تؤدي إلى إضعاف الدولة، عندما يكشف ممارساتها المعادية للحريات وحقوق الإنسان، وينجح في اجتذاب مساندة عالمية، كما هو الحال في الدول العربية مثلا. وأحيانا توظفه هذه الدول كآلية لإدارة سياستها الخارجية (حيث توجد إدارة للمنظمات غير الحكومية في وزارة الخارجية المصرية مثلا)، ولدعم مواقفها في مواجهة المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية) لتخفيف الآثار السلبية لسياسة الخصخصة على المجتمعات القومية وإكتساب المساندة العالمية والتمويل في مجال مكافحة الفقر (٣٢).

ويواجه المجتمع المدني العالمي الوليد تحديات جسام، أبرزها: مشكلة التمويل وخطر الهيمنة الأمريكية الذي يهدد استقلاليته، باختراقه واحتوائه وفرض أولوياتها على اجندته، مستخدمة سلاح التمويل، الذي يقدمه البنك الدولي والوكالات الدولية لمؤسساته.

وقد اضطرت الولايات المتحدة إلى التراجع التكتيكي عن مبادرتها "الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا " لتغيير نظم الحكم والثقافة السائدة في العالمين العربي والإسلامي، بدعوى ضرورة الإصلاح الديموقراطي والثقافي لاستئصال جذور الإرهاب، وذلك تحت ضغط معارضة الشعوب العربية والإسلامية، ورفض الدول الأوروبية لهذا التدخل الأمريكي الفظ في الشئون الداخلية للدول الأخرى باسم الإصلاح الديموقراطي. فكان الحل الوسط الذي توصلت إليه قمة " الثماني الكبار" في سي أيلاند في يونيو ٢٠٠٤. فقد نص البيان الختامي للقمة على إنشاء ما أسماه " منتدى من أجل المستقبل forum for the future" تجسيدا " للشراكة الجديدة "، ليكون إطارا جامعا على المستوى الوزاري يجمع وزراء خارجية واقتصاد الثماني الكبار ونظرائهم في المنطقة، إطارا المناقشة المستمرة للإصلاح، مع إجراء حوار مواز بين قادة مجتمع الأعمال وقادة المجتمع المدني. وسوف تركز هذه الشراكة الجديدة على إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية والثقافية للمنطقة، مستخدمة

هذه الآلية الجديدة، التى تتيح للرأسمالية الكوكبية نسج تحالفاتها مع البرجوازيات المحلية ومثقفيها، وإحكام سيطرتها على شعوبها (أنظر نص بيان الثماني الكبار حول الشرق الأوسط: BBC NEWS ukedition).

كما يواجه المجتمع المدني العالمي تحديات التنوع والتعدد الثقافي، وشراكة الجنوب والشمال وتحدى الديموقراطية والشرعية وإدارة الحوكمة gouvernance في مؤسساته (٣٣).

سابعا – العولمة الرأسمالية والإستراتيجية السياسية

لهذا كله، تطرح العولمة الرأسمالية على الدولة القومية المعاصرة وعلى القوى الثورية فيها، وخاصة في الجنوب، بإلحاح، قضية الإستراتيجية السياسية بمستوياتها الثلاث: الوطني والإقليمي والعالمي، وفى فى مجالاتها الثلاث: السياسية والاقتصادية والثقافية، آلتي تتداخل وتذوب بسرعة الحدود الفاصلة بينها نتيجة لتسارع عملية التسليع commodification واتساعها لتشمل كل جوانب الحياة الإنسانية: الفكر والمشاعر والإبداع: ألم تصبح سلعا ومحلا " للملكية الفكرية " ؟ ! .

ملحوظة : نشرت هذه الدراسة في مجلة " اليسار الجديد " العدد الخامس ٢٠٠٣

المراجع

(١) Chaios and gouvernance in the modern world system Giovanni University of Menasota Press –Arrighi & Beverly J. Silver p.1 1998

(٢) راجع:

Le mythe de la "mondialisation" et l'etat sociale europen – intervention- Pierre Bourdieu 1996

(٣) Chaios and gouvernence in the modern world system :

مرجع سابق ــ ص ٤ وما بعدها

(٤) المرجع السابق ص ٢٧٣

(٥) المرجع السابق ص ٢٧٥ وما بعدها

(٦) المرجع السابق ص ٢٧٨ وما بعدها

(٧) المرجع السابق ٢٨٤ وما بعدها

(٨) المرجع السابق ص ٢٨٦

(٩) الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الجزء الأول:الاقتصاد العالمي – الدولة القومية _ المحليات – تأليف بيتر تيلور وكلن فلنت – ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد – عالم المعرفة ٢٠٠٢ ص ٩٤

(١٠) المرجع السابق ص ١٢٢

(١١) المرجع السابق ص ٢٢٥

(١٢) G.Dumenil Le Triangle Infernal: ،p 20 -24 - D. Levy1999 (١٣)

المرجع السابق ص ٢٨ وما بعدها

(١٤) المرجع السابق ص ٤٩

(١٥) المرجع السابق ص ١٣ – ٣٤

(١٦) المرجع السابق ص ٦٤

(١٧) المرجع السابق ص ٤٨

(١٨) توصيف الأو ضاع العالمية المعاصرة – دكتور إسماعيل صبرى عبد الله – أوراق مشروع مصر ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠ – منتدى العالم الثلث – ١٩٩٨

(١٩) توسع بلا غزو– ريتشارد روزكرانس – ترجمة: عدلى برسوم – مركز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠١ – ص vii وص ٩٠

(٢٠) المرجع السابق ص ٢٢

(٢١) المرجع السابق ص ٤

(٢٢) Capitalism and ethe information age New York 1999 p 45 – edited by Robert W.Mchensey.

(٢٣) - Samir Amin - Z Books -Capitalism in the age of globalisation p. 15 - 2000-

(٢٤) المرجع السابق ص ٣٢ وما بعدها وص ٣٩ وما بعدها.

(٢٥) مساءلة العولمة : الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم – بول هيرست وجراهام تومبسون – ترجمة ابراهيم فتحى – المجلس الاعلى للثقافة (١٠٠) ١٩٩٩ – ص ١٧٥ وما بعدها.

(٢٦) Enron: Ultimate agent of the American empire: Money to get (C R G 2000) by Lary Chin – power to prtect money

(٢٧) إستصلاح الدولة، التحدى الذى يواجه اليسار – بوريس كاجارليتسكى – ترجمة سعاد الطويل – " مختارات مترجمة " العدد رقم (٤) ٢٠٠٠

(٢٨ عولمة الفقر – ميشيل تشوسودوفيسكى – ترجمة: محمد مستجير مصطفى – كتاب سطور العاشر – ٢٠٠٠ ص ٢٠٥ وما بعدها.

(٢٩) المرجع السابق ص ٣١١ ومابعدها.

(٣٠) الإقتصاد السياسي للبطالة – د. رمزي زكى – عالم المعرفة (٢٢٦) – ١٩٩٧ انظر: ص ٨٣ و٩٨

(٣١) المجتمع المدني العالمي – د. أماني قنديل – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – القاهرة (٢٠٠٠) – ص ٧٧

(٣٢) المرجع السابق ص ١٠٩ و١١٣

(٣٣) المرجع السابق ص ٨١

(٣٩) المرجع السابق – ص ٩٨ وص ٩٩

الفصل السادس

الماركسية والثقافة

الماركسية الثقافية والدراسات الثقافية

دوجلاس كلنر Douglas Kellner *

ظهرت في العقود الماضية صيغ مختلفة للدراسات الثقافية. وبالرغم من أن الدراسات الثقافية كانت خلال حقبة التوسع الرأسمالي الكوكبي المثيرة في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين تعتبر عادة، هي والمدخل إلي دراسة الثقافة والمجتمع، الذي أبدعه مركز الدراسات الثقافية المعاصرة في برمنجهام في إنجلترا شيئا واحدًا. كان لمداخلهم السوسيولوجية والمادية والسياسية، أسلاف في عدد من تيارات الماركسية الثقافية. استخدم كثيرين من ماركسيي القرن العشرين، ابتداء من جورج لوكاش وأنطونيو جرامشي وإرنست بلوخ و والتر بنجامين، و ت. دابليو. أدورنوإلي فريدريك جيمسون وتري إيجلتون النظرية الماركسية في تحليل الأشكال الثقافية في علاقتها بإنتاجها وتشابكاتها مع المجتمع والتاريخ، وتأثيرها وسطوتها علي جمهور المشاهدين وعلي الحياة الاجتماعية. إن لأدبيات الماركسية الثقافية إذن أهميتها بالنسبة لمسار الدراسات الثقافي ولفهم أنماطها وأشكالها المختلفة في العصر الراهن.

نشأة الماركسية الثقافية Cultural Marxism

نادرا ما كتب ماركس وإنجلز بالتفصيل عن الظواهر الثقافية، وكانا يميلان إلي الإشارة إليها إشارة عابرة. في كراسات ملاحظات ماركس إشارات إلي روايات يوجين سو Eugene Soe، وإلي الميديا الشعبية popular media، والصحف الإنجليزية والأجنبية. وأشار في كتابه " موجز الاقتصاد

---

* بحث منشور بموقع دوجلاس كلنر على الإنترنت:

Kelner/essays/cultural Marxism pdf circa 2004

ـ دوجلاس كلنر DOGLAS KELNER أستاذ الفلسفة ورئيس قسم العلوم الاجتماعية المقارنة بجامعة كولومبيا.

السياسي " (1857-1858) إلي عمل هو مر باعتباره تعبيرا عن طفولة الجنس البشري، كما لوكانت النصوص الثقافية ترتبط ارتباطا مهما بالتطور الاجتماعي والتاريخي. يتكون الأساس الاقتصادي في رأي ماركس وإنجلز من قوي الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تبني في ظلها الثقافة والأيديولوجيا، للمساعدة علي ضمان سيطرة الجماعات الحاكمة. يعتبر هذا النموذج المؤثر: " الأساس / البناء الفوقي "، أن الاقتصاد هو قاعدة أو أساس المجتمع، وينظر إلي أشكال الحياة الأخري، الثقافية والقانونية والسياسية وغيرها، باعتبارها " أبنية فوقية superstructures "، تنشأ عن الأساس الاقتصادي وتستخدم في إعادة إنتاجه.

وبصفة عامة، تنشأ الأشكال الثقافية دائما، وفقا للمدخل الماركسي، في أوضاع تاريخية محددة، وتخدم مصالح اقتصادية – اجتماعية معينة، وتؤدي وظائف اجتماعية مهمة.

تخدم الأفكار الثقافية لعصر من العصور في رأي ماركس وإنجلز مصالح الطبقة الحاكمة، بتقديم الأيديولوجيات التي تضفي الشرعية علي السيطرة الطبقية. " الأيديولوجيا " مصطلح مهم بالنسبة للتحليل الماركسي الذي يصف كيف تشجع الأفكار السائدة لطبقة معينة مصالح هذه الطبقة وتساعد في إخفاء القهر والمظالم، والجوانب السلبية لمجتمع معين.

وفقا لتحليلهما، كانت في الحقبة الإقطاعية، أفكار الورع والشرف والشجاعة والفروسية العسكرية الأفكار السائدة للطبقة الأرستقراطية المهيمنة وفي الحقبة الرأسمالية، أصبحت قيم الفردية والربح والمنافسة والسوق القيم السائدة التي تعبر عن أيديولوجية الطبقة البرجوازية الجديدة، التي تعزز سلطتها الطبقية. تبدوالأيديولوجيات طبيعية، وتبدو فهما مشتركا common sense.، وهكذا، غالبا ما تكون خافية ومراوغة للنقد.

بدأ ماركس وإنجلز نقد الأيديولوجيا بمحاولة بيان كيف تعيد الأفكار السائدة إنتاج المصالح السائدة في المجتمع، وتستخدم في إضفاء الطابع الطبيعي والمثالي والشرعية علي المجتمع الرأسمالي القائم ومؤسساته وقيمه. يبدوطبيعيا في مجتمع تنافسي مفتت إلي أجزاء متنافرة تأكيد أن البشر يهتمون بمصالحهم الذاتية، وأنهم تنافسيون بطبيعتهم، تماما، كما هو الحال في مجتمع شيوعي، من الطبيعي تأكيد أن الناس تعاونيون بطبيعتهم. إن البشر والمجتمعات في الحقيقة، في غاية التعقيد والتناقض، غير أن

الأيديولوجيا تلطف التناقضات والصراعات والسمات السلبية وتضفي المثالية علي السمات البشرية والاجتماعية، كالفردية والمنافسة اللتين ترفعان إلي مصاف المفاهيم والقيم الحاكمة.

قام ماركسيون ثقافيون كثيرون cultural marxists أحدث، بتطوير هذه الأفكار، وإن كانوا ينسبون إلي الثقافة استقلالية وأهمية أكبر من الماركسية الكلاسيكية. وبالرغم من أن كتابات ماركس ذاخرة بالمراجع والشخصيات الأدبية، لم يبدع أبدا نماذج باقية للتحليل الثقافي.

وبدلا من ذلك، ركز ماركس كل طاقاته الفكرية والسياسية في تحليل أسلوب الإنتاج الرأسمالي والتطورات الاقتصادية والصراعات السياسية وتقلبات السوق العالمي الجارية، وعلي المجتمعات الحديثة التي تنظر الآن باعتبارها " عولمة globalization " و" حداثة ".

ركز الجيل الثاني من الماركسيين الكلاسيكيين، ابتداء من الاشتراكيين الديموقراطيين الألمان والماركسيين الراديكاليين الروس تركيزا أقل علي علم الاقتصاد وعلم السياسة.

أصبحت الماركسية المذهب الرسمي لكثير من الحركات العمالية الأوروبية، ولهذا ارتبطت بالنضالات السياسية الجارية منذ وفاة ماركس في عام ١٨٨٣، وفي القرن العشرين.

غير أن الاهتمام المركز لجيل من الماركسيين أخذ يتحول إلي الظواهر الثقافية في عشرينات القرن العشرين. فسر بري أنندرسون Perry Anderson (1976) تحول الاهتمام من التحليل الاقتصادي والسياسي إلي النظرية الثقافية بأنه أحد أعراض هزيمة الماركسية الأوروبية، بعد سحق الحركات الثورية الأوروبية في عشرينات القرن العشرين وصعود الفاشية. فضلا عن أن منظرين مثل لوكاش وبنجامين Benjamin وأدورنو، الذين أسسوا التحليل الثقافي، كانوا مثقفين لهم اهتمام عميق وملتزم بالظواهر الثقافية.

كتب جورج لوكاش الناقد الثقافي كتبا مهمة مثل: **الروح والشكل (Soul and Form 1900) ونظرية الرواية (1910)**. قبل أن يتحول إلي الماركسية ويشارك لفترة قصيرة في الثورة المجرية. عمد لوكاش الماركسي- المتطرف في بداية عشرينات القرن العشرين إلي تطوير أبعاد فلسفية للماركسية قبل أن يعود، فيما بعد، إلي التحليل الثقافي في أواخر العشرينات. وفي روسيا، في المنفي، انسحب من الستالينية إلي داخله، أثناء

عمله في مجموعة من النصوص الأدبية التي قللت من أهمية الدراسات الثقافية.

يربط كتاب **نظرية الرواية** للوكاش ، نشأة الرواية الأو روبية بنشأة وانتصار البرجوازية والنظام الرأسمالي. إن شخوص أبطالها المنفردة المرسومة بدقة بالغة، تتفق مع النزعة الفردية التي يشجها المجتمع البرجوازي، والدروس التي نتعلمها من خلال تجارب شخصياتها تنقل إلينا عادة معلومات مفيدة، تعيد إنتاج أيديولوجية المجتمع البرجوازي.

يري لوكاش أن الأشكال الأدبية والشخصيات والمضمون، ينبغي أن تفسر جميعا كتعبيرات عن سياقات تاريخية، يتخذ فيها السرد ذاته أشكالا مختلفة ويؤدي وظائف متباينة في البيئات المختلفة.

وتشكل إسهاماته المهمة في الدراسات الثقافية من هذه الناحية، تصميماً علي تحويل مقولات categories الشكل الثقافي والتحليل الثقافي إلي مقولات تاريخية historicizing، وقراءة النصوص الثقافية في إطار بيئة تاريخية محددة، واستخدام تفسيرات النصوص لتضيء بدورها إطارها التاريخي.

أثري تحول لوكاش إلي الماركسية دراساته الثقافية الأولي، حيث استخدم نظريات أسلوب الإنتاج، والطبقة، والصراع الطبقي، وتحليل ماركس لرأس المال، لتوفير أساس اقتصادي لتحليله الاجتماعي الثقافي. عندئذ أصبح التاريخ يُتصور بواسطة الاقتصاد والمجتمع والأشكال الثقافية تفهم في علاقتها بالتطور الاجتماعي التاريخي في ظل أسلوب إنتاج معين، بينما تضيء الأشكال الثقافية، إذا ما فسرت تفسيرا صحيحا، ظروفها التاريخية. ولهذا، تقدم قراءات لوكاش لبلزاك وزولا وتوماس مان وكافكا وغيرهم من الكتاب نماذجا لكيفية قراءة وتحليل نصوص أساسية في ظل أو ضاع اجتماعية - تاريخية محددة.

قدر منظور لوكاش الجمالي قيمة الواقعية النقدية (والاشتراكية) باعتبارها نموذجاً للفن التقدمي وهاجم الجماليات الحداثية modernist aesthetics، وهو موقف رفضه بشدة الماركسيون الغربيون اللاحقون، ابتداء من مدرسة فرانكفورت، ومروراً بالدراسات الثقافية البريطانية.

تحول لوكاش مؤخرا، أيضا إلي أشكال سياسية أكثر دوجماطية لنقد الأيديولوجية الماركسية وتخلي شكليا عن نزعته اليوتوبية، التي كانت تنظر

إلي الأدب باعتباره أسلوبا للتصالح بين الأفراد والعالم، وإلي الفن باعتباره طريقا للتغلب علي الاغتراب.

وفي المقابل أبرز إرنست بلوخ الأبعاد اليوتوبية للثقافة الأو روبية، وأساليب النصوص الثقافية في تحويل التوق إلي عالم أفضل وتغيير المجتمع إلي رموز. بحث مدخل بلوخ التأو يلي hermeneutic إلي الثقافة الغربية عن رؤى أفضل في المنتجات الثقافية، ابتداء من نصوص هو مر والانجيل إلي الإعلان الحديث وعروض فترينات المتاجر show-case displays (1986) أضاف هذا الدافع اليوتوبي إلي الدراسات الثقافية تحد،هو إيضاح كيف تقدم الثقافة بدائل للعالم القائم، والصور والأفكار والحكايات التي يمكنها أن تشجع التحرر الفردي والتغيير الاجتماعي، وهي منظورات شكلت بعمق مدرسة فرانكفورت وفكر منظرين معاصرين مثل **فريدريك جيمسون**.

يري أنطونيو جرامشي المنظر الماركسي الإيطالي، أن قوي العصر الفكرية والثقافية الحاكمة تشكل شكلا من أشكال **الهيمنة hegemony** أو السيطرة بواسطة الأفكار والأشكال الثقافية التي تجلب الرضا / القبول consent بحكم الجماعات القائدة في المجتمع. زعم جرامشي أن وحدة الجماعات السائدة تخلقها الدولة عادة (كما في الثورة الأمريكية، أو توحيد إيطاليا في القرن التاسع عشر)، ولعب إنشاء المجتمع المدني أيضا دورا في تحقيق الهيمنة. يشمل " المجتمع المدني " في هذا السياق مؤسسات الكنيسة والتعليم والميديا ووأشكال الثقافة الشعبية وغيرها. إنه يتوسط mediates بين المجال الخاص للمصالح الاقتصادية الشخصية والأسرة، والسلطة العامة للدولة ويستخدم باعتباره ساحة ما أسماه هابرماس " المجال العام the public sphere ".

تحافظ المجتمعات علي استقرارها، في تصور جرامشي، بالجمع بين " السيطرة " و" الهيمنة hegemony "، التي عرفها بقبول بالقيادة " الفكرية والأخلاقية "moral leadership ".

تؤسس النظم الاجتماعية ويعاد إنتاجها إذن ببعض المؤسسات والجماعات التي تمارس بعنف السلطة والسيطرة، للمحافظة علي الحدود والقواعد الاجتماعية (البوليس والعسكر وجماعات الأمن)، بينما تجلب مؤسسات أخري (كالدين والتعليم والميديا) الرضا بالنظام الحاكم عن طريق تحقيق الهيمنة أو السيطرة الأيديولوجية لنمط متميز من النظام الاجتماعي

(أي رأسمالية السوق والفاشية والشيوعية هلم جرا). فضلا عن أن المجتمعات تحقق هيمنة الذكور والأعراق المسيطرة بمأسسة السيادة الذكرية male supremacy أو حكم عرق أو اثنية لجماعات تابعة.

الفاشية الإيطالية هي مثال جرامشي الرئيسي في **كراسات السجن** **Prison Notebooks** **(1971)**، التي حلت محل النظام الليبرالي السابق في إيطاليا، عن طريق سيطرتها علي الدولة ومارست نفوذا قمعيا في أغلب الأحيان علي التعليم والميديا وغيرهما من المؤسسات الثقافية والاجتماعية والسياسية. تشمل نظرية جرامشي في الهيمنة، تحليل كل من السلطة المهيمنة hegemonic authority، وقوي الهيمنة المضادة counterhegemonic forces والجماعات والأفكار التي يمكنها منازعة الهيمنة القائمة والإطاحة بها. إن تحليل كيفية وصول نظام مارجريت ثاتشر وريجان إلي السلطة في أو اخر سبعينات وأو ائل ثمانينات القرن العشرين سوف يحلل كيف أصبحت للجماعات المحافظة الغلبة بالسيطرة علي الدولة،واستخدام الميديا والتكنولوجيات الجديدة والمؤسسات الثقافية، كمجمعات التفكير think tanks وجمع الأموال، وجماعات العمل السياسي. يتطلب تفسير هيمنة ثاتشر – ريجان في ثمانينات القرن العشرين، تحليل كيف أصبحت الأفكار اليمينية الأفكار السائدة في الميديا والتعليم والثقافة عامة. سوف يناقش هذا التحليل لماذا كان ينظر إلي السوق لا إلي الدولة – علي الصعيد العالمي باعتباره مصدر أي ثروة، وحلا للمشكلات الاجتماعية، بينما تصور الدولة علي أنها مصدر الضرائب المغالي فيها والضبط الزائد عن الحد overregulation والجمود البيروقراطي.

عرف جرامشي الأيديولوجية بأنها الأفكار السائدة التي تقدم " الملاط الاجتماعي social cement " الذي يحقق وحدة وتماسك النظام الاجتماعي ويصف فلسفته"، فلسفة الممارسة Philosophy of praxis " بأنها أسلوب في التفكير مناهض للأيديولوجيا، يشمل ضمن أمور أخري، تحليلا نقديا للأفكار السائدة. لاحظ جرامشي أن الصحافة في زمانه كانت الأداة السائدة لإنتاج التبرير الأيديولوجي للمؤسسات والنظام القائم. غير أن مؤسسات أخري كثيرة لعبت هذا الدور، كالكنيسة والمدارس والجمعيات والجماعات المختلفة. ودعا إلي النقد الدائم لهذه المؤسسات وللأيديولوجيات التي تضفي الشرعية

عليها، مع خلق مؤسسات مضادة counter institutions وأفكار تخلق بـدائل للنظام القائم.

تبنت مدرسة فرانكفورت نقد جرامشي لنمط الثقافـة السـائد والميـديا وقدمت **الدراسات الثقافية البريطانية British cultural studies** أدوات قيمة كثيرة للنقد الثقافي. لقد أثرت مفاهيم الأيديولوجيا واليوتوبيا والتحليل الثقافي المادي – التاريخي، الذي أبدعه لوكاش وبلوخ في مسار الدراسات الثقافيـة لمدرسة فرانكفورت.

قدم عمل مدرسـة فرانكفـورت، مـا أسـماه بـول لزارزفيلـد Paul Lazarsfeld ، أحد مؤسسي دراسات الاتصالات الحديثة، مدخلا نقديا، فـرق بينه وبين " البحـث الإداري Research administrative ". طعـن والتـر بنجامين، وهو منظر غريب الأطوار في مواقف أدورنوولوينتال وأعضـاء آخرين في الحلقة الداخلية لمعهد البحث الاجتماعي، الـذي كانـت صـلاته بالمعهد واهية.

تنبه بنجامين عندما كان يكتب في باريس في ثلاثينات القرن العشـرين إلي الجوانب التقدمية لتقنيات الإنتاج الثقافي كالتصوير الفوتوغرافي والسينما والإذاعة . لاحظ بنجامين في كتابه "**العمل الفني في عصر النسـخ الآلـي**" (1969) كيف حلت وسائل الإعلام الجماهيرية الجديدة محل أشـكال الثقافـة الأقدم، والطريقة التي حل بها النسخ الواسـع النطـاق mass reproduction للصور الفوتوغرافية والأفلام والتسجيلات والمطبوعات محل التركيز علـي تفرد العمل الفني و" الهالة " التي كانت تحيط به فـي حقبـة سـابقة. كـان بنجامين يعتقد بعد أن تخلص من الانبهار بالثقافة الرفيعة، أن ثقافة الميـديا media culture يمكنها أن تشجع أفراداً أقدر علي نقد وتحليل ثقافتهم والحكم عليها تماما كعشاق الألعاب الرياضية، الذين يمكنهم تشريح وتقييم الأنشـطة الرياضية. فضلا عن اعتقاد بنجامين أن معالجة التـدافع السـريع للصـور السينمائية خلق أشخاصا أقدر علي فهم تـدفق واضـطراب التجربـة فـي المجتمعات المصنعة المتمدنة urbanized.

عمل بنجامين مع بريخت الفنان الألماني الغزير الإنتاج، في أفلام وأبدع مسرحيات إذاعية وحاو ل استخدام الميديا كأداة للتقدم الاجتمـاعي. زعـم بنجامين في مقال بعنوان " الفنان كمنتج " (١٩٣٤) أنه ينبغـي أن " يعيـد " مبدعو الثقافة التقدميون " توظيف " جهاز الإنتاج الثقافي وتحويل السينما إلي

منبر للتنوير السياسي والنقاش بدلا من أن تكون أداة لإعداد " وجبة شهية culinary " لإمتاع الجمهور. كتب بريخت وبنجامين مسرحيات إذاعية، وكانا مهتمين بالسينما كأداة للتغيير الاجتماعي التقدمي. استبق بريخت الإنترنيت بدعوته ، في مقال له عن نظرية الإذاعة بدعوته إلي إعادة بناء جهاز الإذاعة ليتحول من الإرسال في اتجاه واحد إلي شكل أكثر تفاعلية interactive للإتصال في اتجاهين أو أكثر (Silberman 2000)، وهو شكل للإرسال تحقق أولا في اذاعة CB، ثم الاتصال الإليكتروني بواسطة الكومبيوتر.

فضلا عن ان بنجامين كان يريد ان يشجع سياسة ثقافية وإعلامية راديكالية تعني بإبداع ثقافات معارضة بديلة. غير انه اعترف بأن الميديا كالسينما قد تكون لها تأثيرات محافظة. وبالرغم من أنه كان يعتقد أن فقدان الأعمال التي تنتج إنتاجا كبيرا mass production لـ " الهالة " التي تحيط بها وقوتها السحرية تدريجيا، وأنها تعرض المنتجات الثقافية لكثير من النقد والمناقشة، اعترف بأن الفيلم قد يخلق نوعا جديدا من السحر الأيديولوجي من خلال عبادة الشهرة والتقنيات كاللقطة عن قرب close-up التي حولت بعض النجوم والصور إلي أصنام fetishized باستخدام تكنولوجيا السينما. كان بنجامين إذن، أحد نقاد الثقافة الراديكاليين الأو ائل الذين فحصوا بعناية شكل وتكنولوجيا الميديا، وبتقديره لطبيعتهما وتأثيراتهما المعقدة. فضلا عن إبداعه مدخلا فريدا للتاريخ الثقافي الذي يعد واحداً من أكثر مواريثه بقاء علي مر الزمن، بتأسيسه تاريخا جزئيا micrological history لباريس في القرن الثامن عشر، وهو مشروع لم يكمله، يحتوي علي مادة ثرية من الموضوعات للدراسة والتأمل (أنظر: Bengamin2000, Buck-Morss1989) رد ماكس هو ركايمر Max Horkheimer وت. دابليوأدورنو T. w. Adorno علي تفاؤل بنجامين، بتحليل لصناعة الثقافة كان له تأثيراً كبيراً، نشر في كتابهما " **جدل التنوير** " الذي ظهر لأو ل مرة في عام ١٩٤٨ وترجم إلي الإنجليزية في عام ١٩٧٢. زعما أن نظام الإنتاج الثقافي الذي سيطرت عليه السينما والإذاعة والصحف والمجلات تحكمه الضرورات الإعلانية والتجارية ويستخدم في تحقيق الخضوع الذليل لنظام الرأسمالية الاستهلاكية. وبالرغم من أن نقادا أحدث أعلنوا مرارا أن مدخلهما فيه كثير من التلاعب واختزالي reductive ونخبوي، يقدم هذا المدخل تصحيحا مهما لمداخل أكثر شعبوية

populist لدراسة ثقافة الميديا التي تقلل من شأن الطريقة التي تمارس بها صناعات الميديا السلطة علي جماهير المشاهدين وتساعد علي إنتاج فكر وسلوك يتفق مع المجتمع القائم.

قدمت مدرسة فرانكفورت أيضا منظورات مفيدة للانتقال من الثقافة التقليدية ومن الحداثة في الفنون إلي ميديا الإنتاج الكبير والمجتمع الاستهلاكي. عمق هابرماس Habermas في كتابه التحول البنيوي للمجال العام النزعة التاريخية لتحليل أدورنووهو ركايمر لصناعة الثقافة، بين هابر ماس في عرضه للخلفية التاريخية لانتصار صناعة الثقافة، إلي أي مدي تميز المجتمع البرجوازي في أو اخر القرن الثامن عشر وفي القرن العشرين بنشأة المجال العام، الذي انتصب بين المجتمع المدني والدولة، والذي توسط بين المصالح العامة والمصالح الخاصة. وأصبح في إمكان الأفراد والجماعات لأول مرة في التاريخ تشكيل الرأي العام، وأن يعبروا تعبيرا مباشرا عن احتياجاتهم ومصالحهم، وأن يؤثروا في نفس الوقت في الممارسة السياسية. لقد جعل المجال العام البرجوازي في الإمكان تشكيل مجال للرأي العام يعارض سلطة الدولة والمصالح القوية التي أخذت تشكل المجتمع البرجوازي.

لاحظ هابرماس أن الانتقال من المجال العام الليبرالي الذي نشأ في عصر التنوير وفي الثورتين الأمريكية والفرنسية إلي مجال عام تسيطر عليه الميديا في المرحلة الراهنة لما أسماه رأسمالية دولة الرعاية الاجتماعية و" ديموقراطية الجماهير الغفيرة mass democracy ". نجد أساس هذا التحول في تحليل أدورنولصناعة الثقافة، حيث استولت الشركات العملاقة علي المجال العام وحولته من ساحة للحوار العقلاني إلي ساحة للاستهلاك الموجه والسلبية، وفي هذا التحول انتقل " الرأي العام " من التوافق concensus المنبثق من الحوار والمناقشة والتفكير إلي الرأي المصنوع لاستطلاعات الرأي وخبراء الميديا. وبهذا انفصم – في رأي هابرماس – الترابط بين مجال الحوار العام والمشاركة الفردية، وتحول إلي مجال للتلاعب السياسي والفرجة spectacle يتلقي المواطن – المستهلك فيه التسلية والمعلومات ويستوعبها علي نحوسلبي. أصبح المواطنون متفرجين علي عروض الميديا،وخطابها الذي يحكم الجدل العام، ويختزل جماهيرها إلي موضوعات للأخبار والمعلومات والشئون العامة. وكما يقول هابرماس:

" بقدر ما تنزع وسائل الإعلام الجماهيرية اليوم القشور الأدبية عـن ذلـك النوع من التأو يل- الذاتي self - interpretation البرجوازي، وتستخدمها كأشكال قابلة للتسويق للخدمات العامة التي تقدم في ثقافة لمستهلكين، بقدر ما ينقلب المعني الأصلي ". 1989)

غير أن نقاد هابرماس يزعمون أنه يضفي طابعا مثاليا علـي المجـال العام البرجوازي الأسبق بتقديمه باعتباره منبرا للنقاش والجـدل العقلانـي، بينما كانت جماعات اجتماعية كثيرة ومعظم النساء، في الحقيقة، مسـتبعدة.. كما يزعم النقاد أيضا، أن هابرماس أغفل أيضا، مختلف المجـالات العامـة لمعارضة الطبقة العاملة والطبقات الشعبية والنساء التي نمت إلـي جانـب المجال العام البرجوازي، لتمثل الأصوات والمصالح المستبعدة من هذا المنبر (أنظر: Calhhoun 1992 the studies in). ومع ذلك،. كان هابرماس محقـا في أن في حقبة الثورات الديموقراطية ظهر لأو ل مرة مجال عام، يمكن فيه للمواطنين العاديين أن يشاركوا في المناقشة والجدل السياسـي وأن ينظمـوا أنفسهم وأن يناضلوا ضد السلطة الظالمة. ويبين تحليل هابرماس أيضا دور الميديا في السياسة وفي الحياة اليومية، وأساليب الشركات في استعمار هـذا المجال مستخدمة الميديا والثقافة لدعم مصالحها.

كانت الماركسية الثقافية ذات تأثير كبير في أوروبا كلها وفـي العـالم الغربي، وخاصة في ستينات القرن العشرين، عندما كان الفكر الماركسي في أو ج هيبته وخصوبته. فقد استخدم منظرون مثـل رولان بـارت Roland Barth وجماعة **Tel Quel** في فرنسا وجلفـانودللا فولـب Gelvano Della Vope ولوشيوكوليتي Lucio Colleti وآخرين فـي إيطاليـا وفريـدريك جيمسون وتري ايجلتون وكوكبة من دعاة الثقافة الراديكالية في العالم الناطق بالإنجليزية، وعدد كبير من المنظرين في العالم كله، استخدموا الماركسـية الثقافية في إبداع أساليب للدراسات الثقافية التي حللت إنتاج وتفسير وتلقـي المنتجات الثقافية في ظل ظروف اجتماعية - تاريخية محددة والتي تحـدت الآثار والاستخدامات السياسية والأيديولوجية. نشا أحد أشهر أشكال الدراسات الثقافية وأكثرها نفوذا داخل مركز الدراسات الثقافية المعاصرة في برمنجهام الذي يعرف بمدرسة برمنجهام .

الدراسات الثقافية البريطانية

إذا كانت مدرسة فرانكفورت قد أو ضحت بجلاء الظروف الثقافية التي أنتجت نظام الإنتاج والاستهلاك الكبير في مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية، فقد نشأت الدراسات الثقافية البريطانية في ستينات القرن العشرين، أو لا عندما كانت هناك مقاومة عالمية واسعة للرأسمالية الاستهلاكية consumer capitalism وتصاعدا للحركات الثورية، ثم ظهور مرحلة جديدة في تطور رأس المال وصفت بـ " ما بعد الفوردية post-fordism "، وبما بعد الحداثة أو غير ذلك من المصطلحات، التي حاولت وصف تكوين اجتماعي أكثر تنوعاً ومحلا للصراع. فضلا عن أن أشكال الثقافة التي وصفتها الدراسات الثقافية البريطانية في مرحلتها الولي في خمسينات وستينات القرن العشرين، أو ضحت الظروف في حقبة كانت لا تزال فيها توترات مهمة في إنجلترا وفي معظم أوروبا بين ثقافة أقدم قاعدتها الطبقة العاملة والثقافة الأحدث التي تنتج إنتاجا بالجملة mass production، كانت نماذجها وأمثلتها منتجات للصناعات الثقافية الأمريكية.

كانت أبحاث طومسون في تاريخ مؤسسات الطبقة العاملة ونضالاتها، ودفاع هو جارت وويليامز عن ثقافة الطبقة العاملة وهجومهما علي الثقافة الجماهيرية mass culture، جزءا من مشروع اشتراكي ذي توجه يعبر عن توجه الطبقة العاملة الصناعية، يفترض أن الطبقة العاملة الصناعية قوة تغيير اجتماعي تقدمي، وأنه يمكن تعبئتها وتنظيمها للنضال ضد اللاالمساواة في المجتمعات الرأسمالية القائمة، ومن أجل مجتمع اشتراكي أكثر مساواة. كان ويليامز وهو جارت منشغلين بمشاريع تعليم الطبقة العاملة، ويتوجهان نحوالسياسة الاشتراكية للطبقة العاملة، ويعتبران الشكل الذي أبدعاه للدراسات الثقافية، أداة للتغيير الاجتماعي التقدمي.

كانت الانتقادات المبكرة في الموجة الولي للدراسات الثقافية البريطانية للأميريكانزم Americanism وللثقافة الجماهيرية في كتابات هو جارت وويليامز وغيرهما في أو اخر خمسينات وأو ائل ستينات القرن العشرين تضاهي إذن، إلي حد ما، النقد الأسبق لمدرسة فرانكفورت، بيد أنها كانت تقدر أهمية الطبقة العاملة، التي اعتبرتها مدرسة فرانكفورت طبقة مهزومة في ألمانيا وفي معظم أوروبا في الحقبة الفاشية، ولم تعتبرها أبدا عاملا قوياً في التغيير الاجتماعي التحرري. كان عمل مدرسة برمنجهام في ستينات

القرن العشرين استمرارا لراديكالية الموجة الأولى للدراسات الثقافية البريطانية (تراث " **الثقافة والمجتمع** ": هو جارت - طومسون - ويليامز") وأيضا لمدرسة فرنكفورت. بيد أن مشروع برمنجهام مهد أيضا، في نهاية المطاف لمنعطف ما بعد حداثي شعبوي postmodern populist turn في الدراسات الثقافية.

لم يكن من الأمور المسلم بها علي نطاق واسع أن المرحلة الثانية في تطور الدراسات الثقافية البريطانية - ابتداء من تأسيس مركز جامعة برمنجهام للدراسات الثقافية المعاصرة في عام ١٩٦٣- ٦٤ - تشارك مدرسة فرانكفورت في منظورات رئيسية كثيرة.أبدع المركز خلال هذه الفترة مداخل نقدية متنوعة لتحليل وتفسير ونقد المنتجات الثقافية. (أنظر: Hall, 1980).

أدخلت مجموعة برمنجهام من خلال سلسلة من الحوارات الداخلية، استجابة للنضالات والحركات الاجتماعية في ستينات وسبعينات القرن العشرين، تفاعل interplay تمثلات representations وأيديولوجيات الطبقة والجنس gender والعرق والاثنية والقومية في النصوص الثقافية بما فيها ثقافة الميديا. كان باحثوبرمنجهام من بين أول من درسوا تأثيرات الصحف والاذاعة والتلفزيون والسينما والأشكال الثقافية الشعبية الأخرى في الجمهور. كما ركزوا أيضا علي كيفية تفسير جماهير المشاهدين المختلفة، لثقافة الميديا واختلاف طرق وسياقات استخدامهم لها، وتحليل العوامل التي تجعلها تستجيب بطرق متباينة لنصوص الميديا.

استمرت حقبة الدراسات الثقافية البريطانية التي أصبحت الآن كلاسيكية، ابتداء من مطلع ستينات حتى بداية ثمانينات القرن العشرين، في تبنيها مدخلا تأثر بألتوسير وجرامشي علي وجه الخصوص (Hall 1980). وبالرغم من أن هو ل كان يستبعد من سرده بعض العمل الذي قامت به جماعة برمنجهام، كرر بعض المواقف الكلاسيكية لمدرسة فرانكفورت، في نظريتهم الاجتماعية والنماذج المنهجية للقيم بالدراسات الثقافية، وكذلك في منظوراتهم وإستراتيجياتهم السياسية.

وقد لاحظت مدرسة فرانكفورت اندماج integration الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي وتدني وعيها الثوري، ودرست تأثير ظروف هذه الكارثة علي المشروع الماركسي للثورة.

خلصت الدراسات الثقافية البريطانية مثل مدرسة فرانكفورت إلـــي أن الثقافة الجماهيرية mass culture لعبت دورا مهمـــا في إدماج الطبقـــة العاملة في المجتمعات الرأسمالية القائم، وأن الثقافة الاستهلاكية consumer culture والميديا الجديدة شكلتا أسلوبا جديدا للهيمنة الرأسمالية.

إنشغل كلا التراثين بتقاطعات الثقافة والأيديولوجيا، وكان يعتبران النقد الأيديولوجي أساسي لدراسات ثقافية نقدية. كلاهما كان يدرك أن الثقافة هي أسلوب لإعادة إنتاج الهيمنة، حيث تساعد الثقافة علي تشكيل أساليب التفكير والسلوك الذي يحث الأفراد علي التكيف مع الظروف الاجتماعية للمجتمعات الرأسمالية. وكان كلاهما يتصور أن الثقافة يمكن أن تكون شكلا من أشـــكال مقاومة المجتمع الرأسمالي. وكـــان الـــرواد الأو ائـــل للدراســـات الثقافيـــة البريطانية، وعلي الأخص ريمون وليامز، ومنظرومدرســـة فرانكفـــورت يرون أن الثقافة الرفيعة تحتوي قوي مقاومة للحداثة الرأسمالية كما تحتـــوي الأيديولوجيا. وقدرت الدراسات الثقافية البريطانية فيما بعد أهمية لحظـــات المقاومة في ثقافة الميديا، وتفسيرات الجمهور، واستخدام منتجات الميديـــا بينما كانت تميل مدرسة فرانكفورت – مع بعض الاستثناءات – إلي تصور أن الثقافة الجماهيرية شكل متجانس وفعال للسيطرة الأيديولوجيـــة وهـــو إختلاف قسّم التراثين.

كانت الدراسات الثقافية البريطانية منذ البداية ذات طبيعة سياسية عميقة، وبحثت عن القدرات الكامنة علي المقاومة في الثقافات الفرعية المعارضـــة oppositional subcultures. بعد أن قدرت أو لا الامكانات الكامنة في ثقافات الطبقة العاملة، بينت كيف يمكن لثقافات الشباب الفرعيـــة مقاومـــة أشـــكال الهيمنة التي تتخذها السيطرة الرأسمالية. توجهت الدراسات الثقافية البريطانية – علي خلاف مدرسة فرانكفورت الكلاسيكية (ولكن مثلما فعـــل هربـــرت ماركوز) – إلي ثقافات الشباب، باعتبارها توفر إمكانية وجود أشكال جديدة للمقاومة والتغيير الاجتماعي.

لقد أثبتت الدراسات الثقافية البريطانية من خلال دراسة ثقافات الشـــباب الفرعية، كيف أصبحت الثقافة تكون أشكالا متميـــزة للهـــو يـــة ولعضـــوية الجماعة، وقدرت أهمية القدرات الكامنة علي المعارضة في الثقافات الفرعية للشباب (أنظر: Jefferson1967, Hebdge 1979).

أصبحت الدراسات الثقافية تركز علي كيفية مقاومة جماعات الثقافة الفرعية للأشكال السائدة للثقافة والهو ية، خالقة أسلوبها وهو يتها الخاصة. إن الأفراد الذين يسايرون الملبس السائد ورموز الموضة والسلوك والأيديولوجيات السائدة يخلقون بذلك هو يتهم في إطار الجماعات التي تمثل التيار الرئيسي main stream groups كأعضاء لتجمعات اجتماعية محددة (كالأمريكيين المحافظين البيض من الطبقة الوسطي). يتصرف الأفراد، الذين يتوحدون مع ثقافات فرعية كثقافة الانحلال punk culture ، أو مع لثقافات القومية السوداء الفرعية، ويبدون مختلفين عن أو لئك الذين ينتمون إلي التيار الرئيسي» وبهذا يخلقون هو يات معارضة، ويحددون هو يتهم بالمقارنة بالنماذج العادية.

غير أن الدراسات الثقافية البريطانية علي العكس من مدرسة فرانكفورت لم تشارك بدرجة كافية في الحركات الجماعية الحداثية والطليعية، واقتصر اهتمامها إلي حد كبير علي منتجات ثقافة الميديا media culture و" الثقافة الشعبية the popular ". بيد أن انشغال مدرسة فرانكفورت بالنزعة الحداثية modernism والفن الطليعي في كثير من أشكاله الأساسية هو أكثر فائدة من تجاهل كثيرين في الدراسات الثقافية البريطانية لها . يبدوأن تلهف الدراسات الثقافية البريطانية علي تبرير دراسة الثقافة الشعبية وانشغالها بمنتجات ثقافة الميديا صرفها عن ما يسمي بالثقافة " الرفيعة " لتهتم بالثقافة الشعبية. غير أن مثل هذا المنعطف يضحي بالنظرات الثاقبة إلي كل أشكال الثقافة ويكرس انقسام مجال الثقافة إلي مجال " شعبي " ومجال " نخبوي " (وهو ليس إلا قلبا لتقيم سلبي/ إيجابي للتمييز الأقدم رفيع / متدن). والأهم أنها تفصل الدراسلت الثقافية عن محاو لات إبداع أشكال ثقافية معارضة من النوع الذي ارتبط بـ" الطليعة التاريخية historical avant-garde " (Burger 1984). أرادت حركات الطليعة كالتعبيرية والسوريالية والدادية Dada أن تبدع فنا يثور المجتمع،ويقدم بدائل لأشكال الهيمنة الثقافية.

كانت القدرة الكامنة لحركات فن الطليعة علي المعارضة والتحرير الموضوع الأول في مدرسة فرانكفورت ، وخاصة أدورنو، وأهملته مدارس كثيرة للدراسات الثقافية البريطانية إلي حد كبير.

بيد أنه من المفيد أن نعرف أن الانشغال بالأشكال والحركات الطليعية كان محوريا في مشروع سكرين Screen، الذي كان يعد من بعض النواحي الطليعة المهيمنة للنظرية الثقافية في بريطانيا في سبعينات القرن العشرين بما له من تأثير قوي في العالم كله قبل صعود مدرسة برمنجهام إلي الشهرة. أبدعت سكرين **Screen** في بداية سبعينات القرن العشرين تمييزا أساسيا بين " الواقعية " و" الحداثية "، وقدمت سلسلة من الانتقادات لكل من الفن البرجوازي الواقعي، وتلك الأنواع من ثقافة الميديا التي أعادت إنتاج الرموز الأيديولوجية للواقعية، بالاضافة إلي تقديرها الإيجابي لقيمة الممارسات الجمالية الطليعية الحداثية، التي لقيت تأييدا لتأثيراتها السياسية والتحريرية. لقد وثق هذا المشروع عري القرابة العميقة بين نظرية **سكرين** ومدرسة فرانكفورت، وخاصة أدورنوبالرغم من وجود خلافات شديدة بينهما.

أبدعت الدراسات الثقافية البريطانية انتقادات منهجية للمواقف النظرية التي اتخذتها **سكرين** في بداية سبعينات ومطلع ثمانينات القرن العشرين والتي لم تجد أبداً رداً عليها (Hall 1980).

إن ما أصبح يعرف بنظرية **سكرين**، قد تفتت وتحلل بحلول ثمانينات القرن العشرين. وبالرغم من أن كثيرا من انتقادات الدراسات الثقافية البريطانية لنظرية **سكرين** كان مقنعا، شكل إبراز الممارسات الطليعية avant-garde practices ودفاع مدرسة فرانكفورت عنها بديلا خصبا عن إهمال الدراسات الثقافية البريطانية والأمريكية الشمالية لمثل تلك الممارسات.

تلح الدراسات الثقافية البريطانية ومدرسة فرانكفورت علي أنه ينبغي أن تدرس الثقافة في إطار العلاقات الاجتماعية والنظام الذي تنتج وتستهلك من خلاله الثقافة، ولهذا يرتبط التحليل الثقافي في النهاية بدراسة المجتمع وبعلم السياسة وعلم الاقتصاد. وجه مفهوم جرامشي الأساسي للهيمنة الدراسات الثقافية البريطانية إلي البحث في كيفية ربط ثقافة الميديا بين مجموعة من القيم والأيديولوجيات والأشكال الثقافية السائدة في مشروع للهيمنة hegemonic project يدمج أفرادا في توافق، في الوقت الذي أصبح فيه الأفراد مندمجين في المجتمع الاستهلاكي، وفي مشروعات سياسية مثل الثاتشرية والريجانية (أنظر: Hall 1988). يشبه هذا المشروع في كثير من النواحي مشروع مدرسة فرانكفورت، وكذلك منظوراتهم الميتا نظرية metatheoritical perspectives التي تجمع ما بين الاقتصاد السياسي وتحليل

النص ودراسة تلقي جماهير المشاهدين في إطار النظرية الاجتماعية النقدية.

تأسست الدراسات الثقافية البريطانية ومدرسة فرانكفورت باعتبارهما أساساً، مشروعين متعديين للتخصص العلمي transdisciplinary enterprises يقومان التقسيمات الأكاديمية للعمل.

والحق، أن تجاوزهما حدود التخصص، ونقدهما للآثار الضارة لتجريد الثقافة من سياقها الاجتماعي – السياسي، قد استثار العداء بين ذوي التوجه التخصصي الأبعد مداً، والذين يؤمنون مثلاً، بإستقلالية الثقافة، ويرفضون التفسيرات السوسيولوجية والسياسية. وفي مواجهة مثل هذه النزعة الشكلية والانفصالية الأكاديمية، تلح الدراسات الثقافية علي أنه ينبغي أن تبحث الثقافة في إطار العلاقات الاجتماعية، والنظام الذي تنتج من خلاله الثقافة وتستهلك، وأن تحليل الثقافة يرتبط في نهاية المطاف بدراسة المجتمع وبعلم السياسة وعلم الاقتصاد. وسعت باستخدامها لنموذج جرامشي للهيمنة والهيمنة المضادة counterhegemony إلي تحليل قوي السيطرة الاجتماعية والثقافية " المهيمنة " والحاكمة، وأن تبحث عن قوي المقاومة والنضال " المناهضة الهيمنة ". يستهدف المشروع التغيير الاجتماعي ويحاول تحديد قوي السيطرة والمقاومة لمساعدة عملية النضال السياسي والتحرر من القهر والسيطرة.

أكدت بعض العروض الموثوقة للدراسات الثقافية البريطانية أهمية مدخل متعد للتخصص العلمي لدراسة الثقافة يحلل اقتصادها السياسي وعمليات الإنتاج والتوزيع ومنتجات النصوص textual products وتلقي الجمهور لها، وهي مواقف مشابهة لمواقف مدرسة فرانكفورت.

بدأ ستيوارت هو ل مقاله البرنامجي الكلاسيكي" التشفير وفك الشفرة encoding and decoding" بتحليل استخدام كتاب ماركس " **Grundrise** " كنموذج لتتبع ترابطات " دورة مستمرة " تشمل:

" إنتاج – توزيع – استهلاك – إنتاج ". جسَّد هو ل هذا النموذج مع التركيز علي كيفية إنتاج مؤسسات الميديا للمعاني،وكيفية تدأو لها،وكيفية استخدام الجمهو ر للنصوص وفك شفرتها لإنتاج المعني.

قدم رتشارد جونسون في محاضرة عام ١٩٨٣ نشرت عام ١٩٨٥/ ٨٦ نموذجا للدراسات الثقافية مشابه لنموج هو ل الأسبق، يستند إلي رسم بياني

لدورات الإنتاج، وإلي النص والتلقي يناظر دورات رأس المال التـي أبـرز ماركس أهميتها، يوضحها رسم بياني يبرز أهمية الإنتاج والتوزيع. وبالرغم من تأكيد جونسون أهمية تحليل الإنتاج والتوزيع فـي الدراسـات الثقافيـة، وانتقاده سكرين لتخليها عن هذا المنظور، لتتبني مداخل أكثر مثالية ونصيّة، تكرر هذا إهمال في كثير من أعمال الدراسات الثقافية البريطانية والأمريكية.

منعطفات ما بعد الحداثة في الدراسات الثقافية

شهدت الدراسات الثقافية بعد ثمانينات القرن العشرين تحولا، في كثير من صيغها، إلي ما يمكن أن نسميه إشكالية ما بعـد الحداثـة postmodern problematic، التي أبرزت أهمية المتعة والاستهلاك والتصور الفردي للهو يات، وهو ما أسماه ماك كجويجان Mcguigan " النزعـــة الشعبوية الثقافية cultural populism ". تنتج ثقـــافة الميديا، من هذا لمنظور، مادة للهو يات والمتع والتمكين empowerment، هكذا تشكل جماهير المشـاهدين " الثقافـة الشعبية the popular " من خلال استهلاكها للمنتجات الثقافية. لقـد تحولـت الدراسات الثقافية في بريطانيا وأمريكا الشمالية، خلال هذه المرحلـة مـن منتصف الثمانينات حتى الآن، من السياسة الاشتراكية والثوريـة للمراحـل السابقة إلي الأشكال ما بعد الحديثة لسياسات الهو ية، وإلي منظورات أقـل نقدا للميديا وثقافة الاستهلاك consumer culture. تزايد إبراز أهمية الجمهور والتلقي the audience، وتغير ما يشغل إنتاج وتوزيع النصوص، وتغيـرت كيفية إنتاج النصوص في صناعة الميديا.

تنظر أشكال الدراسات الثقافية، التي أُبدعت منذ أو اخر سبعينات القرن العشرين حتى الوقت الحاضر، علي العكس من المراحل السابقة، الانتقال من مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية أو الفوردية Fordism القائمة علي الإنتاج والاستهلاك الكبير إلي نظام جديد لرأس المال ونظام اجتمـــاعي جديـد يوصف أحيانـا بـ " ما بعـد الفوردية post - Fordism " (Harvey, 1989) " أو ما بعد الحداثة " (Jamson 1991)، ويصف خصائص رأس مال متعدي الجنسية وكوكبي يقدر أهمية الاختلاف والتعددية والشعبية والانتقائية والنزعة الاستهلاكية الشديدة في مجتمع المعلومات أو التسلية الجديد. أصبحت ثقافـة الميديا المنتشرة، وعمارة ما بعد الحداثة ومولات التسوق عوامـل مشـجعة وقصوراً لمرحلة جديدة لرأسمالية تقنية technocapitalism، هـي المرحلـة

الأخيرة لرأس المال، تضم صورة ما بعد حديثة وثقافة استهلاكية (أنظر Kelner 2002, Best and Kelner 2001).

كان الاتجاه إلي دراسات ثقافية ما بعد حديثة إذن، رد فعل لحقبة جديدة من الرأسمالية الكوكبية.

فصل ما يوصف بـ " المراجعة الجديدة new revisionism " (McGuigan) الدراسات الثقافية عن الاقتصاد السياسي والنظرية الاجتماعية النقدية. انتشر في مرحلة ما بعد الحداثة اتجاه إلي إزاحة علوم الاقتصاد والتاريخ والسياسة عن موقعها المركزي، أو إهمالها تماما ليبرز الاهتمام بالمتع المحلية والاستهلاك، وبناء هو يات هجين hybrid identities مادتها مستمدة من الثقافة الشعبية. هذه النزعة الشعبوية الثقافية cultural populism تكريس لانصراف نظرية ما بعد الحداثة عن الماركسية وعن نزعتها الاختزالية المزعومة، وعن حكايات التحرر والسيطرة الكبري master narratives، وعن الغائية التاريخية historical teleology.

كانت علاقة الدراسات الثقافية بالاقتصاد السياسي في الحقيقة، علاقة غير مستقرة منذ البداية.

وبالرغم من أن ستيوارت هول ورتشارد جونسون قد أسسا الدراسات الثقافية علي نموذج ماركس لدورات رأس المال (إنتاج – توزيع – استهلاك – إنتاج) لم يتبع هو ل وشخصيات كبيرة أخري في الدراسات الثقافية البريطانية دائما التحليل الاقتصادي،وابتعد معظم القائمين بالدراسات الثقافية البريطانية والأمريكية الشمالية عن الاقتصاد تماما ابتداء من الثمانينات حتى الوقت الحاضر.

إن تذبذب هول بين الاتجاه إلي الاقتصاد والابتعاد عنه يدعوإلي الاستغراب. وفي حين أن هول بدأ بالإنتاج، في مقاله الذي استشهدنا به ونصح بدراسة دورات رأس المال وأنه اقترح في مقال " نموذجان نظريان Two Paradigms " (1980) التأليف synthesis علي مستوي أعلي علي طريقة مدرسة فرانكفورت، بين " النزعة الثقافية culturalism" و"البنيوية " لم يكن متسقا في إيضاحه العلاقة بن الاقتصاد السياسي والدراسات الثقافية، ونادرا ما توسع في عرض الاقتصاد السياسي في عمله.

استبعد هول ،علي سبيل المثال، في مقاله " نموذجان نظريان " النموذج النظري للاقتصاد السياسي للثقافة، لأنه كان ضحية للنزعة الاقتصادية

الاختزالية. قد يكون هو ل علي حق في رفضه لبعض الأشكال المتدأو لة آنذاك للاقتصاد السياسي للثقافة في إنجلترا وفي غيرها، غير أنه يمكن إبداع اقتصاد سياسي للثقافة علي طريقة مدرسة فرانكفورت دون الوقوع ضحية للنزعة الاختزالية، حتى وإن استخدم ذات النموذج للتفاعل المتبادل reciprocal interaction بين الثقافة والاقتصاد، وهو موقف كثيرا ما دافع عنه هول، ولا يستتبع نزعة اختزالية أو حتمية.

غير أنه يمكن القول، بصفة عامة، أن هو ل وغيره من المشتغلين بالدراسات الثقافية البريطانية إما أنهم يرفضون مدرسة فرانكفورت، باعتبارها شكلا من أشكال النزعة الاقتصادية الاختزالية أو أنهم يتجاهلونها. الاتهام المُجهل بالنزعة الاقتصادية، هو من بعض الوجوه طريقة لتجنب الاقتصاد السياسي تماما. المؤكد، أن هو ل أبدا أحيانا ملاحظات قد توحي بالحاجة إلي الربط بين الاقتصاد السياسي والدراسات الثقافية. إقترح هو ل في مقال له عام ١٩٨٣، أنه من الأفضل تصور الاقتصاد كـ " محدد من الدرجة الأولي determinant of the first instance " ، لاكـ " محدد في نهاية المطاف in the last instance "، غير أن هذا التلاعب بحجة ألتوسير دفاعاً عن أو لوية الاقتصاد، نادرا ما لجأت إليه الدراسات العينية.

يرجع الاتجاه إلي هيمنة اليمين، في تحليل هو ل للثاتشرية، باعتبارها " نزعة شعبوية تسلطية authoritarian populism " إلي الانتقال من الفوردية إلي ما بعد الفوردية في النظام الرأسمالي الكوكبي، غير أنه، في رأي نقاده (Jessop1984)، لم يأخذ في اعتباره، بدرجة كافية، دور الاقتصاد والعوامل الاقتصادية في الانتقال إلي الثاتشرية. رد هو ل، أنه مع جرامشي، لم ينكر أبدا " الدور المحوري للنشاط الاقتصادي " (1988). ولكن، ليس من المؤكد، أن هول نفسه قد جسد في عمله وفي الدراسات الثقافية وفي النقد السياسي، التحليل الاقتصادي علي نحو ملائم.

وعلي سبيل المثال ما كتبه هول عن " ما بعد الحديث الكوكبي the global postmodern " يوحي بالحاجة إلي تصورات أكثر نقدية للنظام الرأسمالي الكوكبي المعاصر، وإلي تنظير للعلاقة بين الاقتصادي والثقافي من النوع الذي ارتبط بمدرسة فرانكفورت. يقول هو ل (1991):

يعني ما بعد الحدث الكوكبي، انفتاحاً علي الاختلاف difference وعلي الهوامش margins يجعل إزاحة قصة الغرب western narrative عن موقعها

المركزي احتمالا واردا، إنه يقارن بالردة العنيفة في قلب أرض السياسة الثقافية: المقاومة العدوانية للاختلاف، ومحاولة إعادة قانون الحضارة الغربية،والهجوم المباشر وغير المباشر علي التعدد الثقافي multicultural أي العودة إلي قصص التاريخ الكبرى grand narratives، واللغة والأدب (الدعامات الثلاث الكبرى للهو ية الثقافية والثقافة القومية)، والدفاع عن الاستبداد العرقي ethnic absolutism وعن العنصرية وعن الهوية، وعن العنصرية الثقافية، التي ميزت الحقبة الثاتشرية والريجانية والكراهية الجديدة للأجانب، التي أو شكت علي اجتياح أوروبا القلعة.

ينطوي إذن، ما بعد الحديث الكوكبي، في رأي هول علي تعددية الثقافة، والانفتاح علي الهوامش أي علي الاختلاف، علي أصوات المستبعدين من قصص ثقافة الغرب. غير أنه يمكن معارضة هذا التفسير بحجة مستوحاة من مدرسة فرانكفورت: أن ما بعد الحديث الكوكبي هو ببساطة تعبير عن توسع النظام الرأسمالي الكوكبي استناداً إلي الميديا والتكنولوجيات الجديدة وأن انفجار المعلومات والتسلية في ثقافة الميديا تعد مصدراً قوياً لتحقيق قيمة رأس المال capital realization، والضبط الاجتماعي. يتسم النظام العالمي الجديد للتكنولوجيا والثقافة والسياسة في الرأسمالية الكوكبية المعاصرة بمزيد من التعددية والانفتاح علي الاختلاف وأصوات المهمشين، ولكنه خاضع لسيطرة وقيود الشركات المتعدية الجنسية التي تتحول إلي حكام يهددون بتضييق مجال التعبير الثقافي بدلا من توسيعه.

عولمة الدراسات الثقافية

تمثل التطورات المثيرة في صناعات الثقافة في السنوات الأخيرة في الاتجاه إلي الاندماج والاتحاد، إحتمالات تزايد سيطرة قلة يتناقص عددها باستمرار من تكتلات الميديا العملاقة علي المعلومات والتسلية. أصبح في الإمكان الزعم أن عولمة ثقافة الميديا، هي فرض أحط قاسم مشترك لتجانس الثقافة الكوكبية علي الثقافة القومية، حيث تفرض CNN وNBC وMTV وBBC وقنوات مردوخ وغيرها، التماثل والتجانس الأكثر ابتذالا علي ثقافة الميديا في العالم كله. إن نظم تليفزيون الكابل والأقمار الصناعية، لديها بالتأكيد تلفزيون تابع للدولة في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والسويد وروسيا وغيرها، غير أن نظم تلفزيون الدولة هذه ليست في الحقيقة منفتحة

علي الآخر وعلي الاختلاف والمهمشين. والحقيقة، أن القنوات الأكثر انفتاحا كالتلفزيون المتاح للجمهور في الولايات المتحدة وأوروبا، أو محطةSBS في أستراليا التي تقدم تلفزيونا متعدد الثقافات، ليست في الحقيقة جزءا من ما بعد الحديث الكوكبي، وهي ممولة ومفوضة من الدولة وهـي عـادة محليـة ومحدودة المدى.

هناك بالتأكيد، ثغرات في ما بعد الحديث كما يتصوره هـول، ولكنهـا تحاصر وتحيد بالتجانس homogenization المتزايد داخل ثقافـة كوكبيـة. السمات المحددة لثقافة الميديا الكوكبية هي القـوي المتناقضـة للهـو يـة والاختلاف، والتجانس والتباين، والكوكبي والمحلي، التي يؤثر كل منها فـي الآخر، وتتصادم وتتعايش سلميا، أو تبدع أشكالا جديدة للتـآزر، كمـا فـي شعـار MTV latino الذي يجمع بـين اللغتـين الإنجليزيـة والأسـبانية: Chequenos!، يعني " إخرجونا !".

تعني العولمة عامة، هيمنة صناعات الولايات المتحدة الثقافيـة علـي الأسواق العالمية للسينما والتلفزيون والموسيقي والموضـة وغيرهـا مـن الأشكال الثقافية. ينبغي أن يأخذ استدعاء التنوع والاختلاف لما بعد الحـديث الكوكبي في الاعتبار الاتجاهات المضـادة نحوالتجـانس والتماثـل، وهـي موضوعات أكدت مدرسة فرانكفورت دائما أهميتها.

السؤال المهم في رأي هو ل (1991) هو: ماذا يحدث عنـدما تفـرض سياسة تقدمية للتمثيل representation نفسها علي مجال مـا بعـد الحـديث الكوكبي، كما لوكان المجال الكوكبي منفتح حقا علي الهامشـية marginality والغيرية otherness. غير أن قوي الشركات والدولة المسيطرة هـي فـي الحقيقة التي تبني المجال الكوكبي وتسيطر عليه، ولا يزال إسماع أصـوات المعارضة داخله في حاجة إلي النضال، وربما يكون مستحيلا في الإذاعـة مثلا، حيث لا توجد قنوات متاحة للجمهو ر أو ممولة من الدولة كمـا هـو الحال في هو لنده. وتبدوالأمور مختلفة بالطبع، إذا خرجنا من مجال ثقافـة الميديا السائدة، فهناك تعددية وانفتاحا أكثر علي أصوات جديدة علي الهـو امش. غير أن هذه الثقافات البديلة لا تعتبر في رأي هو ل جزءا من ما بعد الحداثة الكوكبية. ما بعد الحديث الكوكبي في تصور هو ل إذن، شديد الثقـة بالنفس، و ينبغي أن تقلل من تفاؤله منظورات نقدية للرأسمالية الكوكبية من النوع الذي أبدعته مدرسة فرانكفورت والدراسات الثقافيـة فـي مراحلهـا الأولي.

تبرز الدراسات الثقافية ما بعد الحداثية ارتباط الخبرات بالظواهر في التنظيم الاجتماعي الجديد. إن إبراز الجماهير المشاهدة الإيجابية activeaudiences، والقراءات المقاومة active readings، والنصوص المعرضة، ولحظات اليوتوبية، وما شابهها، يصور لنا عصراً الأفراد فيه أكثر تدريبا علي أن يكونوا مستهلكين أكثر فطنة لثقافة الميديا، وتقدم لهم فيه اختيارات أو سع كثيرا للموضوعات الثقافية، يتفق مع نظام رأسمالي كوكبي جديد متعدي الجنسية، فيه اختيارات استهلاكية أو سع كثيرا للمنتجات والخدمات. وفي هذا النظام يروج الاختلاف، ويصف الاختلاف والتعددية والتنوع، الذي تقدر نظرية ما بعد الحداثة أهميته، انتشار الاختلافات التعددية في نظام اجتماعي جديد قائم علي افتراض تكاثر الرغبات والاحتياجات الاستهلاكية.

تناسب الأشكال الهجين للثقافة والهويات، التي وصفتها الدراسات الثقافية ما بعد الحديثة، نظاما رأسماليا معولماً، فيه تدفق كثيف للمنتجات والثقافة والناس وهويات مع ظهو ر أشكال جديدة للكوكبي والمحلي، وأشكال جديدة للنضال والمقاومة (أنظر: Appadurai 1990 and Cvetkivich and Kellner1997). تعكس الأشكال الجديدة للدراسات الثقافية، التي تجمع بين أدبيات من العالم كله، بنية ثقافة كوكبية هجين آخذة في التوسع، لتنتج أشكالا اكثر تنوعا من الدراسات الثقافية، مع تكاثر المقالات والكتب والمؤتمرات ومواقع الانترنت والمناقشات في العالم كله.

لقد وسعت نماذج الدراسات الثقافية إبتداء من ثمانينات القرن العشرين حتى الآن مدي تنوع النظريات والمناطق والمنتجات، فقدمت أدبيات غنية بتنوعها، تأثرت منذ البداية بالماركسية الثقافية تأثرا عميقا، ثم إتخذت بعد ذلك أشكالا متنوعة للغاية. أصرت الدراسات الثقافية النقدية علي أن تستخدم سياسة التمثيل politics of representation الطبقة والجنس gender والعرق والحياة الجنسية sexuality، فتصحح بذلك أو جه القصور في أشكال الماركسية الثقافية السابقة. لقد تخلت الدراسات الثقافية البريطانية بنجاح عن التركيز علي الطبقة والثقافة لتشمل الجنس والعرق والإثنية والحياة الجنسية والأمة وغيرها من مكونات الهو ية في تحليلاتها.

(أنظر: المقالات التي ضمها كتاب Durham and Kellner 2001)

إن هناك، كما ذكرنا، الكثير من المواقف الرئيسية الرائدة للدراسات الثقافية البريطانية في الماركسية الثقافية، وهناك أدبيات ومواقف متنوعة يمكن أن تنهل منها الدراسات الثقافية اليوم.

ولهذا، مشروع الدراسات الثقافية أو سع كثيراً مما يدْرس في يدَرس في بعض المناهج الدراسية المعاصرة التي تعرف الدراسات الثقافية بتلك التي تتطابق مع مدرسة بمنجهام وما أنتجته دون غيرها. غير أن هناك أدبيات ونماذج كثيرة للدراسات الثقافية، ابتداء من النماذج النيو- ماركسية التي أبعها لوكاش وجرامشي وبلوخ ومدرسة فرانكفورت في ثلاثينيات القرن العشرين إلي الدراسات الثقافية النسوية والتحليل النفسي، والمنظورات السيميوطيقية semiotic [نسبة إلي السيميوطيقا semiotics علم العلامات - **المترجم**]، وما بعد - البنيوية (أنظر: Durham and Kellner 2001). وفبي بريطانيا والولايات المتحدة تراث طويل للدراسات الثقافية السابقة علي مدرسة برمنجهام (المرجع السابق)، ولفرنسا وألمانيا وبلدان أو روبية أخري أيضا أدبيات خصبة تقدم مصادر للدراسات الثقافية في العالم كله.

تجمع الأدبيات الكبرى للدراسات الثقافية بين النظرية الاجتماعية والنقد الثقافي والتاريخ والتحليل الفلسفي ومداخلات سياسية محددة، وبهذا تجنبت تقسيم العمل الأكاديمي المعترف به بالتغلب علي التخصص الذي أنتجه تقسيم أكاديمي تعسفي للعمل. تستخدم الدراسات الثقافية إذن مفهوما متعدٍ للتخصص العلمي transdisciplinary ينهل من النظرية الاجتماعية والاقتصادْ والتاريخ ودراسات الاتصالات والنظرية الأدبية والنظرية الثقافية والفلسفة وغيرها من الخطابات النظرية،وهو مدخل تشاركها فيه مدرسة فرانكفورت والدراسات الثقافية البريطانية ونظرية ما بعد الحداثة لفرنسية. تتجاوز المداخل المتعدية التخصصات العلمية للثقافة، الحدود بين التخصصات العلمية الأكاديمية. وتقترح مثل هذه المداخل، فيما يتعلق بالدراسات الثقافية عدم الوقوف عند النص، بل ينبغي أن نري كيف ينسجم النص مع منظومات لإنتاج النصوص systems of textual production، وكيف تكون النصوص المختلفة بذلك جزءاً من منظومات أنواع systems of genres أو أنماط إنتاج، وذات بناء نصّي textual construction، كما تفسر الخطابات في ظل ظرف اجتماعي - تاريخي معين.

تدعم إذن الماركسية الثقافية ترسانة الدراسات الثقافية بما تقدمه من منظورات نقدية وسياسية تمكن الأفراد من تحليل معاني ورسائل وتأثيرات الأشكال الثقافية السائدة. يمكن أن تكون الدراسات الثقافية جزءا من علم تربية نقدي للميديا critical media pedagogy يمكنً الأفراد من مقاومة التلاعب بهم، ومن زيادة حريتهم وفرديتهم. ويمكنها أن تمكن الناس من تحقيق سيادتهم علي ثقافتهم، وأن يكونوا قادرين علي النضال من أجل ثقافات بديلة وتغيير سياسي. ليست الدراسات الثقافية إذن مجرد بدعة أكاديمية أخري، بل جزءا من النضال من أجل مجتمع وحياة أفضل.

مصر الجديدة

فبراير ٢٠٠٨

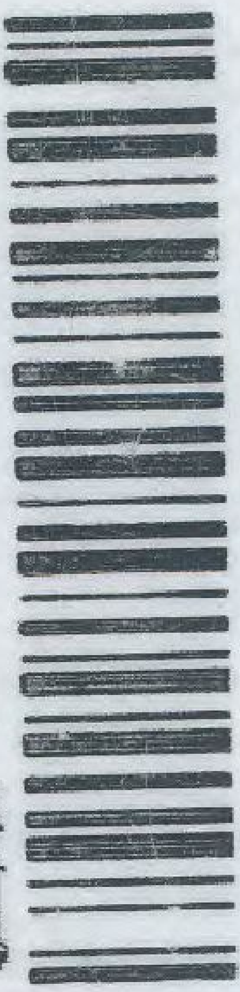
أعمال المؤلف

- **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة:**
  دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر (١٩٧٤ – ١٩٨٢)
  جامعة الأمم المتحدة – منتدى العالم الثالث – المستقبل العربي ١٩٨٦.
- **ترجمة: الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية**
  - نيكوس بولانتزاس (الطبعة الكاملة٩ – دار الثقافة الجديدة ١٩٨٩.
- **ترجمة: كراسات السجن**
  - انطونيو جرامشي – دار المستقبل العربي ١٩٩٣.
- **أزمة الدولة المصرية المعاصرة – دار العالم الثالث ٢٠٠٥.**
- **ترجمة: الصين والاشتراكية: إصلاحات السوق والصراع الطبقي**
  - مارتن لاندزبرج وبول بيركت – دار العالم الثالث ٢٠٠٧
- **تحرير وترجمة: ماركسية القرن الحادي والعشرين:**
  الماركسية في عصر ما بعد الحداثة
- **وللمؤلف داراسات منشورة في مجلة " الطليعة " أهمها:**
  - " تحرير قوى الإنتاج في الريف " – عدد سبتمبر ١٩٦٦
  - " الرأسمالية المصرية وثورة يوليو " – عدد يوليو ١٩٦٦
  - " الطبقة الجديدة في مصر " – عدد فبراير ١٩٦٦

هذا الكتاب

شهد العقد الحالي ميلاد ماركسية جديدة أوسع أفقا وأكثر حيوية وإبداعاً، فكرا وممارسة. وأخذ الفكر الليبرالي الجديد يفقد احتكاره للمساحة النظرية بعد ان أفلس نظريا وسياسيا، ومن هنا كانت أهمية دراسة أزمة الماركسية وتحولاتها وآفاقها وإبداعاتها.

ويقدم هذا الكتاب مجموعة مختارة من الدراسات الماركسية الحديثة في الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد السياسي وعلم السياسة والنقد الثقافي، ويجمع بين التأليف والترجمة. ويتناول في الفصل الأول أزمة الماركسية وتحولاتها وآفاقها. وفي الفلسفة يعالج الكتاب في الفصل الثاني قضية العلاقة بين الدياليكتيك المادي ونظرية التعقد والفوضى والأزمة الراهنة للراسمالية. وفي علم الاجتماع، يتناول في الفصل الثالث (أولاً) أسس التحليل الطبقي الماركسي - الجديد (ثانيا) يحاول الإجابة عن السؤال المحوري: هل أدت العولمة الرأسمالية إلى تشكل طبقة حاكمة كوكبية. وفي الاقتصاد السياسي يتناول الفصل الرابع (أولاً) علم الاقتصاد السياسي الماركسي اليوم. (ثانياً) محاولة تحديد بعض جوانب نظرية ماركسية للعمل في القيمة في عصر ثورة المعلومات. (ثالثاً) نقد ضبط السوق للعلاقات الاجتماعية والنقطة الرئيسية في هذه الدراسة هي أن نظرية اشتراكية السوق أبعد ما تكون عن حل أزمة الاشتراكية، إنها تلخصها. وفي علم السياسة، يعالج في الفصل الخامس (أولاً) قضية أزمة السياسة البنيوية. ويتناول (ثانيا) قضية العولمة وتحول الدولة القومية إلى دولة متعدية الجنسية مع تحول رأس المال إلى رأس مال كوكبي، والطبقة الرأسمالية إلى طبقة متعدية الجنسية. ويحلل (ثالثاً) أزمة العولمة الراسمالية وعلاقاتها بأزمة الدولة القومية. ويتناول في الفصل السادس الما[...] الثقافية ودلالاتها وإسهاماتها في نقد الثقافة الرأسمالية في عصر ا[...] وما بعد الحداثة.



الناشر



دار الثقافة الجديدة

٣٢ ش صبري أبو علم باب اللوق
القاهرة - ت وفاكس ٠٢٢٣٩٢٢٨٨٠
Email: eguindimohamed@hotmail.com